

العصبية العائلية والمشاركة السياسية

دراسة حالة فى قرية مصرية

د. وفاء سمير نعيم

تقديم : أ.د. هويدا عدلى

فى هذا الكتاب

عنى ابن خلدون بالعصبية عناية كبرى، وذلك من خلال تناوله لنظرية العمران؛ حيث أفرد لها مكانًا رحبًا، وجعلها أحد مؤهلات الخلافة، وعلى الرغم من أن العصبية تأخذ أشكالاً متعددة فإن هناك ما يجمع بينها، وهى « المصلحة المشتركة الدائمة للجماعة» فإذا حصل الالتحام بذلك جاءت النعرة والتناصر.

من هذا المنطلق، جاء هذا الكتاب ليدرس العصبية العائلية وعلاقتها بالمشاركة السياسية فى الريف المصرى، وكانت قرية « الحصة» أنموذجًا للدراسة.

ISBN# 9789779103341





الهيئة المصرية العامة للكتاب

العصبية
العائلية والمشاركة السياسية
دراسة حالة فى قرية مصرية

وفاء سمير نعيم



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠١٦

نعيم، وفاء سمير.

العصبية العائلية والمشاركة السياسية: دراسة حالة فى قرية مصرية/ وفاء سمير نعيم. ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥.

٢٧٢ص؛ ٢٤ سم.

تدمك ١ ٠٣٣٤ ٩١ ٩٧٧ ٩٧٨

١ ـ الاجتماع السياسى ـ علم.

أ ـ القرى.

ب ـ المجتمعات الريفية ـ مصر.

رقم الإيداع بدار الكتب ١٠٣٩٨/ ٢٠١٥

I. S. B. N 978 - 977 - 91 - 0334 - 1

ديوى ٣٢٠,١٠١

وزارة الثقافة

الهيئة المصرية العامة للكتاب

رئيس مجلس الإدارة

د. هيثم الحاج على

اسم الكتاب : العصبية العائلية والمشاركة السياسية

دراسة حالة فى قرية مصرية

تأليف : وفاء سمير نعيم

الإخراج الفنى : سهام عبد الحميد

الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص.ب: ٢٣٥ الرقم البريدى: ١١٧٩٤ رمسيس

www.gebo.gov.eg

e-mail: info@gebo.gov.eg

تقديم

تظل قضية المشاركة السياسية فى مصر من الموضوعات التى تتداخل فيها العوامل وتتدافع فيها المحددات، والتى تكشف عن ديناميكيات معينة للمشاركة السياسية تختلف من منطقة جغرافية إلى أخرى، من الريف إلى الحضر وحتى داخل الريف ما بين وجه قبلى ووجه بحرى. وفى محاولة لفهم ديناميكيات هذه العملية ومحدداتها فى مصر تأتى هذه الدراسة «العصبية العائلية والمشاركة السياسية: دراسة حالة من قرية مصرية» للباحثة وفاء سمير نعيم خبير علم الاجتماع بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من إنها تناولت موضوعا جديدا وهو العلاقة بين العصبية العائلية والمشاركة السياسية، فكثير من الدراسات تركز على العصبية القبلية وخاصة فى الوجه القبلى فى حين القليل منها من يهتم بموضوع العصبية العائلية، بل ويختار دراسة حالة من قرية من محافظة القليوبية وهى قرية الحصة: مركز طوخ. وجدير بالذكر أن لمحافظة القليوبية وضعا خاصا، فهى قريبة من القاهرة بل ويتم ضمها لإقليم القاهرة الكبرى وفى ذات الوقت هى محافظة من محافظات الوجه البحرى، وما يعنيه ذلك من إنها تركيبة متفردة بحكم قربها من العاصمة وأيضا بحكم إنها نموذج لمحافظات الوجه البحرى التى تضم الريف والحضر معا، ولكنها أيضا تتسم بوجود قاعدة صناعية قوية بها بخلاف النشاط الاقتصادى الرئيس وهو الزراعة.

الحقيقة أن متعة قراءة هذه العمل مرتبطة بمحاولته نسج بناء متكامل يجمع بين الحديث عن النظرية وفى ذات الوقت يمحص الواقع ويبحث فى مدى ملائمة النظرية لتفسير الواقع. وبالفعل فإن المكتبة العربية فى اشد الحاجة إلى مثل هذه الدراسات التى تسبر أغوار مجتمعنا المصرى من اجل مزيد من الفهم والتحليل والتفسير.

أ.د. هويدا عدلى

أستاذ العلوم السياسية

المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية

الفصل الأول

البناء التصورى لدراسة العصبية العائلية والمشاركة السياسية

مقــــدمـــــة

يعرض هذا الفصل للإطار التصورى لدراسة العصبية والمشاركة السياسية حتى تتمكن الباحثة من تحديد أبعاد الظاهرة مجال الدراسة وعلاقاتها وشروطها وتحديد أهم المفاهيم والقضايا التى توجهها وتحويل تلك المفاهيم إلى مجموعة من المؤشرات التجريبية التى يمكن تطبيقها فى الواقع الاجتماعى ولهذا بدأت الباحثة بعرض لنظرية العصبية عند «ابن خلدون» وتطور فكرة العصبية عنده ومن خلال عرض هذه المفاهيم النظرية تقوم الباحثة بمناقشة المفاهيم الأساسية المتضمنة فى نظرية العصبية عند «ابن خلدون» وتطوراتها عند علماء الاجتماع المعاصر وذلك حتى تستطيع أن تقوم الباحثة بتصميم دليل دراسة الحالة بما يتلاءم مع تطور تلك المفاهيم، ثم المقارنة بين كل من «ابن خلدون» و «ماركس» ومن ثم وجدت الباحثة أن نظرية العصبية عند «ابن خلدون» لم تعد وحدها كافية لتفسير الظاهرة مجال الدراسة خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يشهدها المجتمع المصرى ولذلك اعتمدت الباحثة فى تفسيرها للعصبية من خلال فكرة المصلحة عند «هابرماس» التى تتجسد من خلالها.

وقد حددت الباحثة الأفكار الأساسية التى تستند إليها دراسة العصبية وعلاقاتها بالمشاركة السياسية عند كل من «ابن خلدون» و«كارل ماركس» و«هابرماس» كالتالى: استند «ابن خلدون» فى دراسته للعصبية إلى فكرة التحالف والانتماء إلى جماعة معينة والتفانى فيها والدفاع عن مصالحها التى تعبر عن مصالحه، والدافع الأساسى لتلك العصبية يتمثل فى فكرة «المصلحة المشتركة» للجماعة.

فالعصبية عند «ابن خلدون» وإن أخذت شكل رابطة الدم إلا أنها فى الواقع تحكمها مصالح محددة؛ حيث لم تقتصر العصبية عنده فى هذا الشكل، ولكن تأخذ أشكالًا متعددة كروابط النسب والولاء والحلف والجوار والصداقة والرق والموالى والمصطنعين والمرتزقة. ويجمع بين هذه الأشكال «المصلحة المشتركة» بحكم الانتماء إلى جماعة معينة.

وتتمثل العوامل التى أثرت على العصبية فى : عوامل مادية (اقتصادية) وعوامل معنوية (ثقافية)، فتتمثل العوامل المادية في فكرة «المصلحة» عند «كارل ماركس» القائمة على أساس مادي، والتى عبر عنها فى الصراع الطبقى الذى يتمثل فى جوهره صراع (اقتصادى - سياسى- أيديولوجى) ناجم عن التناقض الاقتصادى والاجتماعى بين الطبقة الحاكمة التى تملك وسائل الإنتاج والسلطة والسيطرة (العصبية الحاكمة) والطبقة العاملة أو البروليتاريا التى لا تملك سوى قوة عملها. ويتمثل الدافع الأساسى لهذا الصراع فى تحقيق المصالح الخاصة بكل طبقة، والذى يتمثل فى الحصول على السلطة.

أما العوامل المعنوية وتتمثل في فكرة المصلحة عند «هابرماس»؛ حيث تتجسد فكرة العصبية فى صورتها المعاصرة؛ أي في ضوء ظهور مؤسسات اجتماعية حديثة وظهور جماعات غير رسمية ناتجة عن تداعيات العولمة والانفتاح على العالم الخارجى، والتى أظهرت الأبعاد الطائفية والعائلية والقبلية والشللية وذلك من خلال فكرة المصلحة عند «هابرماس» الذى تناولها فى إطار نظريته عن «الفعل الاتصالى» وفيها يتعلق بدراسة العصبية وعلاقاتها بالمشاركة السياسية فهى علاقة قائمة على فعل اتصالى ناتج عن المصلحة وتتمثل المصلحة فى الغرض من هذا الفعل، ويرى هابرماس أن بيننا مصلحة مشتركة جميعًا بحكم عضويتنا فى المجتمع الإنسانى وأن تلك المصلحة ما هى إلا فى القلب من التفاعل الاجتماعى.

أولًا ـ نظرية العصبية عند «ابن خلدون»

تتألف نظرية العصبية عند «ابن خلدون» من مجموعة من المفاهيم والقضايا التى ترتبط بتطور العمران البشرى. ولقد انطلق «ابن خلدون» فى نظريته عن العصبية من فكرته عن الوازع التى يعنى بها «ضرورة وجود سلطة فى المجتمع وهى عنده نوعين: سلطة مادية تتجسد فى الدولة والسلطان واليد القاهرة، وسلطة معنوية تمارسها بعض الأفراد كمشايخهم وكبرائهم وذلك بما وقر فى نفوس الكافة من الوقار والتجله»[1].

ويستحيل بقاء المجتمع دون حاكم يزع بعضهم عن بعض، وهو الملك القاهر المتحكم، ولا بد فى ذلك من العصبية»[2]. «فالطبيعة الإنسانية دائمًا ما تسعى إلى السيطرة على الآخرين»[3].

فقد بات من المحتم أن يكون لهذا المجتمع قيادة تأخذ بيده، وحكومة تنظم شئونه وتحكم أموره، وسياسة ينتظم بها أمره[4]، والسياسة عند ابن خلدون نوعان : سياسة عقلية مفروضة من البشر العقلاء وأكابر الدولة ونصرائها، وسياسة دينية نافعة فى الحياة الدنيا والآخرة مفروضة من الله بشارع يقررها ويشرعها، والخلق ليس المقصود بهم دنياهم فقط وإلا كانت كلها عبث وباطل[5]. والعصبية عند «ابن خلدون» هى عنوان الشرف الوحيد الذى يؤدى إلى تكوين زمرة[6] معينة أى الجماعة أو قبيلة أو أسرة مالكة

---

(1) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تقديم وتحقيق: على عبد الواحد وافى، (القاهرة، دار نهضة مصر، ١٩٨٤)، الجزء الثانى، ص٤٨٣.

(2) المصدر السابق، ص ٥٧٣.

(3) Aziz Al Azemh, Ibn Khaldun An Essay In Reinterpretation, (London; Central European University Press, 2003), P. 64.

(٤) مصطفى الشكعة، الأسس الإسلامية فى فكر ابن خلدون ونظرياته، (الطبعة الثالثة؛ القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٢)، ص٦٧.

(٥) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، (بيروت، دار إحياء التراث العربى، ١٩٨١)، الجزء الأول، ص ١٩.

(٦) أما تعريف الزمرة أو الصفوة بمعناها اليوم عند علماء الاجتماع المعاصر الذى دار حولها مناقشات واسعة حاولوا فيها إيجاد صياغة محددة لمفهوم الصفوة؛ حيث تجد الباحثة اتفاقًا فى المعنى للزمرة أو الصفوة عند كل من ابن خلدون وعلماء الاجتماع المعاصر؛ حيث يرى رايت ميلز أن الصفوة تعنى الأفراد الذين تمكنهم

تستطيع بفضل عصبيتها وسلامة شعورها أن تشيد سلطانها حيث يقرر فى ذلك ويقول: «إن متطلبات تنظيم المجتمع السياسى الحديث، وتصريف شئونه، تقتضى ضرورة تقسيم العمل السياسى بين أعضائه بحيث تقوم قلة منهم بمهمة رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات السلطوية الملزمة»[1] وذلك للقبض على زمام السلطة، والتى تمكن أسرة مالكة أو زمرة إذا ما كانت كثيرة العدد وذات تبع مخلصين حقًّا، استطاعت أن تشيد سلطانها وتدعمه وذلك بفعل سلامة شعورها فى الذب عن الحياض وما يساور أعضاءها من روح الهجوم[2].

وما يهم «ابن خلدون» من العصبية نتائجها التى تترتب عليها فى أعلى درجات وجودها وأرقى مراحل تطورها أى تلك المرحلة التى تصبح فيها العصبية[3]، «اتفاق

أوضاعهم من تجاوز الحياة العادية للأفراد العاديين، وأنهم أولئك الأفراد الذين يشغلون أوضاعًا تخول لهم إصدار قرارات ذات آثار مهمة. بينما يشير «George E. Marcus» إلى أن الصفوة هم الأشخاص الذين تم اختيارهم بشكل رسمى للقيام ببعض العمليات الاجتماعية. ويعرف البعض الصفوة بأنها «تلك القلة التى تستطيع الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار في المجالات التى تؤثر فى سياسات المجتمع ككل وتوجهها الوجهة التى تتفق مع مصالحها والوصول إلى موقع اتخاذ القرار أي الاستحواذ على القوة، وينطوى ذلك بلا شك على ضروب من الصراع.

-اعتمدت الباحثة فى صياغة هذه الفكرة على المصادر التالية :

- أحمد زايد، البناء السياسى في الريف المصرى: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، (الطبعة الأولى؛ القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١)، ص ص ٣٩ – ٤٨.
- George E. Marcus, Elites : Ethnographic Issues, (First Edition, University of New York; Mexicopress, 1983), P. 8.
- إسماعيل على سعد، أسس علم الاجتماع السياسى، (الطبعة الثانية؛ الإسكندرية، دار المعارف، ١٩٨١)، صفحات متفرقة.
- محمد على محمد، أصول الإجتماع السياسى: السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الثاني: القوة والدولة، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩)، ص ص ٦٦ – ٧٢.
- السيد عبد الحليم الزيات، في سوسيولوجيا بناء السلطة : الطبقة – القوة – الصفوة، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠)، ص ص ٢٣٩ – ٢٤٠.
- Jessica Kuper, Political Science And Political Theory, (New York; Routledge Kegan Paul, 1987), PP. 6. – 64.

(١) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الثانى، مصدر سابق، ص ١٨٦ .

(٢) غاستون بوتول، ابن خلدون وفلسفته الاجتماعية، ترجمة: عادل زعيتر، (بيروت، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٥)، ص ٨١ .

(٣) محمد عابد الجابرى، فكر ابن خلدون : العصبية والدولة، مصدر سابق، ص١٦٦.

الأهواء على المطالبة»[1] «إذ نعرة كل واحد على نسبه وعصبيته أهم، وما جعل الله فى قلوب عباده من الشفقة والنعرة على ذوى أرحامهم وأقربائهم...، وبها يكون التعاضد والتناصر وتعظم رهبة العدو لهم، فالعدو لا يتوهم على أحد مع وجود العصبة[2] له، واعتبر ذلك فيما حكاه القرآن الكريم عن أخوة يوسف عليه السلام حين قالوا ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَّخَاسِرُونَ﴾ (سورة يوسف، الآية ١٤)...، أما المتفردون فى أنسابهم فقل أن يصيب أحد منهم نعرة على صاحبه»[3].

إن هذه النعرة أو التناصر، تكون أشد قوة، وأكثر وضوحًا مع الأفراد الذين يجمعهم نسب قريب، وبالعكس من ذلك التناصر الذى يقوم بين الأشخاص الذين يربطهم نسب بعيد أو غيره من وجوه الانتساب (كالولاء والحلف) فالنعرة والتناصر فى هذه الحالة يكونان أقل قوة وأضعف[4] ويقول فى ذلك إن «كل حى أو بطن من القبائل وإن كانوا عصابة خاصة هى أشد التحامًا[5] من النسب العام لهم مثل عشير بيت واحد وأهل بيت واحد وإخوة بنى أب مثل بنى العم الأقربين أو الأبعدين فهؤلاء أقعد بنسبهم المخصوص ويشاركون من سواهم من العصائب فى النسب العام، والنعرة تقع

(١) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ١٥٧.

(٢) العصبة تعنى عند ابن خلدون وكما يراها الجابرى هى الجماعة وليس مطلق الجماعة، بل بالضبط تلك التى تتكون من أقارب الرجل الذين يلازمونه وهذا يعنى أولًا أن العصبة تقوم أساسًا على القرابة. ثانيًا، أن جميع أقارب الرجل ليس عصبة له بالضرورة، بل فقط الذين يلازمونه منهم. محمد عابد الجابرى، فكر ابن خلدون : العصبية والدولة، مصدر سابق، ص٦٧.

- محمد فاروق النبهان، الفكر الخلدونى من خلال المقدمة، (الطبعة الأولى؛ بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨)، ص ص ١٥٨ - ١٦١.

(٣) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص٤٨٣.

(٤) محمد عابد الجابرى، فكر ابن خلدون : العصبية والدولة، مصدر سابق، ص١٦٦.

(٥) الالتحام واللحمة اتحاد يؤدى إلى التضامن والتناصر والتعاضد اللذين يستخدمهما «ابن خلدون» غالبًا ويعني بهما صراحة أن العصبية ليست فقط النسب الذى يعنى روابط الدم وحسب. جورج لابيكا، السياسة والدين : عند ابن خلدون، تعريب: موسى وهبى، وشوقى دويهي، (الطبعة الأولى؛ بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٠)، ص١٢.

- ساطع الحصرى، دراسات عن مقدمة «ابن خلدون»، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٣)، ص ص ٣٣٤ - ٣٣٥.

فى النسب الخاص أشد لقرب اللحمة والرئاسة فيهم إنما يكون فى نصاب واحد منهم ولا يكون فى الكل، وتكون الرئاسة بالغلب ويعنى به «ابن خلدون» القوة والمنافسة [١] وذلك من خلال عصبية أقوى من سائر العصائب ليقع الغلب بها ويتم الرئاسة لأهلها فلا تزال فى ذلك النصاب متناقلة من فرع إلى فرع ولا تنتقل إلا إلى الفرع الأقوى من فروعه وهذا هو سر الغلب»[٢].

وتستمر هذه السيطرة لأهل البيت الواحد أربعة أجيال من البداية إلى أن تنتهى إلى مرحلة الفساد والانهيار[٣].

ويكشف هذا النص عن أن العصبية عند «ابن خلدون» نوعان : عصبية خاصة، التى يجمعها نسب خاص أو قريب[٤]. أما العصبيات الأكثر اتساعًا، والتى يجمعها نسب عام أو قريب فهى العصبية العامة[٥].

---

(١) ويتفق معه علماء الإجتماع المعاصر حول مفهوم القوة؛ حيث تعنى القدرة على السيطرة والتأثير فى أفعال الآخرين على الرغم من عدم موافقتهم فهي قدرة الشخص على سيطرة وتحديد سلوك الآخرين وفقًا لرغبة هذا الحاكم.

- Gordon J. DiRenzo, Human Social Behavior : Concepts And Principles of Sociology, (1sted, Chicago; Holt, Rinchart And Winston, 1990), P. 249.
- Michael C. Roskin et al., Political Science : An introduction, (4th ed., New Jersy; Prentice Hall, upper saddle River, 1999), P. 5.
- George Andrew Kourvetaris, Sociology : Structure And Process, (London; Allyn And Bacon, 1997), PP. 41 – 51.
-Herbert B. Winter et al., People And Politics : An Introduction To Political Science, (New York; MaCmillan Publishing Company, 1986), PP. 5. – 52.
- Anthony M. Orum, Introduction To Political Sociology The Social Anatomy Of The Body Politic, (3rd ed., New Jersey; Prentice Hall, Englewood Cliffs, , 1989), P. 174.
- Peter Morriss, «Steven Luckes On The Concept Of Power", Political Studies Association : Review, (Synergy; Blackwell, Vol. 4, No. 1, January 2006), PP. 124 – 125.

(٢) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص ٣١ – ٣٥.

(3) Aziz Al Azemh, Op., Cit., P. 64.

(٤) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص ٣١ – ٣٥ .

(٥) محمد عابد الجابرى، فكر ابن خلدون العصبية والدولة، مصدر سابق، ص ١٧١ .

ويربط «ابن خلدون» العصبية بالرئاسة وهى تعنى «الرئاسة سؤدد وصاحبها متبوع وليس عليهم قهر فى أحكامه وأما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر»[1][2].

فيقرر ابن خلدون أن الإنسان رئيس بطبعه بمقتضى الاستخلاف الذى خلق له «وأن الغاية التى تجرى إليها العصبية هى الملك وهو أمر زائد على الرئاسة...، فالرئاسة لا تكون على قوم فى غير أهل جلدتهم وإتباع القوم لشخص لعصبيته، ...، فبالعصبية ينال المرء من الملك والرئاسة بخطة القضاء كما هى لهذا العهد وإنما كانا بقضاء فى الأمر القديم لأهل العصبية قبيل الدولة ومواليها،...، وتقليد المناصب أو عظائم الأمور لا تقلد إلا لمن له الغنى فيها إلا بالعصبية»[3].

---

(١) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، مصدر سابق، ص٣٥ .

(٢) والرئاسة عند ابن خلدون «هى أبسط شكل من أشكال السلطة الاجتماعية وهى أقرب شىء إلى ما يسميه علماء الاجتماع المعاصر بالسلطة المنتشرة فى مقابل السلطة المنتظمة التى تتكون فى المجتمعات الإنسانية المتطورة؛ حيث تعنى الرئاسة «القدرة التى تخول لأحد الأفراد ليفرض بها أوامره على الآخرين ويكون هذا للفرد من علو نسبه أو أفضلية تجعله يحكم كرئيس لكل عائلات الأحلاف. ويرى «جان مارى دانكان» السلطة ككيان يتولاه بعض الأفراد ويمتلكونه كشىء أو بالأحرى كقوة، فالسلطة ستكون طاقة متمركزة كما فى شخص الرئيس أو فى مبادئ تقبلها الجماعة، ويكون الحكام فقط المؤتمنين عليها مؤقتًا. ويتفق «روبرت ماكيفر» فى رؤيته للسلطة؛ حيث يعنى بها «الحق القائم داخل أية نظام اجتماعى لتحديد السياسات بإصدار الأحكام حول المسائل العامة، وفض المنازعات أو بصفة عامة التصرف فى ضوء فكرة قيادة وتوجيه الآخرين. اعتمدت الباحثة فى صياغة هذه الفكرة على المصادر التالية:

- إيف لاكوست، ابن خلدون : واضع علم ومقرر استقلال، ترجمة: زهير فتح الله، (بيروت، دار المعارف، غير مذكور سنة النشر)، ص٦٥ .
- جان مارى دانكان، علم السياسة، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، (الطبعة الأولى؛ المؤسسة العربية، ١٩٩٢)، ص ١١٥ .
- محمد على محمد، أصول الاجتماع السياسى، مصدر سابق، ص ١٩١ .
- Michael G. Roskin et al., Political Science : An Introduction, (4th ed, Singapore : Prentice Hall International, Inc.,1991),PP.5– 6.
- إبراهيم أبو الغار، علم الاجتماع السياسى، (الطبعة الأولى ؛ القاهرة، دار الثقافة، ١٩٧٩)، ص٥٣
- موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة: سليم حداد، (الطبعة الأولى؛ المؤسسة الجامعية، ١٩٩١)، ص١٣ . .
- قبارى محمد إسماعيل، علم الاجتماع السياسى : وقضايا التنمية والتخلف والتحديث، (الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٧)، ص٩٥ .

(٣) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، مصدر سابق،ص ص ١٣٩ - ١٤٨ .

«فالرئاسة على أهل العصبية لا تكون إلا فى غير نسبهم وذلك أن الرئاسة لا تكون إلا بالغلب، والغلب إنما يكون بالعصبية فلا بد فى الرئاسة على القوم أن تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم واحدة واحدة؛ لأن كل عصبية إذا أحست بغلب عصبية الرئيس لهم أقروا بالإذعان والاتباع»[1]. «فالعصبية الغالبة دائمًا ما تسعى إلى السيطرة على العصائب الأخرى»[2].

«والرئاسة على القوم إنما تكون متناقلة فى منبت واحد يعين له الغلب بالعصبية...، والرئاسة لا بد وأن تكون موروثة عن مستحقها» فالعصبية هنا هى منبع الرئاسة أو السلطة التى تفرض الطاعة ومشروعية مزاولة الحكم فإذا وضعت العصبية أى التضامن الوثيق بين أعضاء الجماعة المستعدين دائمًا لتأييد بعضهم البعض بلا قيد فى خدمة داعٍ سياسى ضمن له قدرة عظيمة جدًا أن ينال الفوز بسهولة على عدد أقل نشاطًا والتحامًا. «فالعصبية لا تكون إلا لشخص ذي شأن فيها»[3].

ومن ثَمَّ يحدد «ابن خلدون» شروطً لا بد من توافرها فيمن يتولى الرئاسة تتمثل في: النسب الصريح[4] فيقرر «ابن خلدون» أن الرئاسة على أهل العصبية لا تكون فى غير

---

(١) (') المصدر السابق، ص ص ١٣١ – ١٣٢.

(2) () Aziz Al Azemh, Op., Cit., P. 65.

(٣) اعتمدت الباحثة فى صياغة هذه الفكرة على المصادر التالية :
- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، مصدر سابق، ص١٣١.
- محمد عزيز الحبابى، ابن خلدون معاصرًا، ترجمة فاطمة الجامعى الحبابى، (الطبعة الأولى؛ بيروت، دار الحداثة، ١٩٨٤)، ص٤١ .
- غاستون بوتول، مصدر سابق، ص ٨٣ .
- Barabara Freyer Stowasser, Religion And Political : Some Comparative Ideas On Ibn Khaldun And Machavelli, Occasional Paper Series, (Washington; Center For Contemporapry Arab Studies Georgetown University, 1983), P. 8.
- Aziz Al Zemh, Op. Cit., P. 64.

(٤) لايعنى ابن خلدون بالعصبية علاقة النسب بل يتجلى ذلك على نحو أفضل فى انبثاق تكتلات وعشائر وأحزاب تشد لحمتها مصالح جديدة. ولا يعنى ذلك أن النسب لم يعد يلعب دورًا فى تجميع القوة، ولكنه يحتفظ بقيمته المرجعية عندما يحين وقت المطالبة بالرئاسة، أما مفهوم العصبية بوصفه نسبًا خالصًا كان فى مرحلة ما قبل الإسلام وقد أضحى هذا المفهوم قيمة سوسيوسياسية فى المرحلة الإسلامية فى الوقت نفسه. جورج لابيكا، مصدر سابق، ص ص ١٢٥ – .

نسبهم[١] فالعصبية قد تضم أفرادًا آخرين لا تربطهم بها قرابة الدم وتؤدى إلى نتائج نفس الأصل المشترك بل تشدهم روابط أخرى، كالحلف والجوار وطول المعاشرة نتيجة نشأتهم معًا، ورابطة الصداقة والمصلحة المشتركة»[٢].

وهؤلاء فى الدرجة الثانية من صرحاء النسب[٣] لكن هذا الشرط ليس مطلقًا[٤].

ويمثل الحسب والشرف الشرط الثانى للشخص المؤهل للرئاسة على القوم أهل العصبية[٥]. فالبيت والشرف بالأصالة والحقيقة لأهل العصبية.، يرجع الحسب إلى الأنساب...، وثمرة الأنساب وفائدتها إنما هى بالعصبية للنعرة والتناصر بحيث تكون العصبية مرهوبة ومخشيه والمنبت فيها زكى محمى تكون فائدة النسب أوضح وثمرتها أقوى وتعديد الأشراف من الآباء زائد فى فائدتها فيكون الحسب والشرف فى أهل العصبية بوجود ثمرة النسب وتفاوت البيوت فى أهل الشرف بتفاوت العصبية[٦].

فالحسب والشرف هو شىء متوارث أبًا عن جد، فالوراثة هنا لا تعنى وراثة الدم بل وراثة الخلال الحميدة[٧].

---

(١) ابن خلدون،مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، مصدر سابق،ص ١٢٩.

(2) Barabara Freyer Stowasser, Op. Cit, P. 7.

(٣) النسب لا يعنى ضرورة نقاوة الدم، وإنما يعنى أن هذا الشخص المؤهل للرئاسة قديم الانتماء إلى العصبية أى الجماعة، ذو مركز فيها، الشىء الذى يجعل ارتباطه بها ارتباطًا متينًا بأصولها وروحها الجمعية أكيد وأقوى. محمد عابد الجابرى، العصبية والدولة، مصدر سابق، ص١٨.

-Barabara Freyer Stowasser, Op. Cit., P. 8.

(٤) محمد عابد الجابرى، العصبية والدولة، مصدر سابق، ص١٨.

(٥) يقرر ابن خلدون فى هذا السياق أن النصاب الذى تقع به الرئاسة على الآخرين، بفضل نسبه، سيسعى للحفاظ على رياسته بإبقائها فى أهل بيت واحد، ولذا تكتسب العناية بالأنساب مثل هذه الأهمية فى اشتراط الرئاسة حينًا والحسب حينًا والاثنين معًا فى الغالب، إلا أنه لا شىء يمكنه أن يحفظ نقاوة النسب إلى مالا نهاية. والبيت بفعل قوته وجاهه، يتضخم بعناصر أجنبية من موال وحلفاء وعدوان تمكنهم من استفادتهم من جاه البيت فى الوصول إلى الرئاسة ...، لكن ما إن يحصل اختلاط الأنساب حتى تتراخى اللحمة إلى القرابة ثم تندثر وتنتقل السلطة السياسية إلى عصبية أخرى. جورج لابيكا، مصدر سابق، ص٩٤.

(٦) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون ، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص ١٣٥ - ١٣٧ .

(٧) محمد عابد الجابرى، العصبية والدولة، مصدر سابق، ص١٨١.

- Mohammad Abdullah Enan, Ibn Khaldun : His Life And Works, (New Delhi; Kitabbhavan, 2000), P. 117 .

كما تمثل الخلال الحميدة ثالث الشروط المؤهلة للرئاسة؛ حيث يقرر أن الخلال التى بها تبع صاحبها ويدفعه إلى الرئاسة[1]. فالمجد له أصل ينبنى عليه، ويتحقق به حقيقته وهو العصبية والعشيرة، وفرع يتمم وجوده ويكمله وهى الخلال، لأن وجوده دون متمماته كوجود شخص مقطوع الأعضاء أو ظهوره عريان بين الناس، إذا كان وجود العصبية فقط من غير انتحال الخلال الحميدة نقصًا فى أهل البيوت والأحساب»[2].

فمن حصلت له العصبية فى خلقه فقد تهيأ للخلافة فى العباد وكفالة الخلق وجدت له الصلاحية لذلك[3].

ويمثل الجاه[4] الشرط الرابع من الشروط المؤهلة للرئاسة فيقرر ابن خلدون أن «الجاه هو القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت أيديهم من أبناء جنسهم بالإذن والمنع والتسلط بالقهر والغلبة ليحملهم على دفع مضارهم وجلب منافعهم فى العدل بأحكام الشرائع والسياسة وعلى أغراضه، ثم إن كل طبقة من أهل الطبقة التى فوق،

(١) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجز الأول، مصدر سابق، ص١٣٧ .

(٢) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الثانى، مصدر سابق، ص٥٥ .

(٣) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، مصدر سابق، ص١٤٣ .

- Aziz Al Azcmh, Op. Cit., P. 66.

(٤) الجاه عند «ابن خلدون» هو ما يعنى به علماء الاجتماع المعاصر النفوذ أو التأثير ويتفق كثير من علماء الاجتماع مع «ابن خلدون» حول مفهومه عن الجاه أو النفوذ بمفهومه الحديث فيعنى به عادل مختار الهوارى «قدرة شخص أو جماعة فى فرض آرائها على الآخرين من خلال التفاعل واستخدام مختلف الأساليب والإقناع أو الإكراه أو الإغراء، فالقوة السياسية داخل المجتمع ليست حكرًا على الحكام الذين يمارسون الحكم من خلال المناصب، فهناك أشخاص آخرون هم عادة قادة فى المجتمع يمارسون أنواعًا أخرى من القوة السياسية قد تفوق القوة الرسمية هذا النوع يسمى النفوذ. وقد يكون النفوذ شرعيًا أو غير شرعى، وهذا يتوقف على الشكل القائم به.

– اعتمدت الباحثة فى صياغة هذه الفكرة على المصادر التالية:

– عادل مختار الهوارى، مدخل فى العلوم السياسية، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥)، ص١٠٣.

- Gordon J. DiRenzo, Op. Cit., P. 249.

– السيد عبد الحليم الزيات، فى سوسيولوجيا بناء السلطة، مصدر سابق، ص٢١ .

– أحمد حسين حسن، «الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدنى المصرى : دراسة فى استراتيجية بناء النفوذ والتغلغل الفكرى ١٩٧٥ – ١٩٩٥»، (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، جامعة عين شمس، ١٩٩٩)، ص٤٩

ويزداد كسبه تصرفًا فيمن تحت يده على قدر ما يستفيد منه ...، والجاه على ذلك يتسع ويضيق بحسب الطبقة والطور الذى فيه صاحبه، ...، وفاقد الجاه وإن كان له فلا يكون يساره إلا بمقدار عمله وماله ونسبه، ...، فصاحب الجاه مخدوم بالأعمال يتقرب بها إليه فى سبيل التزلف والحاجة إلى جاهه»[1].

أما عن الثروة فتمثل شرطًا من الشروط المؤهلة للرئاسة؛ حيث يرى ابن خلدون أن الثروة من غير عصبية تجعل العرب عاجزين من الدفاع عن أنفسهم ضد أعدائهم، بل تجعلهم غير قادرين على المطالبة بحقوقهم، فالثروة ضرورية للوصول إلى الرئاسة، ولكن لا يتم لصاحب الغنى والثروة الغلب إلا إذا كانت ورائه عصبية قوية تسانده؛ أى تمثل قوة المطالبة والمواجهة والحماية والمدافعة[2]، فالحق بدون قوة تدعمه هو أمر لا يمكن تصوره[3]. أما عن الغلب فهو يعد من أهم الشروط المؤهلة للرئاسة فيقرر ابن خلدون فى ذلك «أن الرئاسة على القوم لا تكون إلا بالعصبية فاتباع القوم لشخص لعصبيته[4]، وأن الرئاسة لا بد أن تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم واحدة واحدة، لأن كل عصبية منهم إذا أحست بغلب عصبية الرئيس لهم أقروا بالإذعان والاتباع، ...، وإذا وجب ذلك تعين أن تكون الرئاسة على أهل العصبية لا تكون فى غير نسبهم، فالرئاسة لا تكون إلا بالغلب، والغلب إنما يكون بالعصبية»[5].

والسر فى اشتراط الغلب فى الرئاسة العامة هو أن الاجتماع والعصبية بمثابة المزاج[6] فى المتكون، والمزاج فى المتكون لا يصلح إذا تكافأت العناصر فلا بد من غلبة أحدها وإلا لم يتم التكوين[7].

---

(١) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الثانى، مصدر سابق، ص ٩١٩ .

(٢) فؤاد البعلى، ابن خلدون علم الإجتماع الحديث : دراسة تحليلية، (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٠)، ص٦٩ .

(٣) المصدر سابق، الصفحة نفسها.

(4) Mohammad Al Nowaihi, Some Lessons From Ibn Khaldun, (Cairo; The American University In Cairo, 1971), P. 38.

(٥) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، مصدر سابق، ص١٣٢ .

(٦) المزاج يعنى به ابن خلدون الشكل الذى توجد عليه الطبيعة.

(٧) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، مصدر سابق، ص١٣١ .

ومن هنا يتضح أن العصبية هى القانون الأساسى[1] الذى يضع فى أساسه كل فوز بالسلطة أيا كانت طبيعة هذه السلطة؛ أى قوة التعاضد الاجتماعى والتلاحم اللذين تعنيهما العصبية[2]. فالعصبية هى مصدر للقوة الاجتماعية ولتحقيق النفوذ والتعرف على ما إذا كان فرد ما مهيأ أم غير مهيأ للملك فالمنعة فى قومه هى من علامات الرئيس من حيث تتجلى الرئاسة التى ينبغى أن نحسب فى عدادها الصبغة الدينية[3].

ويربط ابن خلدون العصبية بالدين والدولة؛ حيث يذهب إلى أن هناك علاقة تفاعلية (تأثير وتأثر) بين العصبية والدين، فثمة علاقة تآزر وتعاضد بينهما[4].

فالدين يسهم فى تعزيز قوة العصبية[5]، بتجاوزه لكل أشكال التنازع العصبى، بالمقابل يرى ابن خلدون أن العصبية بدورها ترفد الدعوة الدينية بالقوة والفاعلية[6].

- عزيز العظمة، ابن خلدون وتاريخيته، ترجمة: عبد الكريم ناصيف، (بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٧)، ص١٢٢.

(١) جورج لابيكا، مصدر سابق، ص١٠.

- وجيه كوثرانى، السلطة والمجتمع والعمل السياسى : من تاريخ الولاية العثمانية فى بلاد الشام، (الطبعة الأولى؛ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص٣٥-٣٦.

(2) Barabara Freyer Stowasser, Op. Cit., P. 6.

(٣) جورج لابيكا، مصدر سابق، ص ص ١٠٠ - ١٠١.

(4) Muhsin Mahdi, Ibn Khaldun's Philosophy of History : A Study In The Philosophic Foundation Of The Science Of Culture, (Chicago; The University Of Chicago, 1964), P. 196 .

(5) Barabara Freyer Stowasser, Op. Cit., P. 9.

(٦) محمد محسن الظاهرى، «القبيلة والتعددية السياسية فى اليمن (١٩٩٠ - ١٩٩٧)»، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠) ص٧.

- الوعى العصبى عند ابن خلدون وكما يراه الجابرى يعنى به شعور الفرد بأنه جزء لا يتجزأ من العصبية أو الجماعة التى ينتمى إليها، بل هو على استعداد دائم فى الوقت نفسه يدفعه إلى تجسيم هذا الانتماء إلى العصبة وأهل العصبية بفنائه فيها كليًا، ويمارس هذا الشعور عندما يكون هناك خطر خارجى يهدد وجود العصبة أو ينال من كيانها المادى أو المعنوى ويرى «الجابرى» أن هذا الوعى العصبى هو الذى يشد أفراد العصبية بعضهم إلى بعض ويجعل منهم كائنًا واحدًا تفنى فيه ذوات الأفراد، هو العصبية بالذات. محمد عابد الجابرى، العصبية والدولة، مصدر سابق، ص ص ١٦٨-١٦٩. ومحمد صفوح الأخرس، الأنثروبولوجيا وتنمية المجتمعات المحلية، (دمشق، منشورات وزارة الثقافة فى الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠١)، ص ص ١٣١ - ١٣٥.

ذلك إن «الدعوة الدينية من غير عصبية لا تتم، ...، وأن كل أمر تحمل عليه الكافة لا بد له من العصبية وفى الحديث الصحيح كما مر «ما بعث الله نبيًا إلا فى مَنَعة من قومه»[1] «فالدين يعطى قوة إضافية إلى قوة العصبية»[2].

وفى هذا السياق يؤكد «ابن خلدون» أن الدعوة الدينية تضيف إلى تحالفات إرادات القوى الفردية أو القبلية الذى يمكن أن يكون عابرًا بعبور مقصده، وهو التغلب على الجماعات المجاورة أو الاستيلاء على أمصار جديدة التصنيف، ائتلاف القلوب والعقول الذى تتخطى غايته المصالح المباشرة؛ حيث يضيف الدين ديمومة جذب الأيديولوجيا، على النحو الذى لا يحتفظ فيه الرئيس برئاسته فى الذهاب إلا بتقويتها باستمرار بما تظهره الخلال الحميدة، والفضائل السياسية الحزبية نفسها العزيز على قلوب أهل البادية، تتقوى كثيرًا بالدين[3].

-أما الوعى عند علماء الاجتماع المعاصر فيعرفه «على ليلة» بأنه قدرة الإنسان على إدراك عالمه المحيط وقدرته على التقدير للدور الذى يلعبه كل من العناصر المشكلة لهذا العالم، بالإضافة إلى تحديد مسببات التفاعل. فى حين يتفق «كمال المنوفى» مع رؤية الجابرى للوعى عند «ابن خلدون» حيث يرى أنه إحساس بالواقع وإدراك له وتصور لبنائه ليعبر عن الإحساس بالسيكولوجيا الاجتماعية التى تعنى تفاعل وانصهار المشاعر والإحساس نحو الواقع فى مشاعر اجتماعية.

- على ليلة، التراث والتغير الاجتماعى: التيار الإسلامى بين التأييد والمعارضة (قراءة فى الصحافة المصرية)، (جامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٢)، ص١١٥ .

- حمدى عبد الرحمن حسن، «المشاركة السياسية للفلاحين: دراسة ميدانية في قرية مصرية»، الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير، أعمال المؤتمر من ٤ - ٧ ديسمبر ١٩٩٣، إشراف: كمال المنوفى، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية، ١٩٩٤)، المجلد الثانى، صفحات متفرقة .

(١) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الثانى، مصدر سابق، ص ص ٥٢٧ - ٥٢٨.

- Aziz Al Azemh, Op. Cit., P. 70.

(2) Mohammad Al Nowaihi, Op. Cit., P. 38 .

- ساطع الحصرى، مصدر سابق،ص ص٣٤٧ - ٣٥٠.

(٣) جورج لابيكا، مصدر سابق،ص ص١٠٥ - ١٠٦.

- فؤاد البعلى، مصدر سابق، ص ٦٤.

- حنا الفاخورى وخليل الجر، تاريخ الفلسفة العربية الجزء الثانى: فى الفلسفة العربية فى الشرق والغرب، (الطبعة الثالثة؛ بيروت، دار الجيل، ١٩٩٣)، ص ص ٥١٤ - ٥١٥.

وفيما يتعلق بالعصبية والدولة[1] عند ابن خلدون يتضح أن الأساس الذى كان يركز عليه فى محور دراسته عن الدولة هى العصبية فهى المادة التى منها قوام وجودها[2].

فهناك ارتباط عضوى بين العصبية والدولة فقد نظر إليها «ابن خلدون» باختلاف الزاوية التى ينظر بها إلى العصبية الحاكمة والعلاقة السائدة بينهم، فالعصبية هى أساس قيام الدولة ومصدر نشوئها[3]. فيقرر فى ذلك أن «الدولة العامة فى أولها يصعب انقيادهم إلا بقوة قوية من الغلب، وأن الناس لم يألفوا ملكها ولا اعتادوه، فإذا استقرت الرئاسة فى أهل النصاب المخصوص بالملك فى الدول وتوارثوه واحدًا بعد الآخر فى أعقاب كثيرين ودول متعاقبة، نسيت النفوس شأن الأولية واستحكمت لأهل ذلك النصاب صبغة الرئاسة ورسخ فى العقائد دين الانقياد لهم، والتسليم وقاتل الناس معهم على أمرهم قتالهم على العقائد الإيمانية، فلم يحتاجوا فى أمرهم إلى كبير عصابة، بل كأن طاعتها كتاب من الله، فبالعصبية يكون تمهيد الدولة وحمايتها من أولها»[4]. فهى القوة الحقيقية فى بناء الدولة فهى فى قوتها إنما تعادل القوة المادية للجند المأجورين بل هى عنده أبعد ما تكون قوة مادية تستمد قيمتها من العنصر المادى فحسب بل تشتمل فى ثناياها على عناصر معنوية تهبها آثارها الخلاقة فى تطور المجتمع والدولة والحضارة البشرية، فالعصبية البنَّاءة للدولة هى التى تتحالف مع الأخلاق أو مع الدين أو مع دعوة من دعوات الحق وعلى هذا فلابد للعصبية الصائرة أن تكون حائزة بجانب التفوق فى القوة المادية على سائر العصبيات فى الفضائل السياسية حيث يقرر «ابن خلدون» أن من جمعت

---

(١) يرى الجابري أن الدولة عند ابن خلدون هى مدة حكم أسرة مالكة معينة؛ أى تلك الفترة التى يكون فيها الحكم متناقلًا بين أفراد عصبية واحدة فهى الامتداد المكانى والزمانى لحكم عصبية ما ويمكن تصنيف آرائه فيها إلى قسمين : ما يتناول امتداد الدولة فى المكان أى مدى نفوذها واتساع رقعتها، وما يتناول استمرارها فى الزمان؛ أى تختلف المراحل التى يجتازها حكم العصبية الحاكمة من يوم استلامها السلطة إلى يوم خروجها من يدها. محمد عابد الجابرى، العصبية والدولة، مصدر سابق، ص ص ١٦٦ – ٢١٦.

– خليل شرف الدين، ابن خلدون، (القاهرة، دار مكتبة الهلال، ١٩٨٥)، ص ص ١٦٥ – ١٦٨.

(١) محمد عابد الجابرى، العصبية والدولة، مصدر سابق، ص١٦٦.

(٣) محمد محسن الظاهرى، «القبيلة والتعددية السياسية فى اليمن»، مصدر سابق، ص٥٢٤.

(٤) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الثانى، مصدر سابق، ص٥٢٤.

له خلال الخير التى تندرج تحت الفضائل السياسية من أهل العصبيات كتب له الملك ومن تضعف عنده هذه الخلال انزلق كرسى عرشه إلى مهاوى الضياع والانحلال[1].

فالملك أو الدولة هى غاية طبيعية تسعى إليها العصبية فيقرر «ابن خلدون» أن «الغاية التى تجرى إليها العصبية هى الملك، بها يكون الحماية والمدافعة أو المطالبة، وكل أمر يجتمع عليه الناس...، والملك طبيعيًّا للإنسان...، والملك والسياسة إنما كانا له من حيث هو إنسان...، فخلال الخير فى الإنسان هى التى تناسب السياسة والملك»[2].

ومن هنا يقرر «ابن خلدون» أن العصبية ضرورية فى مرحلة تمهيد الدولة، أما إذا استقر الأمر فإنها تصبح فى غنى عن العصبية، وتستعيض عن ذلك بالموالى والمصطنعين،...، فالإنسان إذا غلب على رئاسته وكبح عن غاية عزه وتكاسل حتى عن شبع بطنه...، فالأمة إذا حصلت لها الغاية أى الملك انقضى السعى إليها»[3].

وهكذا يتضح أن العصبية فى علاقتها بالدولة تلعب دورًا مزدوجًا ومتناقضًا، فإذا كانت العصبية هى مصدر نشوء الدولة وأساس تكوينها ومصدر قوتها الحقيقية فإنها أيضًا مصدر ضعفها وهرمها[4].

ويلجأ «ابن خلدون» فى بيان أثر العصبية إلى اعتبارها قوة من قوى الطبيعة يخضع تأثيرها فى المدى والأمد لكل ما تخضع له قوى الطبيعة من تفاعل مع العالم الخارجى وفى ضوء هذا شبه «ابن خلدون» العصبية بالأنوار، الأشعة تزداد سطوعًا فى وسط الدائرة وتضعف شيئًا فشيئًا حتى تتلاشى عند الأطراف[5].

---

(١) محمد عبد المعز نصر، «فلسفة السياسة عند ابن خلدون»، أعمال مهرجان ابن خلدون، (القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٦٨)، ص ص ٣٣٠ - ٣٣٣.

(٢) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، مصدر سابق، ص١٣٩ .

(٣) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص١٤٨-١٦٨ .

(٤) الموالى والمصطنعون يقصد بهم «ابن خلدون» الذين نشئوا فى ظل العصبية وغيرها من العصائب الأخرى الخارجين عن نسبها والداخلين فى ولايتها. ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الثانى، مصدر سابق، ص٥٢٢ .

محمد محسن الظاهرى، «القبيلة والتعددية السياسية فى اليمن»، مصدر سابق،ص٦٨ .

- Mohammad Abdullah Enan, Op. Cit, P. 118.

(٥) محمد عبد المعز نصر، مصدر سابق، ص٣٣٩.

حيث يؤكد «ابن خلدون» أن مزاج الدول إنما هو بالعصبية فإذا كانت العصبية قوية كان المزاج تابعًا لها وكان أمد العمر طويلًا، والعصبية إنما هى بكثرة العدد ووفوره،...، فالنقص إنما يبدو فى الأطراف ...، وكل نقص يقع فلا بد له من زمن فتكثر أزمان النقص لكثرة المالك واختصاص كل واحد منها بنقص وزمان فيكون أمدها أطول[1].

كما يذهب «ابن خلدون» إلى أن «الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة والسبب فى ذلك اختلاف الآراء والأهواء وأن وراء كل رأى فيها وهوى عصبية تمانع دونها، فيكثر الانتقاض على الدولة وإن كانت ذات عصبية، لأن كل عصبية ممن تحت يدها تظن فى نفسها منعه وقوة فكثرة القبائل والعصائب حاملة لهم على عدم الإذعان والانقياد،...، والأوطان الخالية من العصبيات يسهل تمهيد الدولة فيها، ويكون سلطانها وازعًا لقلة الهرج والانتقاض ولا تحتاج الدولة فيها إلى كثير من العصبية»[2].

ويتبين أن «ابن خلدون» قد تحدث عن ظاهرة كثرة التحزبات والأهواء وأنها مؤذنة بضعف الدولة، ويقاس عليها فى هذا العصر كثرة الأحزاب والخلافات فيما بينها، ثم يأتى بعد ذلك ويعكس أن الأوطان الخالية من العصبيات تكون فى غاية الدعة والرسوخ لقلة الخوارج وأهل العصائب، إنما هو سلطان ورعية[3].

كما يذهب «ابن خلدون» إلى «أن من طبيعة الملك الانفراد بالمجد...، العصبية متألفة من عصبيات كثيرة تكون واحدة فيها أقوى من الأخرى كلها فتغلبها وتستولى عليها حتى تصيرها جميعًا فى ضمنها، ...، فقد تبين أن العناصر إذا اجتمعت متكافئة فلا يقع فيها مزاج أصلًا بل لا بد من أن تكون واحدة فيها هى الغالبة على الكل حتى تجمعها وتؤلفها وتصيرها عصبية واحدة شاملة لجميع العصائب وهى موجودة فى ضمنها،

(١) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، مصدر سابق،ص ص ١٦٣ - ١٦٤ .

(٢) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الثانى، مصدر سابق، ص ص ٥٣٦ - ٥٣٨ .

(٣) محمد عبده، البداوة والحضارة : نصوص من مقدمة ابن خلدون، (الطبعة الأولى؛ لندن، المنتدى الإسلامى، ١٩٩٧)، ص ص ٦٦ - ٩٧ .

وتلك العصبية الكبيرة إنها تكون لقوم أهل بيت ورئاسة منهم ولا بد من أن تكون واحدة منهم رئيسًا لهم غالبًا عليهم فيتعين رئيسًا للعصبيات كلها لغلب منبته لجميعها»[1].

ثم يبين «ابن خلدون» كيف يقع الهرم وانهيار الدولة فيقرر أن «من الطبيعة الحيوانية خلق الكبر والأنفة فيأنف حينئذ عن المساهمة والمشاركة فى استتباعهم والتحكم فيهم...، فتجدع حينئذ أنوف العصبيات، وتفلج شكائمهم من أن يسموا إلى مشاركته فى الحكم وتقرع عصبيتهم من ذلك وينفرد بذلك المجد بكليته ويدفعهم عن مساهمته وقد يتم ذلك للأول من ملوك الدول وقد لا يتم إلا للثانى والثالث على قدر ممانعة العصبيات وقوتها إلا أنه أمر لا بد منه فى الدول». ويوضح أن من أسباب انهيار الدولة والتى ربطها بأطوار العصبية أن من طبيعة الملك الترف والغرق فى النعيم وهما كاسران لسورة العصبية التى بها الغلب، وإذا انقرضت العصبية، قصر القبيل عن المدافعة والحماية فضلًا عن المطالبة والتهمتهم الأمم من سواهم فقد تبين أن الترف من عوائق الملك»[2].

ويقرر «ابن خلدون» أيضًا أن «من طبيعة الملك الدعة والسكون وإذا حصل الملك أقصروا عن المتاعب، ...، وأثروا الراحة والسكون والدعة ورجعوا إلى تحصيل ثمرات الملك التى كانوا يتكلفونها فى طلبه، ...، ويورثونه من بعدهم من أجيالهم ولا يزال ذلك يتزايد فيهم إلى أن يتأذن الله بأمره»[3].

ومن هنا أكد «ابن خلدون» أنه «إذا تحكمت طبيعة الملك من الانفراد بالمجد وحصول الترف والدعة أقبلت الدولة على الهرم»[4].

ويحدد «ابن خلدون» أطوار الدولة:

فيرى الدولة باعتبارها امتداد حكم عصبية ما فى الزمان فإنها تتطور على مستويات ثلاثة:

---

(١) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، مصدر سابق،ص ص ١٦٦ – ١٦٧ .

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المصدر السابق، ص١٤١ .

(٤) المصدر السابق، ص ص ١٦٧ – ١٦٨ .

المستوى الأول، وينظر إلى الدولة باعتبارها ملوكًا متعاقبين على الحكم؛ حيث يقرر «ابن خلدون» أن «الخلق نابع بالطبع لمزاج الحال هو فيه وحالات الدولة وأطوارها لا تعده فى الغالب خمسة أطوار على النحو التالي[1]:

- طور الظفر بالبغية وغلب المدافع والممانع والاستيلاء على الملك وانتزاعه من أيدى الدولة السالفة قبلها ويكون صاحب الدولة، أسوة قومه فى اكتساب المجد، لأن ذلك هو مقتضى العصبية التى وقع بها الغلب وهى لم تزل بعد بحالها.

- طور الاستبداد على قومه والانفراد دونهم بالملك وكبحهم عن التطاول والمساهمة والمشاركة، ويكون صاحب الدولة في هذا الطور معنيًا باصطناع الرجال واتخاذ الموالى والصنائع.

- طور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك، وتشييد المبانى وإجارة الوفود واعتراض جنوده وإدرار أرزاقهم، ...، فيباهى بهم الدول المسالمة ويرهب الدول المحاربة.

- طور القنوع والمسالمة، ويكون صاحب الدولة في هذا قانعًا بما بنى أولوه.

- طور الإسراف والتبذير، ويكون صاحب الدولة في هذا الدور متلفًا لما جمع أولوه في سبيل الشهوات والملاذ والإسراف ببذخ على بطانته وفي مجالسه، مستفيدًا لكبار الأولياء من قومه وصناع سلفه، وفي هذا الطور تحصل في الدولة طبيعة الهرم ويستولى عليها المرض المزمن إلى أن تنقرض.

وهكذا فتطور الدولة فى هذا المستوى إنما يعنى فى ذهن «ابن خلدون» تطور علاقات الملك مع أهل عصبيته فقد ربط بين هذا التطور والمراحل التى يجتازها الحسب فى العقب

(١) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ص٥٥٣ - ٥٥٦.
- نيفين عبد المنعم مسعد، «العلاقة بين عصبية ابن خلدون والنعرات الإقليمية العربية»، قضايا عربية، تحرير عبد الوهاب الكيالي، (العدد الثالث، المؤسسة العربية، ١٩٨٠)، ص٢٨٦.
- عمر فاروق الطباع، ابن خلدون في سيرته وفلسفته التاريخية والاجتماعية: المشاهير من علماء الغرب والشرق، (الطبعة الأولى؛ بيروت، دار المعارف، ١٩٩٢)، ص ص ٨٤ - ٨٥.

الواحد وذلك لأن الملك وراثى مثل الرئاسة، ولكن لما كانت الدولة هى دولة العصبية الغالبة فإن الملك إنما يستمد سلطته من هذه العصبية نفسها، فإذا انحرف عن مؤهلاته للرئاسة نصبت غيره مكانه وبذلك ينتقل الملك من فرع إلى فرع آخر من نفس البيت صاحب الرئاسة داخل العصبية الحاكمة ذاتها[1].

أما عن المستوى الثانى فيشير إلى تطور الدولة باعتبارها جماعة تحكم أو عصبية تحكم حيث يرجع إلى حال العصبية فى هذه الجماعة أى تدرج العصبية من القوة إلى الضعف فى أهل العصبية أو الدولة أى من الالتحام والتعاضد إلى الانحلال والتخاذل، فعمر الدولة لا يعدو فى الغالب فى هذا المستوى ثلاثة أجيال[2]:

الجيل الأول ـ جيل البداوة، إنما يكون بالإقدام والبسالة فمن كان من هذه الأجيال أعرق فى البداوة وأكثر توحشًا كان أقرب إلى التغلب.

الجيل الثانى ـ تحدث فيه الغاية التى تجرى إليها العصبية هي الملك.

الجيل الثالث ـ يبلغ فيهم الترف غايته والعجز عن المقاومة والمطالبة، وذلك بما حصل فيهم من خلال الانقياد، حتى ذهبت العصبية منهم جملة ولهذا كان انقراض الدولة فى الجيل الرابع.

أما عن المستوى الثالث فى تطور الدولة باعتبارها شخصًا يملك وشخصًا يحكم ويعنى هذا فى ذهن «ابن خلدون» تطور العلاقات الداخلية بين الشخص صاحب البيت والرئاسة وبين العصبية أو العصبيات التى ينتمى إليها هذا البيت الحاكم فهو تطور ذاتى داخلى[3].

وهكذا نظر «ابن خلدون» إلى الدولة بوصفها دولة شخصية يتزعمها ملوك متعاقبون من عصبية واحدة للقبض على زمام السلطة، وحينما ينظر إلى الدولة بوصفها دولة كلية؛ أى مجموعة الدول الشخصية التى ينتمى أصحابها إلى عصبية واحدة فإنه

---

(١) محمد عابد الجابرى، العصبية والدولة، مصدر سابق، ص ص ٢١٨ ، ٢١٩.

(٢) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ص ٥٤٥ – ٥٤٨.

(٣) محمد عابد الجابرى، العصبية والدولة، مصدر سابق، ص ٢٢٠.

يلخص أطوارها الخمسة، ويدمج هذه الأطوار مع الأجيال ليؤكد وجود ثلاثة أطوار للدولة يتزامن كل واحد منها مع جيل من الأجيال الثلاثة • وهذه الأطوار هى[1]:

- طور التأسيس والبناء : أى طور المساهمة والمشاركة والتى لا تزال بها العصبية على بأسها وقوتها.

- طور العظمة والمجد : التحول من البداوة إلى الحضارة.

- طور الهرم والاضمحلال: أى الطور الذى تنتهى فيه العصبية الحاكمة وتقوم عصبية أخرى بالمطالبة فتؤسس دولة جديدة.

إذًا فالدولة عند «ابن خلدون» «تشبه الإنسان فى مراحل النمو الطبيعى التى تبدأ بمرحلة الطفولة إلى الشباب وإلى أن تنتهى بمرحلة الهرم والانهيار ولا تتجاوز حياة كل جيل من هذه الأجيال مائة وعشرين عامًا»[2].

ومن هذا العرض السابق يمكن القول بأن أهم خصائص العصبية تتمثل فيما يلى:

١ - العصبية وإن كانت أقوى عند البدو فإنها عند الحضر، فليست الحياة القبلية المنبع الوحيد لروابط الدم[3]. «فأهل الأمصار كثير منهم ملتحمون بالصهر بجذب بعضهم بعضًا، إلى أن يكون لحمًا لحمًا، وقرابة قرابة، وتجد بينهم من العداوة والصداقة ما يكون بين القبائل والعشائر، فيتفرقون شيعًا وعصائب وحينما تعى جماعة من الأفراد الذين ينضوون تحت عصبية واحدة مصالحها الجماعية، وطموحاتها المشتركة، يتقوى فيها الروح الجمعى، ويظل ينمو إلى أن يتحول إلى غريزة السيطرة[4].

---

(١) محمد محسن الظاهرى، «القبيلة والتعددية السياسية فى اليمن»، مصدر سابق، ص٦٧.

(2) Mohammad Abdulla Enan, Op. Cit., P. 118.

- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الثانى، مصدر سابق، ص ص ٤٤٠ - ٤٤٦.

- محمد عابد الجابرى، العصبية والدولة، مصدر سابق، ص ص ٢٢١ - ٢٣١.

(٣) محمد عزيز الحبابى، مصدر سابق، ص ص ٣٨ - ٣٩.

(٤) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الثانى، مصدر سابق، ص ص ٨٩٧ - ٨٩٨ .

- إيف لاكوست، مصدر سابق، ص ص ٦١ - ٦٢.

٢- العصبية ظاهرة طبيعية عامة لا تقتصر على شعب واحد دون آخر فقد ذكر «ابن خلدون» عصبيات أقوام أخرى غير عربية مثل: الفرس، واليهود. والإغريق.

٣- العصبية لها علاقة بالبنية الاقتصادية للمجتمع فهناك علاقة (ديالكتيكية) بين عناصر العصبية الاقتصادية والثقافية[1].

٤- العصبية لها تأثير عظيم فى السياسة؛ أى الحكم الذى لا يمكن أن يقوم وإن أى دولة لا يمكن أن تنشأ بدون عصبية قوية فإذا ذهبت تلك العصبية ودب الضعف فى أعضاء الدولة فقد عظم الخلل ولذلك «فإن الهمم التى لأهل الدولة تكون فى نسبة قوة ملكهم وغلبهم للناس والهمم لا تزال لهم إلى انقراض الدولة»[2].

أما عن الأدوار التى تلعبها العصبية فى الحياة الاجتماعية عمومًا والسياسية خصوصًا فهى كالتالى:

١- العصبية اتفاق الأهواء على المطالبة.

٢- العصبية قوة للمواجهة والمطالبة.

٣- العصبية ضرورية فى كل أمر يجتمع عليه الكافة.

٤- الرئاسة لا تكون إلا بالغلب، والغلب لا يكون إلا بالعصبية.

٥- العصبية تحمل الأفراد على التناصر والتعاضد فى المدافعه والمطالبة والحماية.

٦- أمد العصبية (عمر الدولة) يعتمد على القوة العددية أى على نسبة القائمين بها.

٧- الدولة أو الحكومة هى هدف العصبية والحياة الحضرية هى هدف لأهل البدو ولن يتم ذلك إلا بالعصبية.

٨- هناك علاقة عضوية بين العصبية والدين أى علاقة تأثير وتأثر وتفاعل وتعاضد بينهما.

---

(١) فؤاد البعلى، مصدر سابق، ص٦٤.

(٢) المصدر السابق، ص٦٥.

ومن هنا تستطيع الباحثة أن تخلص إلى مجموعة من القضايا الأساسية التى تتناولها نظرية العصبية كما يراها «ابن خلدون» على النحو التالي:

١- أن العصبية تمثل الإطار التصورى لفهم طبيعة المجتمع عند «ابن خلدون».

٢- أن العصبية عند «ابن خلدون» تهتم بدراسة العلاقة بين العصبية وكيفية الوصول إلى الرئاسة أو السلطة السياسية.

٣- تكشف العصبية عن سر وطبيعة العمران البشرى فقد جعل «ابن خلدون» منها الأساس التفسيرى لدراسة العمران البشرى بكل ظواهره، فبها ينشأ الملك، وبها ينتهى، وبها يكون تمهيد الدولة، وبها يكون فساد المجتمع بفساد العصبية فيها.

إذًا فهى نظرية لأنها تكشف عن القوانين التى تتحكم فى تطور المجتمع ولأنها تمثل الفهم الحقيقى لطبيعة هذا المجتمع وتكشف عن الطابع الديالكتيكى بين العصبية والمجتمع وعلى هذا الأساس تعد العصبية لب تفسير ظاهرة العمران البشرى بصفة عامة والحياة السياسية بصفة خاصة عند «ابن خلدون».

ثانيًا ـ الالتقاء بين ابن خلدون وكارل ماركس[1]

يتفق كُلٌّ من ابن خلدون وماركس فى أن نشأة الدولة وتطورها ما هى إلا نظرية فى السيطرة والسلطة.

---

(١) لقد تشابه كُلٌّ من «ابن خلدون وماركس» فى ظروف عصرهما ونشأتهما : فقد ظهر «ابن خلدون» فى ظل ظروف تاريخية واقتصادية اتسمت بعدم الاستقرار والصراع السياسى الذى وسم القرن الرابع عشر ومن هنا فإن كتاباته كانت انعكاسًا لظروفه فى بلاد المغرب وضعف الخلافة العباسية وانهيار دولة الموحدين وصراع المذاهب. فى حين ظهر «ماركس» «أيضًا فى ظل تحولات اجتماعية وصراعات أيديولوجية نجمت عن الثورة الفرنسية وما صاحبها من تحولات فى البناء الاجتماعى والتدرج الاجتماعى مما أدى إلى ظهور صراع مذهبى فى هذا الوقت بين «ماركس» كممثل للمادية الجدلية وناقد للفلسفة الوضعية والمثالية .

- David Ashaley And David Michael, Sociological Theory : Classical Statements, (2nd ed; Boston ; Allyn And Bacon, 1990), PP. 215 – 219.

- Peter Braham And Linda Janes, Sociological And Society : Social Differences And Divisions, (The Open University; Black Well Publishing, 2002), PP. 71 – 73.

- عبد الباسط عبد المعطى، في نظرية علم الاجتماع، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٧)، ص ص ٨٥ – ٨٦.

- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، مراجعة: محمد عاطف غيث، (الطبعة السادسة؛ القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠)، ص٨٥.

فقد انطلق «ابن خلدون» فى نظريته عن نشأة الدول وتطورها من فكرته عن الوازع أو الحاكم ويقول : «إن الملك منصب طبيعى للإنسان...، أن البشر لا يمكن حياتهم ووجودهم إلا باجتماعهم وتعاونهم على تحصيل قوتهم وضروراتهم وإذا اجتمعوا دعت الضرورة إلى المعاملة واقتضاء الحاجات، ومد كل واحد يده إلى حاجته يأخذها من صاحبه، ...، ويمانعه الآخر بمقتضى الغضب والأنفة...، فيقع التنازع المفضى إلى المقاتلة، وهى تؤدى إلى الهرج وسفك الدماء وإذهاب النفوس، المفضى إلى انقطاع النوع،...، واستحال بقاؤهم فوضى دون حاكم يزع بعضهم عن بعض واحتاجوا من أجل ذلك إلى الوازع وهو الحاكم عليهم، ...، وهو الملك القاهر المتحكم، ولا بد فى ذلك من العصبية»[1] فالدولة عند «ابن خلدون» هى دولة «العصبية الغالبة» أو الأسرة الحاكمة.

أما «ماركس» فنظريته أيضًا نظرية فى السيطرة؛ أى سيطرة الطبقة الحاكمة أو المالكة لوسائل الإنتاج على الطبقة التى لا تملك، فالدولة أداة الطبقة الحاكمة لاستثمار الطبقة المحكومة. فالدولة كما يراها ماركس «هى النظام الذى يحمى مصالح الطبقة المالكة أو المسيطرة ويتحدد شكل الدولة وفقًا لطبيعة المصالح الخاصة بالطبقة المسيطرة وحسب النظام الاقتصادى فيها»[2].

وتدعم الدولة (المجتمع السياسى) حقوق الملكية الخاصة وتدافع عنها وأن الدولة هى دولة الطبقة المسيطرة[3].

كما يرى «ابن خلدون» أن المجتمع ينقسم إلى مجموعة عصائب، ولما كانت السلطة أو «الرئاسة إنما تكون بالغلب وجب أن يكون ذلك النصاب أقوى من سائر العصائب ليقع الغلب لها ويتم الرئاسة لأهلها»[4].

---

(١) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الثانى، مصدر سابق، ص٥٧٣.

(٢) طارق حجى، أفكار ماركسية فى الميزان، (القاهرة، دار المعارف، غير مذكور سنة النشر)، ص٣٧.
– محمد فايز عبد أسعيد، الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسى، (الطبعة الثانية؛ بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٨)، ص ص ١٥٣ – ١٥٤.

(٣) آلان سوينجوود، تاريخ النظرية فى علم الإجتماع، ترجمة السيد عبد العاطى السيد، تقديم: غريب سيد أحمد، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦)، ص٢١٨.

(٤) ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص ٣١ – ٣٥.

فى حين يذهب «ماركس» أن المجتمع ينقسم إلى طبقتين : طبقة حاكمة وهم الذين يملكون وسائل الإنتاج، ويختصون بالقوة والسلطة والنفوذ والترف والامتيازات فهم يمثلون طبقة القوة الحاكمة، والذين لا يملكون يكونون خاضعين فهم يمثلون طبقة الكادحين المغيبين عن السلطة منعدمى القوة[1].

فقد جعل «ابن خلدون» من فكرة الوازع السياسى الذى يختلف باختلاف الحالة (البدو، الحضر) حيث يقول : «إن البشر استحال بقاؤهم فوضى دون حاكم يزع بعضهم عن بعض واحتاجوا من أجل ذلك إلى الوازع وهو الحاكم عليهم،... وهو الملك القاهر المتحكم ولابد فى ذلك من العصبية[2].

فى حين يذهب «ماركس» أن أفكار الطبقة الحاكمة فى كل حقبة تاريخية هى الأفكار المهيمنة بمعنى أن الطبقة التى تحوز القوة المادية هى التى تحوز فى الوقت نفسه القوة العقلية الفكرية[3].

وتتساوى هنا فكرة «العصبية» عند «ابن خلدون» مع فكرة ماركس عن «الطبقة الحاكمة».

كما يذهب «ابن خلدون» أن الرئاسة على أهل العصبية لا تكون إلا بالغلب، والغلب إنما يكون بالعصبية فلا بد فى الرئاسة على القوم أن تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم واحدة واحدة؛ لأن كل عصبية إذا أحست بغلب عصبية الرئيس لهم أقروا بالإذعان والاتباع"[4] فالعصبية الغالبة دائماً ما تسعى إلى السيطرة على العصائب الأخرى»[5]. فالصراع عند «ابن خلدون» هو صراع بين جماعات (عصبيات) من أبرز مظاهره الصراع الاقتصادي أى صراع من أجل البقاء أي (لقمة العيش)، ولكن فى جوهره سياسى يهدف إلى الوصول إلى الملك أو السلطة.

---

(١) سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الاجتماع: دراسة نقدية، (الطبعة الثانية؛ القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩)، ص١٨٥ .

(٢) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الثانى، مصدر سابق، ص٥٧٣.

(٣) محمد عزيز الحبابى، مصدر سابق، ص ٤٠.

(٤) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، مصدر سابق،ص ص ١٣١ - ١٣٢ .

(5) Aziz Al Azemh, Op. Cit., P. 65.

وتتساوى فكرة ماركس عن الصراع الطبقى السياسى مع فكرة «ابن خلدون» عن تنازع الملك، حيث يذهب ماركس أن الصراع بين الطبقة الحاكمة والمحكومة أى صراع طبقة ضد طبقة هو فى جوهره صراع سياسى[1] ومصدر هذا الصراع بذور التناقض الاجتماعى وما به من ظروف اقتصادية تحدد وضع كل طبقة من تلك الظروف التى تحدد من ناحية أخرى وجود كل طبقة ومصالحها[2].

ويتضح أن من أبرز مظاهر الصراع الطبقى هو الصراع الاقتصادى ولكن سرعان ما ينتقل للمجال السياسى والأيديولوجي وذلك حين يتبلور وعى الطبقة لذاتها وتعمل مدفوعة بالوعى العلمى التاريخى لتنظيم نضالها من خلال حزب سياسى يعبّر عن مصالحها، وتسعى من خلاله لحسم الصراع والاستيلاء على السلطة عن طريق العمل الثورى أو عن طريق العمل الديمقراطى متى توافرت له شروطه الموضوعية[3]. والتى تتساوى مع فكرة ابن خلدون عن التنازع العصبى أو الوعي العصبي الذى يجعل الفرد يدرك مصلحته التى هى مصلحة الجماعة للدفاع عنها من أي خطر يهدد الجماعة (العصبية).

تتطور الدولة عند «ابن خلدون» فى مراحل نمو طبيعية التى تبدأ بمرحلة البداوة إلى أن تنتهي إلى الحضارة وهذا التطور قائم على علاقة ديالكتيكية بين عناصر العصبية

---

(١) يرى آلان سوينجوود أن «ماركس» على الرغم من أنه لم يستخدم مصطلح السيطرة الأيديولوجية، فإن ذلك كان متضمنًا فى تحليله للأيديولوجية مشيرًا إلى حاجة النظام الرأسمالى إلى الشرعية بعد ظهور النظم الديمقراطية الحديثة. آلان سوينجوود، مصدر سابق، ص٢١٨ .

(٢) عبد الباسط عبد المعطى، فى نظرية علم الاجتماع، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩)، ص٧٦ .
- Diana Kendall, Sociology In Our Times : The Essentials, (3rd ed; Mexico; Ward Worth Thomson Learning, 2002), PP. 201 – 202.

(٣) نبيل رمزى، النظرية السوسيولوجية المعاصرة: أصولها الكلاسيكية واتجاهاتها المحدثة : قراءات وبحوث، (دار الفكر الجامعي، ١٩٩٩)، ص٦٤٦ .
– يرى موريس دوفرجيه أن «ماركس» يذهب إلى أن الانفصال بين السلطة الاقتصادية والسياسية انفصال وهمى إلى حد ما؛ لأن السلطة الاقتصادية تملك أدوات قوية من أدوات الضغط على السلطة السياسية وهذه الأخيرة فى حقيقة الأمر ليس لها وجود مسيطر على الأنظمة الرأسمالية حيث إنها فى هذه الحالة ليست إلا انعكاسًا للسلطة الاقتصادية، ولا يكتسب الانفصال بين السلطتين وجودًا إلا فى الأنظمة المختلطة ويقول «ماركس» إن الفعل السياسى يصدر أيضًا من الدوافع الاقتصادية. عبد الرحمن خليفة، أيديولوجية الصراع السياسى: دراسة فى نظرية القوة، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١)، ص ص ١٨٢ – ١٨٤.

الاقتصادية والثقافية. ويتفق «ماركس» مع «ابن خلدون» في تصوره لمراحل تطور المجتمع البشرى، وهذا التطور قائم على التصور المادى والتاريخى للمجتمع، بدءًا من المشاعية البدائية مارًّا بالتكوين العبودى والإقطاعى فالرأسمالى ... إلخ، ويحوى هذا التكوين جماع العلاقات الأساسية بين أساس المجتمع وبنائه الفوقى[1].

كما يتفق «ماركس» مع «ابن خلدون» فى أن اضمحلال الدولة الحاكمة عنده والتى تعنى عند «ابن خلدون» الأسرة الحاكمة «أو العصبية الغالبة» عن طريق ثورة البروليتاريا التى سوف تقضى على الطبقة الحاكمة وذلك بقضائها على الاستغلال[2].

فى حين يرى «ابن خلدون» أن الحلفاء والموالى يسهمون فى توطيد السيادة بما تقتضيه العصبية التى ينتمون إليها حتى يشعروا بأنهم الركائز الضرورية المباشرة فى تسيير الدولة، إذ يجهدون أنفسهم لتغيير أوضاعهم من مجرد أدوات يسخرها أصحاب السلطة، ليُمسوا مشاركين فى الحكم فتتهيأ الأسرة الحاكمة بحزم وأحيانًا بعنف، لإبعاد هؤلاء الأنصار وإن كانت بنية كل عصبية تتعارض مع المطلقية. وعندما تصل الدولة حد النضج تجاهلت المصالح الخاصة بالعشائر وتنكرت للمساواة بما فيها المساواة القبلية، فتبلغ تبعًا لذلك الصراعات الداخلية درجة التطاحن إلى أن تتولى الحكم عصبية جديدة أقوى من العصبية التى قبلها[3].

ثالثًا ـ المصلحة عند هابرمـــاس

يعد هابرماس من أهم ممثلى مدرسة فرانكفورت؛ حيث تعتبر نظريته عن الفعل الاتصالى التى قدمها خطوة مهمة على طريق تطوير الرؤية النقدية لمدرسة فرانكفورت[4].

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى، فى نظرية علم الاجتماع، مصدر سابق، ص٨٧.

(٢) طارق حجى، مصدر سابق، ص٣٧.

(٣) محمد عزيز الحبابى، مصدر سابق، ص٣٩.

(٤) عن نشأة النظرية النقدية انظر المصادر التالية:

- فيل سليتر، «مدرسة فرانكفورت نشأتها ومغزاها: وجهة نظر ماركسية»، ترجمة: خليل كلفت، (العدد ١٥٤، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠)، ص ص ١٧ – ٤٧.
- Richard Wolin, The Terms Of Cultural Criticism : The Frankfurt School, Existentialism, Post Structuralism, (New York; Columbia University Press, 1992), PP. 45 – 49.

وتنطلق النظرية النقدية من فكرة مفادها إن هناك شيئًا إنسانيًا فى جوهره، يتمثل فى قدرة البشر على العمل لتحويل بيئتهم للأفضل، وهذه الفكرة تزودنا بمعيار نقيم بواسطته المجتمعات القائمة وننتقدها، فالمجتمعات التى تقطع أوصال علاقتنا الاجتماعية وتمنعنا بشكل أو آخر من التعاون معًا، وتسلبنا القدرة على الاختيار واتخاذ القرارات بشكل أو آخر مع بعضنا البعض تلك المجتمعات يمكن أن نخضعها لنقد منظم : فهى مجتمعات قمعية وغير حرة، وثمة أساس آخر للنقد الاجتماعى فى النظرية النقدية يعود إلى فلسفة هيجل أستاذ ماركس الذى كان فيلسوف الوعى والعقلانية وتذهب النظرية إلى القول بأن أحد العوامل التى تمكن الإنسان من تحويل بيئته هو امتلاكه وعيًا عقلانيًا عن العالم، وهو ما يعنى عند هيجل الرؤية الكلية للعالم، وأن كل فرد منا قادر على بلوغ المعرفة المطلقة فالمجتمع الذى يمنع أفراده من تطوير ملكاتهم العقلية واستخدامها يمكن أن يقال عنه إنه مجتمع غير عقلانى بالفعل[1].وتتمثل الملامح العامة للنظرية النقدية على النحو التالي:

اشتهرت النظرية النقدية بنقدها للوضعية نقدًا شاملًا استوعب أسسها النظرية بقدر ما أخضع دعائمها المنهجية للتحليل الدقيق[2].

وتشبه مناهضة النظرية النقدية للفكر الوضعى مناهضة «ابن خلدون» للفكر التاريخى السردى السابق مما جعله يرى ضرورة قيام علم العمران. وعلم العمران عند «ابن خلدون» يعادل النظرية النقدية خاصة حين يتجه إلى فهم السياق الموضوعى للأحداث التاريخية[3]. وترفض النظرية النقدية فكرة الحتمية الماركسية

- عبد الباسط عبد المعطى، وعادل مختار الهوارى، في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦)، ص ص ٣٠. - ٣٠٨ .

(١) إيان كريب، «النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس»، ترجمة: محمد حسنين غلوم، مراجعة: محمد عصفور، عالم المعرفة، (العدد ٢٢٤، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأداب، ١٩٩٠)، ص٢٩٩ .

(٢) السيد الحسينى، نحو نظرية اجتماعية نقدية، (القاهرة، سجل العرب، ١٩٨٣)، ص٢٣٥ .

- عبد الباسط عبد المعطى وعادل مختار الهوارى، مصدر سابق، ص ص ٣٠٩-٣١٠.

(٣) محمد على محمد، تاريخ علم الاجتماع : الرواد والاتجاهات المعاصرة، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦)، ص ٤٦٠.

المتصلة بتأثير البنية التحتية على البنية الفوقية حيث ترى أن الحتمية الاقتصادية تتسم بنوع من السذاجة[1]. ويميل رواد هذه المدرسة إلى التأكيد على العنصر الذاتى (الوعى الثورى) فى النشاط الواقعى كمطلب أساسى للعمل السياسى[2]. كما تعطى هذه المدرسة اهتمامًا كبيرًا بعناصر البناء الفوقى فى التكوين الاجتماعى، إذ ركزت على الثقافة، فما دام أتباع هذه المدرسة لم يعودوا يرون أن المجتمع تمزقه تناقضاته الاقتصادية والبنيوية، فقد أصبحت المسألة الرئيسة هى دمج الأفراد بالمجتمع دمجًا ناجحًا وغدت الثقافة هى العامل الوحيد لتحقيق هذا الاندماج[3].

فى حين يؤكد «ابن خلدون» على فكرة الوازع السياسى فى السيرورة التاريخية حيث يقول: «إن الناس استحال بقاؤهم فوضى دون حاكم يزع بعضهم عن البعض، واحتاجوا من أجل ذلك إلى الوزاع وهو الحاكم عليهم،...، وهو الملك القاهر المتحكم ولابد فى ذلك من العصبية[4].

وفكرة الوازع هذه تمثل جزءًا من البنية الفوقية ذات القدر الأوسع من الاستقلال عن البنية التحتية، وهو ما تذهب إليه مدرسة فرانكفورت.

وقد أكدت النظرية النقدية على مفهوم المجتمع الذى يعنى البشرية ككل وهى فى حالة التجمع Sociation التى لا تنفك عنها مطلقًا. ومن اللافت للنظر اليوم أن

---

(١) زولتان تار، النظرية الاجتماعية ونقد المجتمع: الآراء الفلسفية والاجتماعية للمدرسة النقدية، ترجمة: على ليلة، (كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٢)، ص٥٦.

- Engeldor P. Gastelaars et al., The Frankfurt School : How Relvantisit Today ? Critics and Critical Theory in Eastern Europe, (ed.) Herauggeber, (University Press Rotterdam, 1990), P. 31.
- Larry Ray(ed), Critical Sociology, (An Elgar Reference Collection, 1990), PP. 1-23.

- زكى عبد المجيد زكى «النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت: دراسة تحليلية لتقدير كفاءة النظرية فى فهم واقع العالم الثالث (محاولة للتطبيق على المجتمع المصرى)»، (رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٥)، ص ص ٧٠ ـ ٨٠.

(٢) السيد الحسينى، مصدر سابق، ص ٢٣٤.

(٣) إيان كريب، مصدر سابق، ص ص ٣١٤ - ٣٢٢.

- Ben Agger, The Discourse Domination: From The Frankfurt School To Postmodernism, (Evanstom; North Western University Press, 1992), PP. 28–29.
- Larry Ray(ed), OP. Cit., P. 27.

(٤) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الثانى، مصدر سابق، ص٥٧٣.

التجمع الإنسانى، قد بلغ ذروته بسبب التقدم التكنولوجى الهائل والتطور السريع فى وسائل الاتصال إلا أنه يجب التنويه أن المشكلات الخطيرة قد تترتب على هذا التجمع الضخم ولا يمكن إدراك حقيقة مفهوم التجمع إلا من خلال مفهوم الفرد حيث إن كليهما له أهميته ووجوده وبينهما علاقات متبادلة وعلينا أن نؤكد أن الفرد؛ يكون قادرًا على إدراك فرديته وتميزه داخل إطار مجتمع يتسم بالعدالة والإنسانية وهذا ينطبق على الجماعة وأن ظهور الجماعات غير الرسمية بشكل تلقائى واسع النطاق يمثل هو الآخر مظهرًا من مظاهر الاستجابة النقدية للضغوط التى يمارسها المجتمع الجماهيرى، ولنوعية العلاقات التى أصبحت تسيطر عليه(١).

أما «هابرماس» فيستند فى نظريته عن الفعل الاتصالى إلى فكرة المصلحة؛ حيث تتجسد من خلالها فكرة العصبية عند «ابن خلدون»، ولذلك تتناول الباحثة نظرية الفعل الاتصالى عند «هابرماس» لتوضيح فكرة المصلحة، والتى تتمثل أهم ملامحها على النحو التالي:

لقد جعل «هابرماس» نظريته عن الفعل الاتصالى قادرة على تحليل ونقد المتغيرات العالمية الحديثة، كما أفادت الرؤية النقدية التطورية التى قدمها فى إثراء الجوانب السوسيولوجية حول العلاقة بين كل من السلطة والتحديث والثقافة(٢).

حيث يتبلور تطوير أسس النظرية النقدية منهجيًا عند «هابرماس» فى ثلاث قضايا أساسية(٣):

---

(١) محمد على محمد، تاريخ علم الاجتماع : الرواد والاتجاهات المعاصرة، مصدر سابق، ص ص ٤٥٠ - ٤٥١.

- عبير أمين «الوعى الدينى للشباب المصرى : دراسة ميدانية على عينة من طلاب الجامعات بمدينة القاهرة»، (رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤)، ص١٣ .

- David Ashley And David Michael Orenstein, Sociological Theory : Classical Statements, (4th ed.; Boston; Allyn And Bacon, 1998), PP. 58 – 61.

(٢) اعتماد محمد علام، «نحو مدخل ثقافى لدراسة القيم»، قيم العمل الجديدة في المجتمع المصرى، اعتماد محمد علام وآخرون، (الطبعة الأولى؛ القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧)، ص ص٧٣-٧٤ .

- John F. Sitton, Habermas And Contemporary Society, (Macmillan ; Palgrave, 2003), PP. 121 – 135.

- Jonthon H. Turner et al., The Structure Of Sociological Theory (4th ed; California; WAD Worth Publishing Company, 1991), PP. 27. – 281.

(٣) اعتماد محمد علام، مصدر سابق، ص ص ٧٤ – ٧٥ .

١- الانتقال من مجال الاهتمام بقضية حرية الإنسان كهدف جوهرى لهذه النظرية إلى مجال أكبر يهتم بتحليل الفعل والبنى الاجتماعية فى إطار كلى يشبه إلى حد كبير النموذج التحليلى، وينهض هذا الإطار على مقولة ترتيب الأشياء من أشكال المعرفة حتى مراحل التطور الاجتماعى.

٢- تجاوز مقولة «العقل الأداتى» والتحرر من قيوده، التى كانت مجال الاهتمام المحورى عند «هوركهايمر وماركيوز وأدورنو» لاسيما عندما يجادل هابرماس أنصار عملية ما بعد الحداثة.

٣- تبنى هابرماس للرؤية التفاؤلية للدفاع عن مشروع التنوير فى مواجهة التطورات الحديثة فى الفلسفة.

بناءً على هذه الأسس قدم هابرماس أطروحته النظرية المكونة من المراحل الثلاث الآتية:

المرحلة الأولى - تتمثل فى التحرر من قيود العقل الأداتى عند العلماء الثلاثة «هوركهايمر وماركيوز وأدورنو» الذين يرون أن العقل الأداتى هو منطق فى التفكير وأسلوب لرؤية العالم.

ومن هنا يشير هؤلاء العلماء إلى أن المستوى الاقتصادى للمجتمع الرأسمالى منظم بطريقة تجعل العلاقات بين البشر وكأنها بين أشياء. وأن نظرة البشر الرشيدة لأنفسهم ولغيرهم تماثل نظرتهم للأشياء المادية. وأن العالم يبدو كأنه له طبيعة ثانية إلى جانب طبيعته الأصلية.

ويرى «هابرماس» أن هذه العقلانية تستلزم وجود نسق اجتماعى ديمقراطى يشمل الجميع دون استثناءات وأن يكون هدف هذا النسق الوصول إلى التفاهم وليس الهيمنة. وأن تحقيق هذا الهدف يكون ممكنًا من خلال الأخلاق الكلية التى تعنى وجود نظام أخلاقى ينطبق على جميع البشر رغم اختلاف ثقافاتهم وأنماط حياتهم. ولما كان من الصعوبة بمكان تحقيق الأخلاق الكاملة من منظور فلسفى كان هدف «هابرماس» من

استخدام هذا المصطلح الدعوة إلى تبنى طريقة إجرائية أخلاقية تحقق وعى الاتصال من خلال نقاش حر عقلانى، يمكن من خلاله نقاش تداعيات كل معيار من المعايير الأخلاقية من خلال خاصيتى الرضا والقبول بدلًا من القسر والقهر.

كما يرى «هابرماس» أن المعايير الأخلاقية تمثل تقليدًا اجتماعيًا لا يمنعها من تطوير التزامها بتطوير قواعد جديدة تحظى بالقبول الدولى من منظور ثقافى، ولذلك عندما يدعو «هابرماس» إلى طور جديد من العقد الاجتماعى، فإنه يرى أن القواعد الرشيدة للحياة الجماعية يمكن تحقيقها فقط إذا ما تم التنظيم المشروط للعلاقات الاجتماعية، ويعنى بالتنظيم المشروط للعلاقات الاجتماعية اعتمادها بشكل أساسى على مصداقية كل معيار، والذى يعتمد بدوره على الوعى الناشئ عن اتصالات خالية من تأثيرات الهيمنة.

وينتقد «هابرماس» مقولة علماء ما بعد الحداثة التى تزعم أن القواعد الأخلاقية من إبداع الصفوة الحاكمة التى تستخدمها فى تحقيق الضبط للنظام الاجتماعى الذى تتحكم فيه، ويرى هابرماس إمكانية الوصول إلى وعى أخلاقى لا تخلقه الصفوة الحاكمة وتستخدمه فى فرض هيمنتها وفرض سطوتها. كما يرفض زعم علماء ما بعد الحداثة القائل: بأن المعايير الأخلاقية التى تشكل سلوك الأفراد نحو خالقهم قد اختفت.

المرحلة الثانية ـ يرى «هابرماس» من منظور جدلى أن هناك ثلاث مصالح معرفية ويعنى بالمصالح المعرفية أننا دائمًا نطور المعرفة لغرض معين وتحقيق ذلك الغرض هو أساس مصلحتنا فى تلك المعرفة[1]. وترتبط المصلحة بحاجة ما وقدرة الفرد على التمنى[2]. فالبشر لديهم مصلحة فى التحكم والتأثير فى الأشياء فى بيئتهم الطبيعية وأنهم لكى يحققوا هذا فإنهم فى حاجة إلى معرفة النظم، فالمصلحة هى الحالة الفاصلة

---

(١) إيان كريب، مصدر سابق، ص٤٤٧ .

(٢) يورجين هابرماس،المعرفة والمصلحة، ترجمة: حسن صقر، مراجعة: إبراهيم الحريري، المشروع القومى للترجمة، (العدد ٢٢٦، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٢)، ص١٨٧ .

للمعرفة[1]. وهذه المصالح التى يتناولها «هابرماس» بالنقاش هى مصالح مشتركة بيننا جميعًا بحكم عضويتنا فى المجتمع الإنسانى. وينتقد «هابرماس» مقولة «ماركس» أن العمل وحده هو الذى يميز البشر عن الحيوانات الأخرى. ويضيف إليها اللغة أى القدرة على استخدام العلاقات للتواصل، « فاللغة هى الآلية التى يمكن من خلالها تنسيق الفعل، وهى تعتمد على وسائل الاتصال الجماهيرى فى تحقيق فهم اللغة». فالمصالح تنتج عن ضروريات لصورة حياة ثقافية اجتماعية تعتمد على العمل واللغة، حيث إن المصلحة توجه المعرفة. وعلى هذا فإن المصلحة تسبق المعرفة، كما أنها تحقق ذاتها بقوة معرفتها. ويؤكد «هابرماس» على مكانة هذه المعرفة فى حياة البشر، خصوصًا عندما تطبق على حياة البشر وذلك لأننا جميعًا نتأثر بالعمليات الطبيعية التى تحدث خارج وعينا. وينصب اهتمام المصلحة العلمية على التفاعل البشرى أى على طريقة تأويل أفعالنا تجاه بعضنا البعض، وطريقة فهمنا لبعض، والسبل التى نتفاعل بها فى إطار التنظيمات الاجتماعية، وتتسم المصلحة بأنها تنمو وسط التفاعل الاجتماعي[2].

ويذهب «هابرماس» إلى أن المصلحة العملية تفضى إلى نوع ثالث من المصلحة وهى مصلحة الانعتاق والتحرر، وهذه المصلحة مرتبطة أيضًا باللغة وهى تسعى لتخليص

(1) David Held, Introduction To Critical Theory : Horkheimer To Habermas, (LosAngelos; University Of California Press, 1980), PP. 392 – 393.

(٢) اعتمدت الباحثة فى صياغة هذه الفكرة على المصادر التالية:

إيان كريب، مصدر سابق، ص ص ٤٤٧ – ٤٤٩.

يورجين هابرماس، مصدر سابق، ص١٩٦.

- David Held, Op. Cit., PP. 254 – 257.
- Peter Dews, Logics Of Disintegration Post Structuralist Thought And Claim Of Critical Theory, (New York; Verso, 1987), Passim From P. 153 to P. 199.
- Jurgen Habermas, Theory And Practice, (Trans) John Viertel, (Boston ; Beacon Press, 1974), PP. 7 -10.
- Craig Cathoun, Critical Social Theory : Culture, History, And The Challenge Of Difference, (Oxford UK ; Blackwell, 1995),PP.50– 51.
- Jurgen Habermas, The Theory Of Communicative Action, Volume 1: Reason And The Rationalization Of Society, (Trans) Thomas McCarthy, (Boston ; Beacon Press, 1984), PP. 371 – 372.
- Jurgen Habermas, The Theory Of Communicative Action, Volume 2 : Life World And System : Acritique Of Functionalist Reason, (Trans) Thomas McCarthy, (Boston ; Beacon Press, 1985), P. 386.

التفاعل والتواصل من العناصر التى تشوهها. ومصلحة الانعتاق والتحرر تؤدى إلى ظهور العلوم النقدية من قبيل التحليل النفسى؛ حيث تنطلق العلوم النقدية من التسليم بقدرتنا على التفكير وعلى الوعى الذاتى عند اتخاذ قرارات؛ حيث نقوم بوزن الأمور واتخاذ ما هو أصوب منها، على أساس الوقائع المعروفة لدينا عن الحالة، وانطلاقًا من إدراكنا لقواعد التفاعل المقبولة اجتماعيًا. ويحدث التشويه حينما نخفى وقائع حالة معينة عن بعض المشاركين فى عملية التفاعل أو عنهم كلهم وعندما تحول القوانين بطريقة أو أخرى بين البشر وبين مشاركتهم بصورة كاملة فى عملية اتخاذ القرار(١).

ويرى «هابرماس» أن كل مصلحة تنمو من خلال ما يدعوه بالوسط Media وهو المجال الذى توضع فيه المصلحة موضع التنفيذ فهذا الوسط الذى تنمو من خلاله المصلحة يمثل القوة التى تتمثل فى الصراع الموجود فى كل المؤسسات الاجتماعية وهو صراع هدفه النهائى اشتراك الجميع فى عملية اتخاذ القرار وقد ذكر «هابرماس» أن تلك المصلحة تمثل المصلحة المشتركة بيننا جميعًا وذلك بحكم عضويتنا فى المجتمع الإنسانى وهذا الأمر يتطلب ضرورة وجود مجتمع ديمقراطى حقيقى يتيح فرصًا متساوية للحوار أمام الجميع، وأن يصبح لكل فرد صوته الفعال لاتخاذ القرار النهائى(٢). ومن الممكن أن تطور هذه المصلحة فقط إلى الدرجة التى تقدم بها القوة القمعية فى صورة الممارسة المقهورة للقوة، نفسها بصورة دائمة فى صور تواصل مشوه، نعنى بهذا، لدرجة أن السيطرة أو التسلط يترسخ وتهدف هذه المصلحة إلى تأمل للذات(٣). و تتطابق المعرفة مع تحقيق المصلحة من خلال المعرفة فالمعرفة والمصلحة التحررية شيء واحد(٤).

---

(١) إيان كريب، مصدر سابق، ص٢٤٩.

-Raymond Geuss, The Idea Of Acritical Theory : Habermas And The Frankfurt School, (Cambridge: Cambridge University Press, 1981). PP. 86 – 87.

- Jurgen Habermas. Theory and Practice, Op. Cit., Passim From PP 22 – 27.

(٢) إيان كريب، مصدر سابق، ص ص ٣٤٨ – ٣٥١.

- Craig Cathoun (ed), Harbcrmas And The Public Sphere (London ; The Mit Press Cambridge, Masschusetts, 1992). P. 22.

(3) Jurgen Habermas, Theory and Practice, Op. Cit., PP. 9-10.

(4) Ibid., P. 22.

المرحلة الثالثة ـ يرى «هابرماس» أنه بداخل هذا المناخ الديمقراطى الحقيقى يتخذ الفعل الاتصالى شكلين أساسيين هما :

١- الفعل الاستراتيجى ويتضمن الفعل الغائى الرشيد.

٢- فعل التواصل وهو ذلك الفعل الذى يرمى إلى الفهم[١] وهو فعل لا أداتى؛ أى أنه لا يمكن فرضه فرضًا من قبل أى من الطرفين[٢]. فالفعل الأداتى متضمن فى الفعل التواصلى[٣].

أى أنه يعتمد على الموافقة من خلال وجود المعرفة المشتركة للحقائق[٤]. فالمصالح التى توجه المعرفة تحافظ على وحدة نظام وثيق الصلة بموضوع الفعل (التنفيذ) والخبرة مقابل الحوار (النابع عن اللغة)؛ والمصالح تحافظ على الإشارة المستترة للمعرفة النظرية للفعل عن طريق تحويل الآراء إلى عبارات نظرية وإعادة تعريفها إلى معرفة موجهة نحو الفعل[٥]. وخلال هذه المرحلة يسعى «هابرماس» إلى الكشف عن الوسيلة التى تفضى إلى سوء الفهم، أو بمعنى آخر التعرف على الوسيلة التى بموجبها تقوم البنى الاجتماعية بتشويه عملية التفاعل وإثارة الفوضى والاضطراب وتضليل البشر بشكل منظم، وإذا كان المجتمع نتاجًا لفعل الإنسان فإنه ينهض على مجموعة من المعايير والقيم، ومن ثم يكون الهدف من نقد التطور الاجتماعى لتحقيق الشكل المثالى للحوار أن يحدث الفعل الاتصالى داخل مجتمع رشيد يقوم على المعايير والقيم التى تحقق هذا الهدف[٦]. ويتفاعل هؤلاء الأفراد من خلال إطارات لعلاقات اجتماعية ترتبط من خلال الإنتاج وتوزيع

(1) Jurgen Habermas, The Theory of Communicative Action : Volume 1, Op. Cit., P. 341.
- Craige Cathoun (ed), Op. Cit., P. 6.
- John F. Sitton, Op. Cit., PP. 46 – 51.

(٢) إيان كريب، مصدر سابق، ص٣٥.
- Jurgen Habermas, Theory And Practice, Op. Cit., PP. 36 – 40.
(3) David Held, Op.Cit.., P. 392.
(4) John F. Sitton, Op. Cit., P. 32.
(5) Jurgen Habermas, Theory And Practice., Op. Cit. P. 20.

(٦) اعتماد محمد علام، مصدر سابق، ص٧٤.

الموارد[1]. وهناك محددات مهمة لإمكانية الحوار عن طريق التقاليد والأعراف الثقافية وتوزيع الموارد المادية، فالحوار هو نموذج للفعل التواصلي[2].

ومن هنا فقد منح «هابرماس» العوامل الاقتصادية دورًا محدودًا في تحديد مسار المجتمع مستبدلًا إياها بالعوامل السياسية التي اعتقد أنها أصبحت حاسمة في إدارة شئون المجتمع الحديث، ويعني ذلك أن السياسة لم تعد تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الاقتصاد. فقد أكد «هابرماس» أنه مع ارتفاع مستويات المعيشة تخلت قطاعات عريضة من السكان عن فكرة تحرير المجتمع من الاستغلال الاقتصادي، ومعنى ذلك أن الاغتراب الاقتصادي لم يعد هدفًا للنضال السياسي الذي يجب أن تمارسه البروليتاريا وذلك؛ لأن الاغتراب الاقتصادي يظل قائمًا في ظل اغتراب ثقافي أوسع نطاقًا[3].

---

(1) David Held. Op. Cit.. P. 391.
(2) Ibid.. P. 396.

(٣) السيد الحسيني، مصدر سابق، ص٢٤١.
- إيان كريب، مصدر سابق، ص ص ٣٥٣ - ٣٥٥.

خاتمـــة

بعد العرض السابق للبناء التصورى لدراسة العصبية والمشاركة السياسية يمكن استخلاص بعض النتائج الأساسية التى تتعلق بطبيعة العلاقة الجدلية بين العصبية والمشاركة السياسية كما يلى:

- بعد أن قامت الباحثة بدراسة كل من نظرية العصبية عند «ابن خلدون» وفكرة المصلحة عند «ماركس» و«هابرماس» كإطار تصورى تعتمد عليه الباحثة فى تفسير النتائج، وهكذا يتحدد الإطار التفسيرى لدراسة العصبية الذى ينشأ من خلال فكرة المصلحة المشتركة، فكلما زادت الصلات الاجتماعية بين الجماعات وانتماء الفرد إلى الجماعة التى ينتمى إليها باعتبارها تحقق للفرد مصلحته التى هى مصلحة الجماعة تبلورت فكرة المشاركة السياسية؛ حيث استطاعت الباحثة من خلال تحديد الإطار التصورى أن تدرك أبعاد الواقع وعلاقاته ومستوياته.
- ما زالت المفاهيم الخلدونية التى تعود للقرن الرابع عشر تحتفظ بأهميتها التحليلية وكفاءتها التفسيرية عند تطبيقها على الواقع الاجتماعى والسياسى والدليل على ذلك اتفاق علماء الاجتماع المعاصر مع «ابن خلدون» فى المعنى على الرغم من وضع تلك المفاهيم فى صياغات محددة؛ حيث استفادت الباحثة من تلك المفاهيم المتضمنة فى نظرية العصبية (كالقوة والسلطة والنفوذ والوعى والصفوة) فى تحديد متغيرات العصبية والاستفادة منها فى تصميم دليل دراسة الحالة.
- كما ساعد الإطار التصورى الباحثة فى تحديد المفاهيم والإجراءات المنهجية اللائقة بتصوراتها وهو ما ستتناوله الباحثة.

الفصل الثانى

المحددات الإجرائية والأساليب المنهجية

مقدمـــــة

يتمثل البحث العلمى فى مجموعة من العمليات المستمرة والمتصلة التى تهدف إلى التعرف على المشكلة وتحديدها، وتحديد تساؤلات الدراسة وتحقيقها ومن ثم تعميمها وتحديد الهدف من الدراسة والخطوات التى أتبعتها فى إجراءاتها، وما النتائج التى توصلت إليها؟

ومن هنا كان لزاما على الباحثة بعد أن حددت الإطار التصورى للدراسة التوصل إلى المحددات الإجرائية والأساليب المنهجية التى اتبعتها من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها ولذلك يتم فى هذا الفصل استعراض للدراسات السابقة للاستفادة منها كموجهات نظرية ومنهجية للدراسة الراهنة، فضلًا عن الاستفادة من المتغيرات التى ارتبطت بدراسة ظاهرة العصبية والمشاركة السياسية مثل: متغيرى الريف والحضر، والوعى السياسى، ويليها المفاهيم الأساسية للدراسة ومفاهيمها الإجرائية التى تساعد في توضيح الإطار التصورى والمنهجى لتعين الباحثة على وضع مجموعة من المؤشرات التجريبية التى يمكن تطبيقها على الواقع كمفهوم

العصبية والمصلحة والمشاركة الاجتماعية والسياسية، ثم تعرض الباحثة للإجراءات المنهجية التى تبدأها بكيفية اختيار قرية الدراسة ودراسة الحالة كطريقة منهجية تتلاءم مع الدراسة الكلية لمجتمع البحث ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها تم إعداد دليل دراسة حالة كأداة أساسية للدراسة بالإضافة إلى استخدام المعطيات التاريخية المقارنة المتاحة حتى تستطيع الباحثة الوصول إلى التعميمات عن الظاهرة مجال الدراسة كما اعتمدت على الأسلوب الإحصائى والإخباريين وتحديد عينة الدراسة وخصائصها وكيفية اختيارها وتحديد المجال الجغرافي والزمنى للدراسة بالإضافة إلى أساليب التحليل والتفسير المتمثل في : أسلوبى التحليل الكيفى والكمى واستخدامهما معًا لتحقيق الملاءمة المنهجية.

أولًا ـ الدراسات السابقة

الدراسات التى ستعرضها الباحثة ليست هى كل الدراسات، ولكنها فقط مجرد نماذج من الدراسات التى لها علاقة بموضوع البحث الحالى وتنقسم إلى مجموعتين. ويتم عرض هذه الدراسات مرتبة حسب موضوع الدراسة وتاريخ إجرائها وذلك على النحو التالى:

أولًا ـ الدراسات التى اهتمت بموضوع العصبية.

ثانيًا ـ الدراسات التى اهتمت بموضوع المشاركة السياسية.

وتتضمن تلك المجموعة عدة مجموعات فرعية ذات صلة بالمشاركة السياسية:

١- دراسات عن المشاركة السياسية داخل الريف المصرى.

٢- دراسات عن المشاركة السياسية داخل المدينة.

٣- دراسات عن أحد جوانب الوعى السياسى والمشاركة السياسية.

المجموعة الأولى: التى اهتمت بموضوع العصبية

تتضمن هذه المجموعة دراسات ذات صلة بالعصبية أو بأحد متغيراتها فقد عرضت لبناء القوة فى المجتمع المحلى[1] للتعرف على رد فعل بناء القوة على مصالح وجماعات أو طبقات معينة وكيفية صنع القرار؟[2]، والتعرف على الترتيب الهرمى للعصبية فى قبائل «الجيزو» على سبيل المثال، وعلى المجموعات القرابية التى نشأت نتيجة القرابة وعما إذا كانت تعبيرًا عن علاقات الدم التى يقوم عليها التنظيم الاجتماعى لقبائل «الجيزو» بساحل العاج[3]، ومعرفة خصائص من يرتقى للمناصب القيادية ووضعهم الاجتماعى[4]، والعلاقة بين التحول الاجتماعى وبناء القوة[5]، ومحاولة التعرف على العوامل التى تحدد هذا البناء وذلك من خلال دراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاتصالية للقادة بها[6]، والعلاقة بين العصبية وبناء القوة[7]، واعتبار القبيلة كممثل للعصبية وعلاقتها ببعض وظائف النظام السياسى كعملية صنع القرار وتكوين النخبة السياسية والتكامل السياسى[8]، وذلك فى ضوء شبكة العلاقات وأنماط التفاعل بين النخبة السياسية و الدولة[9]، وتقوم إحدى الدراسات بالتعرف على

---

(1) Floyed Hunter, Community Power Structure, (University of North Carolina Press, 1953).

(2) C. Wright Mills, The Structure Of Power In American Society. N.Y., (Oxford University Press, 1958).

(3) Cloude Meillassoux, Kinship And Production: Marxism And Anthropology, By Daved Seddan, 1974, PP. 289 – 306.

(4) R. Dahl, Who Governs ? Democracy And Power American City N.H., Yale University Press, 1973.

- اعتمدت الباحثة فى عرض هذه الدراسة على ما قدمته. هند محمد الشمندى فى دراستها عن ، «العلاقات القرابية وأثرها فى بناء القوة السياسية : دراسة على عينة من أعضاء التنظيمات السياسية فى محافظة سوهاج»، (رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، جامعة أسيوط، ٢٠٠٢)، ص٢٥١.

(٥) محمد عبد النبى، «التحول الاجتماعى وبناء القوة فى القرية المصرية»، علم الاجتماع الريفى والحضرى، تحرير محمد الجوهرى وعلياء شكرى، (الطبعة الثانية؛ القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٣)، ص١٦٧.

(٦) إبراهيم فؤاد الشيخ عبد المقصود طه، «القيادة وبناء القوة فى الريف: دراسة حالة لقرية مصرية»، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩)، ص ب.

(٧) مصطفى مرتضى على محمود ، «العصبية وبناء القوة فى قرية مصرية : دراسة أنثروبولوجية فى إحدى قرى محافظة الأقصر، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب، جامعة عين شمس، ١٩٩١).

(٨) محمد محسن الظاهرى، «الدور السياسى للقبيلة فى الجمهورية اليمنية (١٩٦٢ - ١٩٩٠)، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥)، ص١.

(٩) محمد محسن الظاهرى، «القبيلة والتعددية السياسية فى اليمن (١٩٩٠ - ١٩٩٧)»، مصدر سابق، ص١.

ملامح الثبات والتحول فى البناء السياسى فى الريف لإحدى القرى وذلك كله فى إطار التحولات التى يشهدها المجتمع المصرى بصفة عامة[1]، وتحديد المتغيرات والعوامل السوسيولوجية الكامنة فى البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى ومدى ارتباط مثل هذه المتغيرات السوسيولوجية على شكل وتوزيع القوة السياسية وعلاقتها بالعلاقات القرابية[2].

وقد قامت الباحثة بعد تحليل هذه المجموعة باستخلاص بعض العناصر ذات الصلة بالبحث الحالى والتى من شأنها بلورة أبعاده وذلك على النحو التالى:

١) الاتجاهـات النظريـة :

تختلف الدراسات السابقة من حيث اتجاهاتها النظرية التى اعتمدت عليها كالاتجاهات الأنثروبولوجية الكلاسيكية المتمثلة فى الاتجاه التطورى واتجاه النسبية والاتجاه الوظيفى بالإضافة إلى الاتجاهات النظرية المعاصرة، والتى تمثلها الماركسية الجديدة والبنيوية، وقد استخدمت بعض الدراسات التى تبنت المرونة النظرية من خلال الموقف الاختيارى النقدى لمقولات المادية التاريخية (كدراسة محمود جاد)، وهناك بعض الدراسات التى اعتمدت على الماركسية الكلاسيكية كاتجاه نظرى لها. وهناك من اعتمد على أهمية الدراسات الميكرو (أى دراسة المجتمع على المستوى المحلى) فى التحليل السياسى فتحاول الكشف عن مدى الترابط بين الدراسات الميكرو والدراسات الماكرو (أى دراسة المجتمع على المستوى الوطنى) وفى هذا النظام يدرس التأثير المتبادل بين المجتمع المحلى والمجتمع على المستوى الوطنى (كدراسة إبراهيم فؤاد الشيخ).

٢) المنـهج

أما من حيث المنهج فقد اختلف الباحثون فى اتباعهم للمناهج المختلفة فمنهم من

---

(١) محمود جاد، البناء السياسى فى إحدى قرى الصعيد : قرية تونس بسوهاج (حول ملامح الثبات والتحول)، (جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠١)، ص١٧.

(٢) هند محمد الشمندى، «العلاقات القرابية وأثرها فى بناء القوة السياسية : دراسة على عينة من أعضاء التنظيمات السياسية فى محافظة سوهاج»، مصدر سابق، ص٢٦٦.

اتبع المنهج الأنثروبولوجى والمنهج التاريخى المقارن ومفاهيم البنائية. بالإضافة إلى استخدام القياس الاجتماعى وطريقة اقتراب السمعة أو الشهرة.

٣) أساليب وطرق وأدوات جمع البيانات :

اختلفت تلك الدراسات في استخدامها لأساليب وطرق وأدوات جمع البيانات والتى تمثلت في الأسلوب التاريخى والمقارن إلى جانب الأسلوب الإحصائى والأسلوب الكمى والكيفى واستخدم كليهما معًا بشكل تكاملى للملاءمة المنهجية.

و تتمثل طرق جمع البيانات في طريقة دراسة الحالة والمسح الاجتماعي. أما عن أدوات جمع البيانات فقد اعتمد الباحثون على الملاحظة بالمعايشة والملاحظة بالمشاركة والملاحظة المباشرة والمقابلة نصف المقننة والبؤرية والجماعية المتعمقة وقد اعتمد البعض منهم على دليل دراسة الحالة والاستبيان.

وقد اعتمد الباحثون فى جمع بياناتهم على مصادر متعددة كالمصدر المكتبى والميدانى بالإضافة إلى الإخباريين وكبار المسئولين الرسميين وكبار العائلات وكبار السن، بالإضافة إلى الإحصاءات الرسمية.

ومن خلال استعراض وتحليل الدراسات السابقة يتضح الآتى:

١- أن القوة وظيفة ضرورية في المجتمع المحلى، لأنها تنطوى على القدرة على اتخاذ القرار الذى يقوم باتخاذه صفوة المجتمع المحلى كما نتطوى على وظيفة تنفيذ سياسات محددة وتكون القوة الحارسة على تنفيذ ما يجب تنفيذه.

٢- أن تركيز القوة فى دائرة صغيرة فضلًا عن استخدام المناورة Manipulation كأسلوب مفضل للقوة القائمة يؤدى إلى انحطاط السياسة إن لم يكن سقوطها فى المناقشات العامة وذلك بسبب عجز الناس عن فهم المسائل السياسية وربطها بالمصالح الشخصية.

٣- هناك انقسامات داخل صفوة صنع القرارات، كما لم تعد الطبقة العليا القديمة (كبار الملاك) ممثلة فى هذه العملية، أى أن هناك أقلية هى التى تمارس المشاركة السياسية.

٤- أن العصبيـة كظاهرة تميز المجتمع المحلى فقـط ظهرت وتطورت فى ظل ظروف بنائيـة (اقتصاديـة - سياسـية - ثقافيـة - قرابية - طبقية) وأن هـذه الظاهرة هى انعـكاس لتمفصـل وتعايـش أسـاليب إنتاجية سـابقة عـلى الرأسـمالية وأخرى رأسمالية حديثة ومتطورة .

٥- يرتبط أعضاء جماعة القمة داخل القرية بعلاقات وروابط متبادلة وتجمع بينهم إما علاقات قرابة إما نسب إما مصالح إما اهتمامات مشتركة، وهو الأمر الذى يفسر وحدتهم وسعيهم لمجاملة بعضهم إما على حساب الحكومة إما القرويين.

٦- تلعب التحولات البنائية (اقتصادية - سياسية - طبقية) التى تعرض لها المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينيات دورًا فى اختلاف محددات القوة والعصبية كما أدت الهجرة النفطية دورًا فى تغيير أشكال وخصائص العصبية، والتى ساعدت على خلق عصبيات جديدة أصبحت ترتكز على مصادر عديدة للدخل وكان من جراء هذا ظهور تركيب طبقى/ اجتماعى للعصبيات الذى يؤدى إلى تنافس وصراع العصبيات.

٧- استمرارية واستقرار وفاعلية المؤسسة القبلية «كبنية تقليدية» على الرغم من النمو السريع للمدن والتحضر وارتفاع نسبة التعليم وتأثير وسائل الاتصال الجماهيرى.

٨- أن القبيلة أو (القبلية السياسية) يمكن أن تكون مصدر قوة للتعددية السياسية والحزبية إذا ما استطاعت الأحزاب والقوى السياسية الأخرى الاستفادة منها.

٩- اتضح أن القوة والأصل والتعليم والوظائف الحكومية والمال من أهم مقومات المكانة السياسية داخل الريف المصرى.

١٠- تعمل العائلة المسيطرة على بناء القوة على تثبيت سيطرتها فى القرية وفى مؤسساتها، كما تعمل الجماعات الأخرى التى لم يكن فى يدها سلطة ما على الحصول على بعض مراكز السلطة فى القرية.

١١- يظهر فى الانتخابات فى الريف أثر العصبيات والضغوط التى تمارس على

الناخب لانتخاب شخص معين وإلا تعرض للتهديد وهو ما يوجد الكثير من الخلافات والمصادمات فى القرية.

١٢- استمرار العنصر أو الرافد العائلى والقرابى فى دعم ممارسة العمل السياسى داخل مجتمع القرية؛ حيث تلعب التكوينات القرابية والقبلية دورًا مهمًا فى البناء الاجتماعى والسياسى وتؤثر فى سلوك واتجاهات والتزامات الأفراد حيال الكثير من الممارسات السياسية والاجتماعية.

المجموعة الثانية ـ الدراسات التى اهتمت بالمشاركة السياسية

أولًا ـ دراسات عن المشاركة السياسية داخل الريف

اهتمت تلك الدراسات بالمشاركة السياسية للفلاحين، والتى أجريت فى الريف (المصرى والغربى) حيث اهتمت بتحديد مصادر الثقافة السياسية لديهم[١] و صور ومجالات المشاركة السياسية وقنواتها[٢]، ومعرفة القيم والاتجاهات التى تشكل وعاء الثقافة السياسية لديهم[٣]، واتجاهات الطبقات الاجتماعية الأخرى نحو المشاركة السياسية[٤]، وملامح المشاركة السياسية ومحدداتها[٥]، والمشاركة فى الأحزاب السياسية لدى عينات من أرباب الأسر المشتغلين بالزراعة[٦]، والتعرف على إسهامات المشاركة السياسية فى تحقيق أهداف التنمية ودورها فى تلبية احتياجات الأهالى بالتعاون مع

---

(١) صلاح منسى، المشاركة السياسية للفلاحين، (دار الموقف العربى، ١٩٨٢)، ص٨.

(٢) فؤاد عبد الجليل محمد عبد الله الصلاحى، «المشاركة السياسية للفلاحين فى المجتمع اليمنى من ١٩٦٢ - ١٩٨٧»، (رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٢).

(٣) حمدى عبدالرحمن حسن، «المشاركة السياسية للفلاحين: دراسة ميدانية في قرية مصرية»، مصدر سابق، ص ٢٣٥.

(٤) حمد الله أحمد كيلانى، «البناء الطبقى والمشاركة السياسية : دراسة ميدانية بين الريف والحضر فى محافظة قنا»، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة جنوب الوادى، قسم الاجتماع، ١٩٩٦)، ص٢٤ .

(٥) محيي شحاته، «المشاركة السياسية فى الريف المصرى : دراسة ميدانية»، مستقبل القرية المصرية : الدراسة الميدانية، (القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٩)، المجلد الثانى، ص٤٩٦ .

(٦) حسنين كشك، «المشاركة فى الأحزاب السياسية : دراسة ميدانية لعينات من المشتغلين بالزراعة فى قرى مصرية»، مؤتمر القرية المصرية : الواقع والمستقبل ١٠-١٢ أبريل ١٩٩٤، إشراف: محمود عودة وآخرين، (الجزء الثانى؛ القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٦)، ص٥٧١ .

الأجهزة الحكومية[1]. ومعرفة آثار كل من التعليم الرسمى وغير الرسمى (كالعقائد والتقاليد والقيم والدين) على المشاركة السياسية بين سكان الريف كما فى السنغال[2].

وقد قامت الباحثة بعد تحليل هذه المجموعة باستخلاص بعض العناصر ذات الصلة بالبحث الحالى والتى من شأنها بلورة أبعاده وذلك على النحو التالى:

١) الاتجاهات النظرية

اختلف الباحثون فى تبنيهم للاتجاهات النظرية المختلفة كالمادية التاريخية والنظرية الماركسية والاتجاه البنائى الوظيفى والاتجاه النقدى فى علم الاجتماع.

٢) المنهـــج

اختلفت تلك الدراسات فى اتباعها للمناهج المختلفة، والتى تمثلت فى المنهج التاريخى والمقارن والإحصائى.

٣) أساليب وطرق وأدوات جمع البيانات

اختلفت تلك الدراسات فى أساليبها وطرق وأدوات جمع بياناتها، والتى تمثلت فى الأسلوب التاريخى والوصفى.

أما عن طرق جمع البيانات فهناك الملاحظة العلمية المباشرة والملاحظة بالمعايشة والملاحظة بالمشاركة وتحليل المضمون والمسح الشامل والمسح بالعينة.

أما عن أدوات جمع البيانات فقد تمثلت فى أداة المقابلة البؤرية والجماعية والاستبار والمقابلة الشخصية.

---

(١) على طلبة محمد إبراهيم، «المشاركة ودورها فى تنمية القرية المصرية: دراسة سوسيولوجية لقرية الطور وتوابعها بمحافظة قنا»، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة جنوب الوادى، ١٩٩٩)، ص٢٢٥.

(2) michell. T. Kuenzi, «Non Formal Education Political Participation And Democracy: Finding From Sengal, Department Of Political Science», (University of Nevada, Las Vegas, Nv, Us, Vol. 28, Mar. 2006), pp. 1-31.

وتراوحت مصادر جمع البيانات بين المصادر المكتبية والوثائق الرسمية وغير الرسمية والمصادر الميدانية بالإضافة إلى الإخباريين.

وقد تباينت أساليب التحليل والتفسير بين التحليل الكيفي والتحليل الكمى أواستخدامهما معًا. وقد توصلت الباحثة من خلال تحليل نتائج دراسات تلك المجموعة إلى الآتى :

١- إن مشاركة الفلاحين فى الجهود التطوعية الخاصة بمجتمعهم المحلى تشهد ارتفاعًا ملحوظًا حيث تجتذب الأكثرية منهم.

٢- اتضح أهمية المحددات الاجتماعية والاقتصادية (كالدخل والمهنة والتعليم) وأثرها فى حجم المشاركة السياسية ونوعية الفئات التى تمارس العمل السياسى ومعنى ذلك أن هناك علاقة طردية بين تحسين أوضاع الفلاحين اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا وزيادة إقبالهم على المشاركة السياسية والوعى بها.

٣- ساعدت المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على سهولة التنقل الاجتماعى وتحطيم بناء القوة القديم الذى ظل فترة طويلة محصورًا بين أغنياء الفلاحين من كبار الملاك، والتى ساعدت على تفكك الولاء التقليدى للمجتمع المحلى بل وتفتت البناء القبلى تدريجيًا.

٤- هناك علاقة ارتباطية بين المتغيرات الاقتصادية (كالدخل) والمشاركة بالترشيح فى الانتخابات لتقلد المناصب السياسية، كما أتضح أن الغالبية العظمى يحرصون على الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات لاختيار ممثليهم ولا توجد أى فروق بين الريف أو الحضر كما أن هناك علاقة ارتباطية بين المهنة والحرص على الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات.

٥- انخفاض مستوى المشاركة السياسية للفلاحين بوجه عام إلا أن هناك بعض التفاوت فيما يتعلق بالأنماط المختلفة للمشاركة السياسية باستثناء ارتفاع معدلات اقبال الفلاحين على التصويت فى الانتخابات العامة.

٦- اتضح أن أعلى نسبة اتفاق على معرفة حزب من الأحزاب (بين من يعرفون الأحزاب) كانت من نصيب الحزب الوطنى دون تمييز بين الطبقات وذلك

يرجع إلى أنه حزب الحكومة والأغلبية، ورئيسه هو رئيس الدولة ، كما أنه يحتكر الاهتمام الإعلامى، ولا ينافسه فى ذلك أى حزب آخر ويؤكد ذلك على غياب الأحزاب الحقيقية التى تعبر عن الطبقات الكادحة التى تتحدث باسمها وتعمل من أجلها.

٧- انخفاض المشاركة السياسية من خلال التصويت الانتخابى فى المجتمع المصرى بصفة خاصة.

٨- تتصف المشاركة السياسية فى الريف بعدد من الخصائص أهمها التباين والتفاوت بما يفضى إلى وصفها بعدم التحدد والتجانس فى طبيعتها والهدف منها، ومن ثَمَّ تشوهها بصفة عامة ووضع هذا التباين على مستويات متعددة أبرزها :

أ- اختلفت مشاركة القرويين فى ضوء قضايا المعرفة.

ب- تباين مستويات مشاركة القرويين حسب الانتماء الإقليمى.

ج - تباين مستويات مشاركة القرويين فى ضوء خصائصهم الاجتماعية المختلفة.

٩- أن للتعليم غير الرسمى (كالقيم والعادات والتقاليد والدين) آثارًا إيجابية فى المشاركة السياسية خاصة فى التصويت بالإضافة إلى أن تأثيره يكون قويًا وإيجابيًا فى المشاركة المجتمعية.

ثانيًا: دراسات عن المشاركة السياسية داخل المدينة

تتضمن هذه المجموعة الدراسات التى اهتمت بالمشاركة السياسية داخل المدن المختلفة (عالميًا ومحليًا) وعلى فئات اجتماعية مختلفة التى تتضمن التعرف على أهم دوافع المشاركة السياسية لدى الشباب[1]، وذلك فى ضوء تطور الواقع السياسى والاجتماعى

(١) أحمد عبد العال الدردير، «الشباب والمشاركة السياسية : دراسة ميدانية على عينة من شباب محافظة سوهاج»، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أسيوط، ١٩٩٢)، ص١٦٥ .

والاقتصادى[1]، ودور المؤسسات الاجتماعية والسياسية فى المشاركة السياسية[2]، وتحليل محددات المشاركة السياسية بصفة عامة وللأقباط بصفة خاصة[3]، ومشاركة المرأة فى الروابط غير الرسمية التى تؤدى إلى زيادة قدرتها على التحكم فى الموارد وصنع القرار[4]، ومعرفة أهم الأسباب التى تحول دون ممارستها الانتخابية[5]، أيضًا الاهتمام بالمنتخبين الشباب الذين تم تجاهل قدر كبير من هؤلاء سواء غير الجامعيين أو (العمال) وذلك لتحديد نوعية الأنشطة التى يرتبط بها الشباب واتجاهاتهم السياسية وسلوكهم نحو المشاركة السياسية[6]. وكيف أن نوع المشارك (ذكرًا/ أنثى) يؤثر فى المشاركة السياسية؟[7].

وبعد أن قامت الباحثة بتحليل هذه المجموعة قامت باستخلاص بعض العناصر ذات الصلة بموضوع البحث الحالى وذلك على النحو التالى:

---

(١) أمانى قنديل، «المشاركة السياسية وتقويم الممارسات الحزبية لدى عينة من أعضاء الجماعات المهنية»، المجلة الاجتماعية القومية، (العدد الأول، يناير ١٩٩٢، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية)، المجلد التاسع والعشرون، ص٩٢.

(٢) عدلى أمين أحمد محمود أبو عقيل، «المشاركة السياسية لسكان المناطق العشوائية بمدينة سوهاج، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٩٧)، ص٤.

(٣) أيمن مصطفى عبد الخالق القرنفيلى، «المشاركة السياسية للأقباط ١٩٨٤ - ١٩٩٤»، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بينها، قسم علم الاجتماع، جامعة الزقازيق،١٩٩٢)، ص٣.

(٤) نيفين أسامة الحسينى، «آليات المشاركة السياسية للمرأة فى المناطق العشوائية: دراسة حالة حى منشأة ناصر»، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١)، ص١.

(٥) محاسن محمد عمر، «المشاركة السياسية للمرأة المصرية مع دراسة لأوضاع النساء المرشحات لمجلس الشعب ٢٠٠٠. فى إقليم القاهرة الكبرى»، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣)، ص١٠٧.

(6) Jarrvis Sharon. E et al., «The Political Participation Of Working Youth And College Students". Center For Information And Research On Civic And Engagement. (Circle, University Of Maryland ; School Of PUBLIC Policy, Munching Hall, Collage Park, web Sit : http://www.Civic youth.org.,2005). P. 22.

(7) Havea Rachel Gordon, «Gendered Paths To Teenage Political Participation: Parental Power Civic Mobility And Youth Activism», (US;Sage Publications, Vol.22(1) Feb 2008), PP.31-55.

١) الاتجاهـات النظريـة

هناك إحدى الدراسات التى لم تتبنّ إطارًا نظريًا واضحًا وهناك من الدراسات التى انطلقت من فكر الاتجاه النقدى وتبنى الأفكار الأساسية الواردة فى مدرسة فرانكفورت باعتبارها أحد التيارات النقدية، فى حين تبنت إحدى الدراسات أفكار المدرسة الوظيفية ونظرية التعبئة كإطار نظرى.

٢) المنهـــج

اختلفت تلك الدراسات فى اتباعها للمناهج المختلفة، والتى تمثلت فى المنهج البنائى التاريخى والمنهج التاريخى المقارن فضلًا عن الوصف.

٣) أساليب وطرق وأدوات جمع البيانات

اختلفت تلك الدراسات فى أساليبها وأدوات جمع بياناتها فقد اختلف الباحثون فى استخدام أساليب جمع البيانات، والتى تمثلت فى الأسلوب التاريخى والإحصائى، وكانت أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة هى : التكرارات – النسب المئوية – معامل التوافق والارتباط.

أما عن طرق جمع البيانات فتمثلت في : طريقة المسح بالعينة والمسح الشامل ودراسة الحالة، أما الأدوات التى اعتمدت عليها تلك الدراسات فى جمع بياناتها تمثلت في: دليل دراسة الحالة والمقابلة المتعمقة الفردية والجماعية وصحيفة الاستبار والمقابلة غير المقننة والملاحظة.

أما عن أساليب التحليل والتفسير فهما الأسلوب الكمى والكيفى أو استخدامهما معًا:

وقد قامت الباحثة بعد تحليل هذه المجموعة باستخلاص النتائج التالية:

١ ـ يعانى الشباب حالة اغتراب سياسى واجتماعى عن المجتمع وأنهم يفتقدون الحد الأدنى من المعرفة السياسية؛ أى أنهم لا يملكون الحد الأدنى الذى يؤهلهم للمشاركة الفعلية فى الأنشطة السياسية.

٢ ـ تلعب الأسرة دورًا كبيرًا فى تشكيل الوعى السياسى الذى يقوم بدور بارز فى خلق ثقافة سياسية تنطوى على قيم ومعايير ذات طابع سياسى والتى تغرس فيهم قيماً واتجاهات سياسية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

٣ ـ أن عدم المشاركة بالتصويت فى الانتخابات العامة ناتج عن سلبيات المناخ السياسى وأهم هذه العوامل هو ضعف الثقة فى نزاهة العملية الانتخابية.

٤ ـ انخفاض نسبة المشاركة بالتصويت فى الانتخابات بالمناطق العشوائية عن المناطق غير العشوائية، والتى تأتى مشاركتهم مجاملة لأحد المرشحين والعصبية لهم.

٥ ـ اتضح أن أعضاء الجماعات المهنية لديهم ميل متزايد للمشاركة بأشكال مختلفة فى الحياة السياسية وأن غالبية المرشحين فى الانتخابات هم أعضاء فى إحدى الجماعات المهنية (كالأطباء على سبيل المثال).

٦ ـ يعتبر الدين عاملاً مهماً فى دفع المشاركة السياسية، فالأقباط يهتمون بالمشاركة السياسية عن طريق الأحزاب والعضوية فيها والترشيح من خلالها وتعمل الدولة على دفع العديد من الأقباط للمشاركة السياسية والدليل على ذلك ارتفاع نسبة المعينين فى مجلس الشعب منهم.

٧ ـ إن المرأة حبيسة التقاليد والعادات التى تكبل دورها نحو الممارسة السياسية، حيث لا توجد استمرارية لها فى بالمشاركة السياسية.

٨ ـ إن الشباب غير الجامعى (العامل) يسجلون مستويات أدنى للمشاركة الاجتماعية والسياسية، كما أنهم أقل مشاركة فى الأحداث السياسية من أقرانهم الجامعيين.

٩ ـ تمثل المشاركة السياسية الداعم الإيجابى للديمقراطية؛ حيث ترتبط بها من خلال اتجاهات وسلوك الأفراد نحو العمل السياسى.

١٠ ـ يؤثر الوعى السياسى لدى الشباب على مشاركتهم فى الحركة الاجتماعية والسياسية باعتبارهم أدوات مرئية فى التغير الاجتماعى فى مجتمعهم.

ثالثًا ـ دراسات حول أحد أبعاد الوعى السياسى وعلاقته بالمشاركة السياسية

تعرضت تلك الدراسات لمعرفة مدى إسهام وسائل الإعلام في تنمية الوعى السياسى والمشاركة السياسية[1]، وعلاقة الوعى بالمشاركة السياسية ودوافعها[2]، وقياس الوعى الاجتماعى والسياسى السائد فى القرية ومعرفة أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية فى تشكيل الوعى وتعديله[3]، والعلاقة بين المكون السياسى وسائر المكونات الأخرى للبناء الاجتماعى[4]، ومعرفة أسباب الامتناع عن المشاركة في الحياة الاجتماعية[5].

وقد تم استخلاص بعض العناصر التى يمكن أن تسهم فى بلورة رؤية الباحثة للإطار النظرى والمنهجى والتى جاءت كالتالى:

١) المنهــج

اعتمدت إحدى الدراسات على المنهج التاريخى والوصف.

٢) طـرق وأدوات جمـع البيانـات

اعتمدت إحدى الدراسات على المسح الاجتماعى بالعينة والمسح الشامل وكانت أهم أدوات جمع البيانات التى اعتمدت عليها استمارة الاستبيان المقننة والمقابلات الحرة المفتوحة.

---

(١) السيد عبد الفتاح، «دور وسائل الأعلام فى تنمية الوعى السياسى والمشاركة السياسية»، علم الاجتماع ودراسة الإعلام والاتصال، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢)، ص٢٨٦.

(٢) نصار عبد الله وصابر عبد ربه، «الوعى السياسى للمرشحين : دراسة ميدانية على عينة من المرشحين فى بعض دوائر محافظة سوهاج»، انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠ : دراسة وتحليل، (جامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ص ٢١٢ - ٢١٣.

(٣) محمود عبد الحميد حمدى، «تغير النسق السياسى للقرية فى مصر»، التغير فى بناء المجتمع الريفى : مداخل نظرية وبحوث ميدانية، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥)، ص١٨١.

(٤) صبرى عبد المطلب الحسينى، «الوعى السياسى لدى الصفوة فى الريف المصرى : دراسة ميدانية فى قرى مصرية»، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠٠٣)، ص٥.

(5) Chakera Ottilia And Sears Alcan, «Civic Duty : Young People's Conceptions Of Voting As Means Of Political Participation». (Candian Journal of Education, Vol. 29. No. 2, 2006), pp.521-540.

وكانت أهم نتائج هذه الدراسات كالآتى:

١- أن وسائل الإعلام لها فاعلية في تعزيز الوعي السياسى وذلك لأنه يقوم بدور كبير فى نقل المعلومات، ويعد مصدرًا مهمًا من مصادر الثقافة السياسية.

٢- تدنى مستويات المعرفة السياسية لدى المرشحين للمناصب السياسية اللازمة للتصدى للعمل السياسى البرلمانى وعدم إلمامهم بالتاريخ السياسى القريب وبتطور التجربة الحزبية المصرية.

٣- كانت أهم الأسباب التى تدفع المرشحين للترشيح للانتخابات:

أ) المحافظة على أمجاد العائلة.

ب) اكتساب الحصانة .

ت) اكتساب مزايا أدبية.

ث) اكتساب مزايا مادية.

ج) التستر على أعمال غير مشروعة.

٤- ترتفع درجة المشاركة فى الجهود التطوعية والمشاركة الاجتماعية من جانب الصفوة داخل الريف كنوع من الوجاهة الاجتماعية.

٥- إن قضية الوعى السياسى والثقافى لدى الفلاحين فى مجتمع القرية مازالت تستمد سماتها الرئيسة من تراث قديم وممتد يضرب بجذوره فى تاريخ المجتمع يعتمد أساسًا على الشعور بالظلم والقهر إزاء رموز السلطة والحكومة . وينهض فى المحل الأول على القيم المتغيرة والمتحولة للمجتمع الكبير، والذى كان أهم إفرازاته قيم تعظيم الثراء والربح المادى السريع التى جاءت بها فترة الانفتاح، والتى أسهمت إلى حد كبير فى التأثير فى طبيعة الإطار القيمى والثقافى والسياسى السائد فى القرية باعتبارها جزءًا من المجتمع الكبير.

٦- على الرغم من أن التصويت هو حق مكتسب وواجب للمواطنة الديمقراطية

فإن الكثير من المواطنين لا يخططون له وذلك لأنه لا يحدث أى تغيير أو فرق والذى يرجع لعدم الثقة من جانبهم في العملية الانتخابية.

٧- لا توجد مشاركة سياسية من أجل المشاركة وإنما المصلحة تحكم كل شيء.

توظيف الدراسات السابقة فى توجيه وتحديد الإجراءات المنهجية للدراسة الراهنة:

إذا كانت الدراسات السابقة اعتمدت على الماركسية والاتجاه النقدى بصورة أو بأخرى والاتجاه البنائى الوظيفى واعتمدت على الإجراءات المنهجية وأدوات جمع المعطيات وأساليب التحليل والتفسير، فإن الدراسة الراهنة تحاول الإفادة من كل ما من شأنه أن يخدم إجراءات الدراسة ويسهم فى وضوحها. بقصد الوصول إلى أكبر قدر من المرونة المنهجية واللياقة فى الأدوات وحتى تتمكن قدر استطاعتها من تغطية أبعاد الدليل حول دور العصبية العائلية وتأثيرها فى المشاركة السياسية فى قرية «الحصة» وهى المجال المكانى للدراسة، وبناءً على ما سبق فإن الباحثة اعتمدت على اتجاهين نظريين : فقد اعتمدت على العصبية عند «ابن خلدون» كإطار نظرى كلاسيكى لدراسة العصبية، ولكن لا تستطيع الباحثة أن تعتمد على هذا الإطار فقط نظرًا لما يمر به المجتمع المصرى الآن من مرحلة تاريخية متميزة ولذلك فقد اعتمدت على تفسيرها للعصبية من خلال فكرة «الانتماء إلى الجماعة التى يجمع بينهم مصلحة مشتركة» ولذلك انطلقت الباحثة فى تفسيرها للعصبية من مفهوم المصلحة عند «ماركس و هابرماس» كإطار نظرى معاصر. حيث تتجسد العصبية من خلال فكرة المصلحة وذلك كإطار تفسيرى للعصبية وعلاقتها بالمشاركة السياسية.

لهذا فقد تم وضع دليل دراسة حالة تتسق مكونات موضوعاته مع أبعاد الدراسة الميدانية وذلك بهدف رسم صورة كلية لمجتمع البحث وعلاقاته المتنوعة بالإضافة إلى استخدام المعطيات التاريخية المقارنة حتى يمكن الكشف عن الجوانب الاجتماعية مع الاحتفاظ بالطابع المترابط والمتكامل الكلى للظاهرة التى تتناولها الباحثة بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائى لاستكمال الصورة عن قرية الدراسة. وقد اعتمدت الباحثة

على دليل دراسة الحالة كأداة رئيسة للدراسة فقد اعتمدت على الدراسات السابقة فى تصميم أبعاده فأخذت من المجموعة التى اهتمت بدراسة العصبية بعض المؤشرات الخاصة بالعصبية وخصائصها، أما الدراسات التى اهتمت بالمشاركة السياسية أخذت منها مؤشرات عن صور ودوافع ومحددات المشاركة السياسية بالإضافة إلى تحديد مؤشرات عن الوعى السياسى وعلاقته بالمشاركة السياسية، وتحديد أهم الفئات التى تريد الباحثة تطبيق دليل دراسة الحالة عليها، وهناك بعض الدراسات التى وجهت الباحثة من خلال ما توصلت إليه من نتائج وذلك فى معرفة من أين تستطيع أن تبدأ الباحثة من حيث انتهى الآخرون.

وهكذا تستطيع الباحثة تحقيق الهدف من الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها والوصول إلى النتائج.

ثانيًا ـ مفاهيم الدراسة والمفاهيم الإجرائية

١) مفاهيم الدراسة

أ) مفهوم العصبية عند «ابن خلدون»

العصبية كلمة مشتقة من الجذر أو الأصل العربى عصب أو عصابة؛ أى «ربط الأفراد بجماعة معينة» وقد ترجمت ترجمات عديدة من ضمن هذه الترجمات» روح الجماعة «Esprit group» المشايعة «Partisanship» الحزب و «الشعور القبلى» و«روح القبيلة» و «الإخلاص القبلى» و «علاقة الدم» و «الحيوية» و «الشعور بالوحدة» و«لتماسك الجمعى» و «إحساس الجماعة» و «التضامن الاجتماعى Social solidarity فروح الجماعة والتضامن الاجتماعى هما أقرب مفهوم إلى العصبية[١].

والعصبية فى تعريف أهل اللغة هى أن يدعو الرجل إلى نصرة عصبيته والتألب معهم على من يناوئهم ظالمين أو مظلومين وهى مشتقة من التعصب[٢] أى التجمع، ولما كان

---

(١) فؤاد البعلى، مصدر سابق، ص٦١.

(٢) هناك بعض المفاهيم التى تتداخل مع مفهوم العصبية وهو مفهوم «التعصب» الذى يستخدم كمرادف

أقارب الرجل الذين يلازمونه ويلتفون حوله، سموا عصبة، وقد أطلق هذا اللفظ على جهة الأب وهم قومه الذين يتعصبون له وقيل للرجل الذى يعصب لقومه أو لعصبته ويحامى عنهم ويعينهم ولو على الظلم «عصبى»(١).

ويعنى ابن خلدون بالعصبية «إنها تكون من الالتحام بالنسب أو ما فى معناه، ...، ومن صلتها النعرة على ذوى القربى وأهل الأرحام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة،...، نزعة طبيعية فى البشر، فإذا كان النسب المتواصل بين المتناصرين قريبًا جدًا بحيث حصل به الاتحاد والالتحام كانت الوصلة ظاهرة،... فتحمل على النصرة لذوى نسبه، ...، ومن هذا الباب الولاء والحلف، إذ نعرة كل أحد على أهل ولائه وحلفه للأنفة التى تلحق النفس من اهتضام جارها أو قريبها أو نسيبها بوجه من وجوه النسب وذلك لأجل اللحمة الحاصلة من الولاء مثل لحمة النسب أو قريبًا منها»(٢).

ويفهم من ذلك أن العصبية في نظر ابن خلدون لا تنحصر بأصحاب النسب الواحد بمعناه الدارج، أو بأصحاب نسب الولادة حسب تعبيره، بل يشمل أصحاب نسب الولاء أيضًا. فتأثير وحدة النسب في توليد الالتحام، فهو نتيجة طبيعية للصحبة والعشرة التى تنجم عن تلك الوحدة(٣).

ومن هنا يتضح أن «ابن خلدون» يعنى بالعصبية عناية كبرى فى بنية نظريته عن العمران البشرى، تلك التى فيها الكثير مما يصح غير أنه على كل حال

لمفهوم العصبية وستوضح الباحثة مفهوم «التعصب Fanaticism» ليتضح مدى الاختلاف بينهما: فالتعصب هو «ممارسة عمياء لعقيدة أو رأى أو مشاعر جارفة نحو شىء ما». كما يعرف بأنه «حالة خاصة من التصلب الفكرى أو الجمود العقائدى، حيث يجسد اتجاهات الفرد أو الجماعة نحو جماعات أو طوائف أخرى، ويكشف المتعصب عن خضوع كبير لسلطة الجماعة التى ينتمى إليها، مع نبذ للجماعات الأخرى، ويرتبط بذلك ميل إلى رؤية العالم فى إطار جامد مع ميل إلى استخدام العنف فى التعامل مع الآخرين». على أسعد وطفه وعبد الرحمن الأحمد، «التعصب ماهية وانتشارًا فى الوطن العربى»، مجلة عالم الفكر فى الفكر الاجتماعى، (الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، المجلد ٣٠، ٣ يناير – مارس ٢٠٠٢)، ص ص ٨٥ – ٨٦ . ومحمد صفوح الأخرس، مصدر سابق، ص١٣٣.

(١) مصطفى مرتضى على محمود، مصدر سابق، ص ج– د.

(٢) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص١٢٨ – ١٢٩.

(٣) ساطع الحصرى، مصدر سابق، ص ص ٣٣٦ – ٣٣٧.

أفرد «ابن خلدون» للعصبية مكانًا رحبًا فقد جعلها أحد مؤهلات الخلافة فالعصبية طبقًا لمفهوم «ابن خلدون» تشتمل فيما بينها على «الالتحام بالنسب والرحم أو ما كان متصلًا بمعنى النسب، مثل: الولاء والحلف، ذلك أن صلة الرحم طبيعية فى البشر، ومن دواعيها الدفاع عن ذوى القربى وأهل الأرحام، فإن القريب يجد غضاضة فى نفسه حين يرى ضيما ينزل بذوى رحمه أو هلكة تصيبهم، فينشط للدفاع عنهم، ويتمثل «ابن خلدون» فى قول رسول الله ﷺ: «تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم» ويستنتج من معنى الحديث الشريف أن النسب إنما فائدته أو ثمرته هذا الالتحام الذى يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة[1].

فالعصبية هى الرابطة بين الناس التى أوجدتها وحدتهم فى المنشأ وتعتبر أساسًا منظمًا للمجتمع فى الطور الأول من تطوره أى قاعدة سياسية للمجتمع البدوى، شأنها شأن الدولة التى هى الأساس للمجتمع المدنى[2].

ويتفق علماء الاجتماع السياسى المعاصر فى تعريفاتهم للعصبية مع «ابن خلدون» بل أخذوا تعريفاتهم لها من تعريفه عن العصبية ووضعها في صياغات محددة وهى على النحو التالى:

حيث يراها جورج لابيكا أنها تعنى فى الأصل النسب (رابطة الدم) من الأقرب (بيت أو عشيرة) إلى الأبعد (مجموعة قبائل أو عشائر) إلا أن هذا المعنى يتسع لمختلف تجليات الجماعة من القبيلة الموسعة إلى الموالى والمصطنعين إلى التشكيل السياسى (الدولة) وحتى الأمة بالمعنى الروحى التى تجمع كل المسلمين[3].

ويعنى بها محمد عزيز الحبابى: «الأساس الذى تنبنى عليه، سياسيًّا، ومجتمعيًّا، كل العلاقات بين المنتسبين إلى القبيلة الواحدة والقوة التى تتلاحم بها الجماعة أو مجموعة من القبائل لتحتمى بها وتقوى شوكتها، فهى قوة الدم المشترك الذى يحرك كل ميادين الحياة المجتمعية داخل القبيلة وتجعله يلتف حول رئيس عسكرى أو سلطة أسرية[4].

---

(١) مصطفى الشكعة، مصدر سابق، ص٦٩.

(٢) أيمن أبو شعر «مترجم»، «دراسات فى تاريخ الثقافة العربية (القرون ٥ – ١٥)»، أكاديمية العلوم فى الاتحاد السوفيتى، (معهد الاستشراق، دار التقدم، ١٩٨٩)، ص ص ٣٦٠ – ٣٦٢.

(٣) جورج لابيكا، مصدر سابق، ص٩١.

(٤) محمد عزيز الحبابى، مصدر سابق، ص٣٧.

ويقول Walter J. Fischel إن العصبية هي «السلطة أو السيادة الجمعية التى قال عنها «ابن خلدون» إنها السبب الوحيد التى يكون بها ولاء الجماعة وتكون العصبية لعضو ذي شأن عظيم داخل جماعته الكبيرة ويكون المفوض للسلطة[1].

كما تعرف العصبية بأنها «رابطة اجتماعية سيكولوجية شعورية - ولا شعورية - تربط أفراد جماعة معينة قائمة على القرابة المادية أو المعنوية، ربطا مستمرًا يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد كأفراد أو كجماعة[2].

فالعصبية «ليست شكلًا من أشكال التعاضد فحسب، ولا ربطًا من روابط القرابة فقط، بل إنها فوق ذلك فهى نوع خاص من أنواع العلاقات الاجتماعية[3].

فهى رابطة اجتماعية يمكن بواسطتها قياس قوة وتماسك وثبات الجماعات الاجتماعية ويمكن تشبيهها بألياف عضلات الجسم الإنسانى التى تصون تماسك اللحم والعظم غير أن هذا التماسك لا يعتمد بالضرورة على علاقات الدم». وفى العصبية يندمج الفرد (نسبه وهويته) مع الجماعة التى هو عضو فيها مثل هذه الجماعة تفكر وتعمل كوحدة Unite وذلك لأنها تمثل قوة جماعية تمنح القدرة على المواجهة سواء أكانت المواجهة مطالبة أم دفاعًا. والناتج عن قوة الدم المشترك الذى يحرك كل ميادين الحياة المجتمعية داخل المتمركز القبلى وتجعله يلتف حول رئيس عسكرى أو سلطة أسرية[4].

كما تعرف العصبية بأنها «الرابط الدينامى - السيكولوجى والمجتمعى، تتولد عنها أحزاب قوية تصبح قاعدة لتغيرات سياسية، لتكوين إمبراطوريات أو ملكيات جديدة». فالعصبية ليست مقتصرة على الشعوب أو القبائل البدوية[5].

---

(1) Walter J. Fischel, Ibn Khaldun In Egypt : His Public Functions And Historical Research (1382 – 1406), A Study In Islamic Historiography, (California; United States Of American University, 1967), P. 52.

(٢) محمد محسن الظاهرى، «الدور السياسى للقبيلة فى الجمهورية العربية اليمنية (١٩٦٢ - ١٩٩٠)»، مصدر سابق، ص٥٨.

(٣) إيف لاكوست، مصدر سابق، ص ص ٦١-٦٢.

(٤) اعتمدت الباحثة في صياغة هذه الفكرة على المصادر التالية :

- محمد عزيز الحبابى، مصدر سابق، ص ص ٣٧، ٣٩.
- فؤاد البعلى، مصدر سابق، ص٦٢.
- محمد العبده، مصدر سابق، ٣٧.

(٥) محمد عزيز الحبابى، مصدر سابق، ص٣٩.

ويعرف محمود جاد العصبية بأنها تكوين نفسى يدفع الفرد أو الجماعة إلى التحيز للذات سواء أكانت هذه الذات فردًا أم جماعة وإصدار أحكام مسبقة عليهم لا تنهض على معرفة حقيقية بسلوكها أو طباعها وإنما على صور نمطية ثابتة ومن المجالات التى تتجلى فيها العصبية القرابة ، قرابة الدم، والدين، والسلالة والنوع، والجهة (الموطن الأصلى) والمذهب السياسى أو الحزبى»[1].

ويعرف «مصطفى مرتضى على محمود» العصبية على أنها «عنصر من عناصر بناء القوة Power structure تتحدد وفقًا لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية و السياسية والقرابية والثقافية التى تعكس أنماطًا مختلفة ومتباينة من العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المحلى[2].

ب) مفهوم المصلحة عند «هابرماس»

ميز «هابرماس» بين ثلاثة أشكال من المعرفة من منظور المصلحة، والتى أطلق عليها المصالح المعرفية، فالبشر دائمًا ما يطورون مصالحهم تحقيقًا لغرض معين، وتحقيق ذلك الغرض هو أساس مصلحتنا فى تلك المعرفة. والمصالح التى يتناولها «هابرماس» بالنقاش هى مصالح مشتركة بيننا جميعًا بحكم عضويتنا فى المجتمع الإنسانى ودعواه هذه تمتد جذورها إلى أعمال ماركس الأولى؛ حيث يمكن أن نتلمس بداية نقده الرئيسى للنظرية الماركسية، إذ يذهب إلى أن العمل ليس وحده ما يميز البشر عن الحيوانات ويجعلنا قادرين على تحويل بيئتنا، فاللغة قادرة على استخدام العلاقات للتواصل، فهاتان القدرتان، القدرة على العمل والقدرة على التواصل تفضيان إلى ظهور شكلين مختلفين من أشكال المعرفة. فالعمل يؤدى إلى ظهور المصلحة التقنية، وهى المتمثلة فى السيطرة على العمليات الطبيعية واستغلالها لمصلحة البشر، وتؤدى فكرة المصلحة إلى قيام ما يدعوه «هابرماس» بالعلوم التحليلية التجريبية. وهى تلك العلوم التى دعاها الرعيل الأول من هذه المدرسة بالعلوم الوضعية وهى العلوم التى يدعوها الطرفان بالعقل

---

(١) محمود جاد، مصدر سابق، ص ص ٢٨-٢٩.

(٢) مصطفى مرتضى على محمود، مصدر سابق، ص ص (ج- و).

الأداتى، غير أن هابرماس يؤكد مكانة هذه المعرفة فى حياة البشر حتى حينما تطبق على حياة البشر وذلك لأننا جميعًا نتأثر بالعمليات الطبيعية التى تحدث خارج وعينا وهى عمليات لا سلطان لنا عليها. كما يرى «هابرماس» أن كل مصلحة تنمو من خلال ما يدعو بالوسط Media وهو المجال الذى توضع فيه المصلحة موضع التنفيذ[1].

وتنشأ المصلحة العملية بفعل اللغة أو الاتصال بين الناس وينصب اهتمام هذا النوع من المعرفة على التفاعل بين البشر أو على طريقة تأويل أفعالنا تجاه بعضنا البعض وطريقة فهم أحدنا للآخر والسبل التى نتفاعل بها فى إطار التنظيمات الاجتماعية. وتنمو المصلحة العملية وسط التفاعل، وتهدف إحدى أفكار «هابرماس» الأساسية إلى الكشف عن الوسيلة التى بموجبها تقوم البنى الاجتماعية بتشويه عملية التفاعل وتثير فيها الاضطراب والبلبلة[2].

ويذهب «هابرماس» إلى أن المصلحة العملية تفضى إلى نوع ثالث من المصلحة وهى مصلحة الانعتاق والتحرر وهذه المصلحة مرتبطة أيضًا باللغة وهى تسعى لتخليص التفاعل والتواصل من العناصر التى تشوهها. ومصلحة الانعتاق والتحرر تؤدى إلى ظهور العلوم النقدية من قبيل التحليل النفسى، وتنطلق العلوم النقدية من التسليم بقدرتنا على التفكير وعلى الوعى وعيا ذاتيًا بما نعمل، وعلى أننا عند اتخاذ أى قرار نقوم بوزن الأمور واتخاذ الصائب منها على أساس الوقائع المعروفة لدينا، وانطلاقًا من إدراكنا لقواعد التفاعل المقبولة اجتماعيًا. والتشويه يقع حينما نخفى وقائع حالة معينة عن بعض المشاركين فى عملية التفاعل أو عنهم كلهم وعندما تحول القوانين بطريقة أو أخرى بين البشر وبين مشاركتهم بصورة كاملة فى عملية اتخاذ القرار وغاية العلوم النقدية القائمة على مصلحة التحرر هى الكشف عن التشويه القائم فى التفاعل والتواصل وإصلاحه[3].

ولا يمكن لمصالح المعرفة التى تتلازم مع شروط وجود العمل والتفاعل أن تدرك فى إطار مرجعية بيولوجية لإعادة إنتاج الحياة الاجتماعية عندما تكون وظيفتها الوحيدة

---

(١) اعتماد محمد علام، مصدر سابق، ص٧٥.

(٢) إيان كريب، مصدر سابق، ص٣٤٨.

(٣) المصدر السابق، ص٣٤٩.

المصالح الموجهة للمعرفة، فلا يمكن توصيفها بصورة كافية دونها الرجوع إلى الشروط الثقافية كسيرورة تكون متضمنة للمعرفة فى هيئة متبادلة، وتمثل مصلحة المعرفة مقولة خاصة تتبع الاختلاف بين كل من التعينات الرمزية والفعلية والتجريبية والإدراكية أو التحريضية، لأن المعرفة ليست مجرد آلة تلائم عضوية ما مع محيطها المتبدل ولا فعل جوهرى عقلى محض، بل هي تأمل معزول عن الحياة، فالمصالح التى توجه المعرفة تتوسط تاريخ طبيعة النوع البشرى مع منطق سيرورة تكونه[1].

ويذهب «هابرماس» إلى أن المصلحة تنمو فى مناخ توضع فيه المصلحة موضع التنفيذ، ويمثل هذا المناخ القوة التى تتمثل بدورها فى الصراع القائم داخل جميع المؤسسات ويكون الهدف النهائى من هذا الصراع اشتراك الجميع فى عملية اتخاذ القرار، مما يتطلب ضرورة وجود مجتمع ديمقراطى حقيقى يتيح فرصا متساوية للحوار أمام الجميع، وأن يصبح لكل فرد صوته الفعال فى اتخاذ القرار النهائى[2].

ويرى هابرماس فى العودة إلى مفهوم «كانط» وبصورة خاصة إلى مفهوم «فشته» عن مصلحة العقل يمكن أن نشرح منهجيًا العلاقة المكتشفة بين المعرفة والمصلحة وأن نحترس من التفسيرات الخاطئة، حيث يرى «هابرماس» أن مقولة مصلحة المعرفة تؤكد من خلال مصلحة ملازمة للعقل يمكن أن تدرك مصالح المعرفة التقنية والعملية انطلاقًا من العلاقة مع مصلحة المعرفة التحررية للتأمل العقلى، كمصالح توجه المعرفة لا لبس فيها دون أن نسقط فى التفسير السيكولوجي أو أية موضوعية جديدة. ويظهر مفهوم مصلحة العقل فعلًا فى فلسفة «كانط»، غير أن «فشته» يستطيع أن يطلق المفهوم بمعنى مصلحة محررة مدركة للعقل الفاعل ذاته بعد أن يتبع العقل النظرى للعقل العملى. وتعبر المصلحة عن الرضا الذى يربطنا مع تصور وجود موضوع ما أو وجود فعل ما، وهى تهدف إلى الكينونة، لأنها تعبر عن علاقة الموضوع المعنى بمقدرتنا على التمنى، والمصلحة إما أنها تشترط ـ مسبقًا ـ احتياجًا ما، إما أنها تنتج احتياجًا ما[3].

---

(١) يورجين هابرماس، مصدر سابق، ص١٨٥.

(٢) اعتماد محمد علام، مصدر سابق، ص ص ٧٥ - ٧٦.

(٣) يورجين هابرماس، مصدر سابق، ص١٨٦.

وهذا ما يماثل التمييز بين المصلحة التجريبية والمصلحة المحضة، عند «كانْت» الذى يدخلها من زاوية العقل العملى، الرضا العملى بالخير. وهذا يعنى الأفعال التى تكون متعينه من خلال مبادئ العقل، والتى تعبر عن مصلحة محضة، مادامت الإرادة تفعل انطلاقًا من احترام قوانين العقل العملى فإنها تعتبر مصلحة من أجل الخير، لكنها لا تفعل ذلك انطلاقًا من المصلحة : فالمصلحة التجريبية تعنى المصلحة العملية بالفعل، بينما تعنى المصلحة المحضة أى المصلحة المُرضية بموضوع الفعل، فالأولى تشير فقط إلى تعلق الإرادة بمبادئ العقل فى ذاته، أما الثانية فتشير إلى تعلقها بالمبادئ ذاتها وصولًا إلى الميل، لأن العقل يحدد فقط القاعدة العملية، وكيف يمكن مساعدة حاجة الميل، ففى الحالة الأولى يشد الفعل اهتمامى، أما فى الحالة الثانية فاهتم بموضوع الفعل المصلحة المرضية للحواس بما هو مقبول أو مفيد ينبثق من الحاجة، فمصلحة العقل العملية بفعل الخير توقظ حاجة ما، وقدرة الفرد على التمنى تثار هناك من خلال الميل، أما هنا فتتعين من خلال أسس العقل بالتشابه مع الميل الحسى بوصفه الولع العادى، إذ يمكن أن نتحدث عن ميل عقلى محرر من الحواس، عندما يتكون من مصلحة صرفه بوصفها موقفًا دائمًا[1].

ويرى «كانط» أن مصلحة العقل، لا تستطيع أن تدخل ضمن الشروط الحسية التجريبية، فهى تنشأ ضمن شروط أخلاقية، مما يحمى العقل فى الظاهر فقط من الاختلاط مع التجريبية، عند ذلك يجب أن ينظر إلى علة هذا الرضا، على أنها حقيقية، إن ملمح فكر مصلحة محددة فقط من خلال العقل يمكن أن يميز هذه المصلحة بشكل كاف عن الدوافع الفعلية، ولكن ذلك يحدث فقط مقابل لحظة من الفعلية يتم نقلها إلى العقل ذاته، ولا يمكن لمصلحة محضة أن تكون ممكنة إلا ضمن شرط مؤداه أن العقل يتبع ميلًا مختلفًا عن بقية الأهواء المباشرة، بذات القدر الذى يلهم فيه شعورًا بالرغبة يلازم العقل[2].

ويعالج «كانط» بالضرورة ـ منافاة العقل هذه ليس كمظهر ترنسند نتالى للعقل العملى وإنما يكتفى بالتأكيد بأن الرضا العملى المحض يؤكد ذاته، ذلك أن العقل المحض

---

(١) المصدر سابق، ص ص ١٨٦ – ١٨٧.

(٢) المصدر السابق، ص ص ١٨٨ – ١٨٩.

يمكن أن يكون بإمكاننا أن ندرك كيف يكون ذلك ممكنًا، علة الحرية ليست تجريبية غير أنها ليست فقط مدركة عقليًا ونستطيع أن نشير إليها كحقيقة لكن لا يمكننا أن ندركها، عنوان المصلحة المحضة يحيلنا إلى قاعدة العقل التى تضمن وحدها شروط تحقيق العقل، غير أنها من جهتها لا يمكن إرجاعها إلى مبادئ العقل، وأكثر ما يمكن أن تفعله أنها تشكل أساس هذه المبادئ من حيث إنها حقيقة النظام الأعلى، قاعدة العقل تلك إنما هى مؤكدة فى مصالح العقل، ولكنها تتخلص من المعرفة الإنسانية التى ليست تجريبية ولا محضة وإنما يجب أن تكون الحالتان فى واحدة، إذا ما كان ينبغى لها أن تبلغ أقصى مداها، ولذلك يحذر «كانط» من تجاوز الحد الخارجى للعقل العملى المحض لأن العقل هنا لا يتجاوز التجربة، كما يجرى الأمر على حدود العقل العملى التطبيقى، بينما تتجاوز الشعور الأخلاقى للعقل، فالمصلحة المحضة إنما هى مفهوم حدى يبين التجربة بوصفها غير قابلة للإدراك[1].

ويعترف «كانط» بأنه لا يمكن الحديث بالمعنى الصارم عن مصلحة عقل تأملية إلا عند ما يتحد العقل النظرى مع العقل العملى وصولا إلى واحد هو المعرفة • حيث يوجد استخدام شرعى للعقل النظرى فى القصد العملى، وأثناء ذلك يبدو أن المصلحة العملية المحضة تأخذ دور المصلحة التى توجه المعرفة[2].

أما «فشته» يقوم بهذه الخطوة فهو يدرك فعل العقل، الحدس العقلى كفعل تأملى، عائد إلى ذاته، ويقلب أولية العقل العملى مع الأساس. حيث يرى أن المصلحة العليا هى أساس كل مصلحة متبقية وهى مصلحة لأجلنا. كما يرجع «فشته» المصالح التى تتدخل فى الدفاع عن الأنساق الفلسفية إلى التناقض الأساسى بين أولئك الذين يسمحون بالانطلاق من مصلحة العقل بالتحرير واستقلال الأنا، وبين أولئك الذين يبقون أسرى ميولهم التجريبية ومصالحهم وبالتالى يبقون متعلقين بالطبيعة[3].

إن مفهوم التأمل الذاتى الذى أطلقه «فشته» بوصفه مفهوم العقل العائد إلى ذاته له أهمية نسقية بالنسبة إلى مقولة المصلحة التى توجه المعرفة، وعلى هذا المستوى فإن المصلحة تسبق المعرفة، كما أنها تحقق ذاتها بقوة معرفتها[4].

---

(١) المصدر السابق، ص ص ١٨٩ - ١٩٠ .
(٢) المصدر السابق، ص ١٩٠ .
(٣) المصدر السابق، ص ص ١٩٢ - ١٩٣.
(٤) المصدر السابق، ص ١٩٦.

ويخلص «هابرماس» إلى أن ما ينتج فى دائرة وظائف الفعل الأداتى هو تشكيل آخر للفعل واللغة والتجربة غير ما ينتج رمزيًا فى إطار التفاعلات المتوسطة، أما شروط كل من الفعلين الأداتى والتواصلى فهى فى الوقت نفسه الشروط الموضوعية للمعرفة الممكنة ذاتها، فترسيخ سيرورات المعرفة فى علاقات الحياة يوجه الانتباه نحو المصالح التى توجه المعرفة : إن علاقة الحياة إنما هى علاقة مصالح غير أن علاقات المصالح هذه يمكن أن تحدد بصورة أقل من المستوى الذى تعيد الحياة الاجتماعية إنتاج ذاتها عليه، وبصورة مستقلة عن أشكال الفعل تلك وعن المقولات المنتمية إلى المعرفة، إن المصلحة المحافظة على الحياة تتلازم على المستوى الأنثروبولوجى مع حياة منظمة من خلال المعرفة والفعل، والمصالح التى توجه المعرفة تتحدد من خلال اللحظتين الاثنتين : فهى من جهة شاهد على أن سيرورات المعرفة تنتج من علاقات الحياة، وتعمل فيها، ولكن يتمظهر فيها من جهة ثانية أن صورة الحياة المعاد إنتاجها اجتماعيًا يمكن توصيفها من خلال العلاقة النوعية بين المعرفة والفعل[1].

ج) المشاركة السياسية: مفهومها وصورها ودوافعها

تعتبر المشاركة السياسية من المفاهيم المحورية لمفاهيم علم الاجتماع السياسى، والتى قام بتعريفها الكثير من علماء الاجتماع السياسى ولكى يتضح المعنى الحقيقى للمشاركة السياسية يقتضى الاقتراب أولًا من مفهوم المشاركة بصفة عامة وذلك تمهيدًا لتوضيح المقصود بالمشاركة السياسية.

حيث تعنى المشاركة الاجتماعية تضافر الجهود الفردية والجماعية وذلك للمشاركة في اتخاذ وتنفيذ الأهداف العامة بشكل موجه نحو إحداث تغييرات في علاقات القوة السياسية والاقتصادية لصالح الجماهير وتشتمل على جميع صور اشتراك وإسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلى أو لمباشرة القيام بالمهام

---

(١) المصدر السابق، ص ص ١٩٧ – ١٩٨.

التى يتطلبها المجتمع سواء أكان طابعها استشاريًا أم تقريريًا أم تنفيذيًا أم رقابيًا وسواء أكانت المساهمة مباشرة أم غير مباشرة[1].

ويعّرف مجلس الشورى المشاركة الشعبية بأنها «العملية التى يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعى فى صياغة نمط الحياة المجتمعية، وفى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك بأن تتاح له الفرصة الكافية للمشاركة فى وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع، وتصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، وتحديد دوره وإنجاز المهام اليومية التى تتجمع على المستوى القومى فى صورة أهداف عامة يكون الفرد مقتنعًا بها، مشاركة فى صياغتها ومدافعًا عنها، لمواجهة كل ما يعترض سبيله من عقبات»[2].

أما المشاركة السياسية Political participation فتعنى «تلك الأنشطة الإرادية التى يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما فى اختيار حكامه، ثم فى صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أى هى إشراك الفرد فى مختلف مستويات النظام السياسى». فهى «العملية التى يلعب الفرد من خلالها دورًا فى الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يسهم فى مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة»[3].

كما تعّرف المشاركة السياسية بأنها «الأنشطة القانونية من جانب المواطنين العاديين والهدف منها التأثير فى اختيار الموظفين الحكوميين، أو الإجراءات والأفعال التى تتخذ والتأثير على القرارات الحكومية»[4].

---

(١) اعتمدت الباحثة في صياغة هذه الفكرة على المصادر التالية :
- هدى أحمد صادق، «المشاركة في النظم المحلية»، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧)، ص١٦.
- عبد الله هدية، المشاركة والتنمية : قضايا في التنمية السياسية، (غير معلوم جهة أو دار النشر، ١٩٨٨)، ص ص ٨٧- ٨٨.
- غريب سيد أحمد، علم الاجتماع الريفى، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦)، ص٢٦.

(٢) عدلى أمين أبو عقيل، مصدر سابق، ص١٤.

(٣) هدى أحمد صادق، مصدر سابق، ص٩.

(4) Sidney Verba et al., Participation And Political Equality :A seven Nation Comparison, (Cambridge; Cambridge University Press, 1978), P. 46.

وقد أوضح سيرجى «Serge» «أن المشاركة ترتبط بالوضع الاجتماعى للشخص وكذلك المستوى الاقتصادى له، وذهب إلى أن الأشخاص ذوى المستوى الاجتماعى والاقتصادى المنخفض أقل مشاركة سياسية من أولئك الذين يتمتعون بمستوى اجتماعى واقتصادى أفضل»[1].

ويرى «هينتجتون Huntigton» أن المشاركة السياسية هى «أنشطة الأفراد الهادفة إلى التأثير على صنع القرار الحكومى، وهى إما فردية إما جماعية، منظمة أو عفوية، موسمية أو مستمرة، سلمية أو عنيفة، فعالة أو غير فعالة، شرعية أو غير شرعية»[2].

ويعرف «بينيوك J.R. Pennock» المشاركة السياسية بأنها «استخدام الديمقراطية المباشرة بأساليب عديدة وفى مختلف المستويات بما يعينه ذلك من إتاحة الفرصة أمام المواطنين للاضطلاع بدور ما فى صنع القرارات التى تمس حياتهم»[3].

أما «واينر Weiner» فيرى أن المشاركة السياسية تعنى «نشاطًا اختياريًا يهدف إلى

- عبد السلام نوير، «الأبعاد الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة فى مصر: دارسة ميدانية لمعلمى التعليم الأساسى»، المشاركة السياسية للمرأة : خبرات الشمال الإفريقى، أعمال المؤتمر العلمى الذى عقد بجامعة القاهرة بالتعاون مع الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية خلال الفترة من ٧ إلى ٨ نوفمبر ٢٠٠٠، تحرير: حمدى عبد الرحمن حسن، (الطبعة الأولى؛ مركز دراسات المستقبل الإفريقى، ٢٠٠١)، ص٢٢٣ .
- Matthias Stiefel And Marshal Wolf. Avoice For The Excluded Popular Participation In Development : Utopiaor Necessity? (London, Zed. Book. Ltd., 1994), P. 5.
- TianJian, Shi. Political Participation In Beijing, (Cambridge; Harverd University Press, 1997), P. 21.

(١) حمد الله أحمد كيلانى، مصدر سابق، ص١٣٣.
- نعمات محمود فرج، «التليفزيون والتنمية السياسية مع دراسة تحليلية على عينة من البرامج السياسية فى تليفزيون ج٠م٠ع»، (رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٤)، ص١٤٥.
- Jessica Kuper(ed), Political Science And Political Theory, (New York; Routledge Kegan-Paul, 1987). PP. 183 – 184.
- Eric A. Nordlinger, Politics And Society : Studies In Comparative Political Sociology, (New Jersey : Prentice Hall, Inc., 1970), PP. 142 – 154.

(٢) ثروت على على مكى، «وسائل الاتصال الجماهيرى والمشاركة السياسية فى الدول النامية: دراسة حالة التجربة المصرية ١٩٥٣ – ١٩٨١»، (رسالة ماجستير غير منشورة فى الفلسفة والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣)، ص٦٤.
(٣) حسن عبد المطلب العلوانى، مصدر سابق، ص١٩١.

التأثير فى اختيار السياسات العامة أو اختيار القادة السياسيين على المستوى المحلى والقومى سواء أكان هذا النشاط ناجحًا أم غير ناجح، منظمًا أم غير منظم»[1].

ويرى «كمال المنوفى» أن المشاركة السياسية هى «حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابى فى الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة»[2].

ويعّرف «على الدين هلال» المشاركة السياسية بأنها «تعنى فى أوسع معانيها حق المواطن فى أن يؤدى دورًا معينًا فى عملية صنع القرارات السياسية. وفى أضيق معانيها تعنى حق المواطن فى أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم».

ومن المفاهيم الإجرائية التى قدمت عن المشاركة السياسية المفهوم الذى قدمه «بسيونى حمادة»: حيث عرّف المشاركة بأنها «كل نشاط يقوم به الفرد يهدف للتأثير فى القرارات والسياسات العامة فى المجتمع، فهى كل أنواع السلوك السياسى الذى يقوم به المواطن العادى للمساهمة فى العمل السياسى سواء تحقق الهدف من خلاله أم لا»[3].

كما قدّم «أيمن القرنفيلى» تعريفًا إجرائيًا للمشاركة السياسية بأنها العملية التى يستطيع الأفراد من خلالها التأثير فى اتخاذ القرار السياسى سواء تم ذلك من خلال سلوك سياسى مباشر مثل عضوية الأحزاب السياسية أو الترشيح من خلال عضوية وممارسة العمل النقابى والأهلى الذى يهدف لممارسة تأثير سياسى وهو سلوك تطوعى مكتسب يتعلمه الفرد ويمارسه بما يحقق مصلحته والجماعة التى ينتمى إليها والتى تتفق مع هامش الديمقراطية المتاح فى المجتمع ووعيه الاجتماعى وانتمائه الطبقى وثقافته السياسية والتى يمكن أن تتم من خلال عدة مستويات : عضوية الأحزاب السياسية

---

(١) أيمن مصطفى عبد الخالق القرنفيلى، مصدر سابق، ص ٣٠ .

(٢) صلاح منسى، مصدر سابق، ص١٢.

(٣) نادية مصطفى عبده المصرى، «دور وسائل الاتصال في المشاركة السياسية للمرأة المصرية : دراسة ميدانية تحليلية»، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠)، ص٥٣ .

والترشيح من خلالها والتصويت فى الانتخابات، العمل النقابى، عضوية الجمعيات الأهلية بهدف التأثير فى الوجود الاجتماعى للأفراد بما يخلق وعيًا مشتركًا ومن ثم موقفًا سياسيًا مشتركًا»[1].

أما المشاركة السياسية عند «محمود جاد» فتعنى العملية التى يقوم من خلالها الفرد بالإسهام الحر الواعى والمنظم فى صياغة نمط الحياة السياسية سواء أكان على مستوى المجتمع المحلى أم على مستوى المجتمع القومى وتنتج المشاركة من حق المواطنة والتى تعنى حق المواطن فى الإدلاء بصوته فى الانتخابات التى تجرى على المستويين القومى والمحلى وللمشاركة السياسية طرق أخرى غير تلك الطريقة منها المشاركة فى الجهود الشعبية التى تبذل من أجل تحقيق خدمة عامة أو المشاركة فى عمل حزبى أو أهلى»[2].

ومن ثم فالمشاركة السياسية هى عملية متصلة ولا يمكن دراستها بمعزل عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع والتى تؤثر فيها كالمكانة الاقتصادية والاجتماعية للفرد، والطبقة التى ينتمى إليها، والأصل العرقى، والسن والدين، وغيرها من المؤثرات المختلفة والتى تؤثر بالإيجاب أو السلب فى درجة مشاركة الفرد السياسية[3].

ومن هذا العرض لمفهوم المشاركة Participation بصفة عامة والمشاركة السياسية بصفة خاصة Political Participation يمكن القول بأن خصائص المشاركة تتمثل فى النقاط التالية[4]:

---

(١) أيمن مصطفى عبد الخالق القرنفيلى، مصدر سابق، ص٣٣.

(٢) محمود جاد، مصدر سابق، ص٢٧.

(٣) حمد الله أحمد كيلانى، مصدر سابق، ص١٣٧.

(٤) اعتمدت الباحثة فى صياغة هذه الفكرة على المصادر التالية:

- حمد الله أحمد كيلانى، مصدر سابق، ص١٣٧.
- حسن عبد المطلب العلوانى، مصدر سابق، ص ص ١٩٣ - ١٩٤.
- Robert E.lane, Political Life : Why People Get Involved In Politics, (Illinois; The Free Press Publishers, 1959), P. 203.
- Peter C-Ordeshook, Game Theory And Political Theory, (Cambridge : Cambridge University Press, 1986), P. 226.

١) إن المشاركة سلوك تطوعى ونشاط إرادى يقوم به المواطن لتقديم جهوده التطوعية لشعوره بالمسئولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف المجتمعية.

٢) المشاركة سلوك مكتسب وليس فطريًا حيث يتعلمها الفرد أثناء حياته وتفاعلاته مع الأفراد والمؤسسات الموجودة فى المجتمع.

٣) إن المشاركة ظاهرة عامة تعتمد عليها المجتمعات فى بنائها للوصول إلى أهدافها التنموية وإشباع حاجاتها، وحل مشكلاتها وتحقيق أكثر قدر من الرفاهية Welfare . فهي لا تقتصر على مجال أو نشاط واحد من أنشطة الحياة بل إن للمشاركة مجالات متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية يمكن أن يشارك فيها الفرد في إحداها أو فيها كلها في آنٍ واحد.

٤) إن المشاركة السياسية تعمل على تنمية الوعى التام بالمسائل السياسية لأفراد المجتمع، وكذلك المشاركة الفعالة فى صنع القرار السياسى والقيام بدور مباشر أو غير مباشر فى العملية السياسية. وذلك لأنها تعبر عن الدور السياسى للفرد فى المجتمع، ومدى مشاركته فى وضع الأهداف العامة والتى تحقق أعلى قدر من التنمية والتقدم.

٥) المشاركة السياسية سلوك شرعى Legal وتمارس تبعًا لنصوص القانون أو على الأقل لا تتعارض معه.

٦) إن المشاركة السياسية نشاط فعَّال وهادف يمكن أن يمارسها أى مواطن أى أنها متاحة للجميع.

٧) إن وعى الأفراد بأهمية المشاركة بصفة عامة، والمشاركة السياسية بصفة خاصة يؤدى إلى اكتشاف معوقات تنمية المجتمع، وأحكام الضبط والرقابة عليها، وبالتالى تساعد الحكومة على أخذها فى الاعتبار.

وتتخذ المشاركة السياسية أشكالًا مختلفة وفقًا لنمط النسق السياسى، فكل نسق سياسى يتضمن العديد من الأدوار التى يؤديها الأفراد داخل النسق، كهذا الذى يتوقف دوره على الإدلاء بصوته، وهناك السياسى المحترف، وأعضاء الحزب النشطاء

وهكذا والعلاقة بين هؤلاء علاقة تنظيمية، أى قائمة على أساس النظام الهرمى فى شغل الأدوار، ومن ثم فالعلاقة بين الأفراد تتحدد وفقًا لشكل ومدى المشاركة أى الدور الذى يقوم به المشارك[1].

حيث تأخذ مشاركة المواطن فى الحياة السياسية عددًا من الصور والأشكال. فقد حدد العديد من علماء الاجتماع صورًا كثيرة للمشاركة السياسية وذلك وفقًا لمعايير مختلفة[2]. فيرى «Robert Perrucci» أنه يمكن التمييز بين صور المشاركة السياسية بمقدار التكلفة التى يتطلبها العمل السياسى، ورأى أن المشاركة الفعالة أكثر تكلفة من المشاركة العادية، حيث إن أعمال السياسة العامة مثل الخطاب فى اجتماع عام يتناول نفقات اقتصادية واجتماعية عالية من الأعمال الخاصة مثل المناقشة السياسية حول مائدة عشاء، والمشاركة السياسية إما أن تكون رسمية إما غير رسمية[3].

كما يحدد «فيربا» وآخرون صور المشاركة السياسية التى تتراوح بين التصويت، أنشطة إدارة الحملة الانتخابية، وأنشطة طائفية أى لها ولاء سياسى، وأنشطة الاتصال

---

(١) إسماعيل على سعد، قضايا علم الاجتماع السياسى، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠)، ص١٧٤ .

(2) H. Mark Roelofs And Gerald L. Houseman, The American Political System : Ideology And Myth, (New York; MaCmillan Publishing Co., Inc., 1983),P. 434.

(٣) اعتمدت الباحثة في صياغة هذه الفكرة على المصادر التالية:

- حمد الله أحمد كيلانى، مصدر سابق، ص ١٥٠ .

- بيث هس : وآخرون، علم الاجتماع، تعريب: محمد مصطفى الشعبينى، (المملكة العربية السعودية، دار المريخ، ١٩٨٩)، ص٤٧٢ .

- Philo C. Wasburn, «Authoritarianism And Political Participation», Journal Of Political And Military Sociology,(Vol.3, 1975), P. 170.

- عاطف أحمد فؤاد ، علم الاجتماع السياسى، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥)، ص ص ٨٥ - ٨٦ .

- Carol A. Christy, Sex Differences In Political Participation : Process Of Change In Fourteen National Women And Politics, Rita Mae Kelly And Ruth B. Mandel (eds), (New York; PRAEGER, 1987), PP. 2. – 24.

- Lester W. Milbrath And M.L. Goel, Political Participation : How And Why Do People Get Involved In Politics?, (2nd. ed; New York ; University Press Of American, Inc., 1982), P. 21.

- M. Margaret Conway et al., Women And Political Arena, (Washington ; A Division Of Congressional Quarterly, Inc., 1997), P. 84.

الرسمى بالمسئولين عن الأمور الشخصية، وأخيرًا الاحتجاج كنوع من أنواع المشاركة السياسية[1].

وهناك من يرى أن المشاركين ينقسمون من حيث درجة انتظام المشاركين: إلى مشاركين منتظمين ومشاركين غير منتظمين بمعنى أنهم يسهمون فى المشاركة من حين إلى آخر خاصة عندما يكون النشاط مهمًا بالنسبة للمجتمع[2].

وقد اقترح «إسماعيل على سعد» تدريجًا يعتقد فيه أنه أكثر واقعية، وذلك لأنه يمثل تدرج المجتمع الجماهيرى الحديث، فهو تدرج مفتوح يسمح بالصعود والهبوط لكل فرد وفقًا لقدراته ودرجة مشاركته والتى حددها فى خمسة مستويات[3].

- المستوى الأول - ويمثله من يحتلون المناصب السياسية العليا ويمتلكون الحق فى اتخاذ أو صنع القرار بما يؤثر فى المجتمع ككل وهذا أقوى أنواع المشاركة السياسية الرسمية.

- المستوى الثانى - ويتكون من البيروقراطيين الكبار وزعماء الأحزاب السياسية خارج السلطة وجماعات الضغط والباحثين عن المناصب وهؤلاء يمثلون المشاركة غير الرسمية ذلك لأنهم لا يستطيعون اتخاذ القرار السياسى.

- المستوى الثالث - الأعضاء النشطاء فى التنظيم السياسى والعاملون على تحقيق المصلحة الخاصة والمشاركون فى المؤتمرات الرسمية وغير الرسمية ومن ذوى النشاط الهامشى.

- المستوى الرابع - والذى يمثله المصوتون فى الانتخابات والاستفتاءات.

---

(1) Russell J. Datton, Citizen Politics: Public Opinion And Political Parties In Advanced Industrial Democracies, (2nd ed: Chatham; Chatham House Publishers Inc., 1996), P. 42.
Sidney Verba et al., Op. Cit. PP. 51 – 56.

- محمود حديد المحمد «القوى الاجتماعية والطابع المؤسسى للمشاركة السياسية فى بلدان المشرق العربى»، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة دمشق، ٢٠٠٣)، ص٧١.

(٢) حمد الله أحمد كيلانى، مصدر سابق، ص١٥٢.

(٣) إسماعيل على سعد، قضايا علم الاجتماع السياسى، مصدر سابق، ص١٧٧.

- المستوى الخامس: والذى يمثل القاعدة العريضة والتى تتكون من اللامباليين سياسيًا والمنصرفين تمامًا عن الساحة السياسية.

وهكذا تحدد المستويات السابقة أن أعلى مستويات المشاركة السياسية تتمثل فى تقلد منصب سياسى أو إدارى، أما أدنى مستويات المشاركة السياسية هى التصويت فى الانتخابات والاستفتاءات العامة.

وتتمثل دوافع المشاركة السياسية عمومًا والانتخابية خصوصًا كما يلى:

إن أى فعل سياسى لا بد من مثير يحفزه على القيام به، ويبرز الدافع - عادة - الواقع المحيط أو البيئة الاجتماعية التى يعيش فيها متخذ الفعل. ويسعى الفرد للمشاركة فى مختلف المجالات والميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، انطلاقًا من عدة دوافع منها ما يتصل بالمجتمع ككل، ومنها ما يتعلق باهتمامات الفرد واحتياجاته الشخصية[1].

أ) الدوافع العامة والتى تتمثل فى[2]:

الشعور بأن المشاركة السياسية واجب وطنى فإن الأغلبية تسعى إلى المشاركة انطلاقًا من الشعور بالالتزام نحو الوطن، ويبدأ هذا الإحساس من خلال عملية التنشئة السياسية.

تؤدى الأحزاب السياسية إلى زيادة المشاركة السياسية فى المجتمع؛ حيث تساعد على زيادة المعرفة السياسية والثقافة السياسية لدى أفراد المجتمع إلى مزيد من المشاركة الفعالة. الانتماء إلى العمل والرغبة فى مشاركة الآخرين فى تطوير المجتمع وتحسين مستويات الخدمة فيه من خلال العمل فى المجالات المختلفة التى تستهدف تحسين وجه الحياة على أرض الوطن.

---

(١) إسماعيل على سعد، قضايا علم الاجتماع السياسى، مصدر سابق، ص ١٨٣.

(٢) اعتمدت الباحثة فى صياغة هذه الفكرة على المصادر التالية:

- حمد الله أحمد كيلانى، مصدر سابق، ص١٧٧.
- إسماعيل على سعد، قضايا علم الاجتماع السياسى، مصدر سابق، ص ١٨٥.
- أحمد على عبد العال الدردير، مصدر سابق، ص ٧٣.
- Lester W. Milbralh And M.L Goel, Op. C.t., p. 124 .

الرغبة فى لعب دور محورى ومؤثر فى أنشطة المجتمع المختلفة بالشكل الذى يؤثر فى حاضرهم ومستقبلهم ويشعرهم بأهمية دورهم وانعكاساته على دعم مسيرة التنمية.

تلعب التنشئة الاجتماعية بصفة عامة والتنشئة السياسية بصفة خاصة فى محيط الأسرة والمدرسة والنادى والمؤسسات الدينية والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام المختلفة، دورًا كبيرًا فى تنمية قيمة المشاركة السياسية لدى الفرد والتى تحثه عليها.

توافر الضمانات القانونية والدستورية من العوامل المهمة التى تضمن للمواطنين الأمن والأمان والمناخ الديمقراطى السليم وسيادة القانون وحرية التفكير والتعبير بما يتفق والمصالح العليا فى المجتمع والتى تضمن مشاركة أفراد المجتمع بفعالية.

الرضا أو عدم الرضا عن السياسات القائمة من العوامل التى تدفع الجماهير إلى المشاركة السياسية. حيث أثبتت الدراسات أن المشاركة السياسية تزداد مع زيادة الرضا عن السياسات القائمة فى المجتمع.

ب- الدوافع الخاصة تتمثل فى[1]:

يرى البعض أن الجانب الاقتصادى والحاجة الاقتصادية هى أهم دافع من دوافع المشاركة فى تنمية المجتمع، وذلك برفع المستوى المعيشى للمواطنين Citizen living Standard .

الميل أو النزوع إلى السياسة يجعل الفرد أكثر إيجابية للتأثر بآراء السياسيين وما يقرؤه أو يسمعه من موضوعات تتصل بالمسائل السياسية.

يلعب الاحتكاك والاتصال الشخصى والمناقشات غير الرسمية دورًا مهمًا بالنسبة إلى حفز الفرد المستعد أساسًا أو المؤهل شخصيًّا للمشاركة. وقد أثبتت دراسات عديدة

---

(١) اعتمدت الباحثة فى صياغة هذه الفكرة على المصادر التالية:
- حمد الله أحمد كيلانى، مصدر سابق، ص ص ١٧٥ - ١٧٧.
إسماعيل على سعد، قضايا علم الاجتماع السياسى، مصدر سابق، ص ١٨٤.
- بسيونى إبراهيم حمادة، «استخدام وسائل الأعلام والمشاركة السياسية»، (عدد ١٠١، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)،ص٤٦.

أجريت فى بلدان مختلفة أن الأشخاص الذين يشتركون فى مناقشات غير رسمية، أكثر فعالية فى العملية السياسية من هؤلاء الذين لا يشتركون فى مثل هذه المناقشات.

يمثل الحصول على بعض الخدمات أو تحقيق بعض المكاسب الشخصية العاجلة والمرتبطة بسلوك المشاركة سواء أكانت انتماءً إلى حزب أو مشاركةً فى حملة انتخابية أو تصويتًا لمرشح أحد الدوافع الأساسية لسلوك المشاركة.

فى إطار العصبيات والاتجاهات القبلية فى ريف مصر تميل بعض العائلات الكبيرة إلى مساندة مرشحيها ودعمهم بكل قواها مدفوعة بالرغبة فى تعظيم مفهوم العائلة وتدعيم مركزها الاجتماعى فى واجهة العائلات المنافسة.

نتيجة لارتفاع نسبة الأمية وندرة المضمون السياسى فى التليفزيون تسود المشاركة بالتعبئة وهى غير قائمة على سند من المعرفة أو الوعى، ولكن المشاركين يجدون أنفسهم فى زمرة من يذهبون لصناديق الانتخابات أو ينتمون إلى الأحزاب تحت إلحاح واستجداء المرشحين والأحزاب السياسية.

تلعب الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفرد كالمكانة الاقتصادية والاجتماعية والجنس، والجماعة العرقية، والسن، والدين، والتنظيمات التى ينضم إليها دور المسهل لمشاركة المواطن من خلال قنوات المشاركة التقليدية كالتصويت والعضوية فى التنظيمات والحملات الانتخابية والأحزاب السياسية.

تحقيق المصالح الشخصية من نفوذ وسيطرة، وتحقيق منافع مادية وغيرها من المصالح الشخصية من العوامل التى تدفع إلى المشاركة السياسية. تحقيق المكانة المتميزة بين أفراد المجتمع واكتساب الشهرة والحصول على التقدير والاحترام.

وهكذا فالمشاركة السياسية تتأثر بالنظم السياسية الموجودة، ومدى ما يسمح به النظام من ديمقراطية تحفز الأفراد على المشاركة. حيث تتأثر المشاركة السياسية بالواقع السياسى للفرد عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرى للدعاية السياسية ومحاولات تغيير الاتجاهات وتشكيلها أصبحت الآن تدفع إلى الانغماس فى السياسة وليس المشاركة فى

عملياتها فحسب[1]، كما تتأثر المشاركة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل مجتمع وبالسمات الشخصية والاجتماعية للقائمين بها كالخبرة والمهارة ومستوى التفكير والثقافة ولهذا تختلف مستويات المشاركة السياسية من مجتمع إلى آخر[2].

٢- المفاهيم الإجرائية للدراسة

١- العصبية حيث تعنى الباحثة بها إجرائيًا فى تلك الدراسة أنها : القوة التى على أساسها تتبنى كل العلاقات بين الأفراد والجماعات المنتمين إلى جماعة معينة، والتى تظهر عندما يكون هناك مصلحة مشتركة أو خطر يهددها، وتتحدد العصبية بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ حيث تتمثل المؤشرات الاقتصادية فى الملكية بمختلف أنماطها. أما المؤشرات السياسية فتتمثل فى القدرة على التأثير فى الآخرين من خلال تمثيل تلك العصبية فى العمل السياسى بكل صوره ومستوياته. ولا تقتصر العصبية فى مجال بعينه بل تظهر فى كل مجالات الحياة الاجتماعية.

٢- أما المصلحة تعنى بها الباحثة على المستوى الإجرائى: سعى الفرد أو الجماعة لتحقيق غرض ما، وتحقيق هذا الغرض هو أساس تلك المصلحة، وتتحقق هذه المصلحة من خلال «الوسط» باعتباره المجال الذى توضع فيه المصلحة موضع التنفيذ والذى تنمو من خلاله[3].

٣- أما المشاركة الاجتماعية فهى سلوك تطوعي يقوم به الأفراد والجماعات والقيادات المحلية سواء أكان بشكل مباشر أم غير مباشر في وضع وتنفيذ الأهداف المرتبطة بتحقيق المصلحة العامة لأفراد المجتمع، وتتمثل صور المشاركة الاجتماعية في الآتى:

أ- توفير خدمات عامة (صحة - تعليم - إسكان - رعاية الفقراء والمحتاجين - ورعاية الأيتام وكبار السن).

(١) إسماعيل على سعد، قضايا علم الاجتماع السياسى، مصدر سابق، ص ص ١٨٥- ١٨٦.
(٢) حمد الله أحمد الكيلانى، مصدر سابق، ص ١٧٨.
- أحمد على عبد العال الدردير، مصدر سابق، ص ٧٦ .
(٣) استندت الباحثة فى تعريفها الإجرائى للمصلحة إلى تعريف «هابرماس» للمصلحة.

ب- المساهمة فى حل المشكلات والنزاعات العامة.

ج- الاتصال بالمسئولين لحل المشكلات ومتابعتها.

د- منظمات المجتمع المدنى.

٤- المشاركة السياسية يمكن تعريفها إجرائيًا بأنها قدرة مختلف القوى والفئات الاجتماعية الإسهام فى اختيار القرارات والسياسات العامة واختيار حكامهم وقادتهم السياسيين بشكل مباشر أو غير مباشر، لتحقيق المصلحة «العامة والخاصة»، وذلك بما يتفق مع آرائه وتوجهاته والجماعة المنتمى إليها وتتم مشاركة تلك الفئات من خلال العديد من القنوات والمؤسسات كالترشيح لمنصب سياسى أو إدارى وعضوية الأحزاب السياسية والاشتراك فى المؤسسات التطوعية والاشتراك فى الحملات الانتخابية والتصويت فى الانتخابات والاستفتاءات العامة .

ثالثًا ـ الإجراءات المنهجية للدراسة

١) قرية الدراسة:

لقد تم اختيار قرية «الحصة» التابعة لمركز طوخ بمحافظة القليوبية مجالًا لدراسة الحالة، والتى تم اختيارها بشكل عمدى، وذلك على اعتبار أنها تمثل قرية شبه تقليدية؛ حيث تتوافر فيها الظاهرة مجال الدراسة، وقد تم اختيارها في ضوء معايير محددة تتمثل فيما يلى:

١- تتوافر فيها ظاهرة العصبية.

٢- أنّ بها قيادات من عائلات عريقة (ذات عصبية) ولها سلطة ونفوذ بالقرية.

٣- أن تلك القيادات مسيطرة على مراكز القوة داخل القرية وخارجها.

وعن كيفية اختيار القرية فقد حاولت الباحثة الاعتماد على آخر تعداد للسكان وذلك عام ١٩٩٦ وحاولت من خلاله أن تختار القرية في ضوء تحديد مجموعة من المؤشرات

الكمية والكيفية؛ ولكن أتت تلك المؤشرات مضللة للباحثة ولذلك لم تستطع الاعتماد عليها. ولذلك اعتمدت الباحثة على الإخباريين وبعض المسئولين والذين استطاعت الباحثة عن طريقهم أن تحدد قرية الدراسة.

٢) عينة الدراسة وخصائصها

تشمل عينة الدراسة ٨٤ حالة من الذكور والإناث حيث بلغت نسبة الذكور ٧٥٪ بواقع (٦٣ حالة)، أما الإناث فبلغت نسبتهم ٢٥٪ بواقع (٢١حالة). ونظرًا لكثرة عدد العائلات الموجودة بالقرية، حيث أكد الإخباريون بأن هناك قرابة ٥٠ عائلة ولصعوبة دراسة كل هذه العائلات قامت الباحثة بالاختيار بين العائلات على أساس حجم العائلة بتأكيد من الإخباريين على العائلات التى قامت باختيارها بأنها أكبر العائلات الموجودة فقد تم اختيار سبع عائلات وتم تقسيم كل عائلة إلى ثلاثة أجيال تمثل أجيال العصبية : الجيل الأول ـ جيل كبار السن أو الجيل القديم(من ٦٠ سنة فأكثر) وهم من قيادات العائلة وكبار السن ممن تتوافر فيهم الزعامة، والجيل الثانى ـ جيل متوسطى السن من (٤٠ – ٥٠ سنة)، وجيل الشباب من (١٨ – ٢٥ سنة) وكان الاختيار بواقع أربع حالات من الذكور وأنثى واحدة من كل جيل وجملة العينة من العائلة الواحدة (١٢ حالة) بنسبة ٣,١٤٪، ٩ ذكور و٣ إناث.

الخصائص التعليمية لأفراد العينة

شملت العينة جميع الحالات التعليمية حيث بلغ نسبة الأميين (٦,٢٢٪ بواقع ١٩ حالة) فقد بلغ نسبة الأميين عند جيل كبار السن (٦,١٦٪ بواقع ١٤ حالة ٧ من الذكور و٧ من الإناث)، أما عن متوسطى السن فبلغت نسبتهم (٦٪ بواقع ٥ حالات، حالة من الذكور و٤حالات من الإناث)، أما نسبة من يقرأ فبلغت نسبتهم (٨,٤٪ بواقع ٤ حالات) حالتين من كبار السن من الذكور وحالة من متوسطى السن وحالة من الشباب الذكور، أما الحاصلون على الشهادة الابتدائية فبلغت نسبتهم ٢,١٪ بواقع حالة واحدة من جيل الشباب من الذكور. لا يوجد فئة الحاصلين على الشهادة

الإعدادية، أما الحاصلون على مؤهل متوسط فبلغت نسبتهم (٣١٪ بواقع ٢٦ حالة) من جملة العينة، حيث تبلغ نسبة كبار السن (٥ ,٩٪ بواقع ٨ حالات) ٥ من الذكور و٣ من الإناث. أما نسبة متوسطى السن تبلغ نسبته ١ ,٧٪ بواقع (٦ حالات ٥ من الذكور وحالة واحدة من الإناث)، أما الشباب فتبلغ نسبتهم ٣ ,١٤٪ بواقع (١٢ حالة ٦ من الذكور و٦ من الإناث). أما الحاصلون على مؤهل فوق المتوسط فبلغت نسبتهم (٨ ,٤ بواقع ٤ حالات) حالة واحدة من كبار السن الذكور، و٣ حالات من متوسطى السن من الذكور، أما الحاصلون على مؤهل جامعى فبلغت نسبتهم (٨ ,٢٩٪ بواقع ٢٥ حالة) من فئة متوسطى السن ١ ,١٣٪ بواقع (١١ حالة)، ١٠ حالات من الذكور وحالة من الإناث، أما فئة الشباب فبلغت نسبتهم ٧ ,١٦٪ بواقع (١٤ حالة)، ١١ حالة من الذكور و ٣ حالات من الإناث، أما الحاصلون على مؤهل فوق الجامعى فبلغت نسبتهم ٦٪ بواقع (٥ حالات)، ٣ حالات من الذكور من جيل كبار السن أما متوسطى السن فتبلغ نسبتهم ٤ ,٢٪ بواقع حالتين، حالة واحدة من الإناث وحالة من الذكور.

ويتبين من خلال توزيع العينة حسب الحالة التعليمية ارتفاع ملحوظ فى نسبة الحاصلين على مؤهل (جامعى وفوق جامعى) إذ تبلغ نسبتهم ٧ ,٣٥٪ بواقع ٣٠ حالة من جملة العينة ٧ ,٢٩٪ ذكور و٦ ٪ إناث ويتساوى معها نسبة الحاصلين على مؤهل (متوسط وفوق متوسط) إذ تبلغ نسبتهم ٧ ,٣٥٪ بواقع ٣٠ حالة من جملة العينة ٤ ,٢٧٪ ذكور و٣ ,٨٪ إناث، بينما انخفضت نسبة (الأميين والحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط) حيث بلغت نسبتهم ٦ ,٢٨٪ من جملة العينة حيث بلغت نسبة الذكور ٥ ,١٥٪ والإناث ١ ,١٣٪ . ولمعرفة توزيع العينة حسب العائلة والنوع والحالة التعليمية انظر الجدول رقم (١). ولمعرفة خصائص العينة من الناحية الزواجية والعملية انظر الجدول رقم (٢) ، (٣)[١].

---

(١) لقد تم اختيار العينة اختيارًا عمديًا وذلك لإظهار خصائص الظاهرة التى تدرسها الباحثة ولذلك أتت خصائص جدول (٢)، (٣) بالصدفة وذلك لأن الحالة العملية والحالة الزواجية لا تمنع من المشاركة ولا تمنع من انتماء الفرد إلى العائلة (العصبية).

٣) استخدام المعطيات التاريخية المقارنة المتاحة

حيث تم توظيف معطيات التاريخ فى دراسة نشأة قرية «الحصة» مجال الدراسة وعائلاتها وذلك لمعرفة نشأتها وتاريخها (الاقتصادى و الاجتماعى و السياسى).

٤) طريقة دراسة الحالة

ترجع الأهمية المنهجية لدراسة الحالة إلى إمكانية رسم صورة كلية لمجتمع البحث وعلاقاته المتنوعة وأوضاعه الثقافية. فمن الشروط المنهجية لدراسة الحالة دراسة الظاهرة فى سياقها الثقافى بهدف الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة والعوامل التى تؤثر فيها؛ حيث إنها ستساعد على تلمس الدلائل والمؤشرات التى تكشف عن هذه المعالم باستجلاء النسق العام للقيم الاجتماعية من خلال اللغة وغيرها من ثقافة المجتمع وهنا يظهر المجتمع فى صورة كلية يرتبط فيها السلوك الاجتماعى بثقافة المجتمع بما تشمله تلك الثقافة من عادات وتقاليد وقيم وآراء واتجاهات سائدة تمكن من معرفة الأسباب الحقيقية للظاهرة؛ حيث إنها لا تكتفى بالوصف الخارجى للظاهرة. فضلًا عن أنها تساعد على فهم ديناميات الظاهرة مجال الدراسة ولذلك اعتمدت الباحثة على المعطيات التاريخية الاجتماعية التى ستمكن من الكشف عن الجوانب الاجتماعية للظاهرة مجال الدراسة مع الاحتفاظ بالطابع الكلى لها. كما تتميز بإبراز التحليل الكيفى للظاهرة والوصول إلى مزيد من الدقة والعمق[١].

---

(١) اعتمدت الباحثة فى صياغة القواعد المنهجية لدراسة الحالة على المصادر التالية:

- محمد عارف، المنهج فى علم الاجتماع فى ضوء نظرية التكامل المنهجى، (الطبعة الثانية؛ القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥)، ص ص ٤٩ - ٥٢.
- عبد الباسط عبد المعطى، البحث الاجتماعى: محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، (الطبعة الثانية؛ الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠)، ص ص ٣١٦ - ٣٢٢.
- غريب سيد أحمد، مناهج البحث الاجتماعى، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧)، ص ص ١٨٣ - ١٩٤.
- محمد على محمد، مقدمة فى البحث الاجتماعى، (بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٩٦)، ص ص ١٨٣ - ١٨٥.
- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعى، (الطبعة الثالثة؛ غير مذكور دار النشر، ١٩٧١)، ص ص ٣٩٣ - ٤٠١.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها تم إعداد دليل دراسة حالة بهدف جمع المعطيات المرتبطة بموضوع الدراسة، وقد تم تصميم دليل دراسة الحالة وفقًا لأبعاد الدراسة التى اتخذتها الباحثة من الإطار التصورى وتعريفاتها الإجرائية، والتى من خلالها استطاعت الباحثة أن تحدد مجموعة من المؤشرات التجريبية التى يمكن تطبيقها على الواقع وجاءت تلك الأبعاد وفقًا لتساؤلات الدراسة حتى تستطيع الباحثة أن تحقق اللياقة بين التوجه النظرى والدراسة الميدانية ونتائجها.

ويبرز دليل دراسة الحالة الذى تم تصميمه، أبعاد الحالة مجال الدراسة التى تقوم الباحثة بدراستها لتشمل : البيانات الأساسية للمبحوث، والعلاقة بين العصبية العائلية والمشاركة الاجتماعية والمشاركة السياسية، والعلاقة بين الوعي والمشاركة السياسية، وتحديد صور ودوافع ومحددات المشاركة السياسية داخل القرية وذلك لمعرفة مستقبل العصبية العائلية فى علاقاتها بالمشاركة السياسية داخل القرية فى ظل العولمة.

٥) الأسلوب الإحصائى

وقد تم الاستعانة به فى معرفة زمام القرية وتضاريس الملكية بها بصفة عامة وعائلات القرية بصفة خاصة، وحجم حيازتها، وفئات الحيازة ومساحتها.

٦) مجالات الدراسة

أ) المجال الجغرافى

اتخذت الدراسة الحالية من قرية «الحصة» التابعة لمركز طوخ بمحافظة القليوبية مجالًا جغرافيًا لها.

Earl Babbie, The Basics Of Social Research, (3rd ed, United States ; Thomson Wadworth, 2005), pp. 306 – 307.

- Keith F Punch, Introduction To Social Research, (2nd ed, London; SAGE Publications, 2005), pp. 142 – 148. =

Robert B. Burns, Introduction To Research Methods, (4th ed, London; SAGE Publications, 2000), PP. 459 – 479.

Frederic K. Williams et al., Research Methods And The New Media, (New York ; The Free Press, A Division Of Macmillan, Inc., 1988), Passim from P. 37 to P. 116.

Jack R. Nation, Research Methods, (Upper Saddle River: Prentice Hall, N.J., 1997), PP. 291 – 295.

ب) المجال البشرى

تشمل عينة الدراسة (٨٤) حالة من الذكور والإناث تم اختيارها من سبع عائلات وتم تحديدها على أساس حجم العائلة وتم تقسيم كل عائلة إلا ثلاثة أجيال لعصبية جيل كبار السن، وجيل متوسطى السن، وجيل الشباب.

ج) المجال الزمنى

استغرقت الدراسة الميدانية بقرية الدراسة أربعة أشهر اعتبارًا من شهر مايو عام ٢٠٠٨ وحتى شهر أغسطس من نفس العام.

٧) الإخـباريين

كان للإخباريين وكبار السن وكبار العائلات والمسئولين الرسميين من أهل القرية دور كبير في إمداد الباحثة بالكثير من البيانات والمعلومات الخاصة بالقرية وبحالات الدراسة، بالإضافة إلى دراية الإخباريين بظروف القرية وأوضاعها وقد اعتمدت عليهم في البيانات التاريخية، وخاصة فيمن توفرت فيهم الزعامة والقيادة والإلمام بتاريخ القرية وعائلاتها.

٨) أساليب التحليل والتفسير

اعتمدت الدراسة على أسلوبي: التحليل الكيفي والكمي معًا بشكل تكاملى ووفقًا للملاءمة المنهجية ومدى توفر المعلومات المتاحة عن الظاهرة موضع التحليل.

خاتمـــة

بعد أن عرضت الباحثة للدراسات السابقة التى استفادت منها في التصميم المنهجى للدراسة وتصميم أبعاد دليل دراسة الحالة فأخذت من كل مجموعة مؤشرات خاصة بدراسة الظاهرة مجال الدراسة، وبعد أن عرضت لمفاهيم الدراسة الأساسية والمفاهيم الإجرائية التى أعطت الباحثة مجموعة من المؤشرات التى يمكن تطبيقها في الواقع الاجتماعى، وهكذا استطاعت الباحثة أن تنتقى من الإجراءات المنهجية التى تتفق مع تصوراتها عن الظاهرة مجال الدراسة، والتى تنسجم مع تساؤلاتها والمحققة لأهدافها، وتحديد الطابع العام لمنهج البحث وأدواته فى جمع البيانات وأساليبه فى التحليل والتفسير ويأتى ذلك فى رابطة منطقية تجمع بين التوجه النظرى والدراسة الميدانية ونتائجها.

الفصل الثالث

تحــولات بنية المجتمع المصــرى

مقدمـــــــة

يمثل هذا الفصل دراسة حالة المجتمع المصرى فهو محاولة من جانب الباحثة للكشف عن أثر التحولات التى أحدثتها سياسات الانفتاح الاقتصادى والإصلاح الاقتصادى والعولمة على بناء العصبية وطبيعة المشاركة السياسية، فقد أثرت تلك التحولات على بنية المجتمع المصرى وأصابته بالتعدد والانقسام وعدم التجانس، والتى أفرزت بدورها ظاهرة التشابكات والتحالفات العائلية ليس على المستوى الاقتصادى فحسب بل على مستوى منظمات المجتمع المدنى كالجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والأحزاب السياسية بالإضافة إلى المستوى السياسى؛ حيث أثرت على الحياة السياسية بصفة عامة والعملية الانتخابية بصفة خاصة ولتوضيح أثر السمة العائلية على العملية الانتخابية تناولت الباحثة انتخابات (مجلس الشعب) التى تمت فى ظل التعددية السياسية بدءًا من انتخابات مجلس الشعب ١٩٧٦ حتى انتخابات ٢٠٠٥، وبهذا الفصل تستطيع الباحثة أن تكمل الإطار التفسيرى لها بتحديد أبعاد العصبية وطبيعة المشاركة السياسية وذلك على مستوى تحليلى كلى؛ حيث تعتمد عليه فى تفسير النتائج التى تصل إليها ثم الوصول إلى التعميمات.

أولًا ـ سياسة الانفتاح الاقتصادى والتحولات الاجتماعية والاقتصادية

إن الاتجاه نحو الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر لم يأت عشوائيًا ولا من فراغ، بل هو جماع تطور الاقتصاد المصرى خلال عقدى الخمسينيات والستينيات ومحصلة ضغوط إقليمية وعالمية فقد تمثل التحول الذى تم فى مصر خلال الخمسينيات والستينيات فى إحلال رأسمالية الدولة محل الرأسمالية الخاصة وهو ما يسمى خطأ بالتحول الاشتراكى وحدث هذا التحول بشكل جزئى وبطريقة بيروقراطية فوقية وتفاعلت جزئية التحول والبيروقراطية لخلق مجموعة من القوى الاجتماعية الاقتصادية وهى الظهير الأساسى للاتجاه الحالى للانفتاح وقد التقت قوى الدفع من الداخل بقوى الجذب من الخارج ممثلة فى الدول العربية البترولية على المستوى الإقليمى وفى قوى الرأسمالية العالمية وأدواتها كل من البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى[1].

وقد سعت حقبة الانفتاح الاقتصادى بكل الوسائل إلى إعطاء القطاع الخاص دورًا قائدًا وإعطاء التوجه الاقتصادى صفة الفردية والنظام الحر، وتهيئة المناخ لنمو الرأسمالية (التابعة) واستثناء المشروعات القائمة من قوانين العمل والأجور والضرائب وحتى مشاركة العمال فى الإدارة، وتحجيم دور الدولة فى جميع المناشط الاقتصادية والتجارية، وترك الحبل على الغارب للنمو الرأسمالى المحلى والأجنبى، والسماح بنقل كثير من نشاط الشركات متعددة الجنسيات إلى مصر. وتدل هذه التصرفات على التوجه الرأسمالى الذى فرضته السلطة السياسية على الصعيد المجتمعى الذى كان رأسماليًا وماليًا وطفيليًا يميل بصورة واضحة إلى الاستهلاك ويبتعد عن العمل المنتج، الأمر الذى ساعد على تجسيد واقع التبعية[2].

فقد كان للدولة دور واضح فى تكريس التبعية، بل هى ذاتها أداة التغيرات الهيكلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية التى شهدها الواقع المجتمعى فى مصر إبان حكم «السادات» فقد تحولت الدولة فى ظل الانفتاح الاقتصادى من عنصر أساسى

---

(١) جودة عبد الخالق، «التعريف بالانفتاح وتطوره»، الانفتاح الجذور والحصاد والمستقبل، تحرير: جودة عبد الخالق، (القاهرة، المركز العربى، ١٩٨٢)، ص ٣٣٠.

(٢) شحاتة صيام، التصنيع والبناء الطبقى فى مصر ١٩٣٠ ـ ١٩٨٠: تحليل بنائى تاريخى، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٩١)، ص ٢٠ ـ ٢٣.

فى عملية الإنتاج والتنمية الاقتصادية المستقلة إلى أداة لرأس المال الدولى والمحلى فى استنزاف الفائض الاقتصادى وتبديده ونهبه، فقد تحولت من مؤسسة إنتاجية إلى مؤسسة استهلاكية فالدولة التى عرفت فى الخمسينيات والستينيات نموذج الدولة القائد عرفت فى فترة الانفتاح الاقتصادى نموذج الدولة التابع[1] ليصير النمط السائد فى مصر منذئذ وحتى الآن. ولم يكن الريف بمنأى عن هذه التطورات، فبدأت بالتالى التحولات والتشريعات التى تهيئ المناخ لإقرار هذا النمط وتدعيمه فى القرية المصرية أهمها[2]:

١- إلغاء الحراسات لصالح من أضيروا من قوانين الحراسة إيذانًا باستعادة مواقعهم الطبقية، حيث استردوا أراضيهم الزراعية بعد إخلائها من الفلاحين الذين كانوا يحوزونها (بالإيجار أو التمليك) من الحراسة لينضم هؤلاء إلى فقراء القرية المصرية.

٢- إلغاء القرار بقانون رقم١٠٤ لعام١٩٦٤ الذى كان يقضى بأيلولة ملكية الأرض الزراعية المستولى عليها طبقًا لقانون الإصلاح الزراعى ١٩٥٢ إلى الدولة بدون مقابل، تأكيدًا لمبدأ الملكية الفردية. كما تم الإلغاء الضمنى للحد الأقصى لملكية الأرض الزراعية الصحراوية سنة١٩٨١؛ حيث رفعه إلى ٢٠٠؛ فدان للفرد و٣٠٠ فدان للأسرة كما يسمح القانون بقيام شركات أفراد لاستغلال الأراضى الصحراوية فى مساحات تصل إلى عشرة آلاف فدان للشركة.

٣- إعادة النظر فى قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فصدر القانون رقم٦٩ لعام١٩٧٥ على نحو يمكن كبار الملاك من زيادة الإيجار. فهو يعدل القيمة

---

(١) المصدر السابق، ص ص ٢٢١-٢٢٢.

(٢) عبد السلام نوير، «الحراك الاجتماعى فى الريف المصرى: توزيع الدخل والثروة»، مؤتمر القرية المصرية الواقع والمستقبل، ١٠-١٢ أبريل١٩٩٤، تحرير وإشراف: محمود عودة، (القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٦) الجزء الثانى، ص٣٧٤.

- عادل غنيم، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ١٩٧٤-١٩٨٢، (الطبعة الأولى؛ القاهرة، دار المستقبل العربى،١٩٨٦)، ص ص ٣٧٨-٣٨٤.

- محمد دويدار، الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى (١٩٥٠-١٩٨٠)، (الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٢)، ص ص ٦٥-٧٠.

الإيجارية لتصبح سبعة أمثال الضريبة السارية بدلًا من الضريبة المربوطة على الأرض (سبتمبر١٩٥٢) فارتفع إيجار الفدان فى المتوسط من ٢١,٩ جنيه إلى ٥٠ جنيهًا ويلغى لجان فض المنازعات الزراعية مما قلل من الموقف التفاوضى للفلاح الفقير، كما يعطى القانون الحق للمالك فى طرد المستأجر لأى سبب، كما يجيز القانون تحويل عقد الإيجار إلى عقد مزارعة.

٤- إنهاء احتكار الدولة للتمويل الزراعى الذى ظل مقصورًا على بنك الائتمان الزراعى والتعاونى طوال ربع قرن وذلك بالسماح لرأس المال الخاص بإنشاء البنوك فى الريف، وتعد شبكة البنوك الوطنية الممتدة فى الأقاليم بداية لعودة رأس المال المصرفى الخاص مرة أخرى ليمارس استغلاله للفلاحين، وبرزت أيضًا مطالبة بعض قيادات البرجوازية المصرية بإلغاء التسويق التعاونى للقطن وتصفية احتكار الدولة التجارية فى الداخل والخارج لصالح رأس المال الخاص.

٥- تصفية الحركة التعاونية القائمة من خلال القانون رقم١٧٦ لسنة١٩٧٦ الذى أدى لتوقف نشاط الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض التى تشكل قاعدة البنيان التعاونى وحركية فى الريف وقد حلت محلها بنوك القرى التى تقوم بتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى على الفلاحين كأفراد سواء أكانوا أعضاء فى جمعيات تعاونية زراعية أم لا، وتقوم هذه البنوك بتوسيع الاستهلاك الواسع فى الريف.

٦- إصدار قانون جديد للتعاون الزراعى رقم١٢٢ لسنة ١٩٨٠. بفتح الطريق لإنشاء التعاونيات الزراعية الإنتاجية الرأسمالية وظهور شكل جديد من الملكية والحيازة الزراعية التعاونية، وكذلك قيام نوع جديد من التعاونيات يتمثل فى التعاونيات الإنتاجية فى الزراعة، وتعتمد هذه التعاونيات على العمل المأجور فى مختلف الأعمال الزراعية وبذلك تعتبر شكلًا من أشكال الملكية الرأسمالية فى الزراعة.

٧- أعفى القانون رقم ٤٦ لسنة١٩٧٨ أصحاب الزراعة الرأسمالية من فرض ضرائب على زراعته تشجيعًا لهم وإعادة لتوزيع الدخل الزراعى لصالحهم؛ حيث تم استبعاد الدخل الناتج عن الاستغلال الزراعى من فرض الضريبة العامة على

الإيراد وكذلك إعفاء حظائر تربية الماشية والدواجن من الضريبة لفترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات وأيضًا إخراج نشاط تربية النحل من نطاقها[1].

٨- تعطى السياسة الاقتصادية المسماة بالانفتاح الاقتصادى، دورًا أكبر للرأسمالية الخاصة فى كل القطاعات، وتعطى لرأس المال الأجنبى دورًا متزايدًا، وتعتبر المشروعات المشتركة فى الزراعة التى تضم المال العام ورأس المال الخاص شكلًا جديدًا من أشكال رأسمالية الدولة فى الزراعة؛ حيث يتحول رأس المال العام ذاته إلى رأس مال خاص وتتداخل برجوازية الدولة مع ممثلى رأس المال العام فى مجلس إدارة هذه المشروعات مع الرأسمالية الزراعية الجديدة وتترابط معها ترابطًا عضويًا[2]. ومن هنا حاولت هذه الطبقة أن تصل إلى السلطة والسيطرة عليها وذلك لارتباطها بالوحدات القاعدية بالقرى والنجوع والكفور فنجدها تؤثر فى مستويات القرارات من أدناها لأعلاها فقد سيطرت على مجال إدارة الجمعيات التعاونية ولجان الاتحاد الاشتراكى سابقًا وحزب مصر بعد ذلك والحزب الوطنى الآن على مستوى القرى متدرجة بعد ذلك حتى مجلس الشعب ولهذا سهَّل عليها إصدار القوانين، وتفسيرها لصالحها والتأثير فى إجراءاتها واستغلال ثغرات تلك التى ليست فى مصلحتها والتهرب من الضرائب...إلخ) ويضاف إلى ذلك إعدادها للوصول إلى مراكز القوى فى الجيش والبوليس، والقضاء والنيابة والتموين[3]. وبذلك يتضح التوجه وقوته نحو دعم العلاقات الرأسمالية فى الريف، بل أكبر من هذا ساعدها النظام الحالى على السيطرة، والانفراد بوسائل

---

(١) عبد السلام نوير، مصدر سابق، ص٣٧٦.

(٢) عبد الباسط عبد المعطى وحسنين كشك، «أهم التغيرات الاجتماعية فى القرية ذات الصلة بمسائل السكان»، المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر، أبحاث ومناقشات الندوة التى عقدت فى القاهرة ٢٨ - ٢٩ أبريل ١٩٩١ بالتعاون مع اتحاد الفلاحين، (الطبعة الأولى؛ القاهرة، مركز البحوث العربية، ١٩٩٢)، ص٢١٥.

(٣) عبد الباسط عبد المعطى، فى بنية المجتمع المصرى: دراسة سوسيولوجية، (القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠)، ص ص ٨١ - ٨٢.

الإنتاج وفى الوقت نفسه بدأت قوانين الاستقطاب تتحرك نحو تمركز الملكية فى يد فئة محدودة من الرأسماليين[1].

وقد أتت هذه التغيرات المؤسسية كمحصلة لتناقضات وضغوط داخلية وخارجية عديدة ففى الداخل نجد طبقات وفئات اجتماعية قد حققت تراكمًا رأسماليًا (الرأسمالية الزراعية، الرأسمالية التجارية، عناصر البرجوازية البيروقراطية، رأسمالية صناعية تقليدية) وتحاول هذه الفئات الطبقية أن تكسب كل يوم أرضًا على سلطة الدولة من أجل إنتاج وإعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية على أسس رأسمالية تتحرر من قيود فترة صعود رأسمالية الدولة البيروقراطية وتتواءم هذه التناقضات والضغوط الداخلية مع التغيرات فى أشكال تقسيم العمل الزراعى الاستعمارى الذى لا يزال يعكس بقاء تبعية الزراعة المصرية تبعية يزداد إدراكنا لعمقها إذا ما أخذنا فى الاعتبار اعتماد الزراعة على السوق الخارجية بالنسبة لمدخلات استراتيجية كمبيدات حشرية وأدوات الإنتاج، فى إطار السوق الرأسمالية الدولية ولا يعنى الاتجاه نحو تصدير الأرز والخضراوات والفواكه إلا تغيرًا محدودًا فى شكل هذا النمط لتقسيم العمل الزراعى الرأسمالى إذا ظل الاعتماد على استيراد المواد الغذائية وخاصة القمح وتؤدى مثل هذه الميول الموضوعية الكامنة فى صميم التكوين الرأسمالى المصرى إلى مزيد من الاندماج فى النظام الرأسمالى ذلك الذى يعد واحدًا من آليات إنتاج وإعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية فضلًا عن إنتاج وإعادة إنتاج شروط التبعية[2].

وقد ترتب على ما سبق ترك بصمات واضحة على مكونات البناء الاجتماعى فنشطت علاقات السوق، وظهرت عناصر الاستقطاب الطبقى داخل التركيب الاجتماعى غير المتجانس، وتعمقت مظاهر التشوه الثقافى وما ارتبط بذلك من ملامح تغير من أهمها: انتشار القيم الاستهلاكية وما ارتبط بها من ارتفاع سعر الأرض كسلعة هذا إلى جانب التوسع فى تطوير كل الأدوات الخاصة بالرى أو الحرث إلى جانب التوسع

---

(١) المصدر السابق، ص٤٧.

(٢) عبد الباسط عبد المعطى وحسنين كشك، «أهم التغيرات الاجتماعية فى القرية ذات الصلة بمسائل السكان»، مصدر سابق، ص ص ٢١٥-٢١٦.

والاهتمام بالمحاصيل التجارية غير التقليدية وقد صاحب التوجه نحو السوق فى ظل النظام الرأسمالى نقص فى قوة العمل بالريف من جراء الهجرة النفطية مع الاتجاه لبيع الأراضى الزراعية من جراء تفتيت الملكية، والسفر للخارج، كما صاحب هذا التحول ظهور بعض الأنشطة الرأسمالية غير الزراعية (السمسرة والمضاربة) التى تسمى أحيانًا بالطفيلية؛ أى التى تعيش على امتصاص جزء من فائض العمل الزراعى وهذه الظروف ساعدت على ظهور فئة الوسطاء خاصة فى التجارة[1].

وتشير الشواهد الإمبيريقية لهذه المرحلة إلى أنه رغم تلك التغيرات التى لحقت بالبنية الاجتماعية فإنه ما زال وجود بعض أشكال العلاقات الاقتصادية التقليدية جنبًا إلى جنب مع الإنتاج الذى يتميز بالتوجه نحو السوق، وما يفرزه من أنماط تعكس أغلبها أنماط الرأسمالية المختلفة؛ حيث يتوقف انتشار النمط الرث من الرأسمالية حسب قوة نسق القيم ومقاومته لمحاولات جنوح التقليدية وتشوهها. لذا يشهد الواقع وجود قيم مستحدثة جنبًا إلى جنب مع التراث التقليدى، فما تزال علاقات القرابة تعمل كقوة موجهة للسلوك ولا تزال العادات والتقاليد من القوة وهذا يرجع إلى الخلط الواضح لدى الريفيين بين الدين الرسمى ونسق المعتقدات وهذا من شأنه أن يعضد البناء الاجتماعى ويبدو متماسكًا رغم ما يعانيه من مظاهر الاختلال الناجمة عن عدم تجانس التركيب الاجتماعى، وقد أسهمت آليات التغير مع مرور الوقت خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات فى تزايد الهوة مرة أخرى داخل هيكل البناء الطبقى، ويرجع ذلك إلى دخول نمط الإنتاج الحديث والتوجه للسوق خاصة لدى أغنياء الفلاحين من كبار الملاك مع استمرار صغار الحائزين ليكون القطاع التقليدى فى الإنتاج. لذا فقد شهد السلم الطبقى فجوة واضحة بين صفوة المجتمع المالكين لأكبر الحيازات الزراعية ويشغل أغلبهم مكانة عالية فى السلم الوظيفى، ثم صغار الحائزين والمعدمين، واقترنت

---

(١) عايدة عبد الفتاح، «التحولات الاجتماعية وتغير أدوار الصفوة: دراسة تحليلية لبعض نماذج جماعات الصفوة الريفية»، مؤتمر القرية المصرية : الواقع والمستقبل ١٠-١٢ أبريل ١٩٩٤، تحرير وإشراف: محمود عودة وآخرين، (القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٩٦) الجزء الثانى، ص ص ٦٥٣-٦٥٤.

الفئتان الأخيرتان فى السلم الوظيفي نظرًا لما يعانيه صغار الحائزين من مشكلات تضطرهم إلى الانضمام إلى صفوف المعدمين[1].

أما عن فتح باب الهجرة إلى الدول العربية التى كانت لها آثارها على المجال الزراعى فى المجتمع الريفى أكثر من أى مجال آخر؛ حيث استقطبت الهجرة عددًا من العمالة الزراعية وخاصة ممن ينتمون إلى الفئة المعدمة التى وجدت فى الهجرة خلاصًا لها من الفقر والعوز وبذلك تقلصت سوق العمل فى القرية مما أدى إلى تغيرات؛ حيث انخفاض عدد العمال وارتفاع أجورهم مما دفع أصحاب الملكيات الكبيرة إلى اللجوء إلى استخدام الآلات الحديثة وزراعة المحاصيل النقدية.

وقد كان هناك إلى جانب الاتجاه الخاص بالانفتاح والاستثمار الأجنبى اتجاه من قبل الدولة فى زيادة الاستصلاح الزراعى للأراضى الصحراوية فبعد أن كانت عملية استصلاح الأراضى والمشروعات الزراعية تتم من قبل الدولة فقط كما حدث فى الستينيات فقد بدأت فترة السبعينيات تشهد تعاونًا بين قطاع الدولة والقطاع الخاص فى ميدان استصلاح الأراضى البور وتمهيدها للزراعة[2]. حيث ساعدت هذه التغيرات التى طرأت على ظاهرة الهجرة إلى البلاد العربية النفطية بجانب الآثار الأساسية للانفتاح الاقتصادى على ارتفاع تكلفة المعيشة بسبب التضخم وانحسار فرص العمل فى السوق المحلى بسبب اتجاه ملكية الأرض نحو التركيز وإهدار نسبة منها بسبب النشاطات

---

(١) عايدة عبد الفتاح، مصدر سابق، ص٦٥٤-٦٥٥.
- عبد الباسط عبد المعطى وحسنين كشك، «أهم التغيرات فى القرية المصرية ذات الصلة بمسائل السكان»، مصدر سابق، ص ص ٢١٦-٢٢٧.
- عادل غنيم، مصدر سابق، ص ص٣٩٣-٣٩٧.
- شحاته صيام، مصدر سابق،ص ص٢٢٨-٢٦٠.

(٢) عالية حبيب، «نمط الإنتاج والتحولات الزراعية فى المجتمع الريفى المصرى»، الاقتصاد والمجتمع : وجهة نظر علم الاجتماع، (الطبعة الأولى؛ الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، غير مذكور سنة النشر)، ص ص ٩٣-٩٦.

الطفيلية المعادية للموارد الطبيعية عمومًا، رغبة فى الربح السريع من أى مصدر وبأى أسلوب[1]. فضلًا عن التوسع فى التعليم والالتزام بتوظيف الخريجين[2].

وقد انعكست هذه الأمور على البنية الطبقية وقيمة العمل ومسالك الصعود الاجتماعى فلم تعد موضوعات التملك متمركزة فى الأرض الزراعية والعقارات والمصانع والشركات، بل أضيف إليها جديدًا شركات تجارة الجملة والقطاعى والاستيراد والتصدير، والودائع والأسهم والسندات وشهادات الاستثمار، بل إن استثمارات موضوعات التملك التقليدية تغيرت وتغير بالتالى قيمة ما كان مملوكًا[3]. كما أفضى انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى إلى نمط من النمو الاقتصادى المشوه من حيث اعتماده على مصادر ريعية بالأساس لعدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية لصالح قطاع الخدمات على حساب القطاعات السلعية لاسيما الزراعة • ولم يلبث أن أدى هذا النمط إلى درجة متزايدة من الاعتماد على الخارج والسقوط فى شراك الاستدانة ومن ثم الخضوع لشروط الجهات الدائنة.

ومن هنا فقد أفرز التحول نحو سياسة الانفتاح الاقتصادى خلق آليات جديدة للحراك الاجتماعى فى الريف، مثل: زراعة الفاكهة والخضر، أو البناء على الأرض الزراعية والتضخم الذى حقَّق حراكًا سريعًا لبعض الفئات. فضلًا عن الهجرة التى أدت إلى تقليل نطاق الفقر المطلق فى الريف بالإضافة إلى ارتفاع بعض المهاجرين لمصاف الرأسمالية غير أنها دفعت بمعدلات التضخم لتسىء للمركز الاجتماعى للفقراء

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى وحسنين كشك، «أهم التغيرات الاجتماعية فى القرية المصرية ذات الصلة بمسائل السكان»، مصدر سابق، ص٢٢٧.

(٢) عبد السلام نوير، «الحراك الاجتماعى فى الريف المصرى: توزيع الدخل والثروة»، مصدر سابق، ص٣٧٨.

-عبد الباسط عبد المعطى، الهجرة النفطية والمسألة المجتمعية : دراسة ميدانية على عينة من المصريين بالكويت، (الطبعة الأولى؛ القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٤)، ص ص ٩٧-١٢٠ .

- محمد إبراهيم عبد النبى، الهجرة والتغير البنائى فى الريف المصرى : دراسة ميدانية فى خمس قرى مصرية، (القاهرة، دار الثقافة، ١٩٩٠)، ص ص ١٤٥ - ١٨٨.

(٣) عبد الباسط عبد المعطى، «التغير فى النمط الإنتاجى والتكوين الاجتماعى»، علم الاجتماع الاقتصادى، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧)، ص٣٢٩.

فقد تجلت مظاهر الحراك الاجتماعى فى القرية متميزة لصالح الطبقات العليا وضد الطبقات الدنيا وصالح كبار ومتوسطى الملاك وضد صغارهم وعمال الزراعة الذين تدهورت أجورهم الحقيقية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى[1].

وهكذا أفرزت سياسة الانفتاح الاقتصادى التمايز الطبقى الحاد فى المجتمع الذى أدى إلى الانسحابية المفرطة للجماهير أمام الطغيان القاهر للحاكم، ومما لا شك فيه أن الوضع الطبيعى لوجود سلطة مستبدة هو الرغبة في الانعزال والبعد عن تلك السلطة وعدم التعامل معها لتفادى شرها وقهرها وقد أفرز ذلك قيمًا عديدة منها السلبية والخضوع وعدم الاكتراث بالمسائل العامة وعدم المشاركة السياسية[2].

ويتضح من العرض السابق أن أهم خصائص البنية الاجتماعية والاقتصادية فى تلك الفترة تتمثل فى الآتى:

١- إعطاء الدولة الحرية لرأس المال الخاص وتشجيع الطبقات الرأسمالية بأنماطها المختلفة على الاستثمار، والتى أدت بدورها إلى تكوين امبراطوريات عائلية داخل الريف والحضر.

٢- تحجيم دور الدولة في المناشط التجارية والاقتصادية وترك الحبل على الغارب للنمو الرأسمالى المحلى والأجنبى.

٣- انتقال رأسمالية الدولة من رأسمالية وطنية إلى رأسمالية تابعة وتوظيف هذا الاقتصاد لصالح الطبقات المسيطرة وذلك من خلال دعم التشريعات التى تصدرها الدولة لخدمة هذه الطبقات وتدعيم سيطرتها اقتصاديًا وسياسيًا.

٤- تتميز البنية الاجتماعية بالتركيب الاجتماعى غير المتجانس والتى تعمقت فيها مظاهر التشوه الثقافى كوجود قيم مستحدثة جنبًا إلى جنب مع التراث التقليدى كعلاقات القرابة التى لا تزال تعمل كقوة موجهة للسلوك والذى من شأنه أن

---

(١) عبد السلام نوير، «الحراك الاجتماعى فى الريف المصرى: توزيع الدخل والثروة»، مصدر سابق، ص٤٠٧.

(٢) أحمد أنور، الانفتاح وتغير القيم في مصر، (القاهرة، مصر العربية، ١٩٩٢)، ص٢٨٩ - ٢٩٠.

يعضد البناء الاجتماعي ويبدو متماسكًا رغم ما يعانيه من مظاهر الخلل الناجم عن عدم تجانس التركيب الاجتماعي.

ثانيًا ـ سياسة التثبيت والتكيف الهيكلى (الإصلاح الاقتصادى) فى ظل العولمة

لا جدال أن التحول الليبرالى فى مصر لم يبدأ بتوقيع اتفاقية لمساندة الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى فى عام ١٩٩١ وإعلان سياسة الإصلاح الاقتصادى نهجًا للحكومة المصرية، إذ رغم تدرج وجزئية وتغير التحولات الاقتصادية الليبرالية حتى بداية التسعينيات، فقد أعلنت هذه التحولات «سياسة رسمية» منذ أوائل السبعينيات»[١].

ومع منتصف السبعينيات وبعد انتهاء حرب أكتوبر شهدت مصر بعض الظروف الاقتصادية المواتية تمثلت فى ارتفاع أسعار صادرات البترول، وتدفق تحويلات العاملين من الخارج وانتعاش السياسة وزيادة إيرادات قناة السويس، الأمر الذى أدى إلى تحقيق نمو اقتصادى سريع خلال النصف الثانى من السبعينيات. إلا أن هذا التحسن فى إيرادات مصر من الصرف الأجنبى ما لبث أن شهد تراجعًا ملموسًا مع مطلع الثمانينيات نتيجة الانخفاض الحاد فى أسعار البترول وما تبعه من انخفاض فى باقى متحصلات مصر من العملة الأجنبية، وقد انعكس هذا الوضع فى ضعف قدرة الحكومة المصرية على السداد، وأصبحت خدمة الدين وسداد أقساطه عبئًا على ميزان المدفوعات[٢].

ومع التزام الحكومة المصرية بنفقات عامة كبيرة نتيجة ما تتحمله من أعباء من ناحية، وتراجع الإيرادات العامة من ناحية أخرى، تزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة بمعدلات سريعة، وفى ظل مناخ اقتصادى يسوده التكدس الوظيفى وتراخى الأداء فى الإدارة الحكومية وانعدام الكفاءة فى المشروعات العامة، وازدياد فجوة الموارد

---

(١) عبد المجيد محمد راشد، الكارثة والوهم: مستقبل سياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر فى ظل نظام العولمة، (القاهرة، مكتبة مدبولى، ٢٠٠٧)، ص٣٣٦.

(٢) فاطمة بركات عبد الفتاح، «أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على تشكيل الشرائح الرأسمالية الجديدة فى مصر خلال عقد التسعينيات»، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢)، ص ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

نتيجة انعدام التناسب بين الاستثمار[1]. وفى منتصف الثمانينيات واجه النظام السياسى المصرى موقفًا اقتصاديا حرجًا تمثل فى الآتى[2]:

- تناقص معدل النمو الاقتصادى من ٥٪ فى منتصف الثمانينيات حتى وصل الركود فى آخرها تقريبًا.
- الضغوط المتزايدة والمتراكمة على ميزان المدفوعات، لاسيما من قبل الدائنين أعضاء نادى باريس.
- عجز الموازنة الذى يتجاور ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى مما قيد إمكانيات الاقتصاد وقدرته على النمو.
- تزايد معدلات البطالة بشكل سريع من تدهور الأجور الحقيقية، ومن ثم اتساع نطاق الفقر فى مصر.
- أسهم التدهور فى أسعار البترول، وعودة المهاجرين وتناقص التحويلات فى تفاقم الأزمة الهيكلية التى واجهها الاقتصاد المصرى.

ومن ثمَّ بدأت قصة دخول مصر فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى مع منتصف الثمانينيات عندما بدأت الحكومة الأمريكية تبدى رغبتها فى قيام مصر بعملية إصلاح اقتصادى، والتحول نحو الاقتصاد الرأسمالى الحر، وبيع القطاع العام، وتطبيق برنامج شامل للخصخصة، ولم تتفق وجهات النظر بين الحكومة المصرية والأمريكية حول ضرورة عملية الإصلاح، خاصة مع التخوف من رد فعل البيئة الاجتماعية، ومن هنا بدأت عملية الضغط من خلال قيام البنك الدولى بتقليل ما يقدمه من قروض لمصر بشكل ملحوظ. فقد أدت كل هذه الأوضاع الاقتصادية المترتبة بالحكومة المصرية إلى محاولة الاتفاق مع صندوق النقد الدولى على إعادة جدولة الديون عام ١٩٨٧، وكانت قد بدأت بالفعل فى تنفيذ بعض إجراءات الإصلاح الاقتصادى التى تتفق مع رؤية

---

(١) المصدر السابق، ١٠٤ .

(٢) عبد السلام نوير، «الحراك الاجتماعى في الريف المصرى: توزيع الدخل والثروة»، مصدر سابق، ص ص ٤٠١ - ٤٠٢ .

المؤسسات الدولية، إلا أن هذا الاتفاق ما لبث أن توقف تنفيذه، واستمرت المؤشرات الاقتصادية فى التدهور على الرغم من جهود الإصلاح التى كانت الحكومة قد شرعت فى تنفيذها الأمر الذى دفع الحكومة المصرية فى منتصف عام ١٩٩١ إلى توقيع اتفاقتين مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى أطلق عليها «برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى»[١] وشرعت فى تنفيذه كاملًا وهو يتضمن[٢]:

أ) مجموعة سياسات خفض الانفاق العام وتهدف لتقليل الاستيراد ودعم التصدير، وتشجيع الادخار وخفض المعروض من النقود، وتهدف لخفض الدعم والإعانات فى الميزانية العامة، فضلًا عن الاعتماد على الضرائب غير المباشرة وخفض الأجور الحقيقية لزيادة الإيرادات العامة.

ب) المجموعة الثانية من السياسات وتهدف لتحويل الانفاق العام وحفز القطاع الخاص. وبالنسبة للقطاع الزراعى استهدفت سياسة الإصلاح إزالة القيود الحكومية على أسعار المنتجات الزراعية ومدخلاتها وإزالة القيود على المساحات لزراعتها بمحاصيل محدودة وإلغاء التوريد الإجبارى لبعض المحاصيل وتشجيع القطاع الخاص فى مجال تسويق المدخلات الزراعية وكذلك تحرير عنصر الإنتاج الرئيس من خلال مشروع قانون العلاقة بين المالك والمستأجر. ومن ناحية أخرى ستضيف سياسات الإصلاح مصدرًا آخر للفقر فى القرية المصرية يتمثل فى البطالة، حيث يتوقع تزايد أعداد المعدمين بسبب خروج أعداد متزايدة من فقراء الحائزين وانضمامهم لجيش المعدمين، الأمر الذى لن يؤدى إلى مطالبتهم فحسب، بل وإلى تردى الأجور الزراعية لانتشار البطالة التى يغذيها الملتحقون الجدد بسوق العمل فى القرية، والذين لا تواكب معدلاتهم المتزايدة عامًا تلو الآخر جهود استصلاح الأراضى وتوزيعها، فضلًا عن انحسار تيار الهجرة إلى الخارج.

---

(١) فاطمة بركات عبد الفتاح، مصدر سابق، ص ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(٢) عبد السلام نوير، مصدر سابق، ص٤٠٢.

ومنذ بداية التسعينيات من القرن الماضي يشهد المجتمع المصرى مجموعة من التغيرات فى البيئة المؤسسية والاقتصادية والقانونية فى إطار سياسة الإصلاح الاقتصادى والتى بمقتضاها عمدت الحكومة على تنفيذ برنامج شامل يهدف إلى تأكيد الاتجاه نحو مزيد من الاعتماد على قوى السوق وتشجيع المبادرات الخاصة[1] ممثلة فى علاقات الإنتاج الرأسمالى من جهة أولى (عبر التخصيصية Privatization) وفى آليات السوق الرأسمالية العالمية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والنقود عبر الاتفاقات مع (منظمة التجارة العالمية «WTO») على أساس اتفاقات أورجواى فى الجات ومع صندوق النقد الدولى IMF ومع أسرة البنك الدولى والاندماج فى الغرب ليس اقتصاديًا فقط ولكن اجتماعيًا وسياسيًا وثقافيًا بالذات[2]، ولا شك أن سياسة الإصلاح الاقتصادى التى تطبقها مصر هى من تصميم وهندسة صندوق النقد والبنك الدوليين. وهنا بالتحديد تكمن العلاقة بين سياسة الإصلاح الاقتصادى «الخصخصة» وبين نظام العولمة فعملية التطور الرأسمالى الجارية فى مصر طبقًا لهذه السياسة لم تكن معزولة عن عملية العولمة الجديدة فى العالم الرأسمالى، بل اقترنت وارتبطت بها وكانت جزءًا منها[3].

فالعولمة تعنى أول ما تعنى رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات والشبكات الدولية، الاقتصادية منها والإعلامية، لتمارس سلطتها بوسائلها الخاصة

---

(١) عبد المجيد محمد راشد، مصدر سابق، ص٧٣.
- أحمد السيد النجار، الانهيار الاقتصادى فى عصر مبارك : حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون، (الطبعة الأولى؛ القاهرة، دار ميريت، ٢٠٠٥)، ص ص ٥٨ - ٧٣.
- ياسر محمد جاد الله وعربى مدبولى أحمد (مترجمين)، «العولمة والتحرير: التنمية فى مواجهة أقوى حدثين الأمم المتحدة الانكتاد ١٩٩٦، إشراف: مصطفى محمد عز العرب، المشروع القومى للترجمة، (عدد ٢٣٨، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٢)، ص ص ٧ - ١٤ .
- بول هيرست ود. جراهام تومبسون، «مساءلة العولمة : الاقتصاد الدولى وإمكانات التحكم»، ترجمة: إبراهيم فتحى، المشروع القومى للترجمة، (عدد ١٠٠، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩)، ص ص ٧٧ - ٨٦ .

(٢) محمد عبد الشفيع عيسى، «رؤية إلى المستقبل العربى من التحديث إلى استئناف التطور الحضارى»، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، ندوة مهداة إلى سمير أمين، تحرير: عبد الباسط عبد المعطى، (القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٩)، ص ص ١٨٠ - ١٨٢ .

(٣) عبد المجيد محمد راشد، مصدر سابق، ص٣١٩ .

ولتحل محل الدولة فى ميادين متعددة خاصة المال والاقتصاد والإعلام • وهكذا تتقلص شئون الدولة إلى شأن واحد تقريبًا هو القيام بدور الدركى (الحارس) لنظام العولمة نفسه. وإذا تقلصت مهام الدولة انحسر مجال السياسة التى تدبر شئون الدولة والتى تبتلعها العولمة[1].

وتقتضى العولمة والخصخصة أى نزع ملكية الأمة ونقلها إلى ملكية خاصة فى الداخل والخارج وهكذا تتحول الدولة إلى جهاز لا يملك، ومن لا يملك لا يراقب ولا يوجه وبالفعل فدور الدولة فى المراقبة والتوجيه فى المجال الاقتصادى يتقلص فى نظام العولمة إلى درجة الصفر أو على الأقل يراد منه ذلك. أما فى مجال الاتصال والإعلام والثقافة فالمراقبة أصبحت مستحيلة عمليًا، إذ لم يعد للدولة فى هذا المجال سوى خيار واحد وهو تسهيل الاتصال وسريان الإعلام لفائدة الشبكات العالمية. أما السياسة الخارجية فى نظام العولمة فتتولاها بصورة مباشرة أو غير مباشرة مؤسسات ما يسمى بالمجتمع الدولى وعلى رأسها مجلس الأمن. هذا فضلًا عن التأثير الذى تمارسه المؤسسات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد والبنك الدوليين .

وجميع هذه الشئون التى تنتزعها العولمة من الدولة الوطنية تنتزعها أيضًا من السياسة. فتتركها بدون موضوع. ولقد كانت السياسة تمارس إلى عهد قريب من خلال النقاش والاختلاف والاتفاق حول شئون الدولة التى عددناها. كانت الأحزاب مثلًا تتميز بتنوع برامجها، باختلافها وتناقضها. كان هناك اختياران اقتصاديان اجتماعيان تمارس منهما ومن خلالهما السياسة : الاختيار الليبرالى، والاختيار الاشتراكى، مع ما فى كل منهما من درجات وتعدد وتنوع الشىء الذى يفسح للممارسة السياسية مجالا أوسع وأرحب. أما اليوم فسياسة التثبيت والتكيف الهيكلى والعولمة تفرض طريقًا واحدًا أو فكرًا وحيدًا، الليبرالية ولا شىء غير الليبرالية التى تعنى اليوم الخصخصة والعولمة[2].

---

(١) محمد عابد الجابرى، قضايا فى الفكر المعاصر : العولمة - صراع الحضارات - العودة إلى الأخلاق - التسامح - الديمقراطية - ونظم القيم - الفلسفة والمدنية، مصدر سابق ، ص١٥١ .

(٢) المصدر السابق، ص١٥١ .

ونلاحظ فى عالمنا الثالث حيث تبتلع الدولة، دولة الفرد أو دولة الحزب، المجال السياسى كله. وربما أن العولمة تبتلع بدورها هذه الدولة نفسها فهى تبتلع فى الوقت نفسه المجال السياسى ذاته. وتبقى التعددية الحزبية، إن وجدت، بدون لون ولا طعم، فالاختيار المتاح واحد وحيد، يعبر عنه بعضهم بـ «الاندماج» فى السوق العالمية بينما يفضل بعضهم الأخر استعمال لفظ «التكيف» وفى كلتا الحالتين يصدق المثل القائل: «مُكره أخاك لا بطل»[1].

ومن ثم فقد أدت هذه السياسات إلى زيادة الأعباء الملقاه على عاتق الفقراء ومحدودى الدخل مما يترتب عليه مزيد من التدهور فى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وتسهم فى زيادة حدة مشكلة البطالة من ناحية ويترتب عليها أيضًا تعميق هذه التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع. ففى الوقت الذى تتجه فيه أوضاع الفقراء ومحدودى الدخل نحو مزيد من التدهور فإن الإجراءات المتعلقة بالإعفاءات الضريبية والتسهيلات التى تقدم للمستثمرين وعمليات الخصخصة تؤدى إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الشرائح الرأسمالية وبعضها رأسمالية ذات طابع طفيلى أى أن كل ما يهمها هو تحقيق ثروات كبيرة من خلال الانخراط فى أنشطة طفيلية محدودة أو عديمة الإنتاجية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية[2].

بالإضافة إلى التأثيرات السلبية التى ألقتها سياسية الإصلاح الاقتصادي على الطبقة الوسطى؛ حيث اتجهت أوضاعها نحو مزيد من التدهور . ويمكن القول إن عصرنا الراهن أصبح ينطوى على انهيار هذه الطبقة. فهناك سعى دءوب عبر مختلف آليات السياسات الليبرالية الجديدة لتحميل هذه الطبقة ومعها الطبقة العاملة أعباء هذه الأزمة فقد تمثل ذلك فى زيادة الضرائب من الاستهلاك والتصرفات والتداول وارتفاع

---

(١) المصدر السابق، ص ١٥٢.

(٢) عبد المجيد محمد راشد، مصدر سابق، ص ص ٧٥ - ٨١.

- أنطونى كينج، «الثقافة والعولمة والنظام العالمى»، ترجمة: محمد يحيى وآخرين، مراجعة: محمد يحيى، المشروع القومى للترجمة، (عدد ٦٨٧، الطبعة الثانية؛ القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١)، ص٦١.
- فاطمة بركات عبد الفتاح، مصدر سابق، ٢٠٠٢،ص ص٢١٢ - ١٣١ .
- بثينة حسنين عمارة، العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصرى، (الطبعة الأولى؛ القاهرة، دار الأمين، ٢٠٠٠)، ص ص٨٢ - ٨٥ .

أسعار الخدمات (التعليم - الصحة - وسائل النقل - والاتصالات وخدمات المرافق العامة) وخصخصة كثير من المؤسسات والمشروعات العامة وتقليص العمالة العمومية فيها والاتجاه الملموس نحو خفض الانفاق العام فى مشروعات الضمان الاجتماعى وإعانات البطالة، والتأمين ضد المرض والعجز والشيخوخة والمشروعات الاجتماعية لمساعدة محدودى الدخل والأسر الفقيرة تحت حجة خفض عجز الموازنة العامة وتحقيق التوازن النقدى والمالى[1].

فتلك السياسات تزيد من الضغوط الملقاة على عاتق الطبقات الوسطى والدنيا وتؤدى إلى إعادة توزيع الثروات والدخول لصالح الفئات والشرائح الرأسمالية. وهكذا فإن عملية الانتقال أو التحول فى السياسات الاقتصادية إنما تعكس تحولًا فى التحالفات الاجتماعية والطبقية للنظم الحاكمة فالطبقة الوسطى والدنيا التى استفادت من السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى مرحلة الاقتصاد الموجه تتعرض لمزيد من الأضرار والأعباء وأحيانا للتهميش والاستبعاد فى ظل تطبيق «سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى»، وبالمقابل فإن الفئات والشرائح الرأسمالية التى تم تهميش دورها وضرب قاعدتها في الخمسينيات والستينيات عادت بأشكال جديدة لتقوم بدور أساسي في عملية التحول الاجتماعي والاقتصادى التى تنفذها الدول العربية، كما برزت فئات وشرائح رأسمالية جديدة فى إطار تلك التحولات وفى جميع الحالات فقد حصلت الفئات الرأسمالية بروافدها المختلفة على كثير من الامتيازات والتسهيلات كما أفسحت النظم الحاكمة فى بعض الدول ومنها مصر المجال لتلك الفئات للمشاركة فى صنع القرار الاقتصادى ولو على بعض المستويات[2].

---

(١) رمزى زكى، وداعًا الطبقة الوسطى، (الطبعة الأولى؛ القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨)، ص ص ١٥ - ١٦.

- إبراهيم العيسوى، التنمية فى عالم متغير: دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها، منتدى العالم الثالث ٢٠٢٠، (الطبعة الأولى؛ دار الشروق، ٢٠٠٠)، ص ص ٤٨ - ٥١.

- نوال السعداوى، «الحراك والشراك من الرأسمالية والتغيرات المحلية الاقتصادية والثقافية»، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، مصدر سابق، ص٢٣٤.

(٢) عبد المجيد محمد راشد، مصدر سابق، ص ١١٦ - ١١٧.

- محمود عبد الفضيل، مصر والعالم : على أعتاب ألفية جديدة، (الطبعة الأولى؛ القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٠)، ص٢٢.

ثالثًا ـ التشابكات والتحالفات العائلية

قد يبدو لأول وهلة أن ظاهرة التشابكات والتحالفات العائلية ظاهرة جديدة بدأت تطفو على سطح المجتمع المصرى مع انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى ومع تحول شق كبير من جهاز الدولة إلى مجال الأعمال، إلا أن المحقق يجد أن مجتمع ما قبل ثورة يوليو قد قدم نموذجًا واضحًا يعكس درجة عالية من تلك التحالفات والتشابكات والتداخلات التى أفضت إلى أن أصبح عالم السياسة وعالم الاقتصاد وجهين لعملة واحدة. وعلى الرغم من قيام ثورة يوليو بالعديد من الإجراءات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى كان من شأنها تحجيم تلك الظاهرة، فإنه يمكن القول بأن فترة ما بعد الثورة قد شهدت امتدادًا نسبيًا لتلك السمة ـ حيث ظلت تلك الظاهرة تسيطر على إدارة بعض الشركات التى تم تأميمها فنجد ـ على سبيل المثال ـ بعض الشركات التى ظللت تسيطر عليها عائلاتها حتى بعد أن تم تأميمها (شركة عثمان أحمد عثمان تديرها عائلة عثمان أحمد عثمان، وشركة مختار إبراهيم تديرها عائلة مختار إبراهيم، وشركة حسن علام تديرها عائلة حسن علام)[1].

ومن المفارقات التاريخية أنه بعد مرور أكثر من ثلاثين عامًا على قيام الثورة تعود تلك الظاهرة على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى لتأخذ أبعادًا من التداخلات والتشابكات والتحالفات تجعلها شبيهة إلى درجة كبيرة بتلك التى عهدها المجتمع قبل الثورة. فمع التحولات التى حدثت منذ منتصف السبعينيات تنشط العلاقة بين الثروة والسلطة وإذ بكلاهما وجهان لعملة واحدة مرة أخرى مع اختلاف شكل العلاقة بينهما[2].

وقد استند هذا التأثير إلى تغيير طبيعة التحالف الذى كانت تمثله الدولة فى المجتمعات العربية؛ حيث تغيرت تركيبة التحالف الجديد لتصبح مزيجًا من تحالف القوى العسكرية والبيروقراطية وكبار الأغنياء والتجار وممثلى الشركات والوكالات

---

(١) سامية سعيد إمام، دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ١٩٧٤ - ١٩٨٠، (الطبعة الأولى؛ القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٦)، ص ٢٠٤.

(٢) المصدر السابق، نفس الصفحة.

الأجنبية، وقد انعكست طبيعة هذا التحالف الجديد فى كثرة التعديلات والتغييرات القانونية والمؤسسية التى استهدفت أن يتحول الاقتصاد المحلى إلى اقتصاد مفتوح بقوة على العالم الخارجى يقوده القطاع الخاص فى ضوء ليبرالية السوق، بعد أن نجح مروجو الليبرالية الجديدة فى تصوير الدولة على أنها العدو رقم واحد للتنمية والتقدم[١].

وإذا كان عصر ما قبل ثورة يوليو قد شهد اندماج جهاز الدولة ورجال السلطة وعالم السياسة فى مجال الاقتصاد والمال والأعمال فإن العلاقة الجدلية التى كانت تربط بين السلطة والثروة كان مؤداها أن الثروة تؤدى إلى السلطة وأن الاقتصاد يؤدى إلى السياسة وأن ممارسة العمل السياسى والوصول إلى السلطة تعد من قبيل الوجاهة السياسية والاجتماعية. إلا أن ما يشهده المجتمع المصرى منذ قيام ثورة يوليو حتى الآن هو أن السلطة تؤدى إلى الثروة والسياسة تؤدى إلى الاقتصاد وعالم الأعمال. فإذا بكبار رجال السلطة وجهاز الحكم ينخرطون فى عالم الأعمال وإذا بالقطاع العام الذى كان يمثل الركيزة الأساسية للتحول الاقتصادى يندمج فى شراكة مع رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى ويفضى الأمر فى النهاية إلى تحقيق السيطرة على مفاتيح العمل الاقتصادى والسياسى والسيطرة على السلطة والثروة معًا[٢].

ومن هنا يتضح أن مجتمع ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ قدم نموذجًا مفاداه أن الثروة تؤدى إلى السلطة والاقتصاد يؤدى إلى السياسة فإن عهد ثورة يوليو أبرز أن السلطة تؤدى إلى الثروة والسياسة تؤدى إلى الاقتصاد فإذا بكبار رجال الدولة يسعون لتكوين الثروات مستغلين السلطة والنفوذ، ومدعمين ذلك بعلاقات من القرابة والنسب، وكان نتيجة ذلك أنه فى حقبة السبعينيات كان الوزراء والمحافظون وكبار رجال القطاع العام وغيرهم من أولئك الذين تقلدوا مناصب ووظائف عالية فى السلم الحكومى يتحولون إلى رجال أعمال[٣].

---

(١) فاطمة بركات عبد الفتاح، مصدر سابق، ص٤٣.

(٢) سامية سعيد إمام ، مصدر سابق، ص٢٠٤.

- عبد الباسط عبد المعطى، فى بنية المجتمع المصرى : دراسات سوسيولوجية، مصدر سابق، ص١١٢.

(٣) فاطمة بركات عبد الفتاح، مصدر سابق، ص ١٤٩.

حيث تمثل رأسمالية السبعينيات استمرارية لرأسمالية ما قبل الثورة من حيث سيطرة تلك السمة (العائلية) على تكوينها، فقد سيطرت العائلية على رأسمالية ما قبل الثورة نتيجة لطبيعة تكوينها. ويلاحظ استمرارية تلك السمة (العائلية) على التكوينات الرأسمالية التى تشكلت بعد الثورة فقد لجأ العديد من كبار رجال الدولة والقطاع العام ورجال الثورة أنفسهم إلى تكوين علاقات زواج ومصاهرة مع أبناء العائلات الغنية وخاصة منذ منتصف الستينيات؛ حيث فتحت مجالات واسعة أمام أبناء الشرائح والطبقات الوسطى لمساعدتهم على الصعود اجتماعيًا ومكنتهم من تبوأ مراكز عالية داخل جهاز الدولة والقطاع العام وسعت العديد من هذه العناصر بعد أن حصنت نفسها بالسلطة لتحصين نفسها اجتماعيًا عبر الثروة والجاه.

وهذا فقد سيطرت السمة العائلية على رأسمالية السبعينيات إلا أن الجديد فى التحالفات والتشابكات العائلية أنها تتم فى إطار تكوينه اجتماعية أعم وأشمل، إذ تتمثل أقطابها فى الروافد المشكلة لنخبة الانفتاح الاقتصادى[1].

ثم عاد عهد التسعينيات ليبرز نموذج ما قبل الثورة، مرة أخرى فإذا بالرأسماليين الجدد يتوجهون للمشاركة فى صنع القرارات السياسية فى مصر، ويصبحون أعضاء فى مجلس الشعب أو الشورى أوكليهما، رغم أن معظمهم ليس له جذور وظيفية حكومية، لكنهم بدءوا من أول درجات السلم الاقتصادى، التى تقدمها الدولة لينهضوا لأعلى درجات السلم الاقتصادى وبالتالى بالسلم السياسى[2].

وكان نمو الشرائح الرأسمالية الجديدة التى استفادت من جميع مراحل برنامج الإصلاح بشكل مذهل وسرعة ليس لها مثيل، يناظر تلك الشرائح التى ظهرت فى وقت الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات مع بعض الاستثناءات، ولكن الشرائح المستفيدة من الإصلاح الاقتصادى تلقى اليوم مساندة دولية سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة من المؤسسات الدولية وبخاصة (البنك الدولى)، ويتمثل ذلك فى شكل حفز القطاع الخاص وإعطائه الدور الأكبر[3].

(١) سامية سعيد إمام، مصدر سابق، ص٢٢٦.

(٢) فاطمة بركات عبد الفتاح، مصدر سابق، ص١٤٩.

(٣) المصدر السابق، ص١٣١.

ومن ناحية أخرى أصبح الدخل والثروة ـ أيا كان مصدرهما ـ كافيين للانتساب إلى أعلى شرائح المجتمع مكانة وقد تم رصد أشكال توضح صلات القرابة بين الرأسماليين الجدد، والتى تؤكد سيطرة الاقتصاد العائلى فى مصر على النحو التالى[1]:

يوجد فى مصر ١٨ ألف منشأة عائلية، تملك وتدير ٥٠٪ تقريبًا من موارد الثروة، وتسيطر على ٩٠٪ من شبكات التوزيع الداخلى و٦٠٪ من وسائل النقل و ٨٠٪ من الأراضى الزراعية بالوداى القديم و ٦٥٪ من الأنشطة الصناعية و ٩٠٪ من قطاع السياحة كل هذه المنشآت تخضع للإدارة العائلية باستثناءات نادرة ومحدودة.

وتتجسد الاستثناءات النادرة فى وجود أقل من ٢٠٠. شركة مساهمة عامة يتم تداول أسهمها فى البورصة، وأقل من ٢٥٠. شركة مازالت مملوكة جزئيًا أو كليًا للقطاع العام، بالإضافة إلى ٨٠. هيئة اقتصادية تخضع للإدارة الحكومية المباشرة.

إذ هناك تنام مستمر لظاهرة الاقتصاد العائلى كما جاء فى تقرير منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٦، ويؤكد التقرير رأيه بعرض مقارن بعدد الأفراد الذين يمارسون الاقتصاد العائلى بين عامى ٧٣/ ٩٣ وهناك تفسيرات مختلفة لهذا التنامى، منها انكسار المشروع العام الذى كان يستوعب شرائح متزايدة من قوة العمل، وتناقص القوى العاملة فى الشركات الكبيرة بسبب التقدم التكنولوجى والاندماجات واختصار فرص التشغيل على مستوى الدولة، وبالتالى ضاقت فرص التوظف ولم يعد أمام الأفراد إلا ما يسمى بالاقتصاد العائلى. وعلى مستوى التحالفات الطبقية، فقد اتجه رجال الأعمال إلى إنشاء تكتلات خاصة لرعاية مصالحهم ورفع توصياتهم وشكواهم إلى المسئولين مثل: اتحادات المستثمرين فى المدن الجديدة، واتحادات رجال الأعمال لتعمل جنبًا إلى جنب مع الغرف التجارية، والغرف الصناعية واتحادات الصناعات المصرية. بالإضافة إلى جمعيات المستثمرين لرجال الأعمال فى كل محافظة من محافظات الجمهورية. ولم تتوقف تكتلات رجال الأعمال عند هذا الحد، بل اتجهوا إلى إقامة جمعيات مشتركة مع نظرائهم فى الولايات المتحدة الأمريكية (المجلس الرئاسى المصرى لرجال الأعمال) ومع بريطانيا وفرنسا.

(١) المصدر السابق، ص ص ١٥٠ - ١٥٦.

وتغلب السمة العائلية على جمعيات رجال الأعمال المصريين المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمجلس المصرى الأمريكى المعروف باسم اللجنة المصرية الأمريكية(١).

إلى جانب ذلك تمكن بعض رجال الأعمال من خوض المعارك الانتخابية سواء أكان فيما يتعلق بمجلسى الشعب والشورى أم المجالس المحلية، ونجح منهم الكثيرون فى دخول هذه المجالس للدفاع عن حقوق المستثمرين ورجال الأعمال وتعديل القوانين التى تعوق حركة الاستثمار والتجارة الداخلية والخارجية، خاصة فى مجالات الضرائب والجمارك والشهر العقارى والبنوك وسوق المال، وكافة أجهزة الخدمات بالوزارات المعنية والمحافظات المختلفة(٢).

وهناك ملاحظة أساسية فى هذا الإطار أن رجال الأعمال داخل المجالس المختلفة (شعب - شورى - محلى) يتسم تحركهم بالتنسيق والانسجام بالنظر إلى قلة عدد الأعضاء وتجانس مصالحهم، كما يتسم بالفاعلية فى علاقتهم بالحكومة نظرًا لتحركهم فى اتجاه سياسات الدولة وذلك لأن معظمهم ينتمى إلى الحزب الوطنى أو حزب الحكومة؛ ولهذا فإن المصادمات نادرة بين الطرفين(٣).

ومن هنا يتضح أن السمة العائلية التى تسيطر على الواقع المصرى ماهى إلا امتداد للتحالفات العائلية والتشابكات التى شهدها المجتمع المصرى قبل الثورة وتكرسها التحولات المجتمعية منذ منتصف السبعينيات، ولعل نموذج علاقات القرابة والمصاهرة والنسب بين عائلة الرئيس محمد أنور السادات وبين بعض العائلات الغنية يعتبر مثالاً على ذلك. فقد امتدت تلك الظاهرة إلى ما بعد ثورة يوليو فقد زوج الرئيس إحدى بناته لأحد أبناء أكبر العائلات الرأسمالية التقليدية (سيد مرعى) وكذا الثانية لأحد أبناء عائلة (عبد الغفار) وهى عائلة رأسمالية تقليدية أيضًا، أما الثالثة فقد تزوجت من

---

(١) سامية سعيد إمام، مصدر سابق، ص٢١٧.

(٢) فاطمة بركات عبد الفتاح، مصدر سابق، ص ١٥٧.

(٣) أمانى قنديل، المجتمع المدنى والدولة فى مصر ق / ١٩ إلى عام ٢٠٠٥، (الطبعة الأولى؛ القاهرة، مركز المحروسة، ٢٠٠٦)، ص ٥٠.

- شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين : محددات الواقع وآفاق المستقبل، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، ١٩٩٧ ، ص ١١٠.

أحـد أبناء عثـمان أحمد عثمان وما زالت تلـك الظاهرة ممتدة حتى الآن. وتجدر الإشـارة إلى أن العائليـة لا تسـمح بتطبيـق أسـس الإدارة الحديثة والمراقبة على مصـادر الأموال واستخداماتها. كما أن هذا الشكل من التنظيم والإدارة هو أكثر الأشكال اتساقًا لأنشطة مشروعات تهدف إلى الربح والثراء السريع[1].

وفى ضوء تردى الأوضـاع فى ظل الاقتصاد الرأسمالى العالمى وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وفى ضوء عجز أنظمة الدولة عن مواجهة هذه الأوضاع، فإن التطبيق الكاسح «لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى» قد غيَّر كثيرًا من طبيعة الدولة، كما غير من طبيعة التحالف الاجتماعى الذى تستند إليه، وأصبحت الدولة أقرب لأن توصف بدولة الرأسمالية التابعة التى ترتكز على تحالف الشرائح الغنية من التجار والكومبرادور، وهى دولة يغلب عليها طابع السلطوية وغياب الديمقراطية وهذه الدولة التابعة التى تستجيب لمطالب برجوازيات المركز، تبدو قوية محليًا، ولكنها ضعيفة فى علاقاتها مع دول المركز[2].

فرغم الشعارات الديمقراطية والليبرالية البراقة التى روج لها الخطاب الإعلامى لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى، وأن حرية السوق والديمقراطية وجهان لعملة واحدة فإن تلك البرامج حينما طبقت فى البلاد النامية تمت فى الأساس من خلال حـوارات سياسية، التى تمت بين خبراء صندوق النقد الـدولى، والبنك الدولى، وبين النخب السياسية والتكنوقراط فى هذه البلاد، دون الرجوع إلى الجماهير أو إلى المؤسسات التشريعية والديمقراطية، أو منظمات المجتمع المدنى لمعرفة آرائها، وهذه هى قمة الدكتاتورية[3].

وترتب على ما سبق أن أدت سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى والعولمة إلى إضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لمصلحة تلك السياسات التى أدت ـ حتمًا ـ إلى استيقاظ أطر للانتماء سابقة على الدولة، أعنى القبيلة أو القبلية والطائفية والجهوية والتعصب المذهبى والعصبية والعائلية، والنتيجة تفتيت المجتمع وتشتيت شمله[4].

---

(١) سامية سعيد إمام، مصدر سابق، ص ص ٢١٨ - ٢١٩.

(٢) فاطمة بركات عبد الفتاح، مصدر سابق، ص ٤٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٤.

(٤) محمد عابد الجابرى، قضايا فى الفكر المعاصر، مصدر سابق، ص ١٤٩.

رابعًا ـ منظمات المجتمع المدنى

هناك ترابط وثيق بين المجتمع المدنى والديمقراطية، حيث إن المجتمع المدنى لا ينتعش إلا فى إطار الديمقراطية فهو يشكل ركيزة أساسية لترسيخ النظام الديمقراطى وضمان استمراره فهو الإطار الذى تندرج فيه شرعية الدولة، وهذا مرده إلى طبيعة الدور الذى تؤديه تنظيمات المجتمع المدنى، حيث تعمل كقنوات وسيطة بين المواطن والدولة، وتنظم العلاقة بين الجانبين بطريقة سلمية ومنظمة، فهى تحمى المواطن من تعسف الدولة وسطوتها وتحمى الدولة من أعمال العنف السياسى التى قد تلجأ إليها بعض الجماعات عندما تعجز فى توصيل مطالبها عبر قنوات سلمية ومشروعة، كما تقوم بتدريب أعضائها على المشاركة من خلال الانتخابات الداخلية التى تتم فى بعضها، وكذلك من خلال أنشطتها الأخرى، وبالتالى فهى تزودهم بخبرات ومهارات تعزز قدرتهم على المشاركة فى الحياة السياسية بالإضافة إلى ذلك تقدم تنظيمات المجتمع المدنى بدائل موضوعية ينخرط فيها المواطنون طواعية على أسس إنجازية حديثة، بدلًا من الولاءات والانتماءات الإرثية التقليدية وما يمكن أن يترتب عليها من انقسامات وصراعات عمودية؛ أي بين الرئيس وقيادات الصف الثانى، متى ما توفرت ظروف معينة. ولا شك فى أن حالة التطور الديمقراطى فى مصر ظلت تراوح عند حدود هامش ديمقراطى محدد أو انفراجه ديمقراطية تتسع أحيانًا وتضيق فى أحيان أخرى، حسب إرادة السلطة الحاكمة، ودون أن تستند إلى أسس قانونية دستورية راسخة تشكل دعمًا للديمقراطية، أو دعمًا لقوى ديمقراطية حقيقية، تؤمن بالمشروع الديمقراطى، وتكافح بشكل سلمى من أجل تطبيقه، هذه الحالة تؤكد ضعف دور تنظيمات المجتمع المدنى فى تعزيز عملية التحول الديمقراطى[1].

وتعكس منظمات المجتمع المدنى المشاركة السياسية من خلال حجم عضوية الجماهير فى مؤسسات المشاركة المختلفة سواء أكانت (التجمعات السياسية والمهنية والخدمية أم

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطى والمجتمع المدنى فى مصر: خبرة ربع قرن فى دراسة النظام السياسى المصرى (١٩٨١ – ٢٠٠٥)، (الطبعة الأولى؛ القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦)، ص ص ١٧٣ – ١٧٤.

كافة أشكال المنظمات الوسيطة والتطوعية) ومدى نفوذ هذه المؤسسات فى المجتمع وحرية حركتها واستقلاليتها عن الدولة ومدى تحقيق الديمقراطية الداخلية فيها[1].

وتتبدى أهمية هذه التنظيمات الوسيطة بالإضافة إلى كونها أحد الشرايين المهيئة لتعظيم المشاركة السياسية الحقيقية فى أنها أداة مهمة من أدوات تشكيل وعى المواطنين وخلق المواطنة النشطة واكتساب بعض المهارات التنظيمية التى تجعلها وعاءً مناسبًا تفرز من خلاله قيادات سياسية شعبية تكون بمثابة كوادر (الدولة والحكومة) أى قادة للمجتمع المدنى والمجتمع السياسى[2].

ويمثل المجتمع المدنى الفضاء الذى تتصارع عليه الدولة والقوى الاجتماعية والسياسية المناوئة لها فى المجتمع. فبقدر نجاح وفعالية أحد أطراف الصراع فى السيطرة والهيمنة على مؤسسات المجتمع المدنى بقدر ما تؤسس لها شرعية ومشروعية اجتماعية فعالة ومؤثرة وتنطلق استراتيجية الدولة فى التدخل فى آليات عمل مؤسسات المجتمع المدنى من إدراكها لأهمية الدور الذى تلعبه هذه المؤسسات والذى يصطدم مباشرة بالدور المنوط بالدولة، بل يتميز عنه فى أحيان كثيرة، مما يؤثر بطبيعة الحال فى الوظيفة السيادية للدولة، بينما تنطلق استراتيجية المؤسسات التابعة للمجتمع المدنى فى تعاملها مع الدولة، من تصور ضرورة التمايز والتفرد فى علاقتها مع الدولة، بحيث تحتفظ بكيانها المستقل وحرية حركتها التى تتيح مساحة أكبر للتعبير عن القوى الاجتماعية المختلفة واستيعابها[3].

أما عن علاقة الدولة بمنظمات المجتمع المدنى

على الرغم من التمدد الكبير الذى حدث فى عدد تنظيمات المجتمع المدنى منذ مطلع

---

(١) أشرف حسين، «المشاركة السياسية والانتخابات البرلمانية»، الانتخابات البرلمانية فى مصر: درس انتخابات ١٩٨٧، تحرير: أحمد عبد الله، (القاهرة، دار سينا، ١٩٩٠)، ص٣٧.

(٢) المصدر السابق، ص٤٩.

(٣) أحمد السعيد أحمد المجرسى، «القوى الاجتماعية والحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى: دراسة تطبيقية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٠)»، (رسالة دكتوراه غير منشورة، ، كلية الآداب بينها، قسم الاجتماع، جامعة الزقازيق، ١٩٩٧)، ص٢٧٣.

ثمانينيات القرن العشرين، فإن نمط علاقة الدولة بهذا المجتمع لم يتغير كثيرًا عما كان عليه الوضع في ظل التنظيم السياسي الواحد، حيث استمرت الدولة في نهجها الرامي إلى فرض نوع من السيطرة على مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني مع وجود بعض المقاومة والممانعة من قبل بعض هذه التنظيمات الأمر الذى أدى إلى حدوث توتر أو تأزم في العلاقة بين الدولة والتنظيمات المعنية[1].

وفي هذا الإطار نؤكد أننا بصدد دولة قوية ومركزية حتى في لحظات ضعفها، ومع ذلك فهي تشهد في لحظات تاريخية متتالية حركات اجتماعية وسياسية مصدرها المجتمع المدني، البعض من هذه الحركات بدأ كرد فعل لتسلط هذه الدولة وضعفها وفسادها في الوقت ذاته، فالخبرة التاريخية توحي لنا أننا أمام دولة قوية تميل إلى الهيمنة والرقابة ومجتمع مدني يحدوه الأمل باستمرار في كسر دائرة الهيمنة والرقابة، وفي بعض اللحظات التاريخية يبدو أننا أمام دولة لا تثق في المجتمع المدني، ومجتمع مدني لا يثق في الدولة[2].

وتختلف العلاقات القائمة بين الحكومة وبين منظمات المجتمع المدني اختلافًا كبيرًا حسب مستويات الديمقراطية. فنظم الحكم بالأوامر، غالبًا ما تكون متشككة في المنظمات غير الحكومية المستقلة ولا تسمح بها إلا في حدود ضيقة[3].

ولذلك استخدمت الدولة عدة آليات من أجل فرض سيطرتها على منظمات المجتمع المدني. وأهم هذه الآليات هي الأداة التشريعية بما تصدره الدولة من قوانين وتشريعات من أجل إحكام السيطرة على تلك المنظمات كالجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والأحزاب السياسية وذلك على النحو التالي:

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر، مصدر سابق، ص ١٧٠.
- اللجنة العربية الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا، «نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية: إطار وتحليل مقارن»، (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥)، ص ٣٠.

(٢) أحمد السعيد أحمد الهجرسي، مصدر سابق، ص ٣٠٢.

(٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا، مصدر سابق، ص٤٣.

١ - الجمعيات الأهلية

تتواجد فى مصر شبكة ضخمة من الجمعيات الأهلية تنشط فى مختلف المجالات، وكان من الممكن لهذه الشبكة أن تشكل أساسًا متينًا لإدماج المواطن فى الحياة العامة، وترسيخ روح المشاركة لديه، إلا أن نشاط وتنظيم هذه الجمعيات تجد كثيرًا من فاعليتها فى أداء هذا الدور فأولًا تخضع هذه الجمعيات لإشراف سلطة واحدة هى وزارة التضامن الاجتماعي، بل لإدارة معينة داخلها، هذا رغم الفوارق الكبيرة فى مجالات نشاط هذه الجمعيات وإصرار الدولة على منع العمل السياسى فى إطار الجمعيات الأهلية طبقًا للقانون مع ترحيبها به فعليًا إذا اتخذ شكل تأييد الحكومة[١].

وقد كان القرار الجمهورى رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بداية تحول فى العلاقة بين الأطراف الثلاثة: الدولة والجمعيات الأهلية والمجتمع المدنى؛ حيث أخضع كافة الجمعيات للرقابة والإشراف من قبل الدولة، وأحكم من قبضته البيروقراطية على المشاركة فى الحياة العامة وهكذا انتقلت حركة الجمعيات الأهلية إلى مرحلة جديدة عكست عدم ثقة الدولة فى المجتمع المدنى، وولدت بالتالى عدم ثقة المجتمع المدنى فى الدولة، وقد كان ذلك القرار الجمهورى ومعه مجمل ممارسات الدولة إزاء المجتمع المدنى، بداية تراجع وضمور وعزوف عن المشاركة الشعبية[٢].

ثم جاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى يعكس عددًا من الأبعاد الخاصة بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى مثل: زيادة جرعة الرقابة على الجمعيات، وترسيخ علاقة الوصاية على أفراد المجتمع. حيث يعانى المجتمع ككل منها. وبالتالى فإن تفسير تزايد أعداد الجمعيات وضعف فاعليتها يتوافر فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى يسمح بالزيادة العددية فى إطار سياسة الاندماج التنظيمى والوظيفى مع مؤسسات الدولة وأجهزتها فى وقت تتجه التفسيرات الرسمية لتبرير استمرار العمل بهذا القانون لمدة تقترب من الثمانى والثلاثين عامًا إلى حرص النظام على قصر دور تلك

---

(١) أحمد السعيد أحمد المجرسى، مصدر سابق ص٢٩٩.

(٢) أمانى قنديل، «التاريخ الاجتماعى والسياسى للمجمعيات الأهلية فى مصر»، الجمعيات الأهلية فى مصر، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٤)، ص٥٩.

الجمعيات على الجانب الاجتماعى والثقافى وعدم تجاوز ذلك الدور إلى الدور السياسى وخاصة من جانب الجمعيات الدينية (الإسلامية) بالإضافة إلى محاولة تخطيط النشاط الاجتماعى بشكل مركزى وذلك كله من أجل إحكام سيطرة الدولة على مجالات الحياة كسبيل لطبيعة علاقتها بالمجتمع المدنى[1].

وتقاس الممارسة الديمقراطية داخل المنظمات الأهلية على أساس عدة مؤشرات أهمها[2]:

١- المؤشر الأول الذى يعكس درجة الديمقراطية داخل المنظمة هو الطريقة التى وصل من خلالها المسئولون إلى مناصبهم ويعتبر الانتخاب هو الوسيلة الديمقراطية التى تحقق قدرة الأعضاء على اختيار من ينوب عنهم. أما التعيين فيؤدى إلى غياب المشاركة والحق فى الاختيار بالنسبة إلى من يمثلهم العضو المسئول، فعلى الرغم من سيادة أسلوب الانتخاب فى اختيار قيادات المنظمات فإنه يمكن ملاحظة أن غلبة هذا الأسلوب لا يعنى دائمًا وجود أسس ديمقراطية حقيقية فكثيرًا ما يكون الانتخاب شكليًّا بحيث يؤدى إلى سيطرة نفس القيادات لسنوات طويلة وعدم إتاحة الفرصة لقيادات جديدة تحمل رؤى متجددة، فقد ارتبطت بعض المنظمات باسم الرئيس مما يسمى بظاهرة «شخصنة المنظمات» وقد يرجع ذلك جزئيًا إلى الجهات المنشئة أو الممولة لهذه الجمعيات، ولذا يصبح الانتخاب مجرد تجديد لنفس القيادات.

٢- أما المؤشر الثانى فهو معدل دوران السلطة فى مراكز اتخاذ القرار ويتحدد ذلك بعدد السينوات التى يقضيها المسئول فى منصبه، وبالتالى بعدد المسئولين الذين تعاقبوا على ذات المنصب فى فترة حياة المنظمة • ويشير استمرار القيادات لفترات

---

(١) أيمن السيد عبد الوهاب، «المجتمع المدنى : حدود دور الجمعيات الأهلية والنقابات فى التطور الديمقراطى»، التطور الديمقراطى فى مصر: البرلمان والأحزاب والمجتمع المدنى فى الميزان، تحرير: وحيد عبد المجيد، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص١٦٥.

(٢) شهيدة الباز، مصدر سابق، صفحات متفرقة .

- أحمد شكرى الصبيحى، مستقبل المجتمع المدنى فى الوطن العربى، (الطبعة الأولى؛ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص١٧٤.

طويلة إلى عدم توافر أطر وفعاليات تملك الكفاءة والقدرة على التعبير، أو إلى ضغوط من جانب القيادات القديمة لإعادة انتخابها. كما قد يشير ذلك إلى أن وجود المنظمات رهين بوجود هؤلاء الأشخاص وخاصة أن بعض المنظمات ذات الطابع النخبوى تعتمد على عدد محدود من المسئولين خاصة تلك المنظمات العاملة فى الريف.

٣- تتجه بعض الجمعيات العمومية إلى تثبيت بعض الأشخاص لمدة قد تطول كثيرًا بسبب اتساع نفوذ هؤلاء أو قدرتهم على تلبية احتياجات الجمعية المالية، أو لتمتعهم بدرجة عالية من القبول لدى الدولة ومؤسساتها الرسمية.

٤- أما من حيث الديمقراطية وحرية اتخاذ القرار، فعلى الرغم من إجراء الانتخاب حيث يتم احتكار الأقلية لصنع القرار فى المنظمات الأهلية فتتخذ القرارات بشكل فردى بعيدًا عن المناخ الديمقراطى.

٥- ضعف المشاركة النسائية بشكل عام وعلى مستوى اتخاذ القرار بشكل خاص ويعود ذلك إلى عدة عوامل تتعلق بظروف وضع المرأة فى المجتمع، والنظرة التقليدية إلى دورها من ناحية وإلى عوامل تتعلق بطبيعة المجتمع المدنى ونشأته التاريخية من ناحية أخرى.

وفى إطار علاقة المنظمات الأهلية بالدولة يتضح من استعراض أحكام القوانين المنظمة للعمل الأهلى، وكذلك أشكال العلاقة بين الجهة الإدارية والمنظمات الأهلية أن الدولة مازالت لها اليد العليا فى تحديد هامش حركة المنظمات الأهلية ودورها، ورغم تقبل بعض المنظمات لهذا الدور باعتباره معبرًا عن العلاقة الأبوية بين الدولة الحامية والشعب ورغم عدم وعى البعض الآخر به، فإن الإطار العام للعلاقة يعكس غياب الحدود الفاصلة والواضحة بين العمل الأهلى والعمل الحكومى مما يهدد شرطًا أساسيًا لوجود قطاع أهلى فعال، وهو شرط الإدارة الذاتية المستقلة عن الدولة.

ولعله من المفيد أن نتذكر «دى توكفيل» وهو أحد المحللين المبكرين للمجتمع المدنى، ونتذكر تركيزه على «الجمعيات المدنية وأهميتها للهياكل الديمقراطية. فقد لاحظ أيضًا

أن الضعف سيظل سمة للجمعيات المدنية فى الدول التى تكون فيها الجمعيات السياسية ضعيفة أيضًا أو محظورة، ولا أقول إنه لا يمكن أن تكون هناك جمعيات مدنية فى بلد تكون فيه الجمعيات السياسية محظورة، لأن الناس لا يمكن أن يعيشوا فى مجتمع واحد دون الدخول فى عمل مشترك؛ لكنى أقول إن الجمعيات المدنية فى بلد كهذا ستكون دائمًا قليلة العدد، وضعيفة التخطيط، ومدارة بلا مهارة، إلى الحد الذى لا تستطيع معه أن تشكل أى مشروعات كبيرة على الإطلاق، أو أنها ستفشل فى تنفيذها[1].

وكل ذلك لا يسمح بدور فعال للجمعيات الأهلية التى تعتبر جزءًا من المجتمع المدنى الذى يهدف فى الأساس إلى تعظيم المشاركة الديمقراطية للقوى الاجتماعية المختلفة فى تسيير المجتمع المدنى، ومن هنا تعتبر الديمقراطية مكونًا أساسيًا لآليات عمل هذه المؤسسات من الداخل ومن هنا فإن «فاقد الشىء لا يعطيه»[2].

٢- النقابـات المهنيـة

سعت الدولة أيضًا للتحكم فى النقابات المهنية فهى تعد أهم جماعات الضغط فى المجتمع المصرى فقد تخطت النقابات المهنية لأدوارها التقليدية المتمثلة فى حماية المهنة وتطويرها والتعبير عن مطالب الأعضاء إلى أدوار جديدة تهتم بالقضايا السياسية القومية وقضايا السياسة الخارجية وتسعى من خلالها إلى التأثير فى العملية السياسية وقد كان تبنى بعض النقابات لهذا الدور سببًا فى مواجهات وصراعات بين النقابة والسلطة السياسية فقد لعبت الكثير من النقابات دور المساندة للنظام السياسى والقلة لعبت دور المعارضة السياسية[3]، والتى تعبر عن ذلك بوسائل وآليات متعددة، كالأداة التشريعية أو القانونية.

والواقع أنه على الرغم من تنامى الدور السياسى للنقابات المهنية واهتمامها بقضايا الممارسة الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان منذ أواخر السبعينيات من القرن

---

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا- الإسكوا،، مصدر سابق،ص ص٤٣-٤٤.

(٢) حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطى والمجتمع المدنى فى مصر، مصدر سابق، ص١٧٤.

(٣) أمانى قنديل، المجتمع المدنى والدولى فى مصر ق/ ١٩ إلى عام ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص٤٣ .

الماضى فإن هذا الدور كانت تمارسه من خلال النقابات قوى سياسية مختلفة ففى منتصف الثمانينيات من القرن الماضى، بدأ التيار الإسلامى يحقق نجاحًا متصلًا فى انتخابات النقابات المهنية الرئيسة، وهو الأمر الذى تزامن مع قيام التيار الإسلامى بدور بارز من خلال النقابات، سواء أكان على المستوى الخدمى لزملاء المهنة (ومن ثم تعزيز وجود التيار الإسلامى) أم على المستوى السياسى من خلال النقابة[1].

ومع بداية التسعينيات طرأ تحول مهم على سياسة الدولة تجاه النقابات المهنية حيث لجأت الدولة إلى استخدام الأداة القانونية فى مواجهة التصاعد المستمر لقوى التيار الإسلامى فى النقابات. وذلك على عكس ما شهدته الثمانينيات من إعطاء الدور الأخضر لقوى التيار الإسلامى بخوض الانتخابات النقابية والعمل داخل العديد من مجالس النقابات. ولقد شهد عام ١٩٩٣ إصدار القانون رقم ١٠٠ الخاص بتنظيم الانتخابات داخل النقابات المهنية والمسمى بقانون «ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية»[2].

وقد نص القانون على اشتراط تصويت نصف أعضاء الجمعية العمومية لضمان صحة انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة وفى حالة عدم انتخاب النقيب وأعضاء المجلس وفق النسبة السابقة تتولى اختصاص مجلس النقابة العامة لجنة مؤقتة برئاسة قضائية محددة وفقًا للقانون[3].

أما بالنسبة للقانون رقم ٩٢ لعام ١٩٩٥ الذى أثار أزمة شديدة وجدلًا سياسيًا واسعًا، وهو القانون الذى أدخل مجموعة من التعديلات على قانون العقوبات والإجراءات الجنائية فى المواد الخاصة بالنشر، ووفقًا لذلك تم توسيع نطاق العقوبات إلى أفعال لم تكن مجرمة أصلًا، وقد أثار صدور القانون ثائرة الصحفيين على اختلاف مواقفهم السياسية وتوجهاتهم الفكرية، وأعلنوا معارضتهم للقانون. وكان من شأن ذلك تدخل رئيس الجمهورية، وانتهى الأمر بتراجع الحكومة عن موقفها[4].

---

(١) أحمد السعيد أحمد المجرسى، مصدر سابق، ص٣١٣.

(٢) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٣) أيمن السيد عبد الوهاب، مصدر سابق، ص ص ١٧١ – ١٧٢.

(٤) أمانى قنديل، المجتمع المدنى والدولة فى مصر ف/ ١٩ إلى عام ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص٤٦.

وقد أدى ذلك إلى الضعف المؤسسى والوظيفى للنقابات والذى يعود إلى عوامل تتلخص فى تعدد الانقسامات وتشابكها داخل مجالس النقابات وقد برز ذلك بصورة واضحة منذ منتصف الثمانينيات مع سيطرة التيار الإسلامى على العديد من مجالس النقابات المهنية، حيث شهدت نقابات المهندسين والمحامين والأطباء، والتى يسيطر عليها التيار الإسلامى تبادل اتهامات داخل المجالس بين تكتل الإسلاميين والتكتلات المعارضة ووصل الأمر داخل نقابة المحامين - على سبيل المثال - إلى تقديم شكاوى للنائب العام بوجود مخالفات جسيمة وفساد، وكان التكتل المعارض هو الذى قدم هذه الشكاوى، الأمر الذى يوضح مسألة غياب آليات منهجية للحل السلمى للصراعات والمنافسة الداخلية، التى تنخرط فيها شخصيات مؤثرة أو قيادية فى حياة المنظمات والتى تؤدى إلى ضعف قيمة المشاركة والتعايش ومن الأمثلة البارزة هنا ما تشهده نقابة المحامين طوال فترة الثمانينيات من عدم استقرار وصراع وصل إلى حد استخدام العنف وتجميد نشاط واحد من أبرز النقابات التى قادت المجتمع المدنى فى فترة شديدة الصعوبة فى تاريخ البلاد وقد امتدت هذه الممارسات فى التسعينيات من القرن الماضى إلى عدد من النقابات؛ حيث أسهم القانون رقم ١٠. لسنة ١٩٩٣ فى تجميد نشاط ثمانى نقابات مهنية نتيجة اقتناع اللجنة القضائية التى أسند إليها القانون مهمة إجراء الانتخابات عن تحديد مواعيد لإجراء الانتخابات فى هذه النقابات وهى: الأطباء، الأسنان، البيطرية، الصيادلة، المحامين، التجاريين، الزراعيين، المهندسين، التطبيقيين، المعلمين، الرياضيين، كذلك تبرز مشكلة «الشخصنة» إذ تلعب شخصية النقيب دورًا حيويًا فى تحديد فاعلية النقابات. كذلك تبرز مشكلة الحراك داخل النقابات، إذ لا يصل التغيير إلى المستويات العليا سواء أكان داخل النقابات العامة أم الاتحاد العام إلا فى حدود ضيقة فهناك قيادات نقابية تحتفظ بمناصبها لمدة تزيد على خمس عشرة سنة، فالتغيير يقتصر على مستوى اللجان العليا فقط، كما أن التنظيم النقابى العمالى لا توجد له قوة أو منظمات منافسة تجعله يحرص على الحصول على رضا العمال بل وضح توجه الاتحاد نحو السلطة[1].

---

(١) أيمن السيد عبد الوهاب، مصدر سابق، ص ص ١٨٠ - ١٨١.

ويترتب على ما سبق أن علاقة الدولة بالنقابات المهنية تتسم بأنها علاقة قهر وإخضاع، تحاول الدولة من خلالها فرض هيمنتها على النقابات المهنية ولاسيما بعد أن اتسعت نطاق هيمنة الحركة الإسلامية عليها منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضى[1].

٣- المشاركة السياسية فى إطار المنابر والأحزاب

يعيش المجتمع المصرى الآن تجربة ديمقراطية صغيرة العمر والنطاق قد يكون من الأدق وصفها كما ذهب «أحمد عبد الله» بحالة اللادكتاتورية واللاديمقراطية وبأخذ هذين الوجهين يتم عرض التجربة بواسطة طرفيها المتصارعين، الجهاز الحاكم والقوى المعارضة، إذ يركز رجال الحكم على مقدار الحرية المتاحة فى مصر والذى يتجاوز بكثير ما كان متاحًا فيها من قبل كما يتجاوز أكثر ما هو متاح أو بالأحرى غير متاح لدى دول الجوار. بينما تركز القوى المعارضة على جوهر الاحتكام القائم فى عملية صنع القرار والتجربة بوجهيها هى الصيغة الفعلية لديمقراطية بلد عرف تاريخه عقودًا محدودة من الليبرالية السياسية، بينما عرف قرونًا طويلة من الاستبداد السياسى الذى مارسته السلطات المحلية والأجنبية على السواء[2].

وعندما أصدرت حكومة ثورة يوليو قرارًا بحل الأحزاب السياسية بتاريخ ١٨ من يناير ١٩٥٣ واعتمدت صيغة الحزب الواحد. فى هذا الإطار ظل الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الوحيد طوال فترة حكم عبد الناصر. ولكن بعد هزيمة ١٩٦٧ ظهرت مطالبات شعبية، ومناشدات لقوى اجتماعية بضرورة البحث عن تنظيم سياسى يستوعب القوى الاجتماعية بتوجهاتها المختلفة. ولكن مع وفاة عبد الناصر وتولى السادات السلطة، كانت قضية الحرب الثأرية مع إسرائيل هى القضية المهيمنة على الفكر السياسى فى المجتمع المصرى، وما كان بمقدور القيادة السياسية لنظام السادات أن تفكر فى تحول ديمقراطى، ما لم تتحقق المهمة الأساسية المنوطة بها، والتى

(١) أحمد السعيد أحمد المجرسى، مصدر سابق، ص٣١٥.
(٢) المصدر السابق، ص٢٩١.

كانت تمثل مطلبًا جماهيريًا وشعبيًا، وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، اتضحت معالم سياسة السادات الداخلية التى اتسقت إلى حد كبير مع توجهاته الخارجية وتحول انحيازاته من الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى نحو الغرب والولايات المتحدة فى ظل التحول الليبرالى فى الاقتصاد المصرى مع سياسة الانفتاح الاقتصادى، والتى فتحت الباب على مصراعيه أمام بروز قوى اجتماعية كانت مضارة من سياسات عبد الناصر التى حدت من حركاتها وهيمنتها فى الاقتصاد المصرى[١].

فقد شرع السادات فى تصفية عناصر ومواقع النخبة الأخرى التى تدعى اليسارية ليدشن مشروعه الجديد الذى صك له مصطلح «الانفتاح»، والذى يعنى مزيدًا من الارتباط بالغرب والرأسمالية العالمية وما يتبع ذلك من إطلاق قوى السوق فى مجال التجارة والاستثمار والاقتصاد، ويتطلب ذلك هيمنة قوى سياسية واجتماعية جديدة تحل محل القوى التى هزمها السادات. ولم تعد صيغة الاتحاد الاشتراكى أى الحزب الواحد تصلح فى هذه المرحلة[٢].

وقد كان هذا السياق هو الذى فكر السادات من خلاله فى إمكانية البحث عن صيغة جديدة للتنظيمات السياسية فالحرية الاقتصادية كان لا بد لها من إطار سياسى يتسم بالحرية وربما كان من شروط الحلفاء الخارجيين، وذلك ما حدا بالسادات إلى البحث عن إطار ديمقراطى، حتى لو كان مجرد «ديكور»، حتى ليتسنى لسياسته الاقتصادية العمل والفعالية[٣]، لذلك بدأ السادات فى إضعاف دور الاتحاد الاشتراكى فى إصدار القرار[٤] ومن هنا بدأت بذور التحول باتجاه التعددية السياسية والحزبية فى مصر عقب إعلان الرئيس السادات عن رغبته فى إقامة منابر داخل الاتحاد الاشتراكى العربى،

---

(١) المصدر السابق، ص ص ٣١٦ - ٣١٧.

(٢) حيدر إبراهيم على، «المجتمع المدنى فى مصر والسودان»، المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (الطبعة الأولى؛ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص٥٢١.

(٣) أحمد السعيد أحمد الهجرسى، مصدر سابق، ٣١٧.

(٤) حيدر إبراهيم على، مصدر سابق، ص٥٢١.

- أشرف حسين، مصدر سابق، ص٣٩.

تكون عبارة عن اتجاهات أو أجنحة سياسية. تمارس فيها عملية الرقابة والنقد المتبادل ولكن داخل إطار الاتحاد الاشتراكى ومبادئ ثورة يوليو، بجانب الالتزام بأفكار الرئيس التى سماها «ثورة التصحيح» وعندما بدأ الجدل حول المنابر والأحزاب فى عام ١٩٧٥، كان قد مضى عام تقريبًا على تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى، وكان المجتمع المصرى يشهد جدلًا واسعًا حول ما أطلق عليه فى ذلك «القطط السمان» وما أفضى إليه الانفتاح الاقتصادى من استقطاب اجتماعى حاد. وتمثل مغزى هذا التطور فى أمرين أساسيين[1]:

الأول - أن التناقضات بين الطبقات الاجتماعية فى المجتمع وصلت إلى درجة من الحدة يستحيل معها الجمع بينها فى إطار تنظيم سياسى واحد. وكان واضحًا أن ثمة حاجة لأن تجد هذه التناقضات تعبيرًا عنها فى أطر تنظيمية مختلفة، وعبر عن هذه الحاجة فى شكل عدم الرضا الواضح من جانب كافة القوى يسارًا ويمينًا عن الاتحاد الاشتراكى القائم.

الآخر - كان من الواضح أن هذا التناقض الاجتماعى يمكن أن يترجم فى صورة صراع سياسى مفتوح قد يهدد استقرار النظام ومبعث هذا الاحتمال لم يكن فقط ذلك الجدل السياسى العنيف الذى شهده المجتمع بين القوى والتيارات السياسية. وإنما أيضًا ما شهدته الفترة من ١٩٧٢ - ١٩٧٦؛ من حركة طلابية نشطة أثارت انزعاج النظام. ومن بين ما كانت تطرحه هذه الحركة قضية الديمقراطية والحاجة إلى مراجعة صيغة التحالف والأخذ بالتعدد الحزبى.

وقد أدى السماح بتكوين المنابر إلى تكوين ثلاثين منبرًا ينتمى أصحابها إلى اتجاهات سياسية شتى، ويبدو أن هذا العدد قد أزعج المسئولين عن الاتحاد الاشتراكى والقيادة السياسية عمومًا. فبدأ الحديث عن وضع ضوابط أكثر لإقامة المنابر وأسفرت هذه الضوابط عن ثلاثة منابر وهى: اليمين، والوسط، واليسار، والواقع أنه رغم موقف

(١) أحمد السعيد أحمد المجرسى، مصدر سابق، ص ص ٣١٧ - ٣١٨.

التنظيم السياسى الواحد فى ذلك الوقت الرافض لعملية التحول فى اتجاه تعدد الأحزاب، فإن الرئيس السادات عاد أولًا وقرر تسمية هذه المنابر بالتنظيمات. وذلك فى خطاب ألقاه فى مارس ١٩٧٦ حيث حدد أسماء التنظيمات الثلاثة وأسماء زعمائها. فاختار رئيس وزرائه ممدوح سالم مقررًا لتنظيم مصر العربى الاشتراكى (الوسط)، ومصطفى كامل مراد، مقررًا لتنظيم الأحرار الاشتراكيين (اليمين)، وخالد محي الدين لتنظيم، التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى (اليسار)[١].

ويرى البعض أن هذا القرار جاء فى وقته تمامًا، إذ بدأ السادات فى إحداث تغييرات عميقة على الواقع السياسى والاجتماعى، يمكن أن يمنحه صورة الليبرالى لدى الغرب، كما أفسح المجال لعمل سياسى بين المنتفعين من سياسة الانفتاح الاقتصادى والأهم من ذلك أن هذه الأحزاب الثلاثة تمثل تقسيمًا للعمل والوظائف لصالح الحزب الحاكم الذى يمكن أن يستشعر حدود حركته يمينًا أو يسارًا[٢].

ولكن كان واضحًا أن القيادة السياسية راغبة فى تجاوز هذه الصيغة بأسرع وقت فى اتجاه نظام تعدد الأحزاب ولذلك سرعان ما استبدل اسم التنظيمات السياسية بالمنابر ليعطى معنى أكثر دلالة على الاستقلال، وما أن أجريت الانتخابات النيابية الأولى على أساس هذا التعدد «الثلاثى»، حتى أعلن رئيس الجمهورية أن التنظيمات التى بدأت عملها باعتبارها جزءًا من إطار عام يمثله «الاتحاد الاشتراكى العربى » صارت أحزابًا مستقلة[٣]. التى جاءت فى وقت كان السادات قد بدأ بالفعل فى إحداث تغييرات عميقة على الواقع السياسى والاجتماعى. وكان من شأنه السماح بظهور أحزاب مستقلة، وفى الوقت نفسه فإن قصر هذه الأحزاب على يمين ووسط ويسار أدى إلى نوع من التوزيع الوظيفى وذلك لخدمة الحزب الحاكم[٤].

---

(١) المصدر السابق، ص٢١٨ .

(٢) حيدر إبراهيم على، مصدر سابق، ص٥٢١.

(٣) وحيد عبد المجيد، «لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين»، التطور الديمقراطى فى مصر: البرلمان والأحزاب والمجتمع المدنى فى الميزان، مصدر سابق، ص ٧٠.

(٤) أحمد السعيد أحمد المجرسى، مصدر سابق، ص ٣١٨ .

ومن الواضح أن قيام الأحزاب فى هذه الفترة جاء منحه من الحاكم شخصيًا واكتملت السيطرة وتوجيه التعددية بقانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧ [١]. وقد حدد السادات من خلاله شروطًا معينة يضمن بها استمرار ممارسة الاتحاد الاشتراكى لرقابته على الحياة الحزبية، إذ اشترط أن يحصل أى حزب على موافقة الاتحاد الاشتراكى، وأن تكون أهداف ومبادئ أى حزب جديدة مختلفة عن الأحزاب الثلاثة الموجودة داخل الاتحاد الاشتراكى، وعدم السماح بتشكيل أى حزب ينشأ على أساس الجنس أو الدين أو الاعتقاد أو التمييز الجغرافى. وكانت هذه الشروط تعنى - ضمنًا - عدم السماح للوفد والإخوان المسلمين على وجه التحديد بتكوين أحزاب سياسية[٢].

والواقع أن التحول الديمقراطى الذى أقره السادات لم يكن نابعًا من إيمان حقيقى بقيمة الديمقراطية، بل إنه تحول أراد به فى الجوهر إثبات ولائه للغرب أو انتمائه إلى نظام الغرب وقيمه ولقد كان عربونًا كما يرى «محمد سيد أحمد» لأمريكا ليثبت به صلاحية مصر لتلقى معونات. إن توفير مناخ من الليبرالية الاقتصادية حتى تكتسب سياسة الانفتاح الاقتصادى مصداقيتها، لا بد أن يصاحبه مناخ من الليبرالية السياسية يجد تعبيره المقنن فى إحلال نظام يقوم على التعدد الحزبى محل نظام سلفه الذى أصبح يدفعه السادات بصفة الشمولية[٣].

وفى الحقيقة أن أساس العلاقة بين جهاز الدولة والتجربة الديمقراطية هو أساس ضعيف للغاية بحيث يبدو من غير الملزم لجهاز الدولة أن يرعى نظامًا ديمقراطيًا فى البلاد فالدستور الحالى هو دستور مجتمع سيادى أحادى، حشرت فيه مادة متعلقة بالتعددية كصورة رسمية للنظام السياسى. ولكنه ليس مصاغًا - أصلًا - لتنظيم علاقات قوى فى مجتمع تعددى. وبالتالى فإنه لا يحول دون أن يكون النظام أوتوقراطيًا من الناحية الفعلية، طالما استوفيت التعددية الشكلية بوجود عدد محدود من الأحزاب الشرعية التى يعامل جهاز الدولة أكثر نشاطها كنشاط غير شرعى. هذا بالإضافة إلى أن قدرًا

---

(١) حيدر إبراهيم على، مصدر سابق، ص ٥٢١.

(٢) أحمد السعيد أحمد الهجرسى، مصدر سابق، ص ص ٣١٩ .

(٣) المصدر السابق، ص ٣٢٠.

كبيرًا من الالتزام بالديمقراطية أو عدم الالتزام بها إنما يعلق بإرادة رئيس الدولة وكونها شخصيًا راغبًا فى الديمقراطية؛ حيث إن وسائل الإعلام الحكومية لا تترد فى توفير الانطباع بأن النظام الديمقراطى كله موجود بناء على توجيهات السيد الرئيس لا على إرادة الأمة، أو طبقًا للدستور. فالديمقراطية هى منحة وهبة من رأس النظام السياسى التى قد يستردها فى أى وقت. ولعل هذا التصور يتسق مع التصور الذى طرحه البعض حول طبيعة النظام السياسى المصرى والذى يتصف بالفرعونية السياسية والذى يشير إلى اختلال التوازن بين سلطات الدولة المركزية. وذلك لصالح السلطة التنفيذية التى يهيمن عليها رئيس الجمهورية، ومن ثم تصبح عمليات الإصلاح أو التغيير بما فيه التحول الديمقراطى مرتبطة دائمًا بإرادة الحاكم أى تجعل منه إلهًا فوق الدستور والقانون. وتلك هى البيئة النفسية التى تحيط برؤساء الدولة فى مصر، فتضعف من ميولهم الديمقراطية وتقوى النزعة الأوتوقراطية لديهم وهذه فى النهاية الصورة العامة لطبيعة الدولة فى مصر، والتى تؤثر إلى حد بعيد على طبيعة علاقاتها بمؤسسات المجتمع المدنى[1].

ومن المعروف أنه بعد تصاعد حدة المعارضة السياسية للرئيس السادات فى أعقاب زيارته للقدس لجأ النظام إلى إعلان المزيد من القيود على تجربة التعددية. فأصدر قانون «حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى» الذى صدر خصيصًا لضرب حزب الوفد الجديد • وفى إطار المصادرات المتكررة التى تعرضت لها جمعية الأهالى الناطقة باسم حزب التجمع قررت السكرتارية العامة للحزب تجميد نشاطه وتوقف صدور الأهالى اعتبارًا من ١٤ يونيو ١٩٧٨. وكان حزب الوفد قد عارض هذا الأجراء وأعلن عن حل نفسه. فما كان أمام الرئيس السادات - وتجربة التعددية تتعرض لمنعطف خطير - إلا أن يفكر فى استراتيجية جديدة. تحافظ على بقاء التجربة وقد انتهى السادات إلى ضرورة إنشاء حزب جديد تحت رئاسته على أمل أن يحظى بتأييد شعبى واسع النطاق. وما إن قرر الرئيس تكوين «الحزب الوطنى الديمقراطى» تحت رئاسته حتى انهار حزب مصر العربى الاشتراكى ولا يخفى أن جمع السادات بين رئاسة الدولة ورئاسته للحزب كان له انعكاسات سلبية خطيرة وبعيدة المدى على تجربة التعددية فى المرحلة اللاحقة. وعلى الرغم من رحيل السادات عام ١٩٨١ فإن الحزب الوطنى لا يزال فى الإدراك المصرى

(١) المصدر السابق، ص٢٩٤.

الشعبى هو حزب السادات وهو يمثل منذ تأسيسه الحزب المهيمن الذى يهيمن على وسائل الإعلام ويسيطر كذلك على المجالس التشريعية سواء أكان على المستوى القومى أم المحلى. ومما يدعم سيطرة وهيمنة الحزب الوطنى الديمقراطى صعوبة الفصل بين أجهزته الحزبية والأجهزة الحكومية الرسمية ولاسيما وزارة الداخلية. فوزراء الداخلية والحكم المحلى عادة أعضاء فى المكتب السياسى للحزب. وهو أعلى سلطة تنفيذية تتحكم فى كافة الأنشطة الحزبية ابتداء من اختيار من يتحدثون باسم الحزب فى المناسبات والاجتماعات العامة وانتهاء باختيار المرشحين للمناصب العامة[1].

وفى أعقاب توليه السلطة أعلن الرئيس مبارك سياسة المصالحة السياسية فأفرج عن المعتقلين السياسيين. وبدأ حوارًا وطنيًا مع المعارضة وأكد احترام السلطة القضائية واستقلالها، وهو ما دعم الاتجاه الديمقراطى فى البلاد[2].

كما شهدت الخريطة الحزبية فى مصر فى تلك الفترة تناميًا واتساعًا، حيث بلغ عدد الأحزاب السياسية أربعة عشر حزبًا وهى «الحزب الوطنى الديمقراطى - حزب الوفد- حزب التجمع - حزب العمل - حزب الأحرار - حزب الأمة - الحزب الناصرى - حزب الشعب الديمقراطى - حزب الخضر - حزب مصر الفتاة- حزب الاتحاد الديمقراطى - حزب العدالة - حزب التكافل - حزب مصر ٢٠٠٠»، ولا شك أن معظم هذه الأحزاب ليست ذات فعالية سياسية أو تنظيمية، وإنما هى فى طور تكوين هذه الفعاليات. وتعكس هذه الخريطة الحدود الموضوعية للتجربة الحزبية المصرية الراهنة فهذه الخريطة لا تعكس فى الواقع بنيان القوى الاجتماعية ولا بنيان القوى السياسية الموجودة فى المجتمع[3]. وبمراجعة الخريطة الحزبية فى مصر يتضح عدد من الحقائق وهى[4]:

---

(١) حمدى عبد الرحمن حسن، «إشكاليات التحول الديمقراطى»، المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى، أعمال الندوة السنوية الأولى ١٠-١١ مايو ١٩٩٤، تحرير: أحمد زايد، وسامية الخشاب، (كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٥)، ص ص٤٣- ٤٤.

(٢) المصدر السابق، ص٣٥.

(٣) أحمد السعيد أحمد المجرسى، مصدر سابق ص٣٢٥.

(٤) نجوى إبراهيم محمود، «نحو نظام حزبى جديد»، الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبى فى مصر، تحرير: عمرو هاشم ربيع، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص٢٥٩.

١ - عمق التفاوت فى القدرة التنافسية بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة وترجيح الكفة لصالح الأول لعدة أسباب تتعلق بالتداخل بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة ورئاسة القيادة السياسية للحزب الحاكم، والسيطرة على وسائل الاتصال الجماهيرى والانفراد بوضع القوانين الانتخابية والقوانين المنظمة للدعاية الانتخابية، واحتلال الحزب الوطنى لمركز النظام الانتخابى (بين اليمين واليسار) بما يشير إلى قدرته على فرض التوازنات والتحكم فيها من خلال توزيع الأدوار والتحالفات، والقدرة التنافسية تتوقف - جزئيًا - على هذه التوازنات. ويعزز من قدرة الحزب الوطنى التنافسية، الانقسام الاجتماعى إلى شريحتين الأولى تملك وتستفيد من الوضع القائم وأخرى مسحوقة وترغب فى التغيير، وفى ظل الاستقطاب الحزبى يمثل الحزب الوطنى الشريحة الأولى وتمثل المعارضة الشريحة الثانية وهذا الشعور أدى إلى تقاعس الشريحة الثانية عن التصويت وافتقادها الأمل فى إحداث التغيير المطلوب عن طريق الانتخابات.

٢- هناك ضعف فى القدرة التنافسية للأحزاب الصغيرة، والتى تعنى الأحزاب التى ليس لها تمثيل فى مجلس الشعب أو البرلمان ومنها (حزب الأمة - حزب مصر الفتاة - العدالة الاجتماعية - التكافل الاجتماعى - الشعب الديمقراطى - الاتحاد الديمقراطى - الوفاق القومى - حزب الخضر المصرى - حزب مصر - حزب مصر العربى) والتى لا يمتلك أغلبها صحفًا حزبية وتفتقر لقنوات الاتصال الفعالة مع الرأى العام، لذلك فهى ترشح عددًا محدودًا من المرشحين فى الانتخابات وتقتصر على عدد محدود من الدوائر فى تلك الانتخابات وعادة لا ينجح أحد من مرشحيها مما يزيد من ضعف هذه الانتخابات.

وقد أدى ذلك إلى وجود أزمة حقيقية داخل الأحزاب المصرية عامة والأحزاب الصغيرة خاصة وتتمثل مصادر تلك الأزمة فى الآتى[1]:

---

(١) وحيد عبد المجيد، «موقع الأحزاب السياسية فى التطور الديمقراطى: الأزمة وإمكانات تجاوزها»، التطور الديمقراطى فى مصر : البرلمان والأحزاب والمجتمع المدنى فى الميزان، مصدر سابق، ص ص١٢٨-١٣٤.

١) بيئة الأحزاب كمصدر لأزمتها

حيث تختلف أوضاع الأحزاب السياسية فى الدول الديمقراطية عنها فى البلاد التى تمر بمرحلة تطور ديمقراطى أى انتقال الحزب أو التنظيم السياسى الواحد فى إطار نظام تسلطى إلى النظام الديمقراطى. ففى مرحلة التطور الديمقراطى، يظل التعدد الحزبى محكومًا من أعلى بدرجة أو بأخرى فى إطار انفتاح سياسى يفترض أن يزداد مع الوقت. ولكن ازدياد هذا الانفتاح لا يتوقف على السياسة التى يتبعها نظام الحكم فقط، وإنما على أداء الأحزاب السياسية بدورها. ويتسم الحكم فى هذه المرحلة باستعداد للانفتاح ولكن هذا الاستعداد يبقى محدودًا ما لم يحدث تفاعل إيجابى بينه وبين الأحزاب السياسية المعارضة فإذا افتقدت التجربة هذا النوع من التفاعل يميل نظام الحكم إلى إطالة مرحلة الانتقال التى يتحول فيها من النمط التسلطى المغلق إلى نمط تسلطى مفتوح ومن نظام أحادى مغلق إلى نظام تعددى مقيد.

٢) الاختلالات الداخلية كمصدر لأزمة الأحزاب

يمكن الحديث عن عنصرين أساسيين للاختلال البنائى والوظيفى فى الأحزاب السياسية المصرية:

أ- ضعف التكوين وهشاشة البناء

لا تعتبر مصر من البلاد حديثة العهد بالظاهرة الحزبية، فقد عرفت هذه الظاهرة بمعناها الحديث منذ ما يقرب من قرن كامل من الزمن، بل شهدت مقدمات لها من سبعينيات القرن التاسع عشر.

غير أن التعددية الحزبية لم يقدر لها أن تحقق التراكم الضرورى؛ كى تنضج وتترسخ وكان الانقطاع الذى حدث فى هذه التعددية بعد ثورة ١٩٥٢ مؤثرًا بعمق عليها. وظهر هذا الأثر واضحًا عندما بدأ التحول إلى التعددية مجددًا فى منتصف سبعينيات القرن العشرين. فلم يكن ما حدث بعد الثورة مجرد انقطاع، بل تدمير منظم لمقومات التعددية فى المجتمع الذى أعيد تشكيله على أساس أحادى ليس فقط فى السياسة، ولكن فى

الثقافة والفكر فضلًا عن طريقة التفكير؛ فقد تم تفريغ مفهوم الشعب من مضمونه الحقيقى باعتباره أفرادًا فى مجتمع يتفاعلون تفاعلًا حرًّا ينتج عنه خلافًا بين اتجاهات وتيارات وفئات متباينة، وتحويله إلى معنى مجرد يتسم بالشمول ويجرى باسمه فرض اتجاه واحد محدد على المجتمع.

وهكذا، تم فرض تنظيم سياسى واحد على مجتمع كان شديد الحيوية بتعدديته التى كانت مبشرة فى أواخر أربعينيات القرن العشرين بتطور مصر فى مصاف الدول الديمقراطية. ولكن هذا التطور تعرض إلى إجهاض ألحق ضررًا فادحًا بالتعددية ليس فقط لأنه حال دون استمرار تطورها، ولكن لأنه دمر المقومات الأساسية اللازمة لوجودها أصلًا، فقد أدت عملية تدمير مقومات التعددية على تغييب مفهوم الحزب السياسى وضعف تكوين النخبة السياسية والثقافية فما أن بدأ الانتقال نحو التعددية المقيدة حتى تبين أن هذه أضعف من أن تحمل على كاهلها أعباء بناء نظام تعددى قادر على النمو والتطور، كما تعانى هذه النخب محدودية المعرفة العامة فى عصر لم يعد العمل الحزبى فيه خطبًا وشعارات عصماء، لم تكن هذه النخب مؤهلة لبناء أحزاب قادرة على تقديم برامج وطرح سياسات محددة بديلة قادرة للتطبيق وتكوين كوادر على مستوى مرتفع من المعرفة. وليس فقط التكوين المعرفى للنخب الحزبية هو الذى يعانى ضعفًا شديدًا فكذلك الحال بالنسبة إلى التكوين الأخلاقى الذى يظهر ضعفه ليس فقط فى الفساد الذى ضرب قطاعات من هذه النخب. ولكن أيضًا فى ميل أعداد متزايدة من هذه النخب إلى نفاق رؤساء الحزب والحلقة المحيطة بهم.

ب- غياب أو ضعف الديمقراطية داخل الأحزاب

ويقودنا ذلك إلى العنصر الرئيسى الثانى للاختلالات الداخلية فى الأحزاب وهو الطابع الدكتاتوري الذى تتسم به. وإذا صح القول إن الأحزاب السياسية عمومًا لا تعرف الكثير فى داخلها، لأنها تحتاج إلى التماسك الداخلى. فهى أحزاب، أقرب فى تعاملاتها الداخلية إلى النمط العائلى. إذ إن الكثير من مؤسساتها يتألف بالتعيين أو بانتخاب يطعن فى نزاهتها آخرون من داخل الحزب، كما أن الكثير من دماء تلك التنظيمات قد أصابها الجمود، بحيث لم يعد هناك تصعيد وحراك نخبوى أو تجديد

للدماء. ويبدو ذلك فى وجود أزمة قيادة طاحنة داخلها، وترتبط أزمة القيادة بأمر أساسى يسبقها، يتعلق بضعف وهشاشة المؤسسات السياسية وعجزها عن التدخل لوقف أوتوقراطية الزعامة الحزبية. نتيجة لضعفها بسبب عدم دورية انعقادها أو شكليتها، أو طريقة تشكيلها من عناصر قد تكون معينة من قبل رئيس الحزب.

أما فيما يتعلق بلحظة وقوع أزمة القيادة، فهى ترتبط عادة بخروج القيادة الحزبية من الحياة السياسية (غالبًا نتيجة الوفاة) تاركة الحزب خلفها دون قيادة بديلة منتخبة من مؤسسات الحزب عمومًا. وعادة ما تكون تلك القيادة هى القيادة التى أسست الحزب. أما الشكل الآخر من أزمة القيادة، فيرجع إلى صراع رئيس الحزب نفسه مع قيادات الصف الثانى[1].

ويتمثل السبب الأكثر شيوعًا فى بروز أزمة القيادة داخل الأحزاب المصرية عمومًا والصغيرة خصوصًا، فى وجود غبن حقيقى أو متصور واقع على قيادات الصف الثانى بسبب هيمنة مؤسس أو رئيس الحزب على ناصية القرار بالحزب. وقد يكون السبب مجرد الرغبة فى الاستيلاء على الدعم السنوى الذى تقدمه الحكومة للأحزاب المصرية، والرغبة فى الوجاهة، وفى جميع الأحوال يكون الصراع المتبادل صراعًا على النفوذ، وليس على إعمال المبادئ، الأمر الذى يتطلب من قيادات الصف الثانى الغاضبة القفز على قيادة الحزب سواء أكانت تلك القيادة على رأس الحزب أم عقب خروجها من الرئاسة وذلك قبل أن يقوم الآخرون بذلك[2].

ولذلك تتركز أزمة كثير من الأحزاب فى مستوياتها القيادية، حيث العجز عن إدارة الخلافات والنزوع «للشخصنة» و«الشللية». وهذا هو النقد المنصف الذى يمكن توجيهه لهذه الأحزاب بدرجات متفاوتة بطبيعة الحال، فإذا كانت أساليب التسيير اللاديمقراطى تسود الأحزاب عمومًا، إلا أنه من الصعب أن تساوى بين أحزاب

---

(١) عمرو هاشم ربيع، «نحو نموذج نظرى لمفهوم الأحزاب الصغيرة: الحالة المصرية»، الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبى فى مصر، مصدر سابق، ص ص ٣٤ - ٣٥.

(٢) وحيد عبد المجيد، «موقع الأحزاب السياسية فى التطور الديمقراطى : الأزمة وإمكانات تجاوزها»، مصدر سابق، ص١٣٧.

تنفجر أو معرضة للانفجار من داخلها، وأخرى تستطيع تجنب ذلك عبر أساليب متحضرة حديثة وليس بالضرورة ديمقراطية لإدارة الخلافات بين قيادييها[١].

وبناء على ما تقدم، فإن تلك الأحزاب تفتقر إلى وظيفة أن تكون مصدر لشرعية النظام السياسى، فإذا كان الأخير يسعى دائمًا إلى أن يربط بين تلك الكيانات الورقية، واتجاهه الشكلى أو الصورى نحو الديمقراطية، فإن الواقع العملى يشير إلى أن تلك الأحزاب الصغيرة منها أو الكبيرة لم تكن مصدرًا للشرعية. ويرتبط هذا الوضع بحال النظام الحزبى غير المسيس برمته، والقيود المحيطة به على وجه العموم[٢].

فالعبرة ليست فى عدم استخدام السلطة السياسية لهذه القوانين المقيدة للحريات كنوع من «التفضل» و «الكرم»، وهو ما تعبر عنه دائمًا فى كل مرة بمد العمل لقانون الطوارئ، ولكن مجرد الإبقاء على هذه القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات يعتبر من أبرز معوقات وإشكاليات التحول الديمقراطى فى مصر[٣].

ووفقًا لما سبق، فالعلاقة وطيدة بين الديمقراطية والمشاركة السياسية، بل وتعتبر هذه الأخيرة، جوهر الديمقراطية، فأى ديمقراطية لا توفر المشاركة ولا تستجيب لها هى طبعة مغشوشة من الأصل وإن قامت مؤسسات وأحزاب ولافتات تدعى الانتساب إلى الديمقراطية[٤].

خامسًا ـ الانتخابات والعصبية

إن مسار الديمقراطية كنظام للحكم يقوم فى الواقع على عدد من الإجراءات والآليات تقع على رأسها الانتخابات التى تمثل الركيزة التى تقوم عليها عملية تداول

---

(١) عمرو هاشم ربيع، «نحو نموذج نظرى لمفهوم الأحزاب الصغيرة : الحالة المصرية»، مصدر سابق، ص ص ٣٥ - ٣٦.

(٢) المصدر السابق، ص٤٠.

(٣) حمدى عبد الرحمن حسن، «إشكاليات التحول الديمقراطى»، مصدر سابق، ص٤٨.

(٤) أشرف حسين، مصدر سابق، ص٣٨.

السلطة والترجمة المباشرة لسيادة الشعب فى العملية السياسية وتقوم الانتخابات بعدد من الأدوار الحيوية بالنسبة للممارسة الديمقراطية أهمها[1]:

- تنظيم عملية التداول السلمى للسلطة السياسية.

- تجديد مؤسسات النظام السياسى.

- بناء ودعم المشاركة السياسية وتأكيد الرقابة الشعبية.

- بناء الشرعية السياسية.

- فهى مؤشر على تحديد واقع خريطة القوى السياسية فى المجتمع ومدى تطابقها أو عدم تطابقها مع الإطار الرسمى للممارسة السياسية وعما إذا كان هذا الإطار يحتاج إلى نوع من التعديل أو التطوير.

ومن قبل، لم تنجح الانتخابات فى تدعيم التطور الديمقراطى بصفة عامة، إذ إنها لم تنجح فى تعزيز العمل الحزبى، بل على العكس فقد تراجع دور المؤسسة الحزبية إلى حد كبير، إلى درجة أفقدت المواطن ثقته فى الحياة الحزبية. حيث تعد العملية الانتخابية أداة من أدوات استعراض قوة الحزب المسيطر وإبراز ضعف الأحزاب الصغيرة التى لم تستطع توفير العدد اللازم من المرشحين فى معظم الدوائر، فقد أصبحت الأحزاب المعارضة مهمومة بالبحث عن وسيلة لوصول عدد من أعضائها إلى مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية، سواء أكان من خلال القيام ببعض التحالفات والتربيطات الانتخابية أم توظيف العصبية القبلية أم التوصل إلى اتفاق مع الحزب الوطنى لإخلاء دائرة معينة لأحد مرشحى الحزب[2].

ومن هنا يجب عند التعرض لواقع العصبية والمشاركة السياسية من خلال العملية الانتخابية التركيز على نسبة التصويت فى الانتخابات عامة (مجلس الشعب خاصة)

---

(١) هناء عبيد، «الإطار القانونى للتطور الديمقراطى فى مصر»، التطور الديمقراطى فى مصر: البرلمان والأحزاب والمجتمع المدنى فى الميزان، مصدر سابق، ص١٨.

(٢) نجوى إبراهيم محمود، «نحو نظام حزبى جديد»، الأحزاب الصغيرة: والنظام الحزبى فى مصر، مصدر سابق، ص٢٦٦.

التى تمت فى ظل التعددية السياسية (المقيدة والمشروطة) بدءًا من انتخابات ١٩٧٦ حتى انتخابات ٢٠٠٥ بين (الريف والحضر)، وعوامل التصويت ودور العصبية فيها، ومشاركة الأحزاب السياسية المختلفة، الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة (الحزبية والمستقلة) فى تلك الانتخابات وذلك على النحو التالى:

١ - انتخابات مجلس الشعب ١٩٧٦

كانت انتخابات ١٩٧٦ من أكثر المعارك الانتخابية البرلمانية حيوية وتسييسًا بعد عام ١٩٥٢، ورغم أن نسبة المشاركة فى التصويت لم تكن كبيرة (قرابة ٤٠٪) فإن المعركة تميزت بالسخونة والحدة وهو ما عبرت عنه نتائج الانتخابات، حيث لم يفز فى الجولة الأولى إلا ١٢٥مرشحًا مما أسفر عن إعادة الانتخابات فى غالبية الدوائر لانتخاب ٢٢٥نائبًا.

ونتيجة التعددية التى فرضها النظام فمن بين ٤٠ طلبًا لتأسيس المنابر لم يوفق فى هذه المعركة إلا على المنابر الثلاثة (اليمن، والوسط، واليسار) ولذلك برزت ظاهرة المرشحين المستقلين بشدة فى تمكين بعض القوى السياسية المحرومة من تشكيل أحزابها من النزول إلى المعركة، وبينهم الشيوعيون، والناصريون، والوفدويون القدامى[١].

ومن بين ١٦٦٠ مرشحا خاضوا المعركة الانتخابية كان عدد مرشحى تنظيم مصر العربى الاشتراكى (منبر الوسط) ٥٢٧ فاز منهم ٢٨٠ بنسبة ٨, ٨١٪، وعدد مرشحى تنظيم الأحرار الاشتراكيين (منبر اليمين) ١٢١ مرشحًا فاز منهم ١٢ بنسبة ٦, ٣٪، أما تنظيم التجمع (منبر اليسار) فقد بلغ مرشحيه ٦٥ مرشحا فاز منهم ٦, ٠٪ - أما عدد المرشحين المستقلين فقد بلغ ٨٩٧ مرشحًا فاز منهم ٤٨ بنسبة ١٤٪. وهى نسبة كبيرة تبرز ظاهرة مهمة وهى عجز التنظيمات الثلاث القائمة عن استيعاب عدد كبير من المهتمين بالعمل السياسى والقضايا العامة[٢].

---

(١) أشرف حسين، مصدر سابق، ص ٣٨.

(٢) على الدين هلال (إشراف وتحرير)، «الانتخابات البرلمانية فى مصر من سعد زغلول إلى حسنى مبارك»، التطورات الديمقراطية فى مصر: قضايا ومناقشات، (جامعة القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦)، ص٢٦٧.

فقد توزعت توجهات المستقلين إلى اتجاهات أربع، فالقسم الأول منهم، هم أعضاء منبر الوسط الذين رفض التنظيم ترشيحهم فتقدموا متحدين قرارات التنظيم منافسين لمرشحيه. وكانت وظيفتهم فى بعض الدوائر هى محاولة تفتيت أصوات مرشحى القوى المعارضة. أما القسم الثانى من المستقلين فهم ماركسيون رفضوا الانخراط فى تنظيم اليسار الرسمى، حيث ركزوا فى دعايتهم على إطلاق شكل التجربة التعددية المقيدة فكان أحد شعاراتهم الرئيسة (لا للمنابر الحكومية). أما القسم الثالث فقد كان معبرًا عن الاتجاهات الدينية وخاصة الإخوان المسلمين، حيث ركزوا على المناداة بتطبيق الشريعة الإسلامية والهجوم على اليسار الماركسى الملحد، أما القسم الرابع فقد تضمن المستقلون بعض الوفديين القدامى الذين شجعتهم التحولات السياسية والاجتماعية فى السبعينيات على العودة لمباشرة حقوقهم السياسية[1].

وقد كان مسار المعركة الانتخابية رغم شهادة العديدين بأنها من أكثر الانتخابات المصرية حيدة بعد ١٩٥٢ مثبتًا أن عقلية التنظيم الواحد استمرت مسيطرة على ممارسات منبر مصر العربى الاشتراكى، حيث استمرت هيمنته على أجهزة الإعلام واستعانته بالأجهزة التنفيذية للدولة من خلال إعلان السلطة عن رفع الحد الأدنى للأجور وحوافز للعاملين وكافة أشكال الوعود التى قدمت من الجهاز التنفيذى كوقود للمعركة الانتخابية. وهى الظاهرة التى ستتكرر كثيرًا فى الانتخابات التالية، والتى تشكل إحدى الأدوات المهمة التى يدعم من خلالها جهاز الدولة وسلطتها التنفيذية الحزب الحاكم. أما الظاهرة المهمة فى هذه الانتخابات، فقد كانت ظهور «لجان الوعى الانتخابى» التى أصدرت عددًا من المنشورات التى تشعر الجماهير بأهمية الانتخاب على أساس البرامج الحزبية كما هاجمت تجارة الانتخابات وسماسرة شراء الأصوات. وهى ظاهرة لم تتكرر فى الانتخابات التالية نتيجة لموقف النظام وربما يأس أصحابها[2].

ومن اللافت للانتباه فى تلك الانتخابات أن عصبية الريف والعائله بها مازالت تلعب دورًا كبيرًا فى المعركة الانتخابية فمازال المرشح يعتمد على أصوات العائلة وأقارب

---

(١) أشرف حسين، مصدر سابق، ص٤.

(٢) المصدر السابق، نفس الصفحة.

العائلة وأصهارها وكل من يتصل بعرق من عروقها، بالإضافة إلى ما تلعبه شخصية المرشح بشكل ملموس فى تلك المعركة[1].

٢- انتخابات مجلس الشعب ١٩٧٩

وقد تمت هذه الانتخابات فى مناخ توتر سياسى وصدام مع المعارضه بكل فصائلها (الحزبية والمستقلون). ويبدو أن النظام السياسى الحاكم لم يحتمل فتح أبواب الديمقراطية بالشكل الذى حدث فى ١٩٧٦ وخاصة بعد مظاهرات ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ وزيارة الرئيس السادات للقدس وجاء حل برلمان ١٩٧٦ لعدم احتمال السادات وحزبة الحاكم وجود معارضة لمجلس الشعب. وقد سبق هذا الحدث، صدور قانون الأحزاب فى يوليو ١٩٧٧ بقيوده المعروفة على حق تكوين الأحزاب، حيث حدد الأسس التى يجب أن يكون عليها النشاط الحزبى، ولم يجتز هذه الشروط إلا حزب الوفد وحزب العمل الاشتراكى، حيث جمد الأول نشاطه بعدها بثلاثة شهور وكان الحزب الثانى هو حزب العمل الاشتراكى الذى دفعت الحكومة عددًا من نوابها فى البرلمان للانضمام إليه، كمعارضة مستأنسة وفى الفترة نفسها كان تأسيس الحزب الوطنى الديمقراطى؛ حيث انتقل كل نواب حزب مصر العربى الاشتراكى إليه كحزب لرئيس الجمهورية فى مشهد بالغ الدلالة على الطبيعة الحكومية للحزب وبشكل يؤكد «حزب السلطة التنفيذية» أكثر من كونه حزبًا سياسيًّا بالمعنى المعروف. وفى ظل هذا المناخ تمت انتخابات ١٩٧٩، حيث شهدت درجة عالية من التدخل الحكومى واستخدام وسائل العنف ضد المعارضة[2].

---

(١) على الدين هلال (إشراف وتحرير)، «الانتخابات البرلمانية في مصر من سعد زغلول إلى حسنى مبارك»، «مصدر سابق»، ص ٢٦٧.

ملحوظة: لقد حاولت الباحثة الحصول على مؤشرات عامة عن نسبة التصويت على مستوى المحافظات فى انتخابات ١٩٧٦ - ١٩٧٩، إلا أن الباحثة قد وجدت صعوبات فى الحصول على تلك المؤشرات وعلى هذا تعاملت الباحثة مع البيانات المتاحة عنها.

(٢) أشرف حسين، مصدر سابق، ص ص ٤٠ -٤١.

فقد تنافست فى هذه الانتخابات أربعة أحزاب هى الحزب الوطنى الديمقراطى (حزب أنور السادات)، وحزب الأحرار الاشتراكى، وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، وحزب العمل الاشتراكى[1].

فقد خاض تلك المعركة الانتخابية عدد ضخم من المرشحين وصل إلى ١٨٥٧ مرشحًا، حيث بلغ عدد المرشحين من قبل الحزب الوطنى الديمقراطى ٣٦٢ مرشحًا حصل على ٣٣٠ مقعدًا بنسبة ٨٨,٧٪، أما حزب العمل الاشتراكى بلغ عدد مرشحيه ١٨٢ حصل على (٢٩) مقعدًا بنسبة ٧,٧٪ أما حزب الأحرار بلغ عدد مرشحيه ٨٧ مرشحًا حصل على (٣ مقاعد) بنسبة ٠,٩٪ ، أما حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فبلغ عدد مرشحيه ٣٤ لم يحصل على أى مقعد فى تلك الانتخابات، أما المستقلون بلغ عدد مرشحيه ١١٩٢ حصل على (١٠ مقاعد) ٢,٧٪. وكان السادات يرمى من وراء إجراء الانتخابات البرلمانية ١٩٧٩ إلى تحقيق أغلبية كبيرة لحزبه الحاكم، ومن ثم شهدت هذه الانتخابات أعمال تزوير لم يسبق لها مثيل، حيث استخدمت الحكومة كافة السبل المتاحة الممكنه للتأثير فى نتيجة الانتخابات. وللحفاظ على الديكور فقد تم تدبير(٢٩ مقعدًا)، فاز بها حزب العمل الاشتراكى انتقل منهم إلى الحزب الوطنى، كما نجح (٥٣ مستقلًا) لم يبق منهم على استقلاله سوى عشرة أعضاء. وعلى الرغم من ذلك بلغت نسبة التصويت العامة فى تلك الانتخابات (٤٠٪) وهى نفس نسبة التصويت العامة لبرلمان ١٩٧٦؛ لذلك كان جديرًا أن يطلق على برلمان ١٩٧٩ بحق أنه برلمان السادات[2].

---

(١) على الدين هلال (إشراف وتحرير)، «الانتخابات البرلمانية فى مصر من سعد زغلول إلى حسنى مبارك»، مصدر سابق، ص ص٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٢) اعتمدت الباحثة فى صياغة هذه الفكرة على المصادر التالية:

- حمدى عبد الرحمن حسن، «إشكاليات التحول الديمقراطى»، مصدر سابق، ص ص ٣٤ - ٣٥.
- وحدة البحوث، «الانتخابات البرلمانية فى مصر ١٩٩٥ السمات - الأساليب - التوجهات»، (القاهرة، مركز المحروسة، غير مذكور سنة تاريخ النشر)، ص ٢٣.
- هالة مصطفى، «مؤشرات ونتائج انتخابات ١٩٩٥»، الانتخابات البرلمانية فى مصر ١٩٩٥، تحرير: هالة مصطفى، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، ص ٤٠ .

٣- انتخابـات مجلس الشعب ١٩٨٤

كانت انتخابات ١٩٨٤ أول اختبار حقيقى للرئيس مبارك، والتى أجريت لأول مرة فى التاريخ المصرى طبقًا لنظام القوائم النسبية[١]. وفى ظل هذا المناخ بلغت نسبة التصويت العامة من إجمالى عدد المقيدين بالجداول الانتخابية ٧ , ٤٣٪ فإن نسبة الإقبال على التصويت قد زادت نسبتها فى انتخابات برلمان ١٩٧٦ قرابة ٧ , ٣٪ حيث بلغت نسبة التصويت فى ١٩٧٦ ٤٠ ٪ . أما عن مؤشرات التصويت فى الأقاليم المختلفة يتبين أن أعلى إقبال على التصويت حدث فى إقليم الدلتا، ثم يليه محافظات الحدود ثم إقليم الصعيد وبعده إقليم القناة وأخيرًا المدن الثلاثة الكبرى؛ حيث بلغت أعلى نسبة تصويت بإقليم الدلتا ٤٨ , ٤٤٪ وهى نسبة لم تتعد نصف أصوات المقيدين بجداول انتخابات ذلك الإقليم فى حين أن أقل نسبة تصويت فى إقليم المدن الثلاث الكبرى ٨٨٨ , ٢٩٪ حيث لم تبلغ نسبة أصوات المقيدين بالجداول فقد بلغت نسبتهم ٤١٨ , ٣٣٩ , ١٢ مواطنًا. وعلى ذلك فالفارق بين أعلى نسبة تصويت إقليمى وأقل نسبة له يصل إلى ٥٩٤ , ١٨٪ وهو فارق ليس بالقليل. أما مؤشرات التصويت فى المحافظات فقد بلغ عدد محافظات الجمهورية إبان انتخابات ١٩٨٤ ستة وعشرين محافظة موزعة على الأقاليم الخمسة السابقة، وقد بلغت أعلى نسبة تصويت فى المحافظات التالية على التوالى (الفيوم ٦٠٤ , ٦١٪، وشمال سيناء ٨٤٢ , ٥٩٪، والوادى الجديد ٣٠١ , ٥٦٪ المنوفية ١٧٨ , ٥٥٪، القليوبية ٩٩٨ , ٥٣٪، المنيا ٣٦٣ , ٥١٪، وأخيرًا الشرقية ٠٤٣ , ٥١٪) أما أقل نسبة تصويت كانت كالتالى (السويس ٨٦١ , ٢٠٪، القاهرة ٩٣٢ , ٢٣٪، الإسكندرية ٧٥٥ , ٢٧٪)[٢].

ومن اللافت للانتباه ارتفاع التصويت فى المناطق الريفية عن المناطق الحضرية؛ حيث نجد أن أقل محافظات فى نسبة التحضر هى الشرقية والمنوفية والمنيا والقليوبية بالإضافة

(١) حمدى عبد الرحمن حسن، «إشكاليات التحول الديمقراطى»، مصدر سابق، ص٣٥.

- على الدين هلال، «مفاجأة انتخابات ١٩٨٤ : استقرار السلوك التصويتى للمصريين»، التطور الديمقراطى فى مصر قضايا ومناقشات، مصدر سابق، ص ص ٣٤٩ - ٣٥.

(٢) على الدين هلال (إشراف)، «تحليل نتائج الانتخابات»، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤: دراسة وتحليل، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٦)، ص ص ٢٢٣ - ٢٢٥.

إلى دول الحدود كالوادى الجديد وشمال سيناء، والتى تصل فيها المناطق الريفية إلى قرابة ٨٠٪ قد زادت فيها نسبة التصويت عن ٥٠٪ فى حين أن المحافظات الأعلى فى نسبة التحضر وهى : القاهرة و الإسكندرية و السويس قد حظيت بأقل نسبة تصويت على مستوى الجمهورية[١].

ويرجع هذا الارتفاع النسبى فى الريف عن الحضر إلى العوامل التالية:

- أن هذا الارتفاع فى نسبة التصويت غير حقيقى، السبب قدرة السلطة على التدخل فى العملية الانتخابية ورفع نسبة المشاركة فى التصويت. بمعرفتها حيث تزداد صعوبة ذلك فى المدن نتيجة لتركز أجهزة الإعلام فيها، حيث تأخذ الانتخابات فى المدن نصيبًا من الإعلام أكبر من الريف.
- قدرة العلاقات القبلية فى الريف على حشد عدد كبير من المواطنين «وتعبئتهم» للتصويت بالجملة لصالح العصبية العائلية والقبلية الأقوى. وهو ما يؤكد الارتفاع الكبير فى نسبة التصويت فى المحافظات التى تصل بها نسبة المناطق الريفية قرابة ٨٠٪ ومحافظات الحدود ذات التراث القبلى[٢].
- الصراع فى الريف بين الأسر الكبيرة والعصبيات التى احتكرت المقاعد النيابية، والتصويت بالجملة من خلال الاتفاق مع رؤساء العائلات والعمد، والوعود الانتخابية المبالغ فيها، واستخدام البلطجية فى تخويف المنافسين وإطلاق النار عليهم. وهذا يؤكد أن العنصر الحاكم فى المشاركة بالتصويت فى مصر مازالت ترتكز على العصبيات الأسرية والقدرة على التحرك الجماعى للأسر والعصبيات المحلية وهو ما يزداد فى الريف ويقل فى المدن الكبيرة[٣].

---

(١) المصدر السابق، نفس الصفحة .

(٢) أشرف حسين، مصدر سابق، ص ص ٤٦ – ٤٧.

(٣) على الدين هلال، «مفاجأة انتخابات ١٩٨٤ : استقرار السلوك التصويتى للمصريين»، مصدر سابق، ص ٣٤٣.

تمثيل القوى السياسية المختلفة فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤

فى ظل هذا المناخ صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ . بشأن انتخابات مجلس الشعب. فقد كان هذا القانون صدمة لقوى المعارضة حيث استند إلى الأسس التالية[1]:

١- حظر القانون الترشيحات الفردية، وكذا القوائم غير الحزبية، مما شكل ضربة قاصمة للقوى السياسية المحجوبة عن الشرعية التى كانت تجد فى المقاعد الفردية منفذًا لها. ومما اضطرها إلى عقد تحالفات مع الأحزاب القائمة لم تستند إلى أسس سياسية صحيحة. فقد اضطر الإخوان المسلمون للتحالف مع الوفد (المفترض أنه حزب علمانى) كما نزل بعض الناصريين على قوائم حزب العمل، والآخرون على قوائم التجمع.

٢- سعى القانون إلى ضرب إمكانية التحالف بين أحزاب المعارضة من خلال حظره لنزول أكثر من حزب على قائمة واحدة.

٣- أدى القانون إلى تمركز النفوذ السياسى فى البرلمان، بنصه على أن الحزب لا بد أن يحصل على ٨٪ من مجموع أصوات الناخبين وإلا يحرم من دخول البرلمان. فقد بلغ عدد الأصوات التى حصل عليها حزب الحكومة (الحزب الوطنى الديمقراطى) ثلاثة ملايين وثمانمائة وست وخمسين ألف وثلاثة واثنين وسبعين صوتًا (٣,٨٥٦,٣٧٢ صوت) بنسبة ٧٢,٩٨٥٪ من جملة الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية. فى حين حصلت الأحزاب المعارضة على ٢٧,٠١٥٪ من هذه الأصوات أو مليون وأربعمائة وسبعة وعشرين ألف وثلاثمائة وتسع وستين صوتًا (١,٤٢٧,٣٩٦ صوت) أى فى مقابل كل صوت حصلت عليه المعارضة حصلت الحكومة على٢,٧ صوت تقريبًا. وعندما ألغى قانون الانتخابات الجديد وجود المستقلين فى المعركة الانتخابية، فقد توزعت

---

(١) على الدين هلال (إشراف وتحرير)، «تحليل النتائج على مستوى الأحزاب: اتجاهات التصويت»، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤: دراسة وتحليل، مصدر سابق، ص ٢٥٣-٢٦٢.

أصوات هؤلاء المستقلين بين الحكومة والمعارضة وكان للمعارضة النصيب الأكبر فيها؛ حيث حصلت على ما يجاوز ١٧٪ من أصوات المستقلين في حين حصلت الحكومة على ١٠٪ فقط من تلك الأصوات.

٤- انتخابـــات مجلس الشعب ١٩٨٧

عرض أمر تطبيق القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ على القضاء ودفع أمامه بعدم دستورية بعض نصوصه. وقد استند الدفع بعدم الدستورية إلى أن هذا القانون يحرم غير المنتمين إلى الأحزاب من الترشيح، وفي هذا إخلال بالحقوق العامة. المقررة للمواطنين بالترشيح للمجالس النيابية بمقتضى الدستور. كما استند الطعن إلى أن إيثار المرأة بعدد من المقاعد فيه إخلال بمبدأ المساواة أمام القانون.

وقد سارعت الحكومة إثر استشعارها لاتجاه قضاء المحكمة وتقرير هيئة المفوضين بتعديل القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٨٦. الذى أجريت بناء عليه انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ وقد جاء هذا القانون بقرارات جديدة كإلغاء مقعد المرأة. والسماح للمستقلين بالترشيح؛ حيث خصهم بمقعد في كل دائرة من دوائره الثماني والأربعين[١]. كما حدد القانون الجديد على نسبة الـ ٨٪ كشرط لتمثيل أى حزب في البرلمان. على أن مبارك ذهب إلى حد استفتاء شعبى من أجل حل مجلس الشعب، وتم إجراء انتخابات جديدة في إبريل ١٩٨٧[٢].

وفي ظل هذا المناخ بلغت نسبة التصويت العامة من إجمالي عدد المقيدين بالجداول الانتخابية (٤٢ , ٥٠٪).

فعلى الرغم من الارتفاع النسبى للمشاركة السياسية في تلك الانتخابات عن انتخابات ١٩٨٤ فإنه كان يتوقع أن ترتفع نسبة المشاركة بمعدل أكبر وهو ما يبرره اشتراك قوى سياسية متنوعة من ناصريين وشيوعيين وإخوان مسلمين بالإضافة إلى الأحزاب الشرعية[٣].

---

(١) أشرف حسين، مصدر سابق، ص٤٣.

(٢) حمدى عبد الرحمن حسن، إشكاليات التحول الديمقراطى»، مصدر سابق، ص٣٨ .

(٣) أشرف حسين، مصدر سابق، ص ٤٤.

ومع ذلك فلا يبدو أن هذا الاهتمام الكبير من جانب المشتغلين بالسياسة والمتطلعين إلى الاشتغال بها قد أثار صدى مماثلًا لدى أغلبية المواطنين فكل الشواهد تشير إلى أن نسبة الذين أدلوا بأصواتهم إلى إجمالى الناخبين كانت جد منخفضة فى هذه الانتخابات، ويتضح ذلك حتى فى البيانات الرسمية. فقد شكا الرئيس حسنى مبارك نفسه من انخفاض نسبة المشاركين فى الانتخابات فى المناطق الحضرية. فلم تتجاوز هذه النسبة ١٦٪ فى دائرة شمال القاهرة و٤٢, ١١٪ فى الدائرة الثانية بالقاهرة (جنوب) وارتفعت إلى ٨, ١٤٪ فى (شرق القاهرة) التى تشمل مصر الجديدة وأحياء عين شمس والمطرية، وكانت أعلى النسب فى الدائرة الرابعة بالقاهرة (قسم السيدة زينب)، حيث بلغت ٨, ١٩٪ أو قرابة خمس الناخبين، ولم يختلف النمط كثيرًا فى بورسعيد؛ حيث تجاوزت نسبة الحضور فيها الخمس أيضًا بقليل (قرابة ٢٢٪) من الإجمالى، وفى السويس ترتفع نسبة الناخبين فيها إلى ما يقرب من النصف. وباستثناء هذه الأرقام فلا يوجد من الشواهد ما يؤكد أن درجة الاهتمام بالانتخابات فى الإسكندرية فاقت غيرها من المراكز الحضرية.

أما فى الأقاليم فإن نسبة المشاركة كانت أعلى بها عن المراكز الحضرية كمحافظة الشرقية على سبيل المثال فعدد الناخبين فيها لم يتجاوز ما يتراوح بين ٢٥٪ و ٣٠٪ من إجمالى الناخبين. فهذه النسب تظهر أن أعدادًا كبيرة من المواطنين فى المدن والقرى على حد سواء لم تحركها الدعوات المتكررة للمشاركة فى الانتخابات من جانب رئيس الدولة ومن جانب قادة كل الأحزاب. وقد تزايدت نسبة هؤلاء العازفين عن المشاركة فى الانتخابات لتشمل الأغلبية الساحقة من سكان المدن الكبرى، وعلى الرغم من القدرة الملحوظة لحركة الإخوان المسلمين على تعبئة حشود غفيرة من الشباب فإن ذلك لم يغير من الطابع العام للمشاركة الانتخابية فظلت على نطاق محدود للغاية[1].

مدى تمثيل مجلس الشعب لكل الأحزاب والقوى السياسية فى انتخابات ١٩٨٧

على الرغم من هيمنة الحكومة الممثلة فى الحزب الوطنى الديمقراطى وتحكمها فى

(١) مصطفى كامل السيد، «انتخابات مجلس الشعب فى إبريل ١٩٨٧ : دلالات نتائج الانتخابات»، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ : دراسة وتحليل، تقديم: السيد يسين، إشراف: على الدين هلال، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٨)، ص ١٣٠ .

نتائج الانتخابات النهائية، إذ بلغت نسبة ما حصل عليه الحزب الوطنى الديمقراطى ٦٩,٦٪ من الأصوات فإنه فاز بأكثر من ثلاثة أرباع مقاعد القوائم فى مجلس الشعب (٧٧٪)"[1]. إلا أن هذه الانتخابات تميزت بعدد من الملامح الأساسية من أبرزها:

١- بلغت نسبة المعارضة فى مجلس الشعب ٢٢,٣٢٪، فقد حصل التحالف على (١٧٪) من أصوات الناخبين إلا أن مقاعده تمثلت فى ١٤٪ فقط، وقل نصيب المقاعد التى حصل عليها الوفد (٩٪) على نسبته من أصوات الناخبين ١١٪، وذهبت أصوات كل من حزبى التجمع والأمة اللذين لم يحصل أى منهما على نسبة ٨٪ إلى الحزب الوطنى الديمقراطى.

وهكذا أدى إعمال قانون التمثيل النسبى على النحو الذى أخذ به مشروع الحزب الحاكم وتفسير وزارة الداخلية له إلى حصول الحزب الوطنى الديمقراطى على ٣٪ من أصوات التحالف و ١,١٪ من أصوات الوفد، وكل أصوات التجمع والأمة (٢,٤٪ معًا). ومن ناحية أخرى فإن السماح للمواطنين بالترشيح على غير قوائم الأحزاب لم يحقق المأمول منه وهو توسيع نطاق تمثيل القوى السياسية فى مجلس الشعب. فالأغلبية الساحقة من مقاعد المستقلين قد فاز بها المرشحون الذين يساندهم الحزب الوطنى (٤٤ من ٤٨ مقعدًا) وحصل مرشحو التحالف على المقاعد الأربعة الباقية.

ولذلك فلم يقدر على تحمل أعباء المعركة الانتخابية فى هذه الدوائر الواسعة سوى المرشحين المتحالفين مع أحد الأحزاب الكبيرة أو المرشحين الأثرياء. وقد أثبتت نتائج الانتخابات صحة هذا التحليل. فلم يتمكن من الفوز بالمقعد الفردى سوى مرشحى الحزب الوطنى. أو بعض أعضاء الحزب من الأثرياء أو ذوى العصبية الذين لم يحظوا بتأييد الحزب رسميًا[2].

٢- الاعتراف الواقعى ببعض القوى السياسية غير المشروعة مثل: جماعة الإخوان المسلمين، والقيادات الماركسية والشيوعية. حيث شاركت هذه الجماعات فى الانتخابات

---

(١) المصدر السابق، ص١٣٢.

(٢) المصدر السابق، ص ص ١٣٢ - ١٣٩.

وحصلت من خلالها على مقاعد تمثل المستقلين فى مجلس الشعب، بل إنه من خلال الإخوان المسلمين استطاع حزبا العمل والأحرار أن يكون لكل منهما ممثلين فى مجلس الشعب منذ انتخابات ١٩٧٩[١].

ولكن من ناحية أخرى كشفت هذه الانتخابات عن بعض جوانب الضعف فى النظام السياسى المصرى، والتى تعود فى الغالب إلى هشاشة التكوينات الحزبية القائمة، فقد كان المستفيدان الأساسيان من هذه المعركة الانتخابية هما الحزب الوطنى الديمقراطى وحركة الإخوان المسلمين. وليس أى منهما حزب بالمعنى الصحيح، فالمكاسب التى حققها الحزب الوطنى الديمقراطى لا تعود إلى نشاطه السياسى ووجوده فى صفوف المواطنين، بقدر ما تعود إلى قيادة الرئيس حسنى مبارك له وتمكن أعضاؤه من أن ينسبوا إلى أنفسهم إنجازات فى مجالات الخدمات التى حققتها الدولة المصرية بقيادة شرائح من الخبراء يحملون دائمًا راية الرئيس الذى يوجد على قمة الدولة ويتوحدون معه. ومن ناحية أخرى فحركة الإخوان المسلمين ليست حزبًا بمقتضى نص القانون وحسب تصريحات وزارة الداخلية وإنما هى أقرب إلى الحركات الشعبية ذات الطابع الشامل[٢].

٥) انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠

استمرت المعارضة فى انتقادها لنظام مبارك واتهمت البرلمان بعدم الدستورية. وقد صدر حكم قضائى بالفصل من المحكمة الدستورية العليا فى ١٩ مايو ١٩٩٠. يقضى ببطلان مجلس الشعب منذ انتخابه نظرًا لعدم دستورية المادة الخامسة مكرر من قانون المجلس، والتى تنص على أن يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ويكون انتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخابات بالقوائم الحزبية. وللمرة الثانية استجاب الرئيس مبارك لحكم المحكمة الدستورية العليا وأصدر قرارًا جمهوريًا فى ٢٦ سبتمبر بوقف أعمال ونشاط مجلس الشعب ودعوة الناخبين للاستفتاء على حله وبعد موافقة الناخبين على حل المجلس أجريت انتخابات جديدة فى نوفمبر ١٩٩٠ وذلك على أساس قانون الانتخاب الفردى[٣].

---

(١) حمدى عبد الرحمن حسن، «إشكاليات التحول الديمقراطى»، مصدر سابق، ص٣٨.

(٢) مصطفى كامل السيد، مصدر سابق، ص ص ١٣٩ - ١٤٠.

(٣) حمدى عبد الرحمن حسن، «إشكاليات التحول الديمقراطى»، مصدر سابق، ص ص ٣٨ - ٣٩.

وفى ظل هـذه الظروف بلغت نسبة المشـاركة بالتصويت العامـة (٩٥ , ٤٥٪) من إجمالى عـدد المقيديـن بالجـداول الانتخابيـة. ويلاحظ انخفـاض نسـبة التصويت عن انتخابـات برلمـان ١٩٨٧ (٤٢ , ٥٠٪)، فمـن اللافـت للانتباه فى هـذه الانتخابات هو مقاطعة أحزاب المعارضة الكبرى (العمل والوفد والأحرار) للعملية الانتخابية وذلك لعـدم موافقتهـا على قانـون الانتخابات ومطالبتهـا بوجود ضمانات لحريـة ونزاهة هذه الانتخابات[1].

أما عن القوى والأحزاب التى شاركت فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠:

فقد بلغ عدد المرشحين من الحزب الوطنى ٤٣٩ نجح منهم ٢٥٥ مرشحا بنسبة ٢ , ٥٨٪ من العدد الكلى لأعضاء المجلس، أما المعارضة (الحزبية والمستقلون) فقد بلغت عدد مقاعد المعارضة (ست مقاعد)، والتى حصل عليها حزب التجمع فقط بواقع ٤ , ١٪، أما المستقلون فنجح ١٧٧ مرشحًا من ٢١٣٥ خاضوا الانتخابات بنسبة ٤ , ٤٠٪[2].

ومن أهم أحد الملامح الرئيسية الأخرى لانتخابات ١٩٩٠. تزايد دور العصبيات كمؤثر فاعل فى ترشيحات مجلس الشعب حيث أخذت العصبية شكلًا قبليًا فى مناطق البحر الأحمر و مرسى مطروح وصعيد مصر؛ حيث تجمعات البدو والعرب، بينما ظهرت فى الريف فى شكل تكتل القرية وراء المرشح، «ابن القرية»، وترتب على هذا تراجع البرامج التى يطرحها المرشحون إلى مرتبة متأخرة فى عملية تحديد مدى قوة وقدرة المرشح فى مواجهة ناخبيه، عكس الحال فى الدوائر الحضرية. وعكست لافتات الدعاية فى دوائر جنوب سيناء هذا الوضع، فظهرت شعارات مثل: «أخوك ولا النافع» وامتد تأثير العصبيات على الترشيحات الحزبية، فالحزب الوطنى استطاع فى بعض

(١) خالد صلاح، «تحالف العمل والأخوان والأحرار»، انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠: دراسة وتحليل، إشراف: على الدين هلال، وأسامة الغزالى حرب، تحرير: وحيد عبد المجيد، ونيفين عبد المنعم مسعد، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٢)، ص ٢٠٠ .

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

الدوائر أن يحقق نجاحًا فى اختيار مرشحيه الممثلين للقبائل المختلفة ذات النفوذ فى هذه المناطق كما حدث فى دائرة أسوان؛ حيث رشح الحزب ستة مرشحين فى ثلاث دوائر: ثلاثة مرشحين من قبيلة الجعافرة واثنين من النوبة وواحد من العبابدة. كما تمكن من توظيف قياداته؛ حيث قام بترشيحهم فى مناطقهم الأصلية ضمانًا لأصوات العصبيات التى تقف وراءهم (ترشيحات ماهر أباظة، وفتحى سرور) وعلى صعيد آخر واجه الحزب الوطنى بعض الصعوبات فى عدد الدوائر التى قام فيها باختيار مرشحين ذوى عصبيات متقاربة من حيث النفوذ مثل ترشيحاته فى دائرة جهينة سوهاج؛ حيث كان المرشحان اللذان تم اختيارهما ينتميان إلى قبيلتين متنازعتين بسبب الخلافات الثأرية مما أعطى ميزة نسبية للمرشح المستقل الذى تمكن من الحصول على تأييد إحدى القبيلتين إلى جانب قبائل أخرى[1].

٦) انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥

أثارت انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٩٥ الكثير من الجدل حول أهميتها ودلالاتها وربما يرجع هذا الجدل إلى الخصوصية التى اتسمت بها هذه الانتخابات قياسًا بالانتخابات البرلمانية السابقة، حيث حملت عناصر الجدة السياسية التى يمكن أن تؤثر فى مسار التحول الديمقراطى. وتعد انتخابات ١٩٩٥ من أكبر الانتخابات البرلمانية من حيث عدد المرشحين وعدد الأحزاب والقوى السياسية المشاركة. إذ شاركت كل الأحزاب الرئيسة على عكس ما حدث فى الانتخابات السابقة عام ١٩٩٠. وعلى هذا النحو شارك ما يزيد على ثلاثة عشر حزبًا إلى جانب عدد هائل من المرشحين المستقلين فى انتخابات ١٩٩٥ ويعنى ذلك أنها كانت من أكثر الانتخابات التى شهدت معدلًا عاليًا للمنافسة السياسية. وفى المقابل جاءت هذه الانتخابات عقب جو سياسى مشحون فقد سيطرت على الحياة العامة فى مصر قبيل الانتخابات قضيتان رئيستان الأولى ـ أزمة الصحافة التى ترتبت على إصدار القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥، والأخرى ـ محاولة

(١) دينا راشد، وأمانى الطرابيشى، «إدارة العملية الانتخابية»، انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠: دراسة وتحليل، مصدر سابق، ص ص ١٢٢ – ١٢٣.

الاغتيال الفاشلة التى تعرض لها الرئيس مبارك فى إثيوبيا فى يونيو من نفس العام. وكلا الحدثين كان يحمل بذورًا لعدم الاستقرار وزيادة عوامل المواجهة فى المجتمع. فقد جاءت انتخابات ١٩٩٥ مواكبة لتزايد دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى فى الحياة العامة. وكل من هذين التطورين ينطوى على تخفيف قبضة الدولة على الحياة العامة فى مصر. ويساعد بالتالى على إيجاد مناخ أفضل للممارسة الديمقراطية[1].

وتشير النتائج الرسمية للانتخابات أن من بين ٢١ مليون ناخب تقريبًا (٢٠, ٩٨٧, ٠٠) أدلى ١٠ ملايين ناخب بصوتهم فى الانتخابات بنسبة تقرب من ٥٠٪ من إجمالى المقيدين بالجداول الانتخابية (٤٧٪). وتبدو من تلك النسبة ثبات المشاركة تقريبًا منذ التعددية السياسية وتراوحها حول ٥٠٪ تقريبًا فهذه النسبة مازالت تعكس حالة العزوف السياسى أو اللامبالات السياسية عند غالبية المواطنين وإحجامهم عن المشاركة السياسية والاهتمام بالقضايا العامة وتزيد حدة هذه المشكلة إذا أخذنا فى الاعتبار انخفاض نسبة المشاركة السياسية فى العاصمة والمدن عنها فى الريف. وتشير البيانات الرسمية إلى أن نسبة المشاركة فى القاهرة لا تزيد على ١٣٪ وهى نسبة تبدو ثابتة منذ سنوات والواقع أن هذه الظاهرة ربما تعبر عن حالة الأزمة التى تعيشها الطبقة الوسطى المصرية بشرائحها المختلفة باعتبارها الطبقة التى تعبر عن الحيوية السياسية فى أى مجتمع بشرائحها واتسامها بطابع من اللامبالاة السياسية لا بد وأن يؤثر فى مجمل هذه العملية خاصة على مستوى المدن، وإن كان يبقى فى مقدمتها آثار التجربة السياسية القديمة للتنظيم السياسى الواحد التى ما زالت تعانى من آثارها حتى اليوم، وتزداد هذه الآثار عند الفئات والشرائح الاجتماعية الأكثر وعيًا والتى تمثلها الطبقة الوسطى المصرية. وربما يضاف إلى هذا البعد السياسى، الضغوط الاجتماعية. الاقتصادية التى تؤثر على مستوى معيشتها وبالتالى على درجة حيويتها ومشاركتها السياسية[2].

أما عن ارتفاع نسبة المشاركة فى الريف عنها فى المدينة، والتى تصل إلى ٥٠٪ فى محافظات الصعيد و ٦٥٪ فى محافظات الوجه البحرى و ٤٥٪ فى محافظات الحدود ومدن

---

(١) هالة مصطفى، «مؤشرات ونتائج انتخابات ١٩٩٥»، مصدر سابق، ص ٣٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٨.

القناة. فإن الأمر لا يتعلق فى الواقع بدرجة النضج أو الوعى السياسى بقدر ما يعبر عن الاعتبارات الخاصة بالولاءات المحلية والعائلية وغيرها، وبالتالى فمن الصعب اعتماد هذه النسبة على أنها تعكس درجة عالية من المشاركة السياسية؛ لأن العوامل التى تحركها تظل عوامل شديدة التقليدية ولا تتعلق بمعايير المشاركة السياسية الحديثة بمعنى ترسيخ مبدأ الاختيار على أساس توجهات سياسية معينة[1].

مدى تمثيل مجلس الشعب للأحزاب والقوى السياسية المختلفة فى انتخابات مجلس الشعب١٩٩٥:

على الرغم من ارتفاع نسبة المشاركة الحزبية فى انتخابات ١٩٩٥ حيث شارك لأول مرة ١٣ حزبًا، فضلًا عن ازدياد عدد المرشحين بشكل عام وصل إلى ٣٩٨٠. مرشحًا. كما أن النسب التى حصلت عليها الأحزاب من إجمالى عدد مقاعد البرلمان جاءت ضئيلة مع استثناء الحزب الوطنى الذى حصل على ٣١٧ مقعدًا بنسبة ٧١,٥٪ من إجمالى عدد المقاعد البالغ عددها ٤٤٤ مقعدًا بالانتخاب (دون إضافة العشرة المعينين) إلا أن انضمام قرابة ١٠٠ من المستقلين إلى الحزب رفع عدد المقاعد إلى٤١٧ بنسبة ٩٤٪ ويعكس ذلك مدى تراجع شعبية الحزب الوطنى. أما حزب الوفد فقد حصل على ٦ مقاعد، والتجمع ٥ مقاعد، والعمل والناصرى والأحرار مقعد واحد لكل منهم. أى أن مجموع المقاعد التى حصلت عليها هذه الأحزاب مجتمعة لم يزد على ١٤ مقعدًا (وإذا أضفنا مقعد الإخوان المسلمين ومقعد آخر للحزب الناصرى بعد انضمام أحد الأعضاء المستقلين إليه يصبح المجموع ١٦ مقعدًا؛ أى بنسبة ٢,٥٧٪ من إجمالى عدد مقاعد البرلمان. وهى نسبة هزيلة لا تتفق مع حجم المشاركة الحزبية. وتحمل هذه الظاهرة بعض التناقض وتتمثل فى انخفاض شعبية الحزب إذا قيس الأمر على قدراته الانتخابية، فى الوقت الذى يحقق هيمنة شبه كاملة على الحياة الحزبية خاصة بعد انضمام عدد هائل كبير من المستقلين إليه بعد فوزهم فى الانتخابات ليسجل بذلك رقمًا غير مسبوق فى أى انتخابات برلمانية وهو الـ٩٤٪[2].

(١) المصدر السابق، ص٣٩.

(٢) المصدر السابق، ص ص٣٨-٤٠.

ومن اللافت للانتباه فى انتخابات ١٩٩٥ هى توجه الحزب الوطنى لاستيعاب الشرائح الاجتماعية الجديدة خاصة من رجال الأعمال والذين يشكلون ثقلًا مهمًا لأسباب عديدة منها قدراتهم التمويلية فى الانتخابات ونفوذهم فى مؤسسات المجتمع المدنى من جمعيات واتحادات وغيرها وبالفعل تضمن الحزب الوطنى عددًا مهمًا من رجال الأعمال على مستوى الجمهورية. وأهم ما يمكن تسجيله فى هذه الانتخابات هو بروز دور العصبيات التى تقوم على الولاءات التقليدية أى على النفوذ الشخصى وصلة القرابة والمكانة العائلية والعشائرية وهى المحددات التى حكمت تقريبًا سلوك مختلف الأطراف مما أدى إلى تغليب الطابع غير العقلانى والسلوك العنيف على ممارستها، فقد راعت الأحزاب السياسية خاصة الحزب الوطنى التوازن القبلى والعائلى فى اختيار المرشحين[1].

ولا يقتصر هذا الأمر على المناطق الريفية فقد أصبحت العوامل التقليدية خصوصًا القبيلة والعائلة تلعب دورًا حتى فى المناطق الحضرية فى القاهرة والإسكندرية ففى الإسكندرية التى تتكون من إحدى عشرة دائرة، ست منها ارتبط الترشيح فيها بالعصبيات العائلية خصوصًا الدوائر التى توجد بها عائلات من صعيد مصر مثل دائرة مينا البصل. وفى القاهرة برز المهندس إبراهيم شكرى مرشح حزب العمل لأمينه المساعد عبد الحميد بركات فى دائرة إمبابة فى مواجهة نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد بأن عبد الحميد بركات يتولى رئاسة رابطة أبناء «بنى عدى» فى إمبابة وهى رابطة تضم أعدادًا كبيرة وتمثل عصبية قوية[2].

٧) انتخابـات مجلس الشعب ٢٠٠٠

حظى الإشراف القضائى الكامل على عملية الاقتراع فى انتخابات ٢٠٠٠. باهتمام واسع؛ حيث شكل سابقه فى تاريخ الانتخابات المصرية والمعروف أن هذا الإشراف تم

---

(١) المصدر السابق، ص٤٩.

(٢) نصر عارف، «إدارة الحملة الانتخابية»، انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥، تحرير: كمال المنوفى، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بدون تاريخ)، ص١٣٦.

وفقًا لقرار الرئيس مبارك بقانون رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠. والذى نص على أن يمتد إشراف الهيئات القضائية إلى جميع لجان الاقتراع بما فيها اللجان الفرعية، بحيث لا يقتصر على اللجان العامة كما كان الحال من قبل. وفى ظل هذا المناخ بلغت نسبة المشاركة (٢ , ٢٥٪) من إجمالى المقيدين بالجداول الانتخابية بواقع (٢٤٦٠٢٢٤١) فهى نسبة محدودة للغاية مقارنة مع انتخابات ١٩٩٥ التى أعلن أن نسبة المشاركة فيها ٥٠٪ على أن هذه النسبة الضعيفة تتناسب مع ما شهدته المقرات الانتخابية من منع للإدلاء بالصوت[1].

أما بالنسبة لمتوسط نسبة المشاركة الانتخابية فى المرحلتين على مستوى المحافظات فقد كانت النتائج غاية فى المفارقة. إذ احتلت الإسكندرية وهى من أكثر المناطق الحضرية فى مصر أقل النسب (٦ , ٧٪) بينما كانت كل من جنوب سيناء والوادى وهى من أكثر المناطق البدوية وأكبرها (٦ , ٤٢٪ و ٨ , ٤١٪) على الترتيب وكانت العاصمة كما كانت فى الانتخابات السابقة من أقل النسب أيضًا (٤ , ١٢٪) تلتها السويس (٢ , ١٧٪) والإسماعيلية (١٨٪) والقليوبية (٢٠٪) ومطروح (٥ , ٢١٪) والمنوفية وأسوان (١ , ٢٢٪) وسوهاج (٣ , ٢٢٪) والشرقية (٥ , ٢٢٪) وبور سعيد (٢٣٪) والجيزة (٤ , ٢٣٪) وقنا (١ , ٢٤٪) والدقهلية (٤ , ٢٥٪) وأسيوط والفيوم (٧ , ٢٥٪) والغربية (٨ , ٢٧٪)، وبنى سويف (١ , ٢٨٪) وشمال سيناء (٥ , ٢٨٪) والمنيا (٨ , ٢٨٪) والبحيرة (٥ , ٣٠٪) وكفر الشيخ (٢ , ٣١٪) والبحر الأحمر (٢ , ٣٨٪). وتشير هذه النتائج إلى أن محافظات الوجه البحرى والقبلى إجمالاً رغم زيادة نسبة الأمية فيها وانخفاض مستويات الدخول إجمالاً مقارنة بالمحافظات الحضرية، فإنها قد تجاوزت نسبة المشاركة فيها ٢٠٪ وقد فسر هذا الأمر إلى حد كبير كيف أعاد بعض المرشحين فى الريف الانتخاب رغم حصولهم على ٤٠ ألف صوت، وكيف أن بعض المرشحين فى القاهرة فازوا بحصولهم على ٥ آلاف صوت[2].

---

(١) عمرو هاشم ربيع، «المشاركة السياسية: مؤشرات كيفية وكمية»، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، تحرير: هالة مصطفى، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ١٦٥.

- أحمد منيسى ومنال لطفى، «انتخابات مجلس الشعب : عناصر الثبات والتحول»، أحوال مصرية، (الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الثالثة، العدد الحادى عشر، ٢٠٠١)، ص ص ١٥٠ -١٥١.

- أحمد طه خلف الله، التحولات الديمقراطية فى مصر: فى ضوء انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١)، ص ص ٤٧ - ٥٤.

(٢) عمرو هاشم ربيع، «المشاركة السياسية : مؤشرات كيفية وكمية»، مصدر سابق، ص ص ١٧٨ - ١٧٩.

وعلى أية حال فهذا يؤكد على بروز العصبيات وتأكيد أهمية العائلات وعلاقة التبعية الشخصية فى انتخابات ٢٠٠٠ وذلك على حساب الولاءات الحزبية أو الروابط التنظيمية التى يشكلها أىٌّ من المؤسسات السياسية الحديثة وكان بروز هذه العصبيات مسيطرًا فى عدد من الدوائر ومؤثرًا ضمن عوامل أخرى فى عدد آخر من الدوائر، ونادرًا ما تلاشى واختفى المتغير العائلى والقبلى تمام الاختفاء فى دائرة انتخابية حتى فى العاصمة أو المدن الكبرى وإن لم تمنع هذه السمة العائلية حالات معينة كاستثناء للخروج عن القبلية أو العائلية من قبل أحد المرشحين، ليتنافس أكثر من مرشح من نفس العائلة أو القبيلة على نفس المقعد، وهو ما سمى أحيانًا بظاهرة تفتت القبائل والعائلات، والتى من شأنها الحد من الظاهرة بطبيعة الحال[1].

وقد أخذت هذه العصبيات شكلًا قبليًا فى أغلب محافظات الصعيد، من أسوان إلى الجيزة وفى محافظات سيناء والبحر الأحمر ومرسى مطروح، وكذلك فى الشرقية وكفر الشيخ ولكنها فى كثير من القرى أخذت شكلًا عائليًا أكثر وضوحًا وارتبطت بعلاقات شخصية تتحيز مع مرشح القرية (ابن البلد) وأحيانًا أخذت شكل تربيطات مع مرشح قرية أخرى مجاورة فى مقعد مقابل تأييد أبناء هذه القرية الأخرى لمرشح القرية بشكل متبادل. ولعل هذه العصبيات كان لها تأثيرها الواضح، فحلت محل العنف فى محافظات الصعيد وسيناء ومطروح والبحر الأحمر، والتى تضم محافظات تدنت فيها نسبة العنف إلى حد كبير إن لم تختف فى الواقع. وكان حجم ومدى تأثير هذه الروابط العائلية والشخصية على حساب الروابط المؤسسية فتضاءل تأثير الانتماءات الحزبية. ولم تستطع الروابط الحزبية أن تعمل بفاعلية إلا فى حالة الاستناد إلى تلك الروابط العائلية والعصبيات وتوظيفها من ناحية أخرى فكان طغيان العصبيات على الروابط الحزبية وكان من شأنه تعزيز ظاهرة تنامى المستقلين وضعف الالتزام الحزبى فى حالات كثيرة[2].

(١) عبد الغفار رشاد محمد، «المعركة الانتخابية ونتائجها : الثابت والمتغير»، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، تحرير: مصطفى علوانى، (الطبعة الأولى؛ جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠)، ص١٨١ .

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

وهذا يعنى أن العصبية والانتماءات الأسرية لعبت الدور الأساسى فى فوز الأغلبية الساحقة من المرشحين، فقد تمحور ذلك فى الدعاية الانتخابية حول مفهوم العصبية والولاء القبلى، والتى ظهرت تحت شعارات «ابن الدائرة»، «ابن العيلة»[١].

مدى تمثيل مجلس الشعب ٢٠٠٠ للأحزاب والقوى السياسية المختلفة

خاض تلك الانتخابات لعضوية مجلس الشعب ٣٩٥٧ مرشحًا كانت الغالبية العظمى منهم من المستقلين وكانت الأقلية منهم من المنتمين إلى الأحزاب السياسية. صحيح أن غالبية المستقلين، كانوا فى الأصل من المنتمين إلى الأحزاب السياسية خاصة من الحزب الوطنى. إلا أن هؤلاء ترشحوا كمستقلين وفق قانون الانتخاب، الذى لم يضع أى شروط متعلقة بالانتماء السياسى إلى المرشح. الأمر الذى فتح الباب للكافة للمشاركة فى الانتخاب بما فى ذلك أعضاء جماعة الإخوان المسلمين المحظورة من مباشرة العمل السياسى[٢].

وأخيرًا، يشار إلى أهم النتائج النهائية للانتخابات، بأن هناك معيارين لتقييم أداء الأحزاب والقوى السياسية والانتخابات السابقة وهذا المعيار استندت إليه معظم تحليلات نتائج الانتخابات، خاصة بالنسبة للحزب الوطنى الديمقراطى ووفق هذا المعيار فإن الحزب الوطنى اعتبر أكثر الخاسرين، إذ حصل على ١٧٢ معقدًا (٣٩٪) من إجمالى عدد مرشحى قائمته، مقارنة بنحو ٧١٪ من تلك القائمة فى انتخابات ١٩٩٥. أما المعيار الثانى، فهو معيار المقارنة بين الأحزاب المشاركة فى الانتخابات الحالية. وفى هذا الشأن كان الحزب الوطنى، أقل الخاسرين. فقد حصل على ١٧٢ مقعدًا، ثم أضاف لها محولًا مكسبه المحدود على باقى القوى السياسية إلى انتصار كاسح و١٨١ منشقًا إلى هيئته البرلمانية، و ٣٥ عضوًا إضافيًا بالمجلس إلى عضويته بداية[٣].

جدير بالذكر، إن تصريحات قادة الحزب (الوطنى الديمقراطى) قبل الاقتراع فى شأن ضم المنشقين عن صفوفه، اتسمت بالارتجال والتذبذب أحيانًا بين الصمت والدعوة

---

(١) أحمد منيسى ومنال لطفى، مصدر سابق، ص ص ١٥٠ - ١٥٤.

(٢) عمرو هاشم ربيع، «المشاركة السياسية : مؤشرات كمية وكيفية»، مصدر سابق، ص ١٧٠.

(٣) المصدر السابق، ص ص ١٨٥-١٨٦.

إلى فصل هؤلاء لمنافستهم قائمة الحزب وخروجهم عن الالتزام الحزبى. لكن يبدو أن الحصاد الضحل للحزب حسم الموقف لصالح ضم هؤلاء. أما التيار الإسلامى فقد حصل على ١٧ مقعدًا من إجمالى ٧٠ مرشحًا وذلك بنسبة ٢٤,٣٪. أما الوفد فقد حصل على ٧ مقاعد والتجمع على ٦ مقاعد، والناصرى على مقعدين، أما الأحرار فظل له نائب واحد المتنازع على رئاسته منذ رحيل مؤسسه مصطفى كامل مراد عام ١٩٩٧، واحتفظ حزب العمل بمقعده الوحيد.

وتوضح المؤشرات السابقة مدى تواضع نسبة تمثيل المعارضة خاصة الحزبية أو عدم حدوث تغيير ملموس فى وزنها النسبى داخل المجلس، إنما يرجع فى الحقيقة إلى مشكلاتها الداخلية وخاصة على المستوى التنظيمى والتى تفسر - إلى حد كبير - ضعف أدائها فضلًا عن محدودية الديمقراطية داخلها لما لها من أثر سلبى فى تنمية كوادر فاعلة وتجديد دماء الحزب بشكل عام. ولكن رغم أن تمثيل أحزاب المعارضة فى المجلس لعام ٢٠٠٠ ظل محدودًا، فإن الجديد فى هذا المجلس والذى اختلف عن المجلس السابق وجود رصيد للمعارضة من المستقلين الذين ارتفع عددهم إلى ٣٧ نائبًا (منهم ١٧ ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين). وتظل إحدى السمات الجديدة المهمة فى انتخابات ٢٠٠٠ أنها أتاحت تمثيل الأحزاب والقوى السياسية كافة رغم ضعف تمثيل معظمها من الناحية العددية[١].

لقد أظهرت تلك الانتخابات بما لا يدع مجالًا للشك مدى الضعف والهزال الشديد الذى أصيبت به الأحزاب المصرية كافة وعجزها عن التغلغل فى المجتمع والوصول للجماهير، رغم مرور ربع قرن تقريبًا على تأسيسها[٢].

أيضًا من الملاحظات المهمة بالنسبة لمشاركة السيدات فى الانتخابات أن تلك المشاركة كانت بشكل أكبر فى المناطق الريفية والبدوية مقارنة بالمناطق الحضرية. وقد رصدت هذه الملاحظة الانتخابات السابقة التى جرت فى الماضى، حيث تتجه المرشحات إلى صناديق

---

(١) هالة مصطفى، «انتخابات ٢٠٠٠: مؤشرات عامة»، مصدر سابق، ص ص ١٠ -١١.

(٢) أحمد طه خلف الله، مصدر سابق، ص ص ١٣٢-١٣٣.

الاقتراع دعمًا لمرشح القبيلة أو العشيرة أو العائلة[1]، بالإضافة إلى فوز بعض المرشحات من الوجه القبلى، والتى لعبت العصبية دورًا كبيرًا فى نجاحهن فى تلك الانتخابات[2].

٨- انتخابـــات مجلس الشعب ٢٠٠٥

شهدت الساحة المصرية حراكًا سياسيًا ودستوريًا واجتماعيًا ملموسًا فى الفترة الأخيرة يتمثل فى عدة جوانب أهمها : تعديل المادة ٧٦ من الدستور، والتى ألغت نظام الاستفتاء لصالح الانتخاب الحر المباشر لرئيس الجمهورية، فضلًا عن تعديلات، وإن كانت محدودة شملت قانونى الأحزاب ومباشرة الحقوق السياسية.

ومن ناحية أخرى شهدت الساحة السياسية عدة متغيرات تمثلت فى إجراء أول انتخابات رئاسية وتعددية، كذلك شهدت البيئة السياسية السابقة على الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ عودة ظاهرة التحالفات الحزبية ممثلة فى «الجبهة الوطنية للتغيير»، أيضًا شهدت الساحة السياسية حراكًا غير مسبوق بعد تعديل المادة ٧٦ وتميزت بتصاعد وانتشار أفكار ومطالب عن الإصلاح السياسى والدستورى، وظهر توافق بين مختلف القوى السياسية فى الفترة الأخيرة حول أولوية الإصلاح السياسى فى المرحلة الراهنة، كما ظهر توافق حول مضمون الإصلاحات السياسية المطلوبة، ناهيك عن تطور دور المجتمع المدنى، والذى تمثل فى رقابته ولأول مرة للانتخابات البرلمانية. إضافة لما سبق كان للعامل الخارجى دور مهم فى إحداث حالة الحراك السياسى التى تشهدها مصر، إذ ازداد الاهتمام الدولى بقضية التحول الديمقراطى والإصلاح السياسى فى مصر[3].

أما فيما يتعلق بالبيئة الاجتماعية فقد شهدت متغيرات عدة أهمها ظهور عدد كبير من الحركات الاجتماعية الجديدة. والواضح أنه لم يؤد ترديد القوى السياسية كل يوم لقضايا

---

(١) عمرو هاشم ربيع، «المشاركة السياسية : مؤشرات كيفية وكمية»، مصدر سابق، ص١٨٤.

(٢) أحمد منيسى ومنال لطفى، مصدر سابق، ص ١٥٣.

(٣) وحيد عبد المجيد (محررًا)، «خطوتين للأمام وسبع خطوات للخلف»، تقرير الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات عن الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥، ٢٠٠٥، ص ص٢٥ -٢٦.

مثل: الديمقراطية، وتداول السلطة، وتعديل الدستور، وحرية تكوين الأحزاب، وربطها بالهموم اليومية للمواطنين أيضًا شهد الإطار الاجتماعى للانتخابات مظاهر أخرى تمثلت فى الدعاية الجديدة التى لعبت فيها التكنولوجيا الحديثة دورًا مهمًا، من ناحية أخرى. وقد استمر حال المشاركة السياسية ضعيفًا فلم تتجاوز نسبة المشاركة ٢٥٪ من إجمالى الناخبين[1]. وهذا المعدل يعكس استمرار حالة لامبالاة الناخب الذى فقد الثقة فى العملية الانتخابية، لأنها لم تؤد من قبل إلى حدوث تغيير، بل إنها قد أدت فى جميع الأحوال إلى تكريس الأوضاع الراهنة.

والواقع أن استمرار انخفاض نسبة المشاركة هذه المرة يعود إلى سببين:

الأول ـ يتمثل فى الإجراءات الفنية التى أعاقت عملية التصويت، من قبيل عدم دقة كشوف الناخبين وعملية دمج اللجان الانتخابية، إضافة إلى التغيير الذى حدث فى مقار اللجان.

الآخر ـ تزايد أعمال العنف والبلطجة التى صاحبت العملية الانتخابية وما ترتب عليها من أعمال تخريب وتدمير وإرهاب للمواطنين، فضلًا عن حدوث حالات قتل[2].

كما شهدت نسبة المشاركة التصويتية على مستوى المحافظات عدة ملاحظات تشير إجمالًا إلى حالة من الاستقرار التصويتى. فقد اتسمت أقل درجات المشاركة فى التصويت فى ثلاث محافظات هى: الإسكندرية، والقاهرة، والسويس (١٤,١٪ و ١٤,٢٪ و ٢٠,٨٪) على الترتيب وهذه حضرية تضم نحو ١٣,٥٪ تقريبًا من الناخبين. وتشير الإحصاءات إلى أن أكبر درجات المشاركة فى التصويت كانت فى ثلاث محافظات هى: البحر الأحمر، والوادى الجديد، وجنوب سيناء (٣٥,١٪ ، ٤٠,٧٪ ، ٤٢٪) على الترتيب[3].

---

(١) المصدر السابق، ص٢٦.

(٢) المصدر السابق، ص٥٣.

(٣) عمرو هاشم ربيع، «دليل النخبة البرلمانية ٢٠٠٥ : مؤشرات ونتائج»، دليل النخبة البرلمانية المصرية ٢٠٠٥، تحرير: عمرو هاشم ربيع، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص٣٠.

كما شهدت المشاركة التصويتية فى خمس محافظات زيادة فى معدلات التصويت مقارنة بانتخابات عام ٢٠٠٠. لكن تلك الزيادة لم تصل إلى حد الطفرة ففى المنوفية والغربية وشمال سيناء والشرقية كانت المشاركة التصويتية عام ٢٠٠٥ (٢٩,٩٪، ٣٢,١٪، ٣٣,٩٪، ٣٢,٤٪، ٢٩,٦٪) على الترتيب. أما فى البحيرة وكفر الشيخ وبور سعيد ومطروح فكانت المشاركة التصويتية فى انتخابات ٢٠٠٥ (٣٠,٥٪، ٣١,٩٪، ٢٣,٦٪، ٢١,٩٪) على الترتيب. أما باقى المحافظات فكانت على النحو التالى: بنى سويف ٣٢,٤٪ والمنوفية ٢٩,٩٪ والدقهلية ٢٩,٤٪ وقنا ٢٧٪ وسوهاج ٢٥,٨٪ والفيوم ٢٧,١٪ وبور سعيد ٢٣,٦٪ والمنيا ٢٦٪ وأسوان ٢٣,١٪ والبحيرة ٢٥,٩٪ والقليوبية ١٤,٢٪[١].

وهكذا يبدو أن العزوف عن المشاركة فى التصويت يزداد فى أحياء المثقفين والمهنيين والتجار فى حين يقل العزوف نسبيًا فى مناطق العمل والتجمعات الأشد فقرًا ويتفق ذلك مع ملاحظة الارتفاع النسبى لمعدل المشاركة فى المناطق الريفية[٢]. ويرجع ذلك إلى تأثير الاعتبارات القبلية والعائلية وتأتى أى اعتبارات أخرى فى مراتب تالية كما يدل على إمكانية المرشحين فى المناطق الريفية إلى حشد وتكتل الناخبين خلفه وذلك من أبناء عائلاتهم والتى ترتبط معها بصلات نسب أو قرابة.

ومن ثمَّ أدت سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى والعولمة إلى إضعاف سلطة الدولة، فما برحت المؤسسية والروابط التنظيمية بالضعف البين معبرة بذلك عن واحدة من أهم ملامح الحياة السياسية فى مصر؛ حيث يختفى طابع المؤسسيه وما يرتبط به من علاقات وروابط تنظيمية بين أعضاء النخبة والمرشحين والناخبين ومختلف الأطراف الفاعلين على مسرح الحياة السياسية وتحل محل الروابط التنظيمية. والتى يفرضها الانتماء إلى جماعة أو إلى تنظيم أو حزب أو مؤسسة من المؤسسات روابط تقليدية تقوم ـ أساسًا ـ على العلاقات الشخصية وتحل عادة طابع المحاباة لأبناء العائلة أو القبيلة أو القرية أو الحى وكذلك لعضو الشلة أو الجماعة الصغيرة أو دفعة التخرج[٣].

---

(١) المصدر السابق، صفحات متفرقة.

(٢) المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، «ندوة تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية ٢٠٠٥: الدلالات الانعكاسات المستقبلية»، الأحد ١٨ ديسمبر ٢٠٠٥، ص١٦.

(٣) عبد الغفار رشاد محمد، «المعركة الانتخابية ونتائجها : الثابت والمتغير»، مصدر سابق، ص ١٨٠.

ويتضح من كل ذلك التوظيف السياسى للولاءات العائلية والقبلية فأصبح هناك تعددية اجتماعية قائمة على تعدد التكوينات العائلية، والتى تعتبر السمة الرئيسة للبنى الاجتماعية، فقد امتدت هذه الظاهرة بتأثيراتها فى واقع الحياة الاقتصادية والسياسية، كما أن هذه التكوينات والانقسامات العائلية والطائفية القائمة على الارتباطات العائلية والعلاقات الأولية والشخصية هى العنصر الحاسم فى إدارة العملية الانتخابية خاصة عندما تتجه الأحزاب للمشاركة فى الانتخابات، والمرشحون الحزبيون منهم والمستقلون إلى إحياء تلك النزاعات القبلية والعائلية بحثًا عن التأييد الانتخابى. فقد أصبحت هناك دوائر انتخابية مغلقة أو شبه مغلقة على أبناء العائلات بالإضافة إلى قيام تربيطات وتحالفات انتخابية على أسس عائلية ناهيك عن بعض الصدمات العنيفة التى تحدث بين أنصار مرشحى العائلات والقبائل المختلفة فى بعض الدوائر وارتبط بذلك[1]:

- اتجاه الأحزاب السياسية بما فيها الحزب الوطنى الحاكم إلى أخذ التوازنات العائلية والقبلية كأسس ومعايير حاكمة لاختيار مرشحيها للانتخابات وبذلك تكرس تلك الأحزاب العمل السياسى القائم على الولاءات والارتباطات العائلية والقبلية وليس على أساس الانتماءات الحزبية والسياسية[2]. فنجد أن الحزب الوطنى هو أكثر الأحزاب المصرية استحواذًا على مراكز الثقل الانتخابى التى تتركز فى العصبيات، والأسر الكبيرة فى الريف، والتجمعات الإقليمية فى المدن ويساعد ذلك قدرته على تقديم الخدمات والمساعدات بحكم وقوفه على جهاز الدولة فى فوزه فى العملية الانتخابية وحصوله على أغلبية المقاعد البرلمانية[3].

- نظرًا لارتباط العملية الانتخابية فى المناطق والأقاليم الريفية بصفة عامة بالاعتبارات القبلية والعائلية، فأن نسبة المشاركة فى التصويت فى الانتخابات فى الريف تفوق مثيلتها فى العاصمة والمدن الكبرى، رغم أن الأخيرة تضم فئات أوسع من الطبقة

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم، «الانتخابات البرلمانية والتطور الديمقراطى فى الوطن العربى»، مصدر سابق، ص ٣٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٩.

(٣) على الدين هلال (إشراف وتحرير)، «الانتخابات البرلمانية فى مصر من سعد زغلول إلى حسنى مبارك»، مصدر سابق، ص٢٧٨.

الوسطى أعدادًا أكثر من المتعلمين، ومن هنا يتم حشد وتكتيل الناخبين خلف المرشحين من أبناء عائلاتهم الممتدة وقبائلهم. أما فى العاصمة والمدن الكبرى فتزداد نسبة العزوف عن المشاركة فى الانتخابات لأسباب عديدة أهمها غياب أو تدنى ثقة قطاع كبير من المواطنين وبخاصة المتعلمين فى العملية الانتخابية، وذلك باعتبار أن نتائج الانتخابات محسومة سلفًا وبأغلبية لا يمكن أن تقل عن (٧٥٪) تحت أى ظرف من الظروف لحساب الحزب الوطنى الديمقراطى[١].

وأخيرًا فإن الديمقراطية ليس لها مستقبل مشرق فى مصر فالحياة السياسية وصلت إلى أكثر فتراتها فقرًا واضمحلالًا، وليس أدل على ذلك من تفكيك خريطة السياسة فى مصر حيث إن الأحزاب السياسية فى مصر تواجه أزمة حادة ومنها الحزب الوطنى ذاته وتتفاعل تلك الأزمة مع نتائج الانتخابات التى توجد فيها سيطرة العناصر التقليدية وظهور الاحتكار السياسى من قبل العصبيات لعائلات لها امتدادات أسرية عريقة التى توفر لها ضمانات النجاح والفوز بعضوية مجلس الشعب[٢].

(١) حسنين توفيق إبراهيم، «الانتخابات البرلمانية والتطور الديمقراطى فى الوطن العربى»، مصدر سابق، ص ٤٢.

(٢) أحمد منيسى، ومنال لطفى، مصدر سابق، ص١٥٧.

خاتمــــة

بعد العرض السابق للتحولات التى حدثت ببينة المجتمع المصرى يمكن للباحثة استخلاص بعض النتائج الأساسية التى تتعلق بطبيعة العلاقة الجدلية بين العصبية والمشاركة السياسية على مستوى المجتمع المصرى بصفة عامة والريف المصرى بصفة خاصة.

فلقد أدى انتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى والإصلاح الاقتصادى والعولمة إلى إضعاف سلطة الدولة وتضاؤل دورها، مما أدى إلى إحياء أطر كانت سابقة على الدولة كالقبلية والعصبية والعائلية. فكلما تضعف سلطة الدولة ويتضاءل دورها يزداد نفوذ العائلات، خصوصًا مع عجز الدولة عن تلبية المطالب والحاجات المادية والمعنوية للمجتمع.

وهكذا جعلت الدولة من السمة العائلية والعصبية سمة رئيسة للبناء الاجتماعي والمؤسسى والسياسى أيضًا، والدليل على ذلك استمرار ظاهرة النفوذ الأسرى والعائلى رغم التحولات والتغيرات التى صاحبتها فترة الانفتاح الاقتصادى والإصلاح الاقتصادي، والتى لم تعارض في بقاء هذه الظاهرة وإنما أكدتها، فضلًا عن تشجيع الدولة لهذه الظاهرة واختيارها للمرشحين الممثلين لأداء العمل السياسى لأفراد ذات أصول عائلية معروف لها بالنفوذ داخل مناطق وجودهم، والتى ترتب عليها اتسام المشاركة السياسية بالطابع العائلى والشخصى.

الفصل الرابع

العصبية العائلية والمشاركة السياسية
دراسة حالة فى قرية الحصة
مركز طوخ - محافظة القليوبية

مقدمــــــة

يرتبط ما يحدث في الريف المصرى بما يحدث في المجتمع المصرى كله نتيجة لما شهده المجتمع مع تحولات تمثلت في تبنى الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى والإصلاح الاقتصادي والعولمة مما أثر على القرية المصرية فقد أسهمت هذه التحولات فى خلق طبقة رأسمالية زراعية داخل القرية تستطيع بفضل ملكيتها لوسائل الإنتاج السيطرة والوصول إلى السلطة، فقد سيطرت هذه الطبقة على مجال إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية ولجان الاتحاد الاشتراكى سابقًا وحزب مصر بعد ذلك والحزب الوطنى الديمقراطى الآن؛ حيث مكنت الدولة صغار الفلاحين من ممارسة حقهم في إدارة جمعيتهم واختيار ممثليهم بالإضافة إلى أن قادة الاتحاد الاشتراكى بالقرية أو لجنة العشرين بالقرين، فقد كانت الدولة تأتى بقادة لجان الاتحاد الاشتراكي من مراتب

صغار الفلاحين، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل سيطرت هذه الطبقة على منظمات المجتمع المدنى كالجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع المحلى، متدرجة بعد ذلك للوصول إلى عضوية مجلس الشعب. ومن هنا فإننا أمام دولة تدعم التكوينات العائلية والعصبية، والذى يؤكد هذا الدعم استمرار النفوذ الأسرى والعائلى داخل القرية حتى بعد وفاة أو غياب أحد الأعضاء مما يحتم على العائلة أن تعد من يخلفه فى الوصول إلى البرلمان استمرارًا من ناحيتها لبقاء نفوذها وسيطرتها داخل القرية أو مناطق وجودهم.

ويأتى هذا الفصل محاولة من جانب الباحثة للكشف عن المؤشرات التجريبية التى تختبر الوجود الفعلى لخصائص العصبية متمثلة فى : الجانب الاقتصادى (ملكية العائلة للمشروعات الاستثمارية التجارية غير الأعمال الزراعية، والجانب المؤسسى المتمثل فى: عضوية المؤسسات الموجودة بالقرية كجمعية تنمية المجتمع المحلى والجمعية الزراعية والوحدة الصحية والوحدات التعليمية والجانب السياسى المتمثل في: المشاركة السياسية من خلال العضوية في الأحزاب والمجالس المحلية (محافظة - مركز - قرية) ومجلس الشعب داخل القرية، بهدف التوصل لمستقبل العصبية وعلاقاتها بالمشاركة السياسية في ظل العولمة.

أولًا ـ التوصيف الإيكولوجى للقرية

تقع قرية الحصة فى محافظة القليوبية، وهى إحدى قرى مركز طوخ وتبعد عنه قرابة ٢ كيلو مترًا. وتتبع القرية من الناحية الإدارية الوحدة المحلية بمشتهر وتبعد عنها قرابة ٥ كيلو مترًا ويحدها من الشرق مصرف القليوبية وزمام ميت كنانة وتبعد عنه قرابة ٣ كيلو مترًا، والجهة الغربية كفر الحصة مركز بنها والسفاينة مركز طوخ قرابة ٣ كيلو مترات، أما الجهة البحرية قرية وزمام فرسيس مركز بنها قرابة ٢ كيلو مترًا، والجهة القبلية الحدادين والسفاينة مركز طوخ قرابة ٢ كيلو متر[1].

وقرية الحصة هى القرية الأم ويتبعها ١٧ عزبة وهما (عزبة الديرى -النحاس - محمد صبرى (أحمد صبرى) - إسماعيل سعد -أحمد القدرى - عبد الوهاب سرور

---

(١) من واقع بيانات الوحدة المحلية بمشتهر.

- أبو النصر (أحمد غنام) - فرجانى - سلومة - محمد صالح - أمين الكشاف - السيد داود - أبو حجر - أبو غالى - إبراهيم عطا - الفيومى).

وتوجد بالقرية وحدتان مجمعتان : الوحدة الأولى بها (المدرسة الإعدادى والجمعية الزراعية ومركز الشباب والوحدة البيطرية) فى منطقة واحدة والوحدة الأخرى بها (المدرسة الابتدائية - والوحدة الصحية ومكتب البريد) وسنترال حكومى يتبع الاتصالات، وجمعية شروق للعاملين بهيئة النقل العام، وجمعية العربان التى تتبع الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة، وجمعية تنمية المجتمع المحلى ولجنة كفالة الطفل اليتيم، ويوجد بالقرية قرابة ١٧ مسجدًا كلها تتبع الأوقاف لكل عزبة مسجد وبها مستوصف خيرى به عدد من العيادات بالإضافة إلى معمل للتحاليل الطبية وينتشر بها المحلات التجارية أكثر من ١٥ محل بقالة ومحلات للملابس الجاهزة كما يوجد بالقرية ورش لحام وحدادة ونجارة أكثر من (٥ ورش)، ويوجد بها ورش سيارات (٥ ورش) ومزارع دواجن عدد (٦ مزارع)[١] ويوجد بها مصنعان للبلاستك أحدها ملك لأحد أفراد عائلة الفيومى، والآخر ملك لأحد أفراد عائلة دوام ومصنع لصناعة البلاط ملك لأحد أفراد عائلة العطار.

أما من ناحية الإسكان : فقد حدث تطور كبير فى بناء المساكن داخل القرية فمعظم المساكن مصنوعة من الطوب الأحمر. ولكن هناك عددًا قليلًا جدًّا من المساكن التى مازالت تبنى بالطوب اللبن ومسقوفة بأعواد النخيل والجريد وجذوع الأشجار ويلحق بها حظائر الماشية والحيوانات ومنازل القرية متلاصقة ضيقة ومتداخلة ولا توجد أسماء للشوارع، ولكن يطلق عليها (ناحية) فكل عائلة تميل أن تسكن بجوار بعضها البعض مثل ناحية خضر وناحية العسالين أى تتجمع فى مربع سكنى تتفاوت من حيث المساحة والشكل وهناك شكل شائع فى بناء المساكن، فالمساكن فى القرية متعددة الطوابق من أجل زواج الأبناء، فالمسكن له سلالم عالية من الخارج وارتفاع الطابق الأول كبير

(١) من واقع بيانات الوحدة المحلية بمشتهر.

وهناك بعض المنازل التى تستخدم الدور الأول لاستقبال الضيوف أما الطابق العلوى فهو خاص بالأسرة وأهل البيت[1].

وتتعدد طرق المواصلات بالقرية؛ حيث يوجد بها طريق من قرية الحصة حتى مدينة طوخ، ومن قرية الحصة حتى قرية ميت كنانة، ومن قرية الحصة حتى شبين القناطر.

ويوجد بالقرية ثلاث شياخات : الأولى ـ لعائلة علوان، والثانية ـ لعائلة العسال، والثالثة ـ لعائلة صلاح، وعمدة القرية من عائلة الفيومى.

أما بالنسبة للسكان فيبلغ تعداد السكان[2] ١٣٣٢٨ ألف نسمة قرابة ٦٠٠٠ بمعدل ٤٥٪ ذكور و٧٣٢٨ إناثًا بمعدل ٥٥٪ ويبلغ معدل الزيادة السكانية بنسبة ٢,٣٪ ومعدل الوفيات ٠,٦٪.

١) الوضع الاقتصادى بالقرية

تعتبر الزراعة النشاط السائد بالقرية؛ حيث يبلغ الزمام الكلى للقرية ١٢ط و ١٣٠١ف ويبلغ الزمام المنزرع ٢٣ط و١٢٠٧ف أما عن البور والمنافع فيبلغ قرابة ٩٤ فدانًا أما عن الموالح فتبلغ ٣٤٥ فدانًا أما عن المحاصيل فتبلغ ١٢ط و٩٦٢ف من إجمالى الزمام. أما عن أراضى الإصلاح الزراعى فلا يوجد فى زمام القرية وإنما فى زمام مشتهر، ولكن المنتفعين بها من الحصة، حيث تبلغ نسبتها ٣٣٠ فدانًا، وتبدأ حيازة الفرد منها من ٢ إلى ٣,٥ فدان وهناك أيضًا أراض تتبع هيئة الأوقاف وتبلغ مساحتها ١٢ فدانًا من إجمالى زمام القرية. ويبلغ عدد الحائزين ١٧٨٤ حائزًا؛ حيث تبلغ أعلى نسبة حيازة بالقرية ٣٧ فدانًا أما أدنى نسبة حيازة ٣ قراريط (انظر الجدول رقم ٤)؛ حيث يكشف عن اختفاء أصحاب الحيازات الكبيرة (٥٠ فدانًا فأكثر) كما يكشف تصنيف فئات الحيازة بالقرية فأصحاب الحيازات الواقعة من (١٠) أفدنة فأكثر يبلغ (١٠ حائزين) بواقع ٠,٦٪ للإجمالى، وأن أصحاب الحيازات الواقعة فى الفئة من (٥-٩) أفدنة فأكثر تبلغ قرابة

(١) اعتمدت الباحثة فى هذه المعلومات من خلال الملاحظة المباشرة.

(٢) بيان تعداد سكان الحصة فى ١/ ١/ ٢٠٠٨ من مركز الإحصاء والمتابعة بالمجلس الشعبى المحلى بمحافظة القليوبية.

٢٩ حائزًا بواقع ٦ , ١٪ للإجمالى، وأن أصحاب الحيازات الواقعة فى فئة (٣-٤) أفدنة ١٣٠ حائزًا بواقع ٢ , ٧٪ للإجمالى، أما أصحاب الحيازات الواقعة فى فئة (١ - ٢) فدان فتبلغ ١٢٠ حائزًا بواقع ٧ , ٦٪ للإجمالى، أما أصحاب الحيازات الواقعة فى الفئة (أقل من فدان) فيبلغ ١٤٩٥ حائزًا بواقع ٨ , ٨٣٪ للإجمالى[1] وهذا يؤكد انتشار الحيازات القزمية بالقرية وذلك بفعل عوامل الإرث والتفتيت وبيع الأراضى.

وتتوزع المساحة التى يمتلكها أهالى القرية بصورة بالغة التفاوت (انظر الجدول رقم ٥) حيث يكشف الجدول توزيع الملكية على عائلات القرية خاصة عائلات الدراسة حيث تبلغ أعلى نسبة ملكية (١١٠ أفدنة) بواقع ٣ , ٨٪ للإجمالى، والتى تمتلكها عائلة العسال بالقرية وهى أكبر العائلات عددًا وتتساوى معها عائلة خضر من حيث مساحة الأفدنة وتبلغ (١١٠ أفدنة) بواقع ٣ , ٨٪ للإجمالى، ثم عائلة دوام؛ حيث تبلغ حجم ملكيتها (٨٠ فدانًا) بواقع ٦ , ٦٪، ثم عائلة صلاح (٣٠ فدانًا) ٥ , ٢٪ وتتساوى معها عائلة الفيومى (٣٠ فدانًا) بواقع ٥ , ٢٪ ويليها عائلة علوان (٨ أفدنة) بواقع ٧ , ٠٪، ثم عائلة العطار (٧ أفدنة) بواقع ٦ , ٠٪ للإجمالى[2]. وعن توزيع العينة حسب العائلة وفئات الحيازة: انظر الجدول رقم (٦) الذى يؤكد اختفاء أصحاب الحيازات الكبيرة (٥٠ فدانًا فأكثر) وانتشار المساحات القزمية بين أفراد العينة.

وتبلغ نسبة العاملين بالزراعية داخل القرية قرابة ١١٠ عمال زراعيين وهى العمالة التى تعتمد على الزراعة كنشاط أساسى لها، وهناك بعض الأفراد الذين يملكون حيازات قزمية ويقومون بزراعتها بأنفسهم ويرتبطون بأعمال أخرى وذلك بعد عودتهم من العمل.

وعن أهم المحاصيل الزراعية التى يقوم أهل القرية بزراعتها تتمثل في المحاصيل (القمح - الأرز - الذرة - البرسيم) والخضراوات والموالح.

أما عن أدوات العمل الزراعية، فهناك نمطان من هذه الأدوات؛ حيث يستخدم أصحاب الملكيات الصغيرة وذات الدخل المنخفض والمتوسط الآلات والأدوات

---

(١) من واقع بيانات الجمعية الزارعية بالقرية.

(٢) من واقع بيانات الجمعية الزارعية بالقرية.

التقليدية (كالمحرات- الفأس - الزحافة) ويقومون بتأجير الجرارات الزراعية أما أصحاب الملكيات الكبيرة وأصحاب الدخل العالى، فيملكون الجرارات الزراعية وماكينة مياه وهذا مقصور على العائلات الكبيرة بالبلد، والتى لها نفوذ كعائلة (ف) والعائلات التى بها عائدون من الدول العربية النفطية ولديهم حيازات زراعية أكثر من (١٠ أفدنة) ومنها عائلة (ع).

٢) الوضع التعليمى بالقرية

يوجد بالقرية التعليم الرسمى جنبًا إلى جنب مع التعليم غير الرسمى، ويرتبط التعليم غير الرسمى بالكُتاب ويحرص جميع أهالى القرية على ذهاب أولادهم إلى الكُتاب، حيث يذهب الأولاد مرة فى اليوم وذلك فى الفترة المسائية أثناء فترة المدرسة، أما فى الإجازة فيذهبون فترتين (صباحية ومسائية) وتوجد بأغلب مساجد القرية.

ويلاحظ ارتفاع نسبة التعليم فى القرية من الحاصلين على مؤهلات جامعية الذين يعملون فى تخصصات مختلفة فى القرية وهناك من يرتبط عمله بمدينة القاهرة ومركز طوخ وبنها ومنهم من يعيش بالقرية ويتردد عليها كل يوم ومنهم من يتردد على القرية مرة أو مرتين فى الأسبوع ومنهم من يتردد عليها فى الأعياد والمناسبات وحالات الزواج والوفاة. أما عن تعليم البنات فعلى الرغم من وجود نسبة كبيرة منهم حاصلات على مؤهلات جامعية وفى مرحلة التعليم الجامعى فإن التعليم مازال منحصرًا فى التعليم المتوسط كالتعليم الثانوى والفنى والتجارى والتمريض وذلك خوفًا عليهم من حياة الجامعة.

ويتبين من ذلك أثر التطورات التى شهدتها القرية، والتى أثرت على البناء المهنى للقرية وجعلته أكثر تحررًا من الطابع التقليدي، ويعبر عن ذلك انتشار المهن والوظائف الحكومية والأهلية بالقرية. بالإضافة إلى الزيادة السكانية التى طرأت نتيجة التحسن في الخدمات الصحية في هذه القرية فضلا عن الانتقال من الاعتماد على الزراعة كنشاط سائد بالقرية إلى إنشاء مشروعات رأسمالية صغيرة، إلى جانب تنامى دور الدولة بمختلف أجهزتها في القرية، وانتشار التعليم بمختلف مراحله وزيادة الحاصلين على

شهادات مختلفة ثم التحاقهم بالوظائف الحكومية وغير الحكومية سواء أكان المتاح منها داخل القرية أم خارجها.

ثانيًا ـ تاريخ القرية وعائلاتها

١) نشأة القريـة

لا توجد معلومات دقيقة وكافية عن تاريخ نشأة القرية مجال الدراسة شأنها فى ذلك شأن معظم القرى فى مصر، ولكن أفاد بعض الإخباريين من كبار السن والأهالى أن القرية من القرى القديمة فى نشأتها ويعزز ذلك ما رواه بعض كبار السن عن سبب تسمية قرية الحصة «بالحصة» فالرواية الأولى ترى أن الحصة كان يطلق عليها «حصة المغُنى» بمعنى أن الوافد إليها من خارجها يصبح أكثر ثراءً من أهلها؛ حيث يلتفون حوله ويؤدون له من الخدمات والمساعدات ماشاء وذلك للأخلاق الطيبة التى يتمتع بها الناس فى القرية. أما الرواية الثانية والتى تبدو أكثر مصداقية من الرواية الأولى والتى تُرجع سبب تسمية القرية بهذا الاسم إلى عصر الخديو عباس، فقد كانت حصة أو مقاطعة من مقاطعاته؛ حيث كان يمتلك قصرًا فى «مشتهر» كاستراحة له ويقع فى زمامها بجانب الحصة ولحبه الشديد لهذه الاستراحه وإيثاره لأهلها أخذ حصة من الأرض؛ لكى يوسع بها استراحته ولذلك أطلقوا عليها (الحصة) ويتفق على هذه الرواية الكثير من الإخباريين وكبار السن بالقرية.

ويشير «محمد رمزى» فى قاموسه الجغرافى إلى أن قرية «الحصة» من النواحى القديمة واسمها الأصلى «شبرا بلولة»، وردت به فى المشترك لياقوت الحموى بكورة الشرقية، ووردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد فى ثلاثة مواضع من أعمال الشرقية الأولى فى حرف الألف باسم الحصة من كفر بخطهر (مشتهر)، والثانى فى حرف الحاء باسم حصة المَغنى وهى شبرا بلولة والثالث فى حرف الشين باسم شبرا بلولة وهى حصة المَغنى، ووردت فى الانتصار حصة المَغْنى من أعمال الشرقية وفى قوانين الدواوين شبرا بلولة المجاورة لمرصفا وهى حصة المَغْنى ووردت فى التحفه سنة ١٢٢٨هـ حصة المغْنى بالعين المهملة نسبة إلى رجل من بنى مَعْن فقد وردت فى دليل سنة ١٢٢٤هـ حصة المَغْنى نقلًا من الشرقية وتعرف بحصة بنى مَعْن بولاية قليوب ومن سنة ١٢٥٩هـ

باسمها الحالى وهى الحصة. وكانت هذه القرية تابعة لمركز بنها وفى فبراير ١٩٣٢ أصدرت وزارة الداخلية قرارًا بإلحاقها بمركز طوخ لقربها منها[١].

٢) نشـأة العـائلات

وتعد العائلات فى القرية من أهم الجماعات الاجتماعية. والتماسك والتضامن العائلى ظاهرة ملحوظة، لأنه يتخطى أحيانًا التناقضات والفوارق الطبقية، لتتحد العائلة وتتضامن فى صراعها مع العائلات الأخرى فى القرية. وكون العائلة إطارًا لتنظيم الصراع بين العائلات، فذلك لكى يتيح لها وسائل أقوى فى صراعهم. والصراع بين العائلات عادة ما يكون له طابع خاص، لأنه مرتبط بظروف اجتماعية ومواقف محددة. وإذا كان هذا التضامن العائلى يبدو مستندًا إلى العصبية، فإنه أيضًا يعكس مصالح محددة وواضحة[٢].

وفى ضوء هذا البعد تعرض الباحثة لنشأة عائلات الدراسة وفروعها والقيادات الموجودة بها ومصادر قوتها وأسباب تحالف العائلات داخل قرية الحصة. وذلك حتى تتمكن الباحثة من رسم صورة متكاملة لعائلات الدراسة وأسباب تضامنها وصراعها مع بعضها البعض.

أ) عائلـــة العـسال[٣]

أشار كبار السن وأحد القيادات الموجودة بها أن عائلة العسال من أكبر عائلات القرية وأقدمها فقد أثبتت العائلة نسبها إلى الإمام الحسن ابن السيدة عائشة ابنة

---

(١) محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية: من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، (القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٤)، من القسم الثانى، الجزء الأول (المحافظات ومديريات القليوبية والشرقية والدقهلية)، ص٤٢.

(٢) ويدعم هذه الفكرة ما ورد بكتاب: عبد الباسط عبد المعطى، الصراع الطبقى فى القرية المصرية: تحليل تاريخى ومعاصر، (القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧)، ص ١٢٠.

(٣) أشار أحد كبار العائلة ويمثل أحد القيادات بها أن عائلة العسال أصلها من سوهاج وسبب تسميتها بعائلة العسال بأنهم كانوا تجار عسل، وكانت تسمى بالعسيلة، ثم أصبح اسمها العسال.

الرسول (ﷺ) فقد أكدوا أن عمدة القرية كان من العائلة فى فترة فترة الثلاثينيات ولا يزال للعائلة نصيب من مشيخة البلد حتى الآن، وكانت العائلة تعتمد على الزراعة كنشاط أساسى لها أما الآن ومع التطورات التى شهدتها القرية، فقد أصبح ضمن أبنائها نسبة كبيرة من المتعاملين فيها فيوجد بها القيادات العلمية كالأطباء والمهندسين والتخصصات العلمية المختلفة، كما كان هناك بالعائلة أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى سابقًا فى فترة الستينيات وفى الأحزاب (الحزب الوطنى الديمقراطى) وفى المحليات وغالبًا ما يمثل العائلة عضوان أحداهما على مستوى القرية، والآخر على مستوى المركز وذلك لكونها أكبر العائلات بالقرية وتتسع أنساب العائلة ومصاهراتها مع العائلات الآخرى بها وفى العزب المجاورة لها ومع التطورات الذى حدثت فى القرية وزيادة عدد العائلة فقد انقسمت إلى عدة أفرع كفرع فرج - عبد المعطى - ازدحمد - محمد - يوسف - عبد الرحمن - محمود - محمد الكافورى- بدر - مهدى وأصول العائلة الأولى بالحصة وتتعدد أفرعها فى كفر علوان- رمادة - طوخ- القاهرة و أماكن أخرى متفرقة، وتتحالف عائلة العسال مع جميع عائلات القرية وذلك بحكم النسب والجيرة والصداقة وطول المعاشرة وبالعائلة قيادات ذات مركز اجتماعى وسط العائلات الأخرى وبها مشايخ وأئمة مساجد. وقيادات فى مجال الشرطة والجيش ولا يوجد من يمثلها فى مجلس الشعب أو الشورى[1].

ب- عائلــة دوام[2]

أشار قيادات العائلة وكبار السن منها بأن هذه العائلة من أقدم العائلات الموجودة بالقرية، حيث أشاروا بأنه كان للعائلة جد كبير يدعى أحمد على دوام كان من كبار الملاك بالقرية فكان يمتلك ٣٠٠ فدان ويعمل قائدًا بالجيش ويدفع الخراج عن هذه الأرض وعندما توفى ولم يستطع أحد دفع الخراج، قامت الحكومة بتوزيع الأرض التى كان يمتلكها، ويدعون أن أساس ملكية العائلات الأخرى من الأرض التى كان

(١) أشار الإخباريين والأهالى أن هناك شخصًا يدعى (هـ-ع)، ولكنه غير مقيم بالحصة، وهو رجل أعمال كبير بالقاهرة بالترشيح فى انتخابات مجلس الشعب الدورة السابقة، ولكنه لم يوفق وذلك لأنه أتى على فجأة ولقوة الخصم المنافس له؛ لأنه من أهل الحصة وللتاريخ الطويل لعائلته فى مجال العمل السياسى.

(٢) أشار أحد قيادات العائلة إلى أن أصل تسمية العائلة بدوام يرجع إلى أن أصلها من عائلة «أبو دومة» كانت فى أقصى الصعيد وهى موجودة الآن هذا ما أشار به إحدى قيادات العائلة.

يمتلكها الجد الكبير، كما أكد كبار السن من العائلة أن عمدة القرية وشيخ البلد كان من أبنائها في العشرينيات وكانت الزراعة النشاط الأساسى لها ، أما الآن فيوجد بالعائلة بعض الأفراد الذين يمتلكون مشروعات رأسمالية صغيرة كمستودع للأنابيب ومصنع للبلاستيك وكان بها أعضاء بالاتحاد الاشتراكى ثم بالحزب الوطنى حاليًا والمحليات حيث إن رئيس المجلس الشعبى المحلى الحالى بالقرية من العائلة، كما تمثل المرأة فى هذا المجلس وتتعدد أفرع العائلة كفرع على - محمود - عبد الرحمن - سرور - فرج- عطية - حسن - عدوى - إبراهيم، وترتبط العائلة بصلات نسب مع عائلات القرية مما يجعلها متحالفة معهم وبخاصة عائلة الفيومى وذلك لصلات النسب والقرابة التى تجمع بينهما.

ج- عائلة خضر

وتعد عائلة خضر، أيضًا من العائلات الكبيرة والقديمة بالقرية والكبيرة وترجع تسميتها إلى الجد الكبير خضر، و هى عائلة عمرها أكثر من خمسة أجيال كما أكد أحد قيادات العائلة ومن كبار السن فيها. وهى من العائلات التى تمتلك مساحات كبيرة من الملكية الزراعية؛ حيث تعتمد على الزراعة كنشاط أساسى لها وتتميز بالتماسك العائلى والقرابى ودائما ما كان يتواجد بعض أفراد العائلة بالاتحاد الاشتراكى والمجالس العرفية ولجنة فض المنازعات سابقًا وفى الحزب ألوطنى والمجالس المحلية والجمعية الزراعية ومركز الشباب فضلًا عن وجود بعض الأفراد الذين يشغلون مكانة اجتماعية ككبار السن وقيادات العائلة ويوجد بها قيادات علمية ودينية كالأستاذ الجامعى والمهندس والمدرس والمحامى وتشتهر العائلة بأنها عائلة المشايخ وأئمة المساجد؛ حيث تتميز العائلة بوجود نسبة كبيرة منهم من حفظة القرآن الكريم فأغلب أئمة ومشايخ القرية من العائلة وتدخل العائلة فى صلات نسب مع جميع العائلات الموجودة بالبلد فقد أكدوا جميعًا أن «كلنا فى البلد كتلة واحدة كل العائلات فى صلات نسب واخدين من العيلة دى ومدين للعيلة دى يعنى البلد كلها عبارة عن شبكة واحدة، هذا ما جعل بين جميع العائلات الترابط والتحالف وذلك بسبب النسب والجيرة والصداقة وقد أكد جميع أفراد العينة بأن عائلة خضر من أكثر العائلات التى تشتهر بعصبيتها خاصة وقت الانتخابات التى تدخل فيها عائلة (ف) فقد أكدوا بأنهم من وقت دخول الحاج (ع

- ف) الانتخابات كانوا يخرجون بالشوم والسلاح وأنهم مازالوا حتى الآن يخرجون خاصة بالشوم وقد أكدوا أيضًا أن هذا يرجع إلى أن عائلة (ف) تقدم لهم مصالح شخصية كبيرة. وتتعدد أفرع العائلة كفرع «أبو رومية - أبو خليل - عبد الحميد - مرسى - حسين».

د-عائلـــة العطـــار[1]:

تلى عائلة خضر فى الحجم وحيث كان بالعائلة عمدة وشيخ بلد، ولكن انتقلت العمودية إلى عائلة أخرى، ولكن مازال بها شيخ بلد حتى الآن وكانت الزراعة النشاط الأساسى للعائلة ويوجد بها الآن من يعمل بتجارة الحبوب والأعلاف وبها بعض الأفراد الذين كانوا يشغلون بعض المناصب المقترنة بالسلطة مثل الاتحاد الاشتراكى سابقًا والمجلس المحلى والحزب الوطنى الآن والجمعية الزراعية وكانت العائلة تمتلك أراضى كثيرة لكن مع زيادة حجم العائلة قلت مساحة الأراضى الزراعية بسبب عوامل الإرث والاتجاه نحو بيع الأراضى من أجل الإنفاق على زواج الأبناء والبناء عليها فضلًا عن وجود بعض الأفراد الذين يشغلون مكانة اجتماعية مثل: الطبيب البشرى- والأستاذ الجامعى والصحفى - والمحامى - والمدرس، وتتعدد أفرع العائلة مع زيادة حجمها كفرع (عواد - فراج - صابر - عبد السلام - عبد الرحمن - عبد الرؤوف) كما تتعدد أنساب ومصاهرات العائلة مع عائلات القرية فقد أكدوا أنهم جميعًا عبارة عن شبكة واحدة ومن أكثر العائلات المصاهرة لها عائلة العسال- عائلة دوام - وخضر التى تترابط معها بسبب الجيرة والصداقة والنسب وطول المعاشرة.

هـ- عائلـــة صـلاح:

أشار أحد قيادات العائلة وقياداتها بأن للعائلة جدًا كبيرًا كان يعمل مهندسًا ميكانيكًا، وأخذ لقب أفندى من المهندسين الإنجليز وذلك أثناء الاحتلال الإنجليزى وكان للعائـلة عمـدة ظل فى العمودية خمس سنوات ومشيخة البلد بالعائلة من الخمسينيات

(١)يرجع أحد أفراد العائلة وهو من كبار السن أن أصل العائلة من «ميت العطار» وهذا سبب تسميتها بالعطار وهناك إخبارى آخر قال إن سبب تسمية العائلة بالعطار يرجع إلى أنهم كانوا يعملون بالعطارة.

وما زالت حتى الآن وبالعائلة بعض الأفراد الذين يشغلون بعض المناصب المقترنة بالسلطة كالحزب الوطنى والمجلس المحلى على مستوى القرية وأخذت العائلة شهرتها من أنها كانت ومازالت تمتلك ماكينة طحين تخدم القرية والعزب التابعة لها بالإضافة إلى تجارتها فى (الحبوب والبقالة) ومزارع دواجن فضلًا عن الأفراد الذين يشغلون مكانة اجتماعية مقترنة بالتعليم كـ (طبيب بشرى - ومهندس وأستاذ جامعى - ومحام - ومحاسب) وتتسع حجم مصاهرات العائلة وأنسابها، أما عن العائلات المتحالفة معهم أكدوا أن «صلة النسب هيه اللى كانت بتربط العيلات ببعض لكن دلوقتى بقت حرية شخصية فى البلد كل واحد بيروح ورا العيلة اللى فيها مصلحته وبس وكلها مصالح شخصية» وتتعدد أفرع العائلة كفرع عبد العزيز - فرج - سيد - حسن - عواد - محمود.

و-عائلة علوان (عائلة البية)

أشار كبار السن وأحد القيادات بالعائلة بأن عائلة علوان من العائلات القديمة بالبلد وعلى الرغم من صغر حجمها فإنها تلقب بعائلة البية[1] وذلك يرجع لثرائها قديماً وتوجد مشيخه البلد فى العائلة من أكثر من عشرين عامًا ومازالت بها حتى الآن وهى من العائلات التى لا تمتلك أرضًا زراعية كبيرة فنصيبها من الحيازة الزراعية بالقرية قليل والزراعة هى النشاط الأساسى لها وبها بعض الأفراد الذين يعملون بالجمعية الزراعية وبالحزب الوطنى وتتعدد أفرع العائلة : (كفرع البية - فرع رفاعى - منصور - حسين - مصطفى - عفيفى - كامل) أيضا تدخل العائلة مع معظم عائلات القرية فى مصاهرات ونسب مما جعل بينهم الترابط والتماسك وتتحالف مع جميع العائلات بالقرية، ولكن تكثر صلات النسب مع عائلة الفيومى - خضر - العسالين مما يجعلهم دائمًا مترابطين فى كل شىء وبها بعض القيادات الاجتماعية ككبار السن وقيادات العائلة ويوجد بها بعض الأفراد الذين يحتلون مكانة اجتماعية كالطبيب البشرى والمهندس .

---

(١) أشار أحد كبار السن والأشخاص البارزين بالعائلة والقرية إلى، أن سبب تسمية العائلة بالبية بأن الجد الكبير كان حكمدار بمحافظة الدقهلية، وكان يمتلك مساحات كثيرة من الأرض الزراعية داخل القرية وكان من الأثرياء.

ل- عائلة الفيومى[1]

أشار أحد كبار العائلة ومن كبار السن فيها أنها من العائلات القديمة بالقرية ويرجع أصل عائلة الفيومى إلى الجد الكبير (أ٠ف) الذى جاء من بلد (منايشه الخطيب) فى الفيوم فأصل العائلة هناك حيث كان يعمل تاجرًا ببنها وتزوج من عائلة المغربى واستقر فى بنها، ثم اشترى أرضًا فى الحصة وكان هذا سنة ١٨٩٠ ثم اشترى قرابة (٣٠ فدانًا) واشترى بيوت وبدأت تتفرع العائلة فى طوخ والحصة. بدأت العائلة تتولى المناصب السياسية بداية من سنة ١٩٣٠ فالجد الكبير (أ ٠ف) كان أول من تولى منصب العمودية وكان ذلك أول منصب سياسى بالقرية. وفى سنة ١٩٥٧ كانت بداية دخول عائلة الفيومى ممثله فى شخص الحاج (ع - ف) البرلمان فلم يكن فى البداية يعرف السياسة ففى السنة التى رشح نفسه فيها لم يوفق[2] لقوة الخصم المنافس له والذى كان من عائلة (ز) وذلك يرجع لعدم خبرته، بالإضافة إلى أنه لم يكن له معارف من القيادات والتى كانت متحالفة مع الخصم المنافس له؛ لأنه كان منضم إلى حزب الوفد «الحزب المسيطر فى هذا الوقت، ثم بدأ (الحاج ع.ف) يمهد للدورة الثانية وذلك كان سنة ١٩٦٣ ونجح فيها وبدأ يتردد على الناس وبدأ يزيد من حجم تجارته بعمل مصنع للمعسل فى طوخ ومصنع غزل ونسيج وزجاج فى الإسكندرية، أما الفرع الموجود بالحصة فكان النشاط الأساسى له هو الزراعة فلم يكن لدى الحاج (ع٠ف) فى البداية المال فقد اعتمد فى حملته الانتخابية على المعارف وتأدية خدمات للناس فللعائلة أفرع كثيرة فى طوخ وبنها والزقازيق ويتمثل نشاط فرع العائلة بالزقازيق فى شركة للنقل والمواصلات تتمثل فى أتوبيسات نقل من الزقازيق إلى القاهرة أما الفرع الموجود بالحصة فعدد أفراد

---

(١) أخذت عائلة الفيومى هذا اللقب لأنهم أتوا من الفيوم .

(٢) ذكر أحد الإخباريين أنه من أول سنة بدأ يرشح فيها الحاج (ع -ف) نفسه لعضوية مجلس الشعب لم يوفق فيها ونجح فيها (ك - ز) والذى قام باختياره ولم يختار (ع -ف) فعندما ذهب للمرشح الناجح فى طلب أن يقوم بنقل أبنه من الفترة المسائية إلى الفترة الصباحية فى الاتحاد الاشتراكى خوفًا عليه من المواصلات، وقام هذا المرشح بمقابلة هذا الشخص بفتور وعدم اهتمام ولم يلب له طلبه فقال الناجح لم يفعل لى شىء لما أروح للساقط يمكن يعمل لى حاجة فذهب إلى الحاج (ع - ف) وروى له ما حدث وقال أنا قولت إن الناجح معملش حاجة لما أروح للساقط» فقام الحاج (ع) بالاتصال بالمسئولين ولبى له طلبه ونقل ابنه من الفترة المسائية إلى الفترة الصباحية ومن هذا الوقت بدأت أقول فى البلد أن «الساقط عمل والناجح معملش».

العائلة بها قليل، ولكن تتحالف معها جميع عائلات الحصة وذلك يرجع إلى علاقات القرابة والنسب والجيرة والصداقة والمصالح المتبادلة. وقد استطاعت عائلة الفيومى بأصولها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أن تحتل جميع المناصب السياسية والإدارية والاجتماعية المهمة فعمدة القرية من العائلة ورئيس المجلس الشعبى المحلى للمحافظة من العائلة إلى جانب عضوية مجلس الشعب وذلك من سنة ١٩٦٣، والتى لا تزال بها حتى الآن والتى انتقلت بعد وفاة الحاج (ع٠ف) إلى الابن الدكتور (س . ف) بدءًا من الدورة الانتخابية سنة ٢٠٠٠. فكل هذه المراكز لا تخرج عن القرية ولا عائلة الفيومى فكان للحاج (ع - ف) منهج سياسى فهو صاحب منهج «البيت المفتوح» فكان دائما ما يفتح البيت أربعًا وعشرين ساعة لتقديم الخدمات ولتلقى الشكاوى والاقتراحات فالمواطن يأتى وقتما شاء فيلبى له ماشاء فكانت تلك طريقته أو ذلك منهجهى الذى مغزاه « أنك قوى بالناس فكن قريبًا جدًّا من الناس، خاصة البسطاء والضعفاء، فكان يأخذ للضعيف حقه ويقف بجانبه وكان يكرم الصغير قبل الكبير، ويكرم النساء قبل الرجال. ويوجد بالعائلة القيادة الدينية الموجودة بالحصة فضلًا عن الأفراد الذين يشغلون مكانه اجتماعية (كالأطباء- أساتذة الجامعات - المهندس- والمحاسب والمحامى - وغير ذلك من المهن).

وهكذا تؤدى الثروة المتمثلة في ملكية العائلة للمشروعات الاستثمارية المختلفة إلى السلطة المتمثلة فى عضوية مجلس الشعب مدعمين ذلك بعلاقات من القرابة والنسب مع جميع عائلات الحصة .وذلك للأسباب الآتية:

أ) أداء الخدمات بالقرية، وقضاء مصالح الصغير قبل الكبير.

ب)مراعاة حقوق الناس والقيام بجميع الواجبات كواجب العزاء - الأفراح - زيارة المرضى بالإضافة إلى قوة النسب والنشأة السياسية القديمة كل هذا ساعد على امتلاك عائلة الفيومى للسلطة ومصادر القوة فى القرية.

٣) المصادر التى تعتمد عليها العائلة فى الاستحواذ على بناء القوة

يتضح من خلال تقارير الحالات أن المصادر التى تعتمد عليها العائلة فى الاستحواذ

على بناء القوة؛ حيث بلغت نسبة الذين أكدوا أهمية التمثيل السياسى كمصدر أساسى فى الاستحواذ على ذلك ٣, ٣٩٪ بواقع (٣٣ حالة) فقد قرروا فى ذلك أن «العيلة اللى فيها ناس لها مناصب سياسية كبيرة هيكون لها ضهر يسندها ولما حد بيعرف أن فى حد منصب كبير مبيخفشى منه بيحاول يصاحبه ويتقرب ليه وإن ماحتجش له النهارده هيحتاج له بعدين» وهذا يؤكد أن هناك اتجاها كبيرًا بالقرية نحو تغليب المصلحة الخاصة وعلاقة ذلك بأصحاب المناصب السياسية. أما الذين أكدوا على أهمية التكتلات القرابية بنسبة ١, ٣٨٪ من جملة العينة بواقع (٣٢ حالة) وقد قرروا فى ذلك «أن لازم تكون علاقته بالعيلات اللى حواليه كويسه ويقوم بكل الواجبات للفقير والغنى» ويأتى بعد ذلك الأساس المادى فقد أكد نسبة ٣١٪ بواقع (٢٦ حالة) أهمية المال حيث قرروا «أن المال له عامل فالمادة هتساعده أنه يقدم خدمات وبعدين دلوقتى الفلوس بتقدر تغرى الناس وخاصة أصحاب النفوس الضعيفة اللى يهمهم مصالحهم الشخصية».

وهناك بعض المصادر التى أضافتها العينة وهى المقومات الشخصية «كطيب الخلق والاحترام والتواضع والقدرة على أداء الخدمات والمصالح «العامة والخاصة» فقد قرر ذلك نسبة ٣١٪ بواقع (٢٦ حالة) ثم يأتى بعد ذلك التعليم[1] وامتلاك الفكر السياسى كمصادر للاستحواذ على بناء القوة وذلك بنسبة ٢, ٢٠٪ بواقع (١٧ حالة) فقد قرروا فى ذلك أن «لازم يكون فيهم ناس متعلمين كويس علام عالى عشان يكون الشخص أسلوبه قوى يقدر يحل المشاكل»، ويتضح هنا أن المال والتعليم أصبح لهما قيمة سياسية فمن خلالهما يستطيع الفرد أن يحقق حراكًا اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا، أما حجم العائلة فقد كانت نسبه ١, ١٣٪ بواقع (١١ حالة) وتعنى العينة بالحجم هنا هيبتها ونفوذها وسط العائلات فقد ردد أحد الأفراد بشأن ذلك أن «العدد في الليمون»، كما ذهب ٥, ٩٪ بواقع (٨ حالات) أن الملكية الزراعية ضرورية فقد قرروا فى ذلك» الأهم حيازة الأرض الزراعية؛ لأن الناس فى الأرياف بيحترموا الشخص اللى عنده أرض زراعية»، ونلاحظ هنا تراجع قيمة ملكية الأرض الزراعية كأحد المصادر الأساسية

(١) ذكر أحد أفراد العينة بأنه أثناء حضوره إحدى اللقاءات للمرشح (س -ف) قال إن والدى «بقى له ٣٥ سنة فى البرلمان» ورجع تانى وقال «أنا راجل دكتور وهعرف اتكلم كويس وأوصل مشاكلكم وأحلها».

التى كانت تعتمد عليها العائلة فى الاستحواذ على بناء القوة بالقرية، كما ذهب ٦٪ بواقع (٥ حالات) أن التنشئة السياسية ضرورية فقد قرروا فى ذلك أن «القيادة بتعتمد على التربية العائلية والفكرية والسياسية يعنى أن لو متربيتش تربية سياسية مش هقدر أقدم خدمات علشان أنا ما تربتش على كده فلو فى تربية سياسية هيكون فى تطور طبيعى للأجيال ده هيسلم ده وده هيسلم ده يعنى هيكون فى استمرارية»، وذلك لأنها تنمى الوعى السياسى عند الفرد، وهناك حالة واحدة بواقع ١,٢٪ أكدت أن هذا يرجع لاعتبارات حزبية «يعنى الحكومة لو عايزة حد بتحطه فى منصب وخلاص عشان يبقى الراجل بتاعها تحت طوعهم».

وهكذا تتمثل المصادر التى تعتمد عليها العائلة فى الاستحواذ على بناء القوة متمثلة في التمثيل السياسى والتكتلات القرابية فبينهما علاقة إيجابية تتمثل في علاقة تكامل وذلك لتحقيق السيطرة الكاملة داخل القرية. فقد تبين من خلال الدراسة أن صاحب السلطة مخدوم بالتقرب إليه من الآخرين وذلك بدافع المصلحة، والتى تحركها فى الخفاء المصالح الاقتصادية فى الأساس. ويليها المال والتعليم والمقومات الشخصية وحجم العائلة والملكية الزراعية والتربية السياسية والانتماء الحزبى كمصادر إضافية للاستحواذ على بناء القوة داخل القرية.

ومن هنا تعد العصبية في علاقتها ببناء القوة هى انعكاس لظروف اقتصادية وقرابية كما يتضح أن الغاية التى تسعى إليها العصبية هى السيطرة على باقى العائلات وذلك لأنه لا يوجد عصبيات أخرى داخل القرية سوى لتلك العائلة (العصبية) وذلك باحتلال مكانة متميزة وسط العائلات حتى تتمكن من فرض نفوذها وسيطرتها على القرية والاستحواذ على بناء القوة فيها.

وهذا له دلاله أخرى تؤكد أن العصبية أخذت أشكالًا وتبعات جديدة تمثلت جميعها فى شكل مصالح إلا أنها أيضًا مازالت تحتفظ بمعناها الكلاسيكى، والذى يجمع بين هذه الأشكال «المصلحة المشتركة» وذلك بحكم الانتماء إلى جماعة معينة.

ثالثًا ـ العصبية العائلية والمشاركة الاجتماعية

يجيب بنود هذا البعد على التساؤل الأول الذى يشتمل على تأثير العصبية العائلية فى المشاركة الاجتماعية بصفة عامة والمشاركة السياسية بصفة خاصة بقرية الدراسة وذلك على النحو التالى:

١) العصبية العائلية والمشاركة الاجتماعية

أ- العائلة والمشاركة فى مؤسسات القرية

لقد حدثت بالقرية المصرية تغيرات كثيرة فى نظام الزراعة والرى، كما دخلت بالقرية كثير من الخدمات كانت محرومة منها فى الماضى كالمياه النقية والكهرباء والتعليم والصحة فأصبحت القرية أكثر اتصالًا بالعالم الخارجى وذلك فى ضوء التطورات التى حدثت فى وسائل الاتصال والمواصلات وأصبح سكان الريف أكثر اتصالًا بمجتمع المدينة، بل إن وسائل الاتصال والمواصلات الحديثة مكنت هؤلاء السكان من أن يهاجروا من المجتمع الريفى لا إلى المدينة الداخلية فحسب بل إلى البلدان الأخرى[١] ومن مظاهر التطور أيضًا وجود المؤسسات الحكومية والأهلية وتتناول الباحثة فى هذا البعد العلاقة بين العصبية وتوزيع العائلات داخل مجالس إدارة هذه المؤسسات ماعدا بنك التنمية والائتمان فمعظم عائلات القرية وخاصة الذين يمتلكون حيازات زراعية تتعامل مع بنك التنمية والائتمان الزراعى. ويوضح الجدول رقم (٧) مشاركة العائلات بالمؤسسات الموجودة بالقرية؛ حيث تتوزع الأدوار داخل المؤسسات الحكومية والأهلية على العائلات بالحصة وذلك لتحقيق التوازن العائلى داخل القرية بهدف تجنب الصراعات التى يمكن أن تفسد العصبية العائلية مع الاحتفاظ بفكرة المصلحة حتى لا يبدو وجود احتكار للمناصب الإدارية والسلطة السياسية من جانب العائلة الممثلة للعصبية ولضمان نفوذها وسيطرتها داخل القرية مدعمة ذلك بعلاقات من النسب والقرابة مع عائلات القرية.

---

(١) ويدعم هذه الفكرة ما ورد بكتاب: أحمد زايد، علم الاجتماع الريفى: وتطبيقاته فى الريف المصرى، (القاهرة، بل برنت، ٢٠٠٧)، ص١٣٢.

ب- دور العائلة فى القرية ومدى فاعليتها

اعتمدت الباحثة فى قياس دور العائلة ومدى فاعليتها من خلال تأدية خدمات فى (الصحة - التعليم - المياة - إنارة الشوارع- رعاية الأتيام- رعاية الفقراء والمحتاجين - رعاية كبار السن)؛ حيث إن جميع عائلات الحصة تتساوى تقريبًا فى تقديم هذه الخدمات وتنحصر هذه الخدمات فى (رعاية الأيتام - رعاية كبار السن - رعاية الفقراء والمحتاجين)، والتى تقدم من خلال الجمعيات الأهلية الموجودة بالقرية كالجمعية الخيرية وجمعية تنمية المجتمع المحلى - والجمعية الشرعية ولجنة كفالة الطفل اليتيم أما الخدمات الآخرى فلا تقدم بشكل عام، ولكن تقدم بشكل فردى والتى يقدمها بعض الأفراد من كل العائلات كل على حسب وظيفته باستثناء بعض الخدمات التى برزت فيها كل عائلة فعائلة العسال قامت بعمل مسجد باسم العائلة كما قام أحد الأفراد القادرين وهو من الذين سافروا إلى الدول العربية بعمل مستوصف خيرى ومعمل للتحاليل الطبية بالإضافة إلى دار مناسبات عامة للعائلة والتى من الممكن أن يستخدمها الفقراء والمحتاجون من العائلات الأخرى. أما عائلة دوام فقامت بعمل ترميم لدار المناسبات الخاصة بها ويمكن لجميع أفراد العائلة استخدامها خاصة الفقراء والمحتاجين الموجودين بالعائلة والقرية بالإضافة إلى أن بعض الأفراد القادرين قاموا بعمل مصنع للبلاستيك وفرن لصناعة الخبز بالإضافة إلى مستودع للأنابيب. أما عائلة خضر فقد قام أحد الأفراد بالتبرع بقطعة أرض وتم عمل مسجد عليها بالجهود الذاتية ومعهد أزهرى. أما عائلة العطار فهناك أحد الأفراد الذى يمتلك مصنع لصناعة البلاط الذى قال «إنه من الممكن لو فيه حد يبينى جامع ممكن أسهم ببلاط المسجد ولو فى عيلة عايزة تبلط المضيفة أو دار المناسبات ممكن أسهم معاها» وهناك أيضًا أحد أطباء بالعائلة الذى يقوم بعمل بعض العمليات مجانًا أو بأجر رمزى. أما عن عائلة صلاح قام أحد أفراد العائلة بعمل مسجد بالجهود الذاتية وبه كتاب لتحفيظ القرآن الكريم بالإضافة إلى أن العائلة تشتهر بوجود ماكينة طاحين. وقام أحد كبار العائلة بإلغاء مراسم العزاء «المياتم» للتبرع بتكلفاتها للأيتام ولغير القادرين كصدقة جارية فقد قرر فى ذلك «أن ممكن واحد فقير يبيع اللى حيلته عشان يتمنظر ويعمل صوان عزا كبير وفى ناس كتير

من عيلات تانية استجابت للفكرة دى ونفذتها». وتقتصر عائلة علوان على التبرع لبناء المساجد والفقراء والمحتاجين. أما عائلة الفيومى فيختلف الأمر فيها وذلك لأن أصحاب المناصب السياسية المقترنة بالسلطة والنفوذ والقدرة على اتخاذ القرار من أبناء العائلة حيث إن عمل هؤلاء الأفراد بالدولة والمناصب السياسية العليا التى يشغلونها مكنتهم من الظهور بين هذه العائلات فى تأدية خدمات عامة فى جميع المجالات فهؤلاء الأفراد يمثلون «الأقلية الفاعلة» بالحصة فلا يوجد أى مشروع خدمى أو خيرى فى القرية إلا وأسهمت فيه العائلة إما بالجهود الذاتية إما بإنهاء إجراءات تنفيذ هذا المشروع عن طريق المسئولين الموجودين بالعائلة. كما قامت بعمل ثلاث مدارس للعزب التابعة للقرية وأسهمت فى وجود مدرسة إعدادى بالحصة وسنترال ومكتب بريد وتركيب المصابيح الكهربائية لإنارة الطرق والشوارع، كما أسست جمعية يطلق عليها «جمعية الرحمة المهداة» لتراعى أسر الأيتام وتقديم مساعدات مادية وشهرية لهم ولكبار السن والفقراء والمحتاجين وملابس فى المناسبات «كالأعياد والدراسة وشهر رمضان» وتراعى حالات الزواج للأيتام والأسر الأكثر احتياجًا والأكثر تضررًا من الأحداث، وتم عمل مركز كمبيوتر بالقرية وذلك من أجل خلق جيل لديه الوعى والقدرة على مسايرة الحياة العملية بالتكنولوجيا الحديثة، أيضًا يمتلك أحد الأفراد البارزين بالعائلة وهو عضو مجلس شعب[1] (س – ف) مستشفى بمركز طوخ[2] ويقدم من خلاله خدمات مجانية لأى فرد يتردد عليه وذلك بالإضافة للخدمات الفردية «كالتعيين والنقل».

أما عن دور المبحوث في تأدية خدمات بالقرية

يتضح من نتائج الدراسة الميدانية ارتفاع درجة المشاركة الاجتماعية فى القرية؛ حيث إن نسبة الأفراد الذين يقدمون خدمات من كبار السن ٣١٪ بواقع (٢٦ حاله) (ذكورًا

(١) ذكر أحد أفراد العينة «أن الخدمات دى عايزة حد زى (ف) يقدر عليها».

(٢) ذكر أحد الإخباريين لأحد المواقف الذى قام بها عضو مجلس الشعب (س ٠ ف) معه وقال «فى يوم مراتى تعبت ورحت أنا وهيه لعيادة الدكتور (س٠ف) ودفعت الكشف للممرضة وبعد ما خرجت لقيت الروشته فيها فلوس الكشف تانى، وقام الدكتور بوصلنا لأن الوقت كان متأخر وعارف أننا مش هنلاقى مواصلات قام ووصلنا للبيت بعربيته وبيعمل كثير كده مع الناس».

وإناثًا) أما نسبة ٣٣,٣٪ من متوسطى السن فيقدمون أيضًا خدمات بالقرية وذلك من خلال الجمعية الخيرية أو لجنة كفالة الطفل اليتيم من خلال التبرع بالمال أو زكاة المحصول بواقع (٢٨حالة) أما الشباب فتقل نسبتهم حيث تبلغ ٢٧,٤٪ بواقع ٢٣ حالة نظرًا لصغر السن وعدم ارتباط بعضهم بأى عمل. حيث تبلغ نسبتهم ٢٧,٤٪ بواقع (٢٣حالة) وهكذا تبلغ نسبة المشاركة الاجتماعية فى القرية ٩١,٧٪ من جملة العينة. وهذا يؤكد انتشار الروح الجماعية بين الأفراد بقرية الحصة

ت) الأساليب التطوعية للعائلة فى توفير خدمات عامة للناس فى القرية:

- **تبين من تقارير الحالات أن تلك الأساليب تتمثل فى الآتى:**
- التبرع بالمال للفقراء والمحتاجين والأيتام.
- دعم بعض المشروعات الخدمية والأهلية بالجهود الذاتية.
- التبرع بقطعة أرض لبناء (مسجد - مشروع خيرى - مشروع خدمى).
- بحث المشكلات التى تعانى منها القرية مع المسئولين مثل (مشروع الصرف الصحى - توصيل المياة النقية - عمل وحدة مطافىء، ... إلخ).
- دعم الأسر المتضررة من الأحداث أو الكوارث.
- شراء ملابس للأطفال الأتيام والمحتاجين فى أيام (الدراسة ورمضان والأعياد).
- التبرع بالغلة (زكاة المحصول) للجمعيات الخيرية والشرعية وتقوم بتوزيعها على الفقراء والمحتاجين.
- توفير إعانات شهرية لكبار السن.
- صرف علاج شهرى وإعانات مادية للمرضى.
- حل النزاعات التى تنشأ بين الناس فى القرية.
- عمل مجموعات تقوية خاصة بالطلبة المدارس الأيتام وذوى الاحتياجات الخاصة والفقراء والمحتاجين .

- الموعظة والإرشاد والتوجيه.

- ويتبين من نتائج الدراسة الميدانية عدم وجود تفاوت فى توفير هذه الأساليب بين عائلات الدراسة المختلفة وفئات السن المختلفة؛ حيث تتصدر قائمه هذه الأساليب، والتى تشترك فيها جميع العائلات وهو التبرع بالمال والتبرع بالمحصول وهناك تفاوت بين كبار السن وبين متوسطى السن وبين الشباب فكبار السن أكثر تقديمًا لهذه الأساليب وتقل تدريجيًا عند متوسطى السن إلى أن تقل عند الشباب فتقتصر فقط فى التبرع بالمال أو المساعدة فى جمعها وتقل عند الإناث فقد ينوب عنهن الأب أو الزوج أو الأخ أو الابن فى تقديم هذه الخدمات.

ث) دور العائلة فى الاتصال بالمسئولين لحل المشكلات ومتابعتها

أكدت معظم حالات الدراسة أن للعائلة دورًا كبير فى الاتصال بالمسئولين لحل المشكلات ومتابعتها، ويقتصر هذا الدور على قيادات العائلة ورموزها وكبار السن فيها حيث بلغت نسبتهم ٨٢,١٪ بواقع (٦٩ حالة) وقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «الراجل الكبير بتاع العيلة هو اللى بيتصل ، بنفوض كبير العيلة، أه بيروحوا يأخدوا من كل عيلة الكبير بتاعها والناس اللى ماسكين منصب حلو زى عضو المجلس المحلى ويروحوا للمسئول عن البلد». وجاءت إجابتهم جميعًا عن المسئولين الذين يلجئون إليهم فى حل المشكلات ومتابعتها فقد قرروا فى ذلك أن، «بلدنا ماسكها واحد اسمه الدكتور (م.ف) هو اللى بيحل كل حاجة بيحل ٥٪ و ٩٥٪ مبتخلصش، بيروحوا للدكتور (س.ف) لأنه من البلد وعارفينه وعشان كمان هو قريبنا أصلنا أخوالهم، بنروح للعمدة بتاعنا ونكلمه».

وجاءت نسبة الذين أكدوا أن هناك سلبية واتجاه نحو المصالح الخاصة أو الشخصية وتمثل ١٧,٩٪ بواقع (١٥ حالة) فقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «من السلبيات أن لما يكون فى واحد فى منصب قيادى كل الناس مش عايزة تعمل حاجة الكل بييجى عشان مصالح خاصة وقليل اللى بييجى عشان مصالح عامة ويسهم بالرأى والمشورة».

أما عن دور المبحوث فى الاتصال بالمسئولين لحل المشكلات ومتابعتها

إذ بلغت نسبة الذين يقومون بالاتصال بالمسئولين ٥١,٢٪ بواقع (٤٣ حالة) من جملة العينة، فأوضحت النتائج أن معظم كبار السن هم الذين يقومون بالاتصال بالمسئولين بنسبة ٢٢,٩٪ بواقع (١٩ حالة) فقد كانت إجابتهم «بنروح وباخذ معايا كبير كل عيلة ونقعد ونتكلم معاه فى أى مشكلة بتهم البلد».

أما متوسطو السن فقد بلغت نسبتهم ١٦,٧٪ بواقع (١٤ حالة) بأنهم أيضًا يقومون بالاتصال بالمسئولين فقد جاءت إجابتهم على النحو التالى «ممكن اتصل وأقوله على المشكلة، بروح للعمدة وبيبلغ الكبار بتوعنا». بينما تقل النسبة عند الشباب حيث تبلغ نسبتهم ١١,٩٪ بواقع (١٠ حالات) وقد جاءت إجاباتهم «أنا فى مرة جمعت مجموعة من الشباب ورحنا للمسئول بتاعنا عضو مجلس الشعب وقعدنا اتكلمنا معاه وقلنا له إن البلد محتاجة وحدة مطافى وعايزين نعمل تحليل لتنقية الماية».

أما نسبة الذين لا يقومون بالاتصال بالمسئولين لحل المشكلات والمتابعة فقد بلغت نسبتهم ٤٨,٨٪ بواقع (٤١ حالة) من جملة العينة. فتبلغ نسبة كبار السن ١٠,٧٪ بواقع (٩ حالات) وحالتين من الذكور، وسبع حالات من الإناث، وقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «لأ إحنا سايبنها على الله، الرجالة هما اللى بيروحوا وبيخلصوا الحاجات دى». أما متوسطو السن فقد بلغت نسبتهم ١٦,٧٪ بواقع (١٤ حالة) ٩ حالات من الذكور، و ٥ حالات من الإناث، وقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «لأ كبير العيلة بس، أنا سلبى مبحبش الاتصال بالمسئولين». أما الشباب فقد كانت نسبة السلبية أكبر حيث بلغت نسبتهم ٢١,٤٪ بواقع (١٨ حالة) ١٢ حالة من الذكور و٦ حالات من الإناث، وذلك لصغر سنهم ولتفويض كبار السن فى الاتصال بالمسئولين بالإضافة إلى أن البعض منهم يرى أن ليس هناك فائدة من الاتصال بالمسئولين فقد قرروا فى ذلك «لو اتصلنا محدش هيعمل حاجة يبقى كده أحسن».

ويتضح من تقارير الحالات أنه مازال يلعب كبار السن وكبار العائلة وقيادتها ورموزها دورًا كبيرًا داخل القرية فهم يمثلون السلطة التقليدية المؤثرين بالقرية

والمفوضين عن العائلة فى بعض الأمور فقد أوضحت النتائج أن لهم دورًا كبيرًا فى الاتصال بالمسئولين وذلك من أجل حل المشكلات ومتابعتها.

وتخلص الباحثة أن العصبية تلعب دورًا كبيرًا فى الاتصال بالمسئولين فقد جاءت القرابة وصلات النسب والاعتبارات الشخصية من ضمن الأسباب التى تجعلهم يقومون بالاتصال بالمسئولين من أجل حل المشكلات ومتابعتها بالإضافة إلى المصلحة (عامة - خاصة) التى لعبت دورًا كبيرًا أيضًا فى الاتصال بالمسئولين من أجل حل المشكلات.

ج) دور العائلة فى حل المشكلات والنزاعات التى تنشأ بين الناس فى القرية

أوضحت النتائج أن للعائلة دورًا كبيرًا فى حل المشكلات أو النزاعات التى تنشأ بين الناس فى القرية. ويتم هذا الدور من خلال كبار السن بصفة خاصة أو كبار العائلة من الأفراد المعروفين بالخبرة والشخصيات المرموقة ولهم مركز اقتصادى او وزن اجتماعى كبير «كتاجر كبير - طبيب - أستاذ جامعى - وبعض رجال الدين كإمام أو خطيب مسجد وبعض عناصر الشباب الذين يعرف عنهم الصلاح والتقوى والذين ترى فيهم العائلة بأنهم سيكونون قادة فيما بعد» ويتم حل هذه المشكلات أو النزاعات بين الناس بأكثر من طريقة التى تختلف على حسب حجم وطبيعة المشكلة. فإذا كانت المشكلة بسيطة بين شخصين داخل منزل واحد أو جيران فيتدخل أحد الأفراد من أجل أن يحدث بينهم «التراضى» وقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «إذا كان خلاف بسيط بين أخين بسبب خناقات شباب بنراضيهم على طول، لو اثنين من الجيران اتخنقوا بسبب العيال أو حد رش شويةماية قدام بيتهم فبيتخنقوا بس على طول بنراضيهم».

أما إذا كانت المشكلة كبيرة سواء أكانت داخل العائلة الواحدة كخلاف على الميراث أم الحدود فى الأرض الزراعية أم نزاع بين عائلتين فى القرية، ففى هذه الحالة فيتم عمل «قعدة» أو المجلس العرفى ويتكون من كبير كل عائلة من العائلات المتنازعة وبعض الأفراد المحايدين الذين يعرف عنهم الصلاح والتقوى إلى جانب العمدة أو نائبه وذلك حتى يتم التأثير فى الأطراف المتنازعة ويتم عمل هذا المجلس فى منزل أحد الأفراد

البارزين فى القرية أو فى منزل أحد الأطراف المتنازعة أو فى أى دار مناسبات موجودة بالقرية أو فى منزل العمدة، وفى نهاية الجلسة ومن أجل تحقيق التماسك الاجتماعى يتم فرض شرط جزائى على طرفى النزاع وذلك بأخذ شيكات على الطرفين وإذا عاد أحد الأطراف وأخطأ فى حق الطرف الآخر فيأخذ هو الشيك وقد تصل قيمة الشيك إلى ألف جنيه فقد تبين ذلك من خلال إجاباتهم على النحو التالى «لو المشكلة كبيرة واتعقدت الأمور بين الطرفين بيعملوا ليهم مجلس عرفى أو قعدة وياخدوا على الطرفين شيكات عشان مفيش طرف يرجع للغلط تانى واللى يرجع للغلط بياخد الطرف الثانى هو الشيك والشيك ده ممكن يوصل لألف جنيه علشان يحرم».

ويلى هذه الطريقة اللجوء إلى العمدة فالبعض يرى وخاصة ممن ينتمون إلى العائلات الكبيرة بالقرية يعتبرون اللجوء إلى العمدة أو شيخ البلد «قلة حيلة» ويقتصر ذلك على العائلات الصغيرة أما العائلات الكبيرة تقتصر مشكلاتهم على أنفسهم فيلجئون فيها إلى كبير العائلة وأحد القادة البارزين فيها ممن يتمتعون بهيبة ونفوذ على أفراد العائلة وقد عبروا عن ذلك «العيلات الكبيرة هيا اللى ليها كبير يحلوا مشكلاتهم مع بعض وما بندخلش حد غريب بينا» ثم يلى هذه الطريقة اللجوء إلى المركز أو نقطة الشرطة حيث نادرًا ما تخرج مشكلة من داخل العائلة أو القرية فإذا ذهبت المشكلة إلى نقطة الشرطة فإنهم كثيرًا ما يحاولون احتواء المشكلات والخلافات من خلال الحلول الشعبية كمجلس عرفى أو التراضى.

وقد أكدت حالتان أنهم يلجئون للبلطجية فى المجالس العرفية كنوع من إرهاب الأطراف المتنازعة حتى لا تكبر المشكلة.

أما عن دور المبحوث

فقد أوضحت النتائج أن معظم الحالات بنسبة ١ , ٨٢٪ بواقع (٦٩ حالة) ذكورًا وإناثًا من جملة العينة، إذ تبلغ نسبة الذكور ٥ , ٥٩٪ بواقع (٥٠ حالة) والإناث (٦ , ٢٢٪) بواقع (١٩ حالة) لهم دور فى المساهمة فى حل المشكلات والنزاعات التى تنشأ بين الناس. إذ بلغت نسبة كبار السن من الذكور ٦ , ٢٢٪ بواقع (١٩ حالة) بأن

لهم دورًا كبيرًا فى حل المشكلات والنزاعات التى تنشأ بين الناس فهم أساس المجلس العرفى فقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «ده شرف كبير ليا وبحس بالفخر وبعدين فيها صواب»، كما ذهب متوسطو السن بنسبة ٢٠,٢٪ بواقع (١٧ حالة) من الذكور «بشارك ولو بالرأى وخاصة فى المشكلات اللى فيها حد معرفة وله معزة خاصة عندى باخده على جمب وأنصحه». بينما الشباب فقد قرر نسبة ١٦,٧٪ بواقع (١٤ حالة) أنهم يقومون بهذا الدور مع الأصدقاء وفى حدود السن).

وفى المقابل فقد جاءت نسبة الإناث ٢٢,٦٪ بواقع (١٩ حالة) من جملة العينة فقد أكدوا أن دورهم ينحصر فقط فى حل مشكلات الإناث والشباب سواء أكانت داخل العمل أم من يعيش معهم فى منزل واحد أم الجيران «لو اتنين من جيرانى اتخنقوا بصالحهم أو أخواتى لكن قعدات الرجالة دى مليش فيها».

بينما جاءت نسبة ١٧,٩٪ بواقع (١٥ حالة) من جملة العينة التى أكدت رفضها وموقفها السلبى من المشكلات والنزاعات التى تنشأ بين الناس فقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «لأ أنا بحب أبعد عن الشر واغنيله، لأ مليش دور لأن من تدخل فيما لا يعنيه سمع مالا يرضيه».

ومن هنا يتضح أن هناك ميلًا نحو العمل الاجتماعى والأهلى من جانب العائلات الكبيرة وخاصة العائلة (الممثلة للعصبية) حيث تمثل الأقلية الفاعلة داخل القرية، والتى تنظر إلى العمل الاجتماعى والأهلى كنوع من الوجاهة الاجتماعية وذلك من أجل تدعيم سيطرتها على منظمات المجتمع المدنى داخل القرية.

ح) إدارة الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل القرية وخارجها

تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن خصائص مؤدى الخدمات داخل القرية وخارجها جاءت على النحو التالى :

- أن يكون راجل عنده الأمانة والصدق فى القول والفعل.
- يكون فى دمه خدمة الناس لأن هناك ناس ماسكين مناصب لكن ما بيعملوش حاجة.

- يكون فى منصب قيادى مرموق.

- راجل سمعته كويسة

- راجل خدماته كثيرة.

- أن يكون راجل خير بيحب أعمال الخير

- مقابلته حلوة مع الناس.

- يكون له سلطة ونفوذ وهيبة ويكون مركزه الاقتصادى كبير.

- يكون راجل عنده مشاريع ومصانع علشان لو هايعين حد.

- راجل معروف عنه التقوى والصلاح.

- راجل يحترمه الناس ومتواجد معاهم.

- إدارة الحياة داخل القرية

أكدت نسبة ١ , ٥٧٪ بواقع (٤٨ حالة) من جملة العينة بأن إدارة الحياة داخل القرية لا تحتاج إلى «واسطة» فقد جاءت إجاباتهم تعبر عن ذلك، «لو هيه حاجة جوه البلد بروح بنفسى عشان هنا فى البلد عارفين بعض وفى بينا وبين بعض نسب البلد هنا عيلة واحدة الكل بيقوم بالواجب».

وفى المقابل أكد نسبة ٩ , ٤٢٪ بواقع (٣٦ حالة) من جملة العينة أن إدارة الحياة داخل القرية دائماً ما تحتاج إلى «واسطة» فقد جاءت إجابتهم تعبر عن ذلك «كل حاجة هنا ماشية بالوسايط لو فى مشكلة فى المياة أو فى الكهربا أو الأرض بنروح للعضو بتاع العيلة اللى فى المحليات، لو فى حاجة إحنا بنروح لكبير العيلة ونكلمه وهو بيخلص لنا المصلحة دى».

- إدارة الحياة خارج القرية

أكد ٥ , ٥٩٪ بواقع (٥٠ حالة) من جملة العينة أن إدارة الحياة الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية خارج القرية قائمة على العائلة الممثلة (للسلطة أو العصبية)، وأن القرابة ليست شرطًا من أجل تحقيق مصالحهم وقد تمثلت أنواع المصالح التى يلجئون إليهم فى طلبها كالتالى «تعيين - نقل من مكان بعيد إلى مكان قريب - عمل تراخيص لأى مشروع خدمى أو إنتاجى - تغيير مسمى - ترقية، توصية».

بينما جاءت نسبة ٢٣,٨٪ بواقع (٢٠ حالة) من جملة العينة أكدت بأنهم يعتمدون على المعارف الشخصية والأصدقاء وزملاء العمل من خارج القرية وقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «بنروح لقريبنا اللى فى مصر هو رجل أعمال كبير، بنشوف مين اللى ها يمشى فى المشوار ده لأن مفيش واحد هيعمل كل حاجة، كان عندى مشكلة فى تسجيل حتة أرض لجأت لواحد صاحبى محامى وخلص المشكلة».

وفى المقابل أكدت نسبة ١٦,٧٪ بواقع (١٤ حالة) من جملة العينة رفضها لفكرة «الواسطة» وأنها تسير حسب الإجـراءات الرسمية لقضاء مصالحهم أو اللجوء للموظف المسئول مباشرة فقد جاءت إجاباتهم تعبر عن ذلك «أنا رافض الواسطة بتاتًا بقدم ورقى زى زى أى حد، لو حاجة تخص شغل وجبت واسطة هحرم ناس تانية، لو فى أى مشكلة بمشى حسب الإجراءات وبتابعها بنفسى».

وتخلص الباحثة إلى أنه فى ضوء سيادة الطابع العائلى داخل القرية نجد أن ثمة علاقة إيجابية بين العصبية وارتفاع درجة المشاركة الاجتماعية التى تتصل بأمور الحياة اليومية داخل القرية وخارجها وبينها وبين أساليب حل المشكلات والنزاعات وأساليب توفير الخدمات العامة للناس داخل القرية.

ويرجع ذلك إلى سيادة نمط العلاقات الأولية التقليدية التى تعتبر غايات فى ذاتها فالناس يعرفون بعضهم البعض وتكون المشاركة فيما بينهم قائمة على تقاليد المبادلة التى تشمل المصالح المشتركة، النقود، المنتجات (كالمحاصيل الزراعية، والعمل)، ويؤكد ذلك أن علاقات القرابة والنسب والمصاهرة مازالت تعمل كقوة موجهة للسلوك داخل القرية وهذا من شأنه أن يعضد البناء الاجتماعى ويبدو متماسكًا.

٢) العصبية العائلية والمشاركة السياسية

أ- كيفية الاختيار للعضو المرشح فى مجلس الشعب

يعتبر الترشيح للعمل السياسى وخاصة لمجلس الشعب شرف كبير فى قرية «الحصة» وذلك لأن عضوية مجلس الشعب مستمرة فى القرية على مدى نصف قرن ولذلك يأخذها أهل القرية بعصبية شديدة ويعتبرونها معركتهم الانتخابية سواء أكانت داخل العائلة التى توجد بها العضوية أم العائلات الأخرى وذلك يرجع إلى أن جميع عائلات القرية عبارة عن عائلة واحدة وتجمعهم شبكة من العلاقات القرابية والمصاهرة. فقد أكدت ذلك نسبة ٦٤,٣ ٪ بواقع (٥٤ حالة) من جملة العينة من جميع حالات الدراسة وجاءت إجاباتهم تعبر عن ذلك على النحو التالى «دى معركتنا الانتخابية وده أساس عملنا، البلد هنا بلد (ع.ف)، بيعملوا اجتماعات وبيقفوا وقفة جامدة إلا عيلتنا كأن عيلة (ف) دى ابن أبو خضر وإن عشت مش ها خلى عيالى ينتخبوه تانى علشان كانوا هيموتوا نفسهم علشانه، إحنا واخدينها اللى نعرفه أحسن من اللى منعرفوش، عيلة (ف) اللى ما سكه الانتخابات دى من زمان بقالهم أكثر من نص قرن بنروح لبعض لأننا نسايب وبنلف مع بعض لأن ده أولى من الغريب والناس دول بتوعنا وبنقول ابن البلد، كلنا بنقول ابن بلادنا فى الآخر فلو كان فى أى خلاف أو زعلانين معاهم فى حاجة وقت الانتخابات بنتصالح يعنى عند المصالح بنتصالح».

وفى المقابل جاءت نسبة ٣٥,٧٪ بواقع (٣٠ حالة) من جملة العينة، تؤكد مدى تغلغل قيمة المصالح الخاصة فقد أكدوا أن «هنا لما بيكون فى انتخابات كل الشخصيات الكبيرة بيدوروا على مصلحتهم الشخصية من ورا المرشح ده، فى بعض الشواذ من الشباب اللى بيكون له عصبية لمصالحهم الشخصية، لما بيكون فى دورة انتخابية أنا راجل ليا بنفسى وأولادى فى ناس من العيلة بيمشوا ورا الواحد يمكن يدوا ليهم فلوس، مش كلنا دلوقتى بنستقر على الرأى دلوقتى فى حرية فى الأصوات ممكن البيت الواحد بيختلفوا دلـوقتى، الثقـافة السـياسية عند الناس مش مظبوطة بدأت تظهر المصالح الشخصية».

أما عن مجلس الشورى فيبدو من نتائج الدراسة الميدانية عدم الاهتمام والعزوف عن المشاركة الفعالة فى تلك الانتخابات وذلك لعدة أسباب وقد جاءت إجابات الحالات لتعبر عن هذه الأسباب على النحو التالى «لأن عيلة الفيومى مش طرف فى الانتخابات، إحنا مش عارفين أهدافه ولا أساسه، الشورى دايرته واسعة وملوش نفوذ زى مجلس الشعب وانتخاباته مش مثمرة لأنها محسومة من قبل ما بتبتدى يعنى انتخابات صورية علشان يقنعونا إنها بلد الحرية والديمقراطية، حصل كبت من زمان دول مش عايزين حد يطلع لمجلس الشورى لأنهم محتكرين البلد، لوحد اترشح من العيلة أو البلد ممكن نهتم».

أما عن المجالس المحلية أيضًا يبدوفيها عدم الاهتمام والعزوف عن المشاركة وذلك لأن انتخابات المجالس المحلية تتم بالتزكية بين العائلات وقد جاءت إجاباتهم تعبر عن ذلك «اللى بيتحكم فيها الدكتور (م.ف) بينسقهم مع بعض بالتزكية بينا وبين بعض مش بتكون فى انتخابات». أما عن العمودية فلا يحدث لها انتخابات وذلك لأن عائلة (ف) بتحتكر منصب العمودية من سنة ١٩٣٠ حتى الآن، ولذلك لا يحدث انتخابات وقد جاءت إجاباتهم على النحوالتالى « من يوم ما وعينا واحنا لقينا العمودية موجودة فى عيلة الفيومى».

ب- يتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن مقومات ومعايير الاختيار تتمثل فيما يلى:

- أن يكون ابن البلد.
- أن يكون له خدمات ملموسة (عامة – خاصة).
- أن يكون لديه الاستعداد لخدمة الناس وأداء العمل السياسى.
- أن يكون قريبًا من الناس ومتواجدًا بينهم ويشاركهم فى جميع المناسبات.
- أن يكون له شعبية ومقبولًا من الجماهير والمسئولين.
- أن يكون لديه وعى سياسى ومثقف دينيًا وسياسيًا وعلميًا.
- أن يكون لديه قدرات شخصية ولديه صفات القائد «التواضع – الاحترام –

النفوذ و القدرة على الإقناع بالرأى الصائب - جرىء- دبلوماسى- طويل البال - هادئ الطباع - الأخلاق الكريمة - حسن استقبال الآخرين - التدين - أمين- صادق فى القول والفعل - لديه ضمير حى - الكفاءة فى أداء الخدمات».

- أن يكون ذا مؤهل عال.
- أن يكون لديه الإمكانات المادية من أجل القدرة على أداء الخدمات خاصة وعامة على نفقته الخاصة.
- أن يكون له تجارب سياسية .
- أن يكون على علم بكل مشكلات القرية.
- ألا يكون له مصالح خاصة ووقت الشدة نلاقيه.
- أن يكون له انتماء حزبى (الحزب الوطنى) من أجل ضمان النجاح.
- لديه الوعى والثقافة لكى يستطيع رفع الرقابة والتشريع والتنفيذ فى طلبات الناس.

وترى الباحثة أنه لا يوجد فرق أو اختلاف بين جيل كبار السن ومتوسطى السن وجيل الشباب والنوع فى تحديد المعايير والمقومات التى لا بد من توافرها فى المرشح لأداء العمل السياسى فقد جاءت العصبية لابن العيلة وابن البلد وأداء الخدمات والتواجد والشعبية والقبول من الجماهيرى والمسئولين على قائمة هذه المعايير.

ت- دوافع العائلة للترشيح ودوافع المرشح

تبين من نتائج الدراسة الميدانية عدم وجود اختلاف فى دوافع العائلة ودوافع المرشح كما لا يوجود اختلاف بين جيل كبار السن وجيل متوسطى السن وجيل الشباب فى تحديد دوافع العائلة والمرشح للترشيح سواء فى انتخابات (مجلس الشعب- مجلس الشورى - المجلس المحلى) وقد جاءت إجاباتهم لتعبر عن تلك الدوافع على النحو التالى:

- للحفاظ على أمجاد وتاريخ العائلة.

- إعلاء شأن العائلة وسط العائلات الأخرى.

- وجاهة اجتماعية.

- اكتساب الحصانة

- تحقيق خدمات خاصة وعامة للعائلة والعائلات الأخرى.

- تحقيق ثروة من وراء المنصب.

- اكتساب شهرة.

- غيرة من أصحاب المناصب السياسية.

وتخلص الباحثة من هذا أن هناك مصلحة مشتركة تجمع بين دوافع العائلة للترشيح والمرشح ذاته هو تحقيق المصالح الخاصة المتمثلة فى «الحفاظ على أمجاد العائلة، وإعلاء شأنها واكتساب الحصانة والمنصب والثراء والاستمرارية»، ويأتى ذلك فى شكل عصبية من أجل الحصول على المنصب أو العضوية.

ت- أسس الاختيار للشخص المرشح[1]

يتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٧٩,٨٪ بواقع ٦٧ حالة من جملة العينة أكدوا أن اختيارهم للشخص المرشح فى الانتخابات السابقة جاء على أساس البعد العائلى وذلك لأنه يجمع بينهم وبين العضو المرشح صلات قرابة ونسب ومصاهرة وذلك يجعل جميع عائلات القرية عبارة عن عائلة واحدة أما عن أسباب اختيارهم لهذا المرشح فقد جاءت إجاباتهم لتعبر عن هذه الأسباب على النحو التالى «لأنه ابننا وابن

---

(١) ذكر الإخباريون أنه فى الدورة الانتخابية السابقة من انتخابات مجلس الشعب قام بالترشيح اثنان من المرشحين الجدد من داخل القرية، الأول: من عائلة العسال ويدعى (هـ٠ع) والآخر من عائلة العطار ويدعى (م٠س) فالأول كان ضد المرشح المعتاد من عائلة (ف) ويدعى (س٠ف) وكان «فئات» والآخر كذلك، بينما المرشح الآخر كان «عمال» فلم يوفق الاثنان وذلك لأن الأول أتى على فجأة وغير مقيم بالقرية ولكنه ينتمى إليها بالنشأة فقط، أما الثانى فهناك من رشحه من عائلته ومن خارج العائلة وهناك من لم يقتنع به.

البلد، ابن عمى وراجل خدوم، نسايبنا وابن البلد، احنا أخوالهم يعنى قرايبنا لازم نقف معاهم بكل أرواحنا، ابن العيلة». بينما جاءت نسبة ٩ ,١١٪ بواقع (١٠ حالات) قاموا بالاختيار على أساس التغيير والسمات الشخصية والخدمات فقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «وجه جديد نأمل فيه خير جربنا التانى معملش حاجة مفيش قدامنا غير كده هنخسر أيه، بسبب التدين طبعًا، راجل محترم وبيقدم خدمات، رفض لنظام التوريث وعيلة الفيومى». وفى المقابل جاءت نسبة ١ ,٧٪ بواقع (٦ حالات) لم يشاركوا فى الانتخابات وقد جاءت إجاباتهم لتعبر عن عزوفهم عن المشاركة فى الانتخابات وذلك لعدم الاقتناع بجدوى العملية الانتخابية ومدى مصداقيتها ونزاهتها وخاصة من قطاع المتعلمين وذلك لأن نتائج الانتخابات محسومة سلفًا فهم يرون أن الانتخابات عبارة عن «مسرحية سخيفة».

ويتضح من هذا الدور الذى تلعبه العصبية المتمثلة في تكتل العلاقات القرابية والعائلية وتكتل القرية وراء مرشح ابن القرية أو ابن البلد فى اختيار المرشحين لأداء العمل السياسى. بالإضافة إلى عنصر تقديم الخدمات ومساعدات شخصية وعامة بحكم وقوفه على جهاز الدولة، فالناخبون يقومون بترشيح المرشح القادر على تأدية الخدمات وليس على موقفه من القضايا العامة.

ج- رد فعل العائلة فى حالة اختيار الشخص لعضو مرشح من خارج العائلة

أكدت نسبة ١ ,٦٣٪ بواقع (٥٣ حالة) من جملة العينة أن موقف العائلة من هذا الشخص يتمثل فى :

- عمل اجتماعات لتقرر فيها الأصلح والأنفع وتسانده.
- محاولة إقناع أحدهما بالتنازل حتى لا تتفكك العائلة.
- محاولة إرضائه وتحقيق مصلحته.

بينما أكدت نسبة ٨ ,٢٣٪ بواقع (٢٠حالة) بأنه لا يوجد رد فعل للعائلة وأن هذا حرية رأى وحرية شخصية وترجع للمصلحة الخاصة وقد جاءت إجاباتهم لتعبر عن ذلك:

- كل واحد بيساند الأقرب له.

- الانتخابات ديه حرية شخصية.

- لا يوجد ضغط من العائلة.

- يأتى الاختيار على أساس المصالح الشخصية.

وجاءت نسبة ١٣,١٪ بواقع (١١ حالة) أكدت بأن هذا لم يحدث وقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «مبتحصلشى حتى لو فى دماغه حاجة مش بيحصل».

ومن هنا يتضح أن هدف جميع العائلات سواء أكان من محاولات إرضاء الشخص أم إقناعه هو تمثيل العائلة سواء أكان فى مجلس الشعب أم فى المجالس المحلية وقد أكدت جميع الحالات بأن هذا الموقف نابع بدافع من المصلحة الخاصة مما يدل على تغلغل قيمة المصلحة الخاصة فى اختيار الأشخاص الممثلين للعمل السياسى سواء أكان داخل العائلة أم خارجها، مما يؤكد عدم النضج أو الوعى السياسى عند أهل القرية.

ج) العلاقة بين الملكية والترشيح في الانتخابات (مجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية).

أكدت نسبة ٧٥٪ بواقع (٦٣ حالة) بأن هناك علاقة إيجابية بين الملكية والترشيح فى انتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى فقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى: «أكيد اللى بيرشح نفسه لمجلس الشعب أو الشورى لازم يكون عنده أملاك والفلوس علشان يقدر يستكمل الوجاهة الاجتماعية ويزيد رأس المال بتاعه، طبعًا لازم علشان يقدر يصرف على الحملة الانتخابية وبعدين علشان يقدر يقدم خدمات لأنه لازم يصرف من جيبه أكيد الناس لها الراجل الغنى المبسوط علشان يقدر يحل المشكلات ويحط فلوس من جيبه وكمان يكون سلطته عالية ومشهور».

وفى المقابل جاءت نسبة ٢٥٪ بواقع (٢١ حالة) من جملة العينة أكدت أنه ليست هناك علاقة بين الملكية والترشيح فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى وقد جاءت إجاباتهم على النحوالتالى «مش شرط فى ناس ماكنوش عندهم حاجة خالص وقدروا ينجحوا

زى الأستاذة (ج.ر) كان عندها حب الناس وفصاحة اللسان والقول وقدرت تكسب، مفيش علاقة بينهم المهم أنه يكون مشهور ونافع فى البلد وعنده نشاط اجتماعى كبير، مش شرط أنا -شخصيًا- بقول إن لازم يكون فى فصل بين السلطة والثروة الأساس فى العملية دى أن فى ناس بتكسب مرحليًا وده من خلال شراء الأصوات لكن ده عمره قصير فى العمل السياسى مش هيقدر يكمل بعد كده لأنه عاوز مال قارون علشان يقدر يكمل ويدخل مرة تانية وبعدين الناس بيتعودوا على كده على أنهم ياخدوا فلوس فيوم ما تنقطع الفلوس هيسيبوه لكن المهم رأس المال الاجتماعى، ومتواضع مع الناس وسهل الوصول إليه وقريب منهم».

أما عن العلاقة بين الملكية والترشيح فى انتخابات المجالس المحلية فقد أكدت نسبة ٩٥,٢٪ بواقع (٨٠ حالة) أنه ليست هناك علاقة بين الملكية والترشيح فى انتخابات المجلس المحلى وذلك يرجع إلى طبيعة هذه الانتخابات لأنها تتم بالتزكية بين العائلات فقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «مش شرط لأنها ملهاش حصانة هو كل مصلحته أنه هياخد تفرغ من العمل، دى عادى المهم أنه يكون راجل له شعبية فى البلد، مش شرط لأنها مش محتاجة مصاريف ولا دعاية انتخابية فى البلد». وفى المقابل جاءت نسبة ٤,٨٪ بواقع (٤ حالات) لتؤكد أن هناك علاقة إيجابية بين الملكية والترشيح فى انتخابات المجلس المحلى وذلك حتى يستطيع أن يقدم مصالح وخدمات عامة للناس.

ومن هنا يتضح العلاقة الإيجابية بين العصبية والمشاركة السياسية داخل القرية ويتضح هذا الدور فى عملية الترشيح واختيار المرشحين لأداء العمل السياسى خاصة فى مجلس الشعب أو المجلس الشعبى المحلى، وهو ما يكشف عنه بوضوح سيطرة العصبية القائمة على الولاءات التقليدية أى على النفوذ الشخصى وصلة القرابة والمكانة العائلية فهى المحددات التى حكمت تقريبًا سلوك مختلف الأطراف على مدى نصف قرن داخل القرية بداية من وجود عضوية مجلس الشعب المتمثلة في شخص الحاج (ع٠ف) والتى استمرت بعد وفاته حيث كان على العائلة أن تعد من يخلفه استمرارًا من ناحيتها لبقاء سيطرتها ونفوذها داخل القرية.

رابعًا ـ الوعى بالمشاركة السياسية

يجيب بنود هذا البعد عن التساؤل الثانى الذى يتعلق بوعى العائلة بأهمية المشاركة في الانتخابات والاجتماعات واللقاءات السياسية وأشكال التحالف ومظاهره داخل العائلة وخارجها وأشكال المساندة والدعم التى تقدمها العائلة للمرشح سواء أكان داخل العائلة أم خارجها والعضوية فى الأحزاب السياسية.

١ ـ وعى العائلة بأهمية المشاركة فى الانتخابات

يتضح من نتائج الدراسة الميدانية:

أ- أن للعائلة وعيًا بأهمية المشاركة فى الانتخابات فقد جاءت نسبة ٨٤,٥٪ بواقع (٧١ حالة) من جملة العينة أكدت أن للعائلة وعيًا بأهمية مشاركتهم فى الانتخابات فقد جاءت إجابتهم لتقرر ذلك على النحو التالى، «عندنا وعى دلوقتى كل الناس بيخرجوا باقتناع لأن الراجل ده خدمنا كتير وفى مصالح بينا، آه طبعًا عندنا وعى علشان المرشح ابن البلد، طبعًا كل واحد خارج مقتنع بالشخص اللى هينتخبه لأنه بيقضى ليا مصالحى، أنا موصى ولادى أنهم ينتخبوا الفيومى إنهم أقرب لنا ودول ولاد البلد مقتنعين علشان الانتخابات اللى فيها الراجل بتاعنا وبيوفر خدمات لنا وبنحتاجه، ويوم ما بينجح كأن البلد كلها فى فرح أكتر من العيد».
وفى المقابل جاءت نسبة ١٥,٥٪ بواقع (١٣ حالة) أن ليس هناك وعى للعائلة وأن مشاركتهم ما هى إلا نوع من العصبية لابن العيلة وابن البلد والمصلحة التى تربط بينهم، فقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «لأ هو نوع من أنواع التعصب الدليل أن الانتخابات اللى مش بتشارك فيها العيلة نسبة التصويب بتكون أقل وضعيفة هى مسألة تعصب، الحصة كلها كده، مش فاهمين حاجة بيخرجوا تبع الموجة».

ب- أما عن وعى الأفراد بأهمية المشاركة فى الانتخابات فأكد ٨٤,٥٪ بواقع (٧١ حالة) من جملة العينة أن لديهم الوعى بأهمية مشاركتهم وذلك من أجل ابن

العيلة وابن البلد وبالإضافة إلى عنصر الخدمات وجاءت نسبتهم على النحو التالي ٣١٪ بواقع (٢٦ حالة) من جيل كبار السن و٤ ,٢٧٪ بواقع (٢٣ حالة) من جيل متوسط السن أما جيل الشباب فجاءت نسبتهم ٢ ,٢٦٪ بواقع (٢٢ حالة) حيث لا يوجد تفاوت بينهم، وجاءت إجاباتهم تعبر عن ذلك، «آه طبعًا علشان ابن العيلة وابن البلد، أنا مقتنع بيه علشان خدماته» • وفى المقابل جاءت نسبة ٥ ,١٥٪ بواقع (١٣ حالة) بأنهم ليس لديهم الوعى بالمشاركة السياسية وكان معظمهم من الحاصلين على مؤهل جامعى وجامعى فأكثر وجاءت إجاباتهم تعبر عن ذلك «أنا معنديش أنا بخرج بس علشان إحراجى قدام الناس، أنا معنديش وعى لأنى يوم الانتخابات معرفش إيه اللى بيحصلى بلاقى نفسى بنتخب ابن البلد وعندى عصبية له فى حاجة كأنها بتمس مشاعرى بتخلينى أمشى وراهم».

وهذا يؤكد أن التعليم لم يؤثر فى الانتماء إلى العصبية فلم تعد مشاركة المتعلمين والمثقفين نابعة عن الوعى بأهمية المشاركة السياسية أو لاختيار المرشحين على أسس موضوعية إلا أن الاختيار نابع عن العصبية والمجاملات الشخصية بالإضافة إلى السن والنوع. وهو ما يكشف عنه بوضوح ربط الأفراد وعيهم بمشاركتهم السياسية فى الانتخابات عامة وانتخابات (مجلس الشعب) بصفة خاصة لوجود العضو المرشح والدليل على ذلك بتقل مشاركتهم فى انتخابات مجلس الشورى والمجلس المحلى والاستفتاءات العامة.

٢) المشاركة فى الاجتماعات واللقاءات السياسية

أ- وتأتى نتائج الدراسة الميدانية لتؤكد أن مشاركة جميع العائلات فى الاجتماعات واللقاءات السياسية وخاصة كبار العائلة وبعض الأفراد البارزين من جميع الفئات وعن أسباب مشاركتهم فى هذه الاجتماعات جاءت إجاباتهم على النحو التالى «كل العيلة والمتعلمين والكبار والشباب متحمس علشان الشخص أكتر لأنهم عندهم مصالح طلب تعيين، موظف عايز يتنقل وكمان عشان ابن البلد، فى ناس من العيلة بيشاركوا وبيسمعوا إيه الجديد اللى هايقدمه الدورة دى وإيه

اللى اختلف، كل العيلة بتشارك بدافع القبلية مش بدافع الفهم السياسى لمجرد أنه ابن العيلة».

ب- وعن مشاركة الأفراد فى تلك الاجتماعات فقد أجمعت نسبة ٥, ٦٥٪ بواقع (٥٥ حالة) من جملة العينة ٥٢ حالة من الذكور و٣ حالات من الإناث يشاركون فى الاجتماعات واللقاءات السياسية وعن أسباب مشاركتهم فى هذه الاجتماعات جاءت إجاباتهم على النحو التالى «بشارك وبحضر دى حاجة مهمة لينا كلنا وبعدين الناس لما تشوفنا واقفين معاه هيقفوا معانا، بشارك علشان الحاجة دى بتاعتنا المرشح قريبى لكن لوحد من بره العيلة مش هاهتم». وفى المقابل جاءت نسبة ٥, ٣٤ بواقع (٢٩ حالة) منهم ٤, ٢١٪ بواقع ١٨ حالة من الإناث و١, ١٣٪ بواقع (١١ حالة من الذكور) من فئات مختلفة يعزفون عن المشاركة فى الاجتماعات واللقاءات السياسية وعن أسباب عدم المشاركة جاءت إجابتهم على النحوالتالى «أنا عمرى ما بشارك فيها رافض أنى أشارك فى المهزلة دى، لأ مفيش فايدة ومش مقتنع، الستات لأ دى بتاع الرجالة».

ويتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن العصبية لها الصدارة وراء حضور العائلات والأفراد للاجتماعات واللقاءات السياسية والتى تأتى بدافع المصلحة الخاصة التى تأتى من وراء المرشح.

٣) أشكال التحالف ومظاهره دخل العائلة وخارجها

أ)يتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن للعائلة دورًا فى التحالف سواء أكان داخل العائلة أم خارجها ويظهر هذا التحالف فى عدة مظاهر فقد جاءت إجابات الحالات لتعبر عن مظاهر هذا التحالف داخل العائلة الواحدة وبينها وبين العائلات الأخرى على النحو التالى:

- الترابط في جميع المناسبات (الأحزان والأفراح).
- الحفاظ على صلات الرحم والبر بالأقارب.

- المساعدة في حل المشكلات والنزاعات التى تنشأ بين الناس داخل العائلة وخارجها.
- الزواج من خارج العائلات الأخرى الموجودة بالقرية لتدعيم العلاقات بينهم.
- وقوف أهل القرية على قلب رجل واحد في حالة الكوارث والمصائب التى تلحق بأحد الأفراد.
- عمل بعض العائلات لصندوق اجتماعى فى حالة تعرض أحد الأطراف لكارثة أو مصيبة.
- المشاركة والنصيحة ومحاولة تقريب وجهات النظر.
- تقديم خدمات عامة وشخصية للعائلة والعائلات الأخرى بالقرية.
- وجود صداقات تجمع بين أهالى القرية ويرجع ذلك للترابط فى العمل والجيرة والنسب.

ب) أكدت نسبة ٨٩,٣٪ بواقع (٧٥ حالة) من جملة العينة فكانت نسبة كبار السن ٣١٪ بواقع (٢٦ حالة) ويتساوى معها جيل متوسط السن أما الشباب فكانت نسبتهم ٢٧,٤٪ بواقع (٢٣ حالة) بأن لهم دورًا فى تحقيق هذا التحالف داخل عائلاتهم والعائلات الأخرى ويتضح هذا الدور من خلال إجاباتهم على النحو التالى «فى ترابط وكلنا أسرة واحدة فى الانتخابات والمناسبات ده بسبب النسب، أنا لما بيكون فى مناسبة داخل العيلة بشارك فيها ولو بره العيلة بشارك علشان الأصدقاء والزمالة، آه طبيعى دى حاجة أساسية لازم أشارك الناس مفيش هنا عيلة بتاعتى ولا عيلة تانية لازم أشارك فى كل المناسبات».

وتخلص الباحثة أنه ما زال هناك ما يجمع بين الأفراد داخل العائلة الواحدة وبينهم وبين العائلات الأخرى وهو العصبية للجماعة القرابية الواحدة أى ذات الأصل المشترك والعصبية فى النسب والعمل والجيرة والصداقة فهذا ما يجعل الترابط والتحالف داخل

العائلة الواحدة وبين العائلات بقرية الحصة • وفى المقابل جاءت نسبة ٧, ١٠٪ بواقع (٩ حالات) أكدت بأن ليس لهم دور فى التحالف سواء أكان داخل عائلاتهم أم العائلات الأخرى بسبب الاهتمام والالتفات للأمور المتعلقة «باكتساب الرزق وأكل العيش».

٤)أشكال المساندة والدعم التى تقدمها العائلة للعضو المرشح من داخل العائلة وخارجها والتى جاءت إجاباتهم لتعبر عن هذه الأشكال على النحو التالى :

- الدعم المعنوى.
- تنسيق الكشوف الانتخابية من خلال رجال الحزب الوطنى المساندين للمرشح من داخل العائلة وخارجها.
- توزيع البطاقات الانتخابية.
- من خلال علاقاتهم واتصالاتهم بالقرى المجاورة وذلك لارتباطهم بعلاقات قرابة ونسب وعمل.
- من خلال السيارات والمرور بها من أجل الدعاية للمرشح.
- عمل الإعلانات واللافتات والملصقات.
- فتح كبار العائلات منازلهم (المضيفة) لاستقبال المرشحين.
- عمل اللقاءات والاجتماعات للمرشح.
- التواجد أمام اللجان من أجل التوعية.
- التواجد داخل اللجان من خلال عمل توكيلات لبعض الأفراد من داخل العائلة أو خارجها.
- تقديم واجب الضيافة للمساندين فى الحملة الانتخابية.
- الذهاب فى جماعات للإدلاء بالصوت يوم الانتخابات.

- الانتظار أمام لجان الفرز لمعرفة نتيجة الانتخابات.

- من خلال التفريح وفتح المنازل بعد نجاح مرشح العائلة والقرية.

وجاءت أسباب المساندة والدعم التي تقدم للعضو المرشح على النحو التالى: «ابن العيلة، بحكم الجيرة والقرابة والنسب، لأنه بيخدم، دا اللى عنده عمدة بيقول أنا عندى عمدة إنما ده عضو مجلس شعب عن الدايرة ومن الحصة ونسايبنا فدى حاجة شرف لينا لأنه من الحصة وبيعملوا حسابه أنه له ناس هيدافعوا عنه، لأن دى حاجة تشرف العيلة فلازم نحافظ على التاريخ الطويل بتاعنا».

أما عن دور المبحوث فى المساندة والدعم التى تقدم للمرشح فقد جاءت نسبة ٩٢,٩٪ بواقع (٧٨ حالة) من جميع حالات الدراسة حيث لم تجد الباحثة اختلافًا بين العائلات فى مساندة ودعم المرشح من داخل العائلة وخارجها فالجميع يقف على قلب رجل واحد حيث يساندون ويدعمون المرشح بأكثر من شكل من أشكال المساندة والدعم المذكورة أو قد تقتصر على الإدلاء بالصوت فقط. وفى المقابل جاءت نسبة ٧,١٪ بواقع (٦ حالات) يعزفون عن المساندة أو الدعم للمرشح حتى لو كان الإدلاء بالصوت فقط. وذلك لعدم ثقتهم فى نزاهة العملية الانتخابية.

وتخلص الباحثة إلى أن العصبية لابن العيلة وابن البلد كانت وراء مساندة ودعم المرشح سواء أكان داخل العائلة أم خارجها وذلك بدافع المصلحة المشتركة بينهم جميعًا وهى عضوية المجلس الشعبى المحلى بصفة عامة وعضوية مجلس الشعب بصفة خاصة نظرًا لما تمثله من مكانة وشرف داخل العائلة والقرية ثم يليها الفائدة أو المصلحة الخاصة التى تأتى من وراء هذا المرشح مقابل مساندتهم ودعمهم له.

٥) رد فعل العائلة فى حالة تعدد المرشحين من داخل العائلة

ويتمثل على النحو التالي:

أكدت نسبة ٨٣,٣٪ بواقع (٧٠ حالة) أن رد فعل العائلة فى حالة تعدد المرشحين من داخل العائلة فقد أكدوا أن هذا التعدد لا يحدث سوى في انتخابات المجلس الشعبى

المحلى على مستوى المركز والقرية ويتمثل رد فعل العائلة فيما يلى «بنساويها أحنا بالتزكية والدكتور (م.ف) فإحنا بنحاول لو مقدرناش الدكتور (م.ف) بيتدخل معانا وبعدين بيكون له تأثير عشان بلده ومش عايز يحصل فيها صراعات ولا خصوم أو عداوات، بنحاول تقريب وجهات النظر بين الأفراد وبنحاول نراضيهم، الأولوية والمفاضلة للي هيخدم وله اتصال بالمسئولين، إحنا بنقف مع الراجل المخربش اللى هيخدم بنلم أحزاب العيلة علشان الشخص الكويس اللى هينفع».

أما فى مجلس الشعب فلا يحدث هذا التعدد وذلك لأن عملية الترشيح مقصورة على أفراد معينين بالذات هم الذين تشملهم هذه الترشيحات، فالأمر محسوم بالنسبة للعائلة والعائلات الأخرى منذ خمسين عامًا ولا يرون أحدًا مناسبًا سوى هؤلاء الأفراد وذلك يرجع للتاريخ الطويل لهم فى هذا المنصب واحتكارهم له.

وفى المقابل أكدت نسبة ١١,٩٪ بواقع (١٠ حالات) أن هذا لم يحدث وقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «مبيحصلشى ومش هتحصل، عمرى ما سمعت أن فى حد فى العيلة رشح نفسه مادام العيلة اتفقت على واحد خلاص».

أما نسبة ٤,٨٪ بواقع (أربع حالات) جميعهم من الشباب فأكدوا بأنهم لا يعرفون شيئًا عن هذا ولا يسمعون شيئًا.

أما عن موقف المبحوث فقد أكدت نسبة ٧٩,٨٪ بواقع (٦٧ حالة) أنهم يرفضون تعدد الترشيح من داخل عائلاتهم ويتمثل موقفهم فى اتباع رأى الأغلبية ورأى كبار العائلة؛ لأنهم يعلمون أن هذا الشخص هو الأصلح والأنفع. أما نسبة ١٥,٥٪ بواقع (١٣ حالة) فأكدت بأن الانتخابات حرية شخصية وما دام هذا الشخص يرى فى نفسه أنه قادر على تحمل هذه المسئولية فعلية أن يرشح نفسه، أما نسبة ٤,٨٪ بواقع (٤ حالات) أكدوا بأنهم لا يعلمون شيئًا عن هذا.

٦) رد فعل العائلات فى حالة تعدد المرشحين من خارج العائلة:

أ- ويتمثل رد فعل العائلات فى حالة تعدد المرشحين من خارج العائلة على النحو التالى:

- التزام الحيادية وإلا ستأخذ الأمور شكلًا سلبيًا.

- بنتكاتل أكثر وبنزود جهودنا فى الدعاية الانتخابية وبنواجه المشكلة.

- بنعمل اللى علينا علشان المرشح بتاع العيلة ينجح.

- دى حرية مش هنفرض عليه إنه ما يدخلشى.

- موقفنا عادى لأنه واخد وضعه.

- لنا من كل العائلات ما يجمعنا بينهم من نسب وصداقة بنكلمهم كى يستطيعوا الضغط على المرشح بالتنازل.

- استقبال كل المرشحين وفى النهاية الاختيار يكون للأقرب «ابن العيلة وابن البلد» والأنفع من حيث المصلحة والخدمات.

- مهما زعلنا من بعض يوم الجد مانقدرش نهرب من ابن البلد إحنا بقى لنا أكثر من أربعين سنة بنقف معاه.

- فى ناس بتفضل الغريب.

- لو حد ضد الفيومى لا يمكن ينزل بيخرجوه بالشوم عشان ما يقدرش يمر بمسيرته وبتبقى فى عصبية شديدة.

- كل واحد بيختار المناسب ليه من حيث المصلحة والخدمات.

- مجلس الشعب بالذات محدش هينتخب حد غريب.

- مفيش حد بيترشح فى البلد غير الفيومى الناس عايزه المشهور عشان يخدمهم فى المستقبل.

- الناس بتضحك عليه وعارفين إنه خسران لكن فى ناس بتمشى وراه علشان المصلحة والفلوس.

ب-يتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٨٣,٣ ٪ بواقع (٧٠ حالة) يختارون عند المفاضلة بين المرشحين على أساس العلاقات القرابية والمصاهرة والانتماء

إلى ابن البلد فقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «الأولوية لابن البلد كلنا بنقف معاه، بنختار ابن العيلة لأن اللى مالوش خير فى أهله مالوش خير فى حد والأقربون أولى بالشفعة، من ساعة ما اتولدنا مفيش غيره كأنه عامل لنا غسيل مخ، هنختار ابن العيلة وابن البلد حتى لو كان فاسق».

بينما جاءت نسبة ١٦,٧٪ بواقع (١٤ حالة) يختارون على أسس موضوعية من حيث اختيارهم للأصلح والأنفع للبلد، والذى يقدم خدمات عامة وخاصة، وذلك لأنه واجب وحق لا بد من ممارسته.

وتخلص الباحثة أن العائلة لا يهمها إلا فى المقام الأول سوى التمثيل السياسى من خلال المجالس المحلية أو مجلس الشعب سواء أكان داخل العائلة الواحدة أم خارج العائلة مما يدل على غلبة الطابع العائلى والقرابى عند المفاضلة بين المرشحين وليس تغليب الموضوعية فى اختيارهم للمرشحين.

٧) دور العائلة فى نجاح المرشح أو خسارته
سواء في انتخابات (المجلس المحلى - الشورى - الشعب)

أ-أكدت جميع الحالات أن للعائلة دورًا كبيرًا فى نجاح المرشح أو خسارته خاصة فى انتخابات المجلس المحلى فقد أجمعت جميع الحالات بأن للعائلة دورًا كبيرًا فى نجاح المرشح وذلك لأنها تتم بالتزكية وباتفاق العائلة على المرشح وممكن تكون سببًا فى خسارته إذا لم تتفق عليه العائلة ورأت فيه بأنه غير مناسب.

أما فى انتخابات مجلس الشورى فقد أكدت نسبة ٧٥٪ بواقع (٦٣ حالة) من جملة العينة من جميع الحالات بأن ليس هناك للعائلة دور فى نجاح العضو المرشح لمجلس الشورى وذلك لاتساع دائرته الانتخابية فقد أسندت نجاح المرشح إلى الانتماء إلى الحزب ومعرفة الآخرين له والسمات الشخصية والشهرة بينما أكدت نسبة ٢٥٪ بواقع (٢١ حالة) أن للعائلة دورًا كبيرًا فى نجاحه أو خسارته وذلك بالاتفاق عليه والتمسك به ومساعدته فى الحملة الانتخابية وبعلاقاتهم مع جميع القرى أو البلاد ومساعدتهم المادية والمعنوية له.

أما عن انتخابات مجلس الشعب فله خصوصية عند أهالى القرية وذلك؛ لأن العضو المرشح ينتمى إلى القرية فقد أكدت نسبة ٨٤,٥٪ بواقع (٧١ حالة) بأن للعائلة دورًا كبيرًا فى نجاح المرشح أو خسارته فقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «آه طبعًا لأن كل واحد بعيلته، لو أى مرشح عيلته معاه هتدى له قوة وصلابة ولو مش معاه هتضعفه، أه لأن لها وضعها ولها ثقلها الانتخابى وفى البلد لها وزن سياسى كبير». بينما أكدت نسبة ١٥,٥٪ بواقع (١٣ حالة) أكدت بأن ليس للعائلة دور فى نجاح أو خسارة المرشح بل الدايرة كلها فقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «العيلة ملهاش تأثير لازم البلد كلها والدايرة كمان، لأ هو بنفسه وأعماله يقدر ينجح وبالخدمات اللى بيقدمها، انتهى العصر ده هاتعمل أيه العيلة دلوقتى ظهرت المصلحة الشخصية الناس عايزة تستفيد فرأس المال هو اللى هيسود معظم الدواير حتى فى الصعيد فهو القوة المحركة لكل شىء وساعات الوازع الدينى هيسيطر أكتر من المال فإذا مس قلب الشباب؛ لأنه عند وقت فراغ كبير هينجح هما دول الأساسين المحركين للشباب بالذات».

٨) ضرورة العضوية في الأحزاب السياسية

أ- ضرورة عضوية العائلة في الأحزاب السياسية أكدت نسبة ٤١,٧٪ بواقع (٣٥ حالة) ضرورة عضوية العائلة فى الأحزاب السياسية فقد جاءت إجاباتهم لتعبر عن أسباب ضرورة عضوية العائلة على النحو التالى «عشان يكون للعيلة كيان، عشان يكون لها رأى فى كل حاجة، عشان يكون لنا تواجد فى كل مكان، ضرورى عشان يبقى فى حد منصب ويخدم، لازم عشان نلاقى حد يجيب لنا حقنا ويتكلم بالنيابة عننا». وفى المقابل أكدت نسبة ٥٨,٣٪ بواقع (٤٩ حالة) بأن ليس هناك ضرورة لعضوية العائلة فى الأحزاب وجاءت إجاباتهم لتعبر عن عدم ضرورة عضوية العائلة وذلك لعدم تأثير وفاعلية هذه الأحزاب والانشغال بالأمور المتعلقة «باكتساب الرزق وأكل العيش».

ب- أكدت نسبة ٦٤,٣٪ بواقع (٥٤ حالة) عدم انضمامهم لأى حزب فقد جاءت أسباب عدم انضمامهم على النحو التالى «ملهاش تأثير ولا فاعلية لأن كلها

أحزاب منافقة، مفيش غير الحزب الوطنى وأنا مش مقتنع بيه»، مسمعتش عن أى أحزاب فى البلد»٠ وفى المقابل جاءت نسبة ٣٥,٧ بواقع (٣٠ حالة) منضمين إلى الحزب (الحزب الوطنى الديمقراطى) وقد جاءت أسباب انضمامهم على النحوالتالى « أنا دخلت عشان العيلة كلها فيه، أتولدنا لقينا نفسنا منتمين للحزب الوطنى، بالتبعية كل البلد حزب وطنى عشان (ع٠ف)، هو اللى بيخدم وسلطه فى أيدى، مفيش أحزاب لها فاعلية غيره، حزب الحكومة يعنى حزب الريس».

ج- أما عن ضرورة عضوية المبحوث فى الأحزاب ودوره فيها، حيث أكدت نسبة ٦١,٩٪ بواقع (٥٢ حالة) من جملة العينة، عدم ضرورة عضويتهم فى الأحزاب وذلك للأسباب التالية:

- عدم تأثيرها وفاعليتها.
- عدم الإيمان بسياسة الأحزاب السياسية.
- تناقض الأحزاب السياسية فى الفكر.
- الكراهية للعامة للسياسة.
- الانشغال بأمور الحياة «كاكتساب الرزق وأكل العيش».
- أما عن دور الحالات المنضمين إلى الحزب (الوطنى الديمقراطى) فقد أكدت نسبة ١٤,٣٪ بواقع (١٢ حالة) أنهم من الأعضاء البارزين والذين لهم نشاط واضح داخل الحزب بينما جاءت نسبة ٢١,٤٪ بواقع (١٨ حالة) بأن دورهم يقتصر على العضوية فقط أى ليس لهم دور أو نشاط داخل (الحزب الوطنى الديمقراطى).

د- أكدت نسبة ٦٤,٣٪ بواقع (٥٤ حالة) بأن ليس لعائلاتهم دور فى الانتماء إلى الأحزاب السياسية (الحزب الوطنى الديمقراطى) فقد جاءت إجابتهم على النحو التالى: «لأ ملهاش دور الجميع انضم إلى الحزب الوطنى بالتبعية لأن الحاج (ع٠ف) كان حزب وطنى، لأ هيه حرية شخصية، الكل دلوقتى مهتم

بشغله ومصالحه وبعدين الحاجات دى كل واحد على حسب ميول الشخص ورغبته إذا كان عنده ميول سياسية هيدخل الحزب، البلد كلها بتخاف بتقول أوعى أشوفك قاعد فى قعدة سياسية». وفى المقابل جاءت نسبة ٣٥,٧ بواقع (٣٠ حالة) بأن للعائلة تأثيرًا فى انتمائهم إلى الأحزاب وذلك من خلال التوجيه والإرشاد من كبير العائلة أو تأثير الآباء على الأبناء للانضمام إلى لأحزاب (الحزب الوطنى الديمقراطى).

هـ- تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٧٢,٦٪ بواقع (٦١ حالة) أكدت أنه ليس هناك علاقة بين الملكية والعضوية فى الأحزاب السياسية فقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى: «مش شرط أهم حاجة يكون راجل فاهم وعنده اهتمام سياسى، عندنا راجل عنده عزبة أكتر من خمسين فدان ومش موجود فى الحزب دلوقتى مبقاش شرط، مش ضرورى المهم ما يكونش له سوابق ولا شبوهات» ، بينما أكدت نسبة ٢٧,٤٪ بواقع (٢٣ حالة) بأن هناك علاقة بين الملكية والعضوية فى الأحزاب السياسية، فقد جاءت إجابتهم على النحو التالى «هتساعده أنه يقدم خدمات، معظم الناس اللى بتدخل لازم يكون عندها ملكية وعنده فلوس عشان يقدر يصرف عليها ويحمى مصالحه، واللى ليه ضهرماينضربش على بطنه».

ويتضح من خلال العرض السابق انخفاض درجة المشاركة السياسية من خلال العضوية فى الأحزاب السياسية وذلك لعدم فاعليتها وضعفها كأحد قنوات المشاركة السياسية. أما الذين ينضمون إلى لأحزاب فينضمون (إلى الحزب الوطنى الديمقراطى) وذلك بالتبعية لوجود «عضو مجلس الشعب مرشح الحزب الوطنى وليس للاقتناع به أو بأهدافه. بالإضافة إلى أنه حزب الحكومة والحزب المسيطر والمهيمن مما يؤكد استمرار سيطرة وهيمنة الحزب الوطنى على الحياة الحزبية على الرغم من انخفاض شعبيته. وهذا يؤكد ضعف التنظيمات السياسية والحزبية وعدم وجود فعَّال وقوى فى تثقيف الجماهير وجذبهم للمشاركة السياسية من خلالها، والتى لم تستطيع أن تعمل بفاعلية إلا فى حالة الاستناد إلى تلك الروابط العائلية والعصبيات وتوظيفها من خلال اختيار المرشحين

الذين لديهم عصبيات قوية تساعدهم على حشد الأصوات تحت شعار «ابن العيلة وابن البلد».

وهكذا تخلص الباحثة إلى أن هناك وعيًا بالمشاركة السياسية داخل القرية، ولكنه وعى مغلق (وعى عصبى) باعتبارهم جزءًا لا يتجزأ من الجماعة وذلك نظرًا لما يجمع بينهم من علاقات قرابية وعلاقات نسب ومصاهرة والعيش معًا ويرجع ذلك لوجود عضوية مجلس الشعب داخل القرية على مدى نصف قرن مما ساعدت على وجود هذا الوعى المغلق ويبدو ذلك من خلال مشاركتهم الفعالة فى انتخابات مجلس الشعب بينما تقل مشاركتهم، بل تضعف فى انتخابات مجلس الشورى والمجلس المحلى والاستفتاءات العامة وعضوية الأحزاب السياسية.

ومن هنا يسيطر على وعى الأفراد بالمشاركة السياسية الولاءات العائلية والعلاقات الشخصية (العصبية) وبذلك فلا تصبح المشاركة قيمة فى ذاتها أو لارتفاع درجة النضج والوعى السياسى وإنما على العكس من ذلك فيؤكد استمرار العصبية وسيطرتها على الحياة السياسية بشكل عام سواء أكان فى الانتخابات أم فى الانضمام إلى الأحزاب السياسية.

خامسًا ـ دوافع وصور ومحددات المشاركة السياسية.

ويجيب بنود هذا البعد على التساؤل الثالث الذى يشتمل على دوافع العائلة من المشاركة السياسية وتحديد صور المشاركة السياسية وحرصها على مشاركة أفرادها سياسيًا وخاصة مشاركة النساء ودور التواجد السياسى للعائلة وعلاقة المركز الاقتصادى للعائلة بالمشاركة السياسية وذلك على النحو التالى:

١) دوافع المشاركة السياسية

وتأتى نتائج الدراسة الميدانية لتؤكد أن:

أ) إن دوافع العائلة من المشاركة السياسية تأتى بدافع العصبية القائمة على الولاءات والارتباطات العائلية والشخصية والفائدة التى تأتى من وراء هذا

المرشح (شخصية عامة) ويمثل ذلك بنسبة ٨٤,٥٪ بواقع (٧١ حالة) من جملة العينة؛ حيث لم يختلف هذا الدافع عند حالات الدراسة من كبار السن ومتوسطى السن والشباب (ذكورًا وإناثًا) فقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «كل مكان وله دافعه ده اسمه تعصب حتى لو عارفين أنه مش كويس وأنه مش هينجح حتى لو بينه وبينهم خلاف أو متضايقين منه أو لهم طلبات ولم يلبيها الكل وقت الانتخابات بينسى أى حاجة وبيخرج بعصبية عشان ابن العيلة وابن البلد، ابن العيلة والخدمات ودى حاجة فى دمنا من زمان سواء رجالة أو ستات، ابن العيلة عشان ينجح ويحافظ على مكانة العيلة وقريبنا ولازم نقف معاه، عشان صلة القرابة وهييجى من وراه مصلحة». وفى المقابل جاءت نسبة ١٥,٤٪ بواقع (١٣ حالة) أكدت أن دافع العائلة من المشاركة السياسية يرجع إلى أسس موضوعية «لأن ده واجب، لأن الصوت ده أمانة، بختار الأصلح والأنفع للصالح العام، راجل صادق ولازم أقدر أقدم حقوقى يعنى حقى فى الممارسة السياسية ويكون ليا دور».

ب) أكدت معظم الحالات والتى تمثل نسبة ٦٣,١٪ بواقع (٥٣ حالة) أن مشاركتهم السياسية تأتى بدافع العصبية لابن العيلة وابن البلد، بينما كانت نسبة ١٩٪ بواقع (١٦) حالة كان دوافعهم للمشاركة السياسية كانت على أساس الخدمات العامة والمصالح الشخصية، كما جاءت نسبة ١٣,١٪ بواقع (١١ حالة) كانت دوافعهم تتمثل فى أسس موضوعية من ناحية القناعة بأهمية المشاركة السياسية وإثبات الذات والصوت أمانة وتواجد المرشح والأصلح والأنفع وهناك (حالة واحدة) تمثل ١,٢٪ تختار على أساس حزبى بينما جاءت نسبة ٣,٦٪ بواقع (٣ حالات) يعزفون عن المشاركة السياسية.

ويتبين من خلال الدراسة أن السن والنوع والمهنة والتعليم والحيازة لا تعد متغيرات يعتد بها في الدافع للمشاركة السياسية داخل القرية. ويتضح أن دافع المشاركة السياسية سواء أكانت للعائلات أم الأفراد يأتى بدافع من النزعة العصبية ولانتهاءات العائلية والقرابية والاعتبارات الشخصية، وهذا لا يعكس درجة عالية من المشاركة السياسية

وذلك لأن العوامل التى يحركها عوامل شديدة التقليدية لا تتعلق بمعايير المشاركة السياسية الحديثة بمعنى ترسيخ مبدأ الاختيار على أساس توجهات سياسية معينة .

٢) صور المشاركة السياسية

يتضح نتائج الدراسة الميدانية الحالات أن:

أ) أكدت نسبة ٥٢,٤٪ بواقع (٤٤ حالة) من جملة العينة أن للعائلة تأثير فى تحديد صور المشاركة السياسية، فقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «لها تأثير لكن بنحاول بقدر الإمكان لا تكون كثيرة حتى لا تكون العملية عملية احتكار عشان لا يحدث غضاضة من العائلات الأخرى، فى تأثير الدليل أن المشاركة السياسية عندنا فى العيلة توجد على المستويات كافة خاصة فى المجلس المحلى (قرية - مركز - محافظة) وفى مجلس الشعب وفى كل الجمعيات كلنا موجودون فيها فكل مجموعة لازم تكون متواجدة فى المنشآت السياسية كافة، فى تأثير من كبار العيلة عشان يكون لنا وزن بين العيلات التانية».

وفى المقابل جاءت نسبة ٤٨,٨٪ بواقع (٤١ حالة) أكدت أنه ليس للعائلة تأثير فى صور المشاركة السياسية فقد أرجعت ذلك تبعًا لحرية الفرد وميوله السياسية فقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى (لأ هيه العيلة مش بتأثر دى بقت حرية شخصية وبترجع على حسب هوى كل شخص وميوله، الكلام ده كان زمان كبير العيلة كان بيقول يا ولد ما تعملش ده وأعمل ده لكن دلوقتى الأمور أتغيرت».

ب- يتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن صور المشاركة السياسية تتمثل فيما يلى:

- اعتلاء المناصب السياسية والإدارية المهمة (عضوية مجلس الشعب- عضوية المجالس المحلية: محافظة - مركز - قرية) العمودية.
- أعضاء نشطاء فى التنظيم السياسى (الحزب الوطنى الديمقراطى).
- أعضاء غير نشطاء فى التنظيم السياسى (الحزب الوطنى الديمقراطى).

- المشاركين فى المؤتمرات والاجتماعات واللقاءات السياسية.
- المشاركين فى العملية الانتخابية (الدعم المعنوى والتصويت).
- اللامبالون سياسيًا.

وتوجد فى العائلة (الممثلة للعصبية والسلطة) كافة صور المشاركة السياسية حيث تعد الأقلية الفاعلة داخل القرية وخارجها، بينما فى العائلات الأخرى فتتمثل صور المشاركة السياسية لأفرادها فى:

- عضوية المجالس المحلية (مركز- قرية).
- أعضاء نشطاء فى التنظيم أو الحزب السياسى (الحزب الوطنى الديمقراطى).
- أعضاء غير نشطاء فى التنظيم السياسى (الحزب الوطنى الديمقراطى).
- المشاركين فى الاجتماعات واللقاءات السياسية.
- المشاركة فى العملية الانتخابية (الدعم المعنوى والتصويت).
- اللامبالون سياسيًا.

ومن هنا تؤثر العلاقات القرابية سواء أكانت «العاصبة منها أم المصاهرة» في تحديد صور المشاركة السياسية؛ حيث تتركز داخل العائلة الممثلة للعصبية صور المشاركة السياسية كافة ومن هنا تعد تلك العائلة «القوة المحركة» داخل القرية سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا.

ج) حرص العائلة وتشجيعها على مشاركة أفرادها سياسيًا وبخاصة مشاركة النساء

أكدت نسبة ١,٨٨٪ بواقع (٧٤ حالة) بأن عائلاتهم تحرص وتشجع على مشاركة أفرادها سياسيًا ويتم ذلك فى الانتخابات بصفة عامة ومجلس الشعب بصفة خاصة فقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «كل العيلة بتشجعنا لكن فى مجلس الشعب بس عشان الفيومى تعالى بصى عليهم فى انتخابات مجلس الشورى أو إن حصل انتخابات فى

المجلس المحلى مش هتلاقى حد إلا قلة قليلة، العائلات عندنا بتتنافس فى الخروج يوم انتخابات مجلس الشعب واللى ميبخرجش بيبان أنهم ملهمش لازمة».

بينما أكدت نسبة ٩, ١١٪ بواقع (١٠ حالات) بأن عائلاتهم لا تحرص ولا تشجع أفرادها على المشاركة فقد جاءت إجابتهم على النحو التالى «مفيش تأثير لأن دلوقتى العضو المرشح لمجلس الشعب مبيعملش حاجة طب أنا هشجع ابنى ينتخبه ليه، لأ كل واحد بيروح من نفسه، الحاجات دى كانت زمان دلوقتى لأ فى حرية رأى وكل واحد وميوله».

أما عن المشاركة السياسية للنساء وتشجيع عائلاتهم لهن فقد أكدت جميع الحالات بأن هناك تشجيعًا من العائلة على مشاركتهن فقد جاءت إجابتهم على النحو التالى «الستات بتخرج بالذات فى مجلس الشعب وفى ستات بتبقى موجودة فى اللجان عشان خاطر الدكتور (س٠ف)، مشاركة الستات نفس الرجالة ويمكن أكتر بالذات فى مجلس الشعب بنسبة ١٠٠٪ لدرجة أن الستات اللى ماكنتش عاملا بطاقة شخصية عملت بطاقة حبًا فى الفيومى لكن لوحد من بره محدش هيسأل».

ويتضح من ذلك أن المشاركة السياسية للنساء بصفة عامة وفى انتخابات مجلس الشعب بصفة خاصة لا تأتى بدافع من المشاركة كقيمة فى ذاتها ولكن بدافع من العصبية والروابط العائلية، حيث تتجه النساء إلى صناديق الاقتراع دعمًا لمرشح العائلة «ابن العيلة وابن البلد» وتتم مشاركتهن بتشجيع من الزوج أو الأب أو من كبار العائلة.

٤) محددات المشاركة السياسية

أ) دور التواجد السياسى للعائلة وتأثيره فى المشاركة السياسية

أكدت نسبة ١, ٨٢٪ بواقع (٦٩ حالة) بأن للتواجد السياسى لعائلاتهم سواء أكانوا مرشحين أم منتخبين دورًا إيجابيًا على مشاركتهم سياسيًا فقد جاءت إجابتهم على النحو التالى «دى حاجات ثابتة من زمان لأن العيلة لها جذور سياسية والانتخابات فى البلد من أكثر من خمسين سنة والعيلات بنشارك كلنا لأن دى حاجة انغرست فى دمنا».

بينما أكدت نسبة ١٧,٩٪ بواقع (١٥ حالة) بأن للتواجد السياسى تأثيرًا سلبيًا فى مشاركة أفرادهم سياسيًا فقد جعل مشاركتهم الآن مشاركة بالوراثة دون وعى سياسى وقد جاءت إجاباتهم لتعبر عن ذلك «لأ مش بتأثر هيا عادة وخلاص لأنهم لما كبروا لقوا حد بيعمل حاجة بيعملوا زيها وخلاص، أثر سلبى بقت الناس مبرمجة أنها تنتخب الفيومى لكن لوفى أكتر من مرشح هنلاقى أكتر من فكر لكن ممنوع أى حد يرشح نفسه من بره علشان العصبيات والترابط اللى بينهم فازاى ابن البلد يسقط فى الانتخابات دى تبقى مصيبة»[1].

يتضح من خلال العرض السابق أنه لا يوجد تواجد سياسى حقيقى للعائلات سوى عائلة (ف) مما أثر فى العائلات القرابية المباشرة والعائلات المصاهرة فوجود عضوية مجلس الشعب على مدى نصف قرن فى قرية الحصة رسخت فى نفوس الأجيال مدى أهمية هذا المنصب نظرًا لما يمثله من سمو مكانة وشرف سواء لهذه العائلة أو لعائلات الحصة جميعًا ويظهر هذا التواجد بشكل واضح أثناء العملية الانتخابية من خلال المساندة والدعم التى تقدم للمرشح والخروج يوم الانتخابات من أجل الإدلاء بالصوت بنجاح المرشح، والتى تأتى من خلال تكتل أهل القرية وراء مرشح (ابن البلد) وذلك من أبناء عائلاتهم، والتى ترتبط معها بصلات نسب وقرابة وصداقة وجماعات مصالح.

ب) المركز الاقتصادى للعائلة والمشاركة السياسية

جاءت نتائج الدراسة الميدانية تؤكد أن هناك علاقة إيجابية بين المركز الاقتصادى للعائلة والمشاركة السياسية فقد أكدت ذلك نسبة ٥٣,٦٪ بواقع (٤٥ حالة) حيث جاءت إجاباتهم على النحو التالى «كل ما يزيد المركز الاقتصادى للعيلة بتزيد نسبة التعليم وبيزيد الوعى فيها فبتزيد نسبة المشاركة السياسية، الفلوس والحاجات دى مهمة كل ما يكون الواحد مستريح هيبقى عنده الوقت اللى يفكر فى السياسة لكن لو واحد غلبان وشغال وطالع عينه هيلاقى وقت يفكر فى حاجة خالص».

(١) ذكر أحد الإخباريين بأن أهل القرية يقومون بإحضار «كلب ميت ويلفوا بيه فى الشارع ويقولوا عليه اسم المرشح إللى بينافس المرشح بتاعنا من البلد ويقولوا عليه زعزع أهوه».

وفى المقابل جاءت نسبة ٤٦,٤٪ بواقع (٣٩ حالة) لتؤكد بأنه ليس هناك علاقة بين المركز الاقتصادى للعائلة والمشاركة السياسية فقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «المهم أن واحد يكون متعلم وفاهم وعنده ميول سياسية، ممكن يكون واحد عنه فلوس ومشغول على طول أنه يكبر ثروته ومعندوش أى ميول سياسية وواحد مستواه عادى جدًا لكن متعلم وفاهم وعنده ميول سياسية فدى ملهاش علاقة» ويوضح ذلك أن هناك علاقة إيجابية بين المستوى الاقتصادى للعائلة وحجم المشاركة السياسية» .

وهكذا يتضح أنه كلما ارتفع المركز الاقتصادى للعائلة زادت درجة المشاركة السياسية.

وهكذا نجد أن العائلة «الممثلة للعصبية» استخدمت أسلوبين للممارسة السياسية بقرية الحصة : الأسلوب الرسمى ويتمثل فى (العمودية والمجالس المحلية والحزب الوطنى وعضوية مجلس الشعب)، والأسلوب غير الرسمى ويتمثل في : التكتلات القرابية والتحالف مع جميع عائلات القرية من خلال صلات النسب، بالإضافة إلى عامل تقديم الخدمات (العامة والخاصة) وذلك من أجل الحفاظ على قوتها ونفوذها السياسى داخل القرية.

سادسًا ـ مستقبل العصبية العائلية وتأثيرها فى المشاركة السياسية فى ظل العولمة

يجيب بنود هذا البعد على التساؤل الرابع الذى يتعلق بضرورة التمسك بالعائلة في عملية الترشيح للانتخابات القادمة بالقرية وتأثير العائلة على المشاركة السياسية فى المستقبل على النحو التالي:

١) أكدت نسبة ٨٢,١٪ بواقع (٦٩ حالة) ضرورة التمسك بالعائلة فى عملية الترشيح للانتخابات القادمة فقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «آه طبعًا كل واحد بعيلته، دى من أساسيات الترشيح فقبل ما يرشح نفسه لازم يروح لعيلته ويقولهم حتى لو العيلة فيها ١٠ أفراد فمهما كان دول أجنحته فامن غير الأجنحة ما يعرفش يطير».

بينما أكدت نسبة ١٧,٩٪ بواقع (١٥ حالة) بأن العائلة لم تؤثر فى عملية الترشيح فى الانتخابات القادمة فقد جاءت إجاباتهم على النحو التالى «تأثيرها فى الانتخابات اللى جاية هتقل دا من دلوقتى بيختلف الابن مع أبوه وفى البيت الواحد بيحصل اختلاف فى الرأى».

٢) أكدت نسبة ٦٤,٩٪ بواقع (٥٢ حالة) أنه لن يكون للعائلة تأثير فى المشاركة السياسية فى المستقبل دائما سيكون هناك تغليب للمصلحة الخاصة والانشغال بأمور كسب الرزق وأكل العيش وخاصة فى ظل ظروف الغلاء الفاحش. فقد جاءت إجاباتهم لتعبر عن ذلك «أنا حاسس أن فى المستقبل هيكون أفظع لأن دلوقتى إحنا أفواه مكممة هيكون فى انسحاب من العملية السياسية أكتر أنا دلوقتى لو ابنى قالى عايز أدخل أى حاجة فى السياسة مش هشجعه وهخاف عليه، دلوقتى معظم الشباب كل واحد بقى له اتجاه ورأى مختلف عن التانى مش زى زمان الراجل الكبير كان له هيبة وكلمة لكن دلوقتى ملوش أهمية وأنتى وراك ولادك كل واحد هيدور على نفسه فى الفترة اللى جاية، العيلة بعد كده مش هتأثر الغلا مخلاش حد يفكر فى حاجة كل واحد بقى مشغول وهمه أنه يعيش مش هيبقى فاضى يروح أو ينتخب أو يفكر حتى فى السياسة، مش هيكون لها تأثير بس لوحد معروف ومشهور وقريب منهم ممكن تأثر زى الفيومى كده فممكن لكن الجيل بيتغير وبيختلف يوم عن يوم.

وفى المقابل جاءت نسبة ٣٨,١٪ بواقع (٣٢) حالة أكدت بأن للعائلة تأثيرًا فى المشاركة السياسية فى المستقبل فقد جاءت إجاباتهم على النحوالتالى «فى كل وقت وكل حين هيكون للعيلة دور فعال لأن المشاركة اتغرست فينا منذ الصغر من الأجداد إلى الأبناء، لأ مش هتأثر التطورات طالما واحد طلع من العيلة».

خاتمــة

ومن خلال العرض السابق تخلص الباحثة أن : للعصبية العائلية تأثيرها الواضح فى طبيعة المشاركة (الاجتماعية والسياسية) واتسامها بالطابع العائلى والشخصى داخل قرية الدراسة سواء أكان من خلال المشاركة في المؤسسات الموجودة بالقرية أم تقديم خدمات عامة أم المساهمة في حل المشكلات أو النزاعات بالقرية وفي إدارة الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل القرية وخارجها. كما يتضح تأثيرها في الاختيار للعضو المرشح في مجلس الشعب والمجالس المحلية. وفي معايير الاختيار ودوافع العائلة أو المبحوث للترشيح وفي أسس الاختيار لهذا المرشح كما يتضح دورها من خلال موقف العائلة أو المبحوث فى حالة تعدد المرشحين سواء أكان داخل العائلة أم خارجها.

وبينت الدراسة دور العصبية الواضح فى الوعى بالمشاركة السياسية سواء أكان من خلال المشاركة في الانتخابات وحضور اللقاءات السياسية، أم التحالف داخل العائلة وخارجها وأشكال المساندة والدعم التى تقدم لمرشح العائلة والقرية ومن خلال العضوية فى الأحزاب السياسية (الحزب الوطنى الديمقراطى).

كما يتضح من الدراسة الراهنة دور العصبية العائلية في تحديد دوافع وصور ومحددات المشاركة السياسية داخل القرية بالإضافة إلى ارتفاع درجة المشاركة السياسية للنساء اللائى يدْلين بأصواتهن بدافع من العصبية العائلية سواء أكان «لابن العائلة أم ابن القرية».

وهكذا ستظل العصبية والعلاقات القرابية الداعم للسلطة السياسية الحاكمة (الدولة) والمهدد الفاعل لها وذلك فى حالة إخفاق العصبية المتمثلة في علاقات القرابة والنسب والمصاهرة وجماعات المصالح القيام بمهامها تجاه العائلة والمجتمع، ومن هنا فإن العصبية يمكنها أن تتعايش وتتكيف كما يمكنها تشكيل نفسها من جديد لتتلاءم مع ظروف أكثر تطورًا يشهدها المجتمع المصرى بصفة عامة ومجتمع القرية بصفة خاصة.

الخاتمة

يعنى «ابن خلدون» بالعصبية عناية كبرى في بنية نظريته عن العمران البشرى، تلك التى فيها الكثير مما يصح غير أنه على كل حال أفرد «ابن خلدون» للعصبية مكانًا رحبًا فقد جعلها أحد مؤهلات الخلافة فالعصبية ـ طبقًا لمفهوم «ابن خلدون» ـ تشتمل فيما بينها على «الالتحام بالنسب والرحم أو ما كان متصلًا بمعنى النسب، مثل: الولاء والحلف والصحبة وطول المعاشرة، فعلى الرغم أن العصبية تأخذ أشكالًا متعددة فإن هناك ما يجمع بينهم وهى «المصلحة المشتركة الدائمة للجماعة» فإذا حصل الالتحام بذلك جاءت النعرة والتناصر.

ومن هذا المنطلق أولت الباحثة اهتمامها بالعصبية العائلية وعلاقتها بالمشاركة السياسية في الريف، واتخذت من قرية الحصة كحالة للدراسة.

فقد تم تصميم هذه الدراسة بصورة جدلية تتسق مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها وأدواتها، لذلك جاءت الدراسة في أربعة فصول بينها ترابط منطقى يربط بين التوجه النظرى والدراسة الميدانية ونتائجها. ففى الفصل الأول، تناولت الباحثة الإطار التصوري لدراسة العصبية عند «ابن خلدون» فى علاقتها بالمشاركة السياسية، وقد وجدت الباحثة أن نظرية العصبية لم تعد وحدها كافية لتفسير الظاهرة مجال الدراسة. خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التى يشهدها المجتمع المصرى لذلك اعتمدت الباحثة فى تفسيرها للعصبية من خلال فكرة المصلحة عند «هابرماس»، وهكذا تحدد الاطار التفسيرى الذى تعتمد عليه فى تفسير النتائج وذلك من خلال أن نشأة العصبية تتجسد في إطار فكرة المصلحة

المشتركة، فكلما زادت الصلات الاجتماعية بين الجماعات وانتماء الفرد إلى الجماعة التى ينتمى إليها باعتبارها تحقق مصلحته التى هي مصلحة الجماعة ، زادت درجة العصبية ومن ثمَّ تبلورت فكرة المشاركة السياسية، ومن خلال الإطار التصورى تحددت المفاهيم الأساسية للدراسة التى ساعدت الباحثة فى وضوح الرؤية والتبصر بأبعاد الواقع ومستوياته وعلاقاته كما استطاعت من خلالها أن تحدد مجموعة من المؤشرات التى استفادت منها في تصميم دليل دراسة الحالة كأداة رئيسية للدراسة.

وهكذا استطاعت الباحثة ـ من خلال الإطار التصورى ـ أن تنتقى من الإجراءات المنهجية اللائقة بتصوراتها عن الظاهرة مجال الدراسة، والتى تتفق مع تساؤلاتها والمحققة لأهدافها وهكذا يتحدد الطابع العام لمنهج البحث وأدواته وأساليب التحليل والتفسير والذى يأتى فى رابطة منطقية.

واتساقًا مع مراحل البحث المتتالية فإن أي ظاهرة اجتماعية لا بد وأن ترتبط ببناء المجتمع وثقافته وبما أن الدراسة الراهنة هى دراسة حالة فإن الباحثة تناولتها على مستويين: مستوى كلى يتمثل في دراسة الظاهرة على مستوى المجتمع المصرى، ومستوى جزئى ويتمثل في المجتمع المحلى (قرية الدراسة) المجتمع المحلى. ولهذا جاء الفصل الثالث لدراسة الظاهرة في إطارها الثقافى والتاريخى وذلك من خلال دراسة أثر تحولات بنية المجتمع المصرى على بناء العصبية وطبيعة المشاركة السياسية، والتى تتمثل في سياستين: الانفتاح الاقتصادى، والإصلاح الاقتصادي فى ظل العولمة، فقد أدت تلك السياسات إلى إضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها والانسحاب المادي والمعنوى لها، والتى أدت ـ حتمًا ـ إلى غياب الولاء الوطنى ليحل محله الولاء للأهل والأقارب والمحاسيب وهكذا جعلت الدولة من العصبية والعائلية سمة رئيسية للاقتصاد المصرى ومنظمات المجتمع المدنى والحياة السياسية بصفة عامة والعملية الانتخابية بصفة خاصة، والتى اتضحت من خلال ما تناولته الباحثة لانتخابات مجلس الشعب بدءًا من انتخابات ١٩٧٦ أي بعد الأخذ بالتعددية السياسية حتى انتخابات ٢٠٠٥ . والتى اتضح من خلالها استمرار للعنصر العائلى والأسرى فى دعم الممارسة السياسية خاصة في الريف المصرى، وقد ترتب عليها اتسام المشاركة السياسية بالطابع

العائلى والشخصى الذى يؤكد انخفاض درجة الوعى والنضج السياسى للمجتمع.

هذا ما حدث بالمجتمع المصرى بصفة عامة والريف المصرى بصفة خاصة، ولعل ما حدث بالريف المصرى لا يختلف عما حدث بالقرية مجال الدراسة فللقرية خصوصياتها وتميزها وذلك على النحو التالى:

أولًا - أن قرية الحصة هى من القرى التى يوجد بها عائلات ومن بين هذه العائلات (عائلة تنتمى إلى عصبية) يوجد بها قيادات مسيطرة على مراكز القوة داخل القرية وخارجها.

ثانيًا - لا يوجد تنافس بين العائلات الموجودة بالقرية والعائلة أو العصبية (الممثلة للسلطة) ولكن بينهما تحالف وتتمثل أهم مظاهره فى علاقات القرابة والنسب التى تجمع بين عائلات القرية، والتى جعلتهم شبكة عائلية واحدة لا يوجد بينهما تنافس ولكن بينهما تحالف ومصالح مشتركة.

وفيما يلى تقوم الباحثة بمناقشة نتائج الدراسة الراهنة فى ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة ومعرفة أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما وذلك على النحو التالى:

أولًا - أوجه الاتفاق

- تتفق بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الراهنة فى أنها اهتمت بدراسة العصبية (سواء أكانت العلاقات القرابية المباشرة وغير المباشرة أم المصاهرة) وتأثيرها فى إحدى أو بعض جوانب المشاركة السياسية حيث إنه:

- تتفق بعض نتائج الدراسة الراهنة مع ما أكدته دراسة «مصطفى مرتضى» من حيث إن العصبية والعلاقات القرابية لها طبيعة أيديولوجية وقرابية وثقافية ونظرًا لأهميتها فهى تتحدد وتتداخل طبقًا لمستويات متداخلة، كما أوضحت أن ثمة علاقات بين (العصبية أو العلاقات القرابية) وبناء القوة والعلاقات بينهما تكاملية، كما أوضحت أن العلاقات القرابية لها دور كبير فى اختيار مرشحى القرية للتمثيل السياسى والتى تتفق معهما دراسة «هند محمد الشمندى».

- كذلك تتفق بعض نتائج الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه دراسة «كلودميلازو» من حيث إن علاقات النسب هذه هى نتاج للمتغيرات التى حدثت بالقرية حيث تبدلت علاقات الدم إلى علاقات نسب بعد ذلك عن طريق الانتساب، كما أوضحت أن العصبيات الجديدة أكثر تماسكًا وارتباطًا عن طريق الضغوط الاقتصادية «التى تعنى بها الباحثة فى دراستها المصلحة الخاصة».

- اتفقت الدراسة مع دراسة «إبراهيم فؤاد الشيخ» فى بعض النتائج من حيث إن العائلة التى تسيطر على بناء القوة تعمل على تثبيت سيطرتها فى القرية وفى مؤسساتها كما اتفقت معها فى ظهور أثر كبير للعصبية فى الانتخابات خاصة فى الريف.

- كما اتفقت بعض نتائج الدراسة الراهنة مع ما أكدته دراسة «هند محمد الشمندى» فى أن للعلاقات القرابية (العصبية)، تأثيرًا إيجابيًا فى المشاركة السياسية التى تأتى بدافع العصبية.

- تتفق بعض نتائج الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه دراسة «محمود جاد» من حيث إن المشاركة السياسية على المستوى الرسمى فى القرية تميل إلى الطابع الأسرى والفردى وهو طابع يتسق مع المقومات والملامح الجديدة التى تبلورت فى البناء السياسى، كما أصبحت مشاركة المرأة فى الانتخابات البرلمانية من أبرز الدلائل على وجود تلك المقومات الجديدة، والتى تأتى مشاركتهن بدافع العصبية (لابن العيلة وابن البلد) ولاعتبارات شخصية وذلك بتشجيع من الزوج أو الأب أو كبير العائلة، كما أوضحت أن التعليم والوظائف الحكومية والمال باتت أهم مقومات المكانة السياسية.

- تتفق نتائج الدراسة الراهنة مع ما توصل له «رايت ميلر» فى دراسته بأن القوة ترتكز فى دائرة صغيرة «أي قلة فاعلة» فضلًا عن عجز الناس عن فهم المسائل السياسية وربطها بالمصالح الشخصية.

- أيضًا اتفقت بعض نتائج الدراسة الراهنة مع دراسة «روبرت داهل» من حيث إن هناك أقلية هى التى تمارس صور المشاركة السياسية كافة والتى توجد بالعائلة الممثلة للعصبية والسلطة.

- كما اتفقت نتائج الدراسة الراهنة مع دراسة «فلويد هنتر» من حيث إن القوة «العصبية «أى ما تعنى به الباحثة فى تلك الدراسة بأنها وظيفة ضرورية للمجتمع المحلى وأن هناك صفوة قوة للمجتمع المحلى «زمرة» والتى يمتد سيطرتها إلى حكومة الولاية والدولة.

- وتتفق بعض نتائج الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه نتائج «محمد محسن الظاهرى فى بقاء واستمرار الدور السياسى للقبيلة اليمنية (العائلة العصبية) يعود إلى محددات مجتمعية / جغرافية وسياسية وأخرى مرتبطة بطبيعة البنية القبلية (محددات ثقافية – وقيادية وعددية وحزبية). كما تتفق معها فى استمرار واستقرار فاعلية المؤسسة القبلية كبنية تقليدية في المجتمع المدنى على الرغم من التطور والنمو السريع كما اتفقت معها فى أن القبيلة أو القبلية السياسية يمكن أن تكون مصدر قوة إذا استطاعت الأحزاب والقوى السياسية الأخرى الاستفادة منها.

- اتفقت بعض نتائج الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه نتائج دراسة «صلاح منسى» أن مشاركة الفلاحين فى الجهود التطوعية الخاصة بمجتمعهم المحلى تشهد ارتفاعًا ملحوظًا حيث تجتذب الأكثرية منهم. وتتفق معهما نتائج «محمود عبد الحميد حمدى» فى ارتفاع درجة المشاركة فى الجهود التطوعية حيث تعد المشاركة الاجتماعية كنوع من الوجاهة الاجتماعية خاصة لدى الصفوة فى الريف.

- وتتفق بعض نتائج الدراسة مع ما أكدته نتائج دراسة «فؤاد عبد الجليل الصلاحى» فى أن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية (كالدخل والتعليم والمهنة) ساعدت على سهولة التنقل الاجتماعى وتحطيم بناء القوة القديم الذى ظل محصورًا بين أغنياء الفلاحين من كبار الملاك.

- كما اتفقت مع بعض النتائج التى توصل إليها «حمد الله أحمد كيلانى» فى أن هناك علاقة بين الدخل (المستوى الاقتصادى) والمشاركة بالترشيح فى الانتخابات لتقلد المناصب السياسية والإدارية.

- كما اتفقت بعض نتائج الدراسة الراهنة مع ما أكدته نتائج دراسة «حمدى عبد الرحمن» حول انخفاض مستوى المشاركة السياسية للفلاحين بوجه عام إلا أن هناك بعض التفاوت فيما يتعلق بالأنماط المختلفة للمشاركة السياسية كمعدلات إقبال الفلاحين على التصويت فى الانتخابات العامة التى تعد مرتفعة. وذلك لأنها تأتى بدافع العصبية العائلية.

- تتفق بعض نتائج الدراسة الراهنة مع ما توصل إليه «حسنين كشك» فى أن أعلى نسبة اتفاق على معرفة حزب من الأحزاب كانت «للحزب الوطنى الديمقراطى» وذلك لأنه حزب الحكومة والأغلبية وحزب رئيس الدولة، وذلك يؤكد غياب الأحزاب الحقيقية التى تعبر عن الطبقات الكادحة.

- وتتفق أيضًا مع ما توصلت إليه نتائج «فؤاد عبد الجليل الصلاحى» فى دراسته من حيث استمرار الرافد العائلى والقرابى فى دعم ممارسة العمل السياسى داخل مجتمع القرية؛ حيث تلعب التكوينات القرابية القبلية دورًا مهمًا فى البناء الاجتماعى السياسى وتؤثر فى سلوك واتجاهات والتزامات الأفراد حيال الكثير من الممارسات السياسية والاجتماعية.

- تتفق نتائج الدراسة الراهنة مع ما ذهبت إليه دراسة: «ميشيل كينزى Michell t. Kuenzi» فى أن للتعليم غير الرسمى (كالقيم والعادات والتقاليد) آثارًا إيجابية على المشاركة السياسية كما أن لها تأثيرًا إيجابيًا وقويًا فى المشاركة المجتمعية وذلك من خلال ما تقوم به العائلة من غرس قيم المشاركة الاجتماعية والسياسية فى الشباب أو الأجيال الصغيرة وذلك ما توصلت إليه الباحثة.

- كما تتفق نتائج بعض الدراسة الراهنة مع ما أكدته دراسة «Paul pindare» فى أن أنه ليس هناك علاقة بين متغيرات الجنس والسن والمشاركة السياسية باستثناء

المشاركة فى المعارضة والاجتماعات وهذا ما أكدته الدراسة فى أن ليس هناك علاقة بين النوع (ذكرًا أو أنثى) فى المشاركة السياسية حيث لا يعد متغيرًا يعتد بها في المشاركة السياسية.

- تتفق بعض نتائج الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه دراسة «محيى شحاتة» فى انخفاض المشاركة من خلال الاشتراك فى الأحزاب السياسية والتى يؤكد ضعف التنظيمات الحزبية وعدم تأثيرها وفاعليتها.

- تتفق بعض نتائج الدراسة الراهنة مع ما أكدته دراسة» أحمد عبد العال الدردير» فى أن أهم صور المشاركة السياسية للشباب كانت المشاركة فى الانتخابات، كما اتفقت معها فى رؤية الشباب لأهمية مشاركتهم السياسية وإن اختلفت دوافعهم.

- تتفق بعض نتائج الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه نتائج «أمانى قنديل» أن غالبية المرشحين فى الانتخابات العامة (مجلس الشعب / الشورى/ المجالس المحلية) هم أعضاء فى جماعات مهنية كأستاذ جامعى أو طبيب.

- تتفق نتائج الدراسة الراهنة مع إحدى نتائج دراسة «عدلى أمين أبو عقيل» فى انخفاض المشاركة السياسية من خلال الانضمام إلى الأحزاب السياسية أيضًا، والتى اتفقت معهما دراسة «محيى شحاتة»، أيضًا تنخفض المشاركة من خلال شغل منصب سياسى أو إدارى.

- كما تتفق بعض نتائج الدراسة الراهنة مع بعض نتائج «أيمن مصطفى القرنفيلى» من توجه العديد من الأقباط فى الفترة الحالية نحو العمل الاجتماعى بشكل متزايد كأسلوب من أساليب المشاركة السياسية وإن اختلفت الفئة مع الدراسة الراهنة إلا أنهما اتفقا فى أن هناك اتجاهًا متزايدًا نحو المشاركة الاجتماعية أو المشاركة فى العمل الجماعى.

- وتتفق بعض نتائج الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه نتائج «نيفين أسامة الحسينى» من حيث إنه لا توجد مشاركة من أجل المشاركة وإنما المصلحة تحكم كل شىء.

- كذلك تتفق بعض نتائج الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه نتائج «محاسن عمر» فى أن التنشئة الاجتماعية ودور الأسرة فى تشكيل الوعى السياسى بالإضافة إلى دور الأسرة الإيجابى فى الميل إلى أعمال الخير وإشراكهن فى كل عمل لتعويدهم على ذلك داخل الأسرة مع الأقارب أو من خلال مساعدة الفقراء والمحتاجين وزيارة كبار السن والمرضى، بالإضافة إلى دورها الإيجابى أيضًا الذى يبرز بصورة أكبر من خلال تشجيع المرشحة ومساندتها فى الانتخابات وهم بالتدريج بأولوية المساعدة (الزوج - الأهل والأقارب - ثم الجيران والأصدقاء)، وهو ما يتمثل فى دور العائلة في التحالف سواء أكان داخل العائلة أم خارجها فى دعم ومساندة مرشح العائلة والقرية.

- تتفق بعض نتائج الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه نتائج «هافا راشيل جوردن Hava Rachell Gordon» فى أن المرأة لا يوجد استمرارية فى مشاركتهن فلا تشارك فى كل صور المشاركة السياسية وتتفق معهما دراسة «عبد الفتاح عفيفى» فى انخفاض نسبة مشاركة المرأة فى الأنشطة السياسية كالمشاركة فى الأحزاب السياسية وحضور الاجتماعات واللقاءات السياسية.

- تتفق نتائج الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه نتائج «نصار عبد الله وصابر عبد ربه» فى أن أهم الأسباب التى تدفع المرشحين للانتخابات كانت للحفاظ على أمجاد العائلة فى مقدمة دوافع الترشيح للانتخابات.

- كذلك تتفق بعض نتائج الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه نتائج «صبرى عبد البديع» فى أن قضية الوعى السياسى والثقافى لدى الفلاحين فى مجتمع القرية مازالت تستمد سماتها الرئيسية من تراث قديم وممتد يضرب بجذوره فى تاريخ المجتمع وينهض فى المحل الأول على القيم المتغيرة والمتحولة للمجتمع الكبير والذى من أهم إفرازاته قيم تعظيم الثراء والربح المادى السريع التى جاءت بها فترة الانفتاح الاقتصادى، والتى أسهمت ـ إلى حد كبير ـ فى التأثير على طبيعة الإطار القيمى والثقافى السياسى السائد فى القرية باعتبارها جزءًا من المجتمع الكبير.

- كما تتفق نتائج الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه نتائج «شاكيرا أوتليا» Shakera Ottilia فى أنه على الرغم من أن التصويت هو حق مكتسب وواجب فإن الكثير من المواطنين لا يخططون له وذلك لأنه لا يحدث أى فرق أو تغيير وذلك لعدم الثقة فى العملية الانتخابية.

ثانيًا ـ أوجه الاختلاف

١- أن معظم الدراسات التى اهتمت بموضوع العصبية من خلال اهتمامها ببناء القوة تناولت المشاركة السياسية كأحد أبعاده ولكن لم تركز عليه بشكل كبير.

٢- أن معظم الدراسات التى اهتمت بموضوع المشاركة السياسية ركزت على المشاركة السياسية لدى فئة أو شريحة اجتماعية معينة وفى الغالب جاءت معظم الدراسات من نصيب فئة الشباب. بينما الدراسة المطروحة أخذت ثلاث فئات أو أجيال مختلفة تمثل العصبية وهى: جيل كبار السن وهم من كبار العائلات وقيادتها، وجيل متوسطى السن، وجيل الشباب وراعت الباحثة فى اختيارها للنوع (ذكورًا وإناثًا) وذلك حتى تتمكن من وصف صور المشاركة السياسية للمرأة داخل القرية.

٣- اختلاف الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث المجال الجغرافى حيث أجريت فى مناطق تختلف جغرافيًا عن منطقة الدراسة الراهنة.

٤- اختلاف الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث الاتجاه النظرى التى اعتمدت عليه الدراسة، فالدراسات التى اهتمت بالعصبية اعتمدت على المفاهيم الخلدونية كإطار نظرى لها كما اعتمدت إحدى الدراسات على الاتجاه البنائى الوظيفى والاتجاهات الأنثروبولوجية والماركسية الكلاسيكية. أما الدراسات التى اهتمت بموضوع المشاركة السياسية فقد اعتمدت أيضًا على مقولات المادية التاريخية والنظرية الماركسية الكلاسيكية والاتجاه البنائى الوظيفى وهناك من تبنى الأفكار الأساسية الواردة فى مدرسة فرانكفورت. أما الدراسة الراهنة فقد اهتمت بدراسة كلّ من نظرية العصبية عند «ابن خلدون» وانطلقت فى تفسيرها

للعصبيـة من فكرة «المصلحة» عنـد كلّ من «كارل ماركس وهابرماس» وبذلك جمعـت الباحثـة بـين الاتجـاه الكلاسـيكى والاتجاه المعـاصر فى دراسـة العصبية والمشـاركة السياسـية وحتى تتمكن الباحثة من وصف الصورة كاملًا بما يتلائم مع طبيعة المرحلة الراهنة.

٥- استخدمت الدراسة عددًا من الأساليب المنهجية كالمعطيات التاريخية المقارنة والأسلوب الإحصائى وطريقة دراسة الحالة كطريقة لجمع البيانات كما قامت الباحثة بإعداد دليل دراسة الحالة لاستخدامه كأداة رئيسية للدراسة، فى حين يلاحظ اعتماد معظم الدراسات السابقة على المنهج التاريخى المقارن والمنهج الانثروبولوجى واعتمدت على المسح الاجتماعى الشامل وبالعينة وطريقة دراسة الحالة كمنهج ولكن تختلف الباحثة معهم فى استخدامها لدراسة الحالة كطريقة لجمع البيانات. كما اعتمدت معظم الدراسات السابقة على دليل المقابلة الفردية أو الجماعية واستمارة الاستبيان كأدوات لجمع البيانات.

٦- وهكذا استطاعت الباحثة أن تكشف عن تأثير العصبية العائلية فى كلّ من المشاركة الاجتماعية والمشاركة السياسية والوعي السياسى وعلاقته بالمشاركة السياسية وفى تحديد صور ودوافع ومحددات المشاركة السياسية والتوصل إلى مستقبلها وتأثيرها «العصبية العائلية» فى المشاركة السياسية فى ظل العولمة.

قائمة المصادر

أولًا: المصادر باللغة العربية :

١) إبراهيم العيسوى. «التنمية فى عالم متغير : دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها». فى منتدى العالم الثالث ٢٠٢٠، الطبعة الأولى؛ القاهرة : دار الشروق، ٢٠٠٠.

٢) ابن خلدون. مقدمة ابن خلدون. الجزء الأول؛ بيروت : دار إحياء التراث العربى، ١٩٨١ .

٣) ـــــــ. مقدمة ابن خلدون. تحقيق: على عبد الواحد وافى، الجزء الثانى، الطبعة الثالثة؛ القاهرة : دار نهضة مصر، ١٩٨٤ .

٤) أحمد السعيد أحمد الهجرسى. «القوى الاجتماعية والحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى: دراسة تطبيقية خلال الفترة (١٩٨٠- ١٩٩٠)». رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة الزقازيق - بنها ، ١٩٩٧ .

٥) أحمد السيد النجار. الانهيار الاقتصادى فى عصر مبارك : حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون. الطبعة الأولى؛ القاهرة : دار ميريت، ٢٠٠٥ .

٦) أحمد أنور. الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية : دراسة فى سوسيولوجية الاقتصاد. الطبعة الأولى؛ القاهرة : مركز المحروسة، ٢٠٠٣ .

٧) ـــــــالانفتاح وتغير القيم فى مصر. القاهرة : مصر العربية، ١٩٩٢ .

٨) أحمد حسين حسن. «الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدنى المصرى: دراسة فى استراتيجية بناء النفوذ والتغلغل الفكرى (١٩٧٥ - ١٩٩٥)». رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، جامعة عين شمس، ١٩٩٩.

٩) أحمد زايد. علم الاجتماع الريفى: وتطبيقاته فى الريف المصرى. القاهرة : بل برنت، ٢٠٠٧.

١٠) أحمد شكرى الصبيحى. مستقبل المجتمع المدنى فى الوطن العربى. الطبعة الأولى؛ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

١١) أحمد طه خلف الله. التحولات الديمقراطية فى مصر : فى ضوء انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

١٢) أحمد عبد العال الدردير. «الشباب والمشاركة السياسية: دراسة ميدانية على عينة من شباب محافظة سوهاج». رسالة دكتوراه غير منشورة فى علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة أسيوط، ١٩٩٢.

١٣) أحمد منيسى ومنال لطفى. «انتخابات مجلس الشعب : عناصر الثبات والتحول». أحوال مصرية، الأهرام : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الثالثة، العدد الحادى عشر، ٢٠٠١.

١٤) إسماعيل على سعد. قضايا علم الاجتماع السياسى. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠.

١٥) أشرف حسين. «المشاركة السياسية والانتخابات البرلمانية». الانتخابات البرلمانية فى مصر: درس انتخابات ١٩٨٧، تحرير: أحمد عبد الله ، القاهرة : دار سينا للنشر، ١٩٩.

١٦) اعتماد محمد علام. «نحو مدخل ثقافى لدراسة القيم». قيم العمل الجديدة فى المجتمع المصرى، اعتماد محمد علام وآخرون، الطبعة الأولى؛ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧.

١٧) اللجنة العربية الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا. «نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية: إطار تحليل ومقارن» . نيويورك : الأمم المتحدة، ٢٠٠٥.

١٨) أماني قنديل. «التاريخ الاجتماعي والسياسي للمجتمعات الأهلية في مصر». الجمعيات الأهلية في مصر، أماني قنديل وسارة بن نفيسة، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٤.

١٩) ________. «المشاركة السياسية وتقويم الممارسات الحزبية لدى عينة من أعضاء الجماعات المهنية». المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد التاسع والعشرون، العدد الأول، يناير ١٩٩٢ .

٢٠) ________. المجتمع المدني والدولة في مصر ق/ ١٩ إلى عام ٢٠٠٥ . الطبعة الأولى؛ القاهرة : مركز المحروسة ، ٢٠٠٦.

٢١) أيمن أبو شعر (مترجم). «دراسات في تاريخ الثقافة العربية (القرون ٥ -١٥)». أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي، معهد الاستشراف، دار التقدم، ١٩٨٩.

٢٢) أيمن السيد عبد الوهاب. «المجتمع المدني: حدود دور الجمعيات الأهلية والنقابات في التطور الديمقراطي». التطور الديمقراطي في مصر: البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني في الميزان، تحرير وحيد عبد المجيد، الأهرام : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١.

٢٣) أيمن مصطفى عبد الخالق الفرنقيلي. «المشاركة السياسية للأقباط (١٩٨٤ -١٩٩٤)». رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - بينها، قسم الاجتماع، جامعة الزقازيق، ١٩٩٩.

٢٤) بثينة حسنين عمارة. العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري. الطبعة الأولى؛ دار الأمين، ٢٠٠٠.

٢٥) بسيوني إبراهيم حمادة. استخدام وسائل الأعلام والمشاركة السياسية. عدد (١٠١)، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥.

٢٦) بوتول، غاستون. ابن خلدون وفلسفته الاجتماعية. ترجمة: عادل زعيتر، بيروت : دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٥.

٢٧) تار، زولتان. النظرية الاجتماعية ونقد المجتمع : الآراء الفلسفية والاجتماعية للمدرسة النقدية. ترجمة على ليلة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٢.

٢٨) تيماشيف، نيقولا. نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها. ترجمة محمود عودة وآخرين، مراجعة محمد عاطف غيث، الطبعة السادسة؛ القاهرة : دار المعارف، ١٩٨٠.

٢٩) ثروت على على مكى. «وسائل الاتصال الجماهيرى والمشاركة السياسية فى الدول النامية: حالة للتجربة المصرية (١٩٥٣ - ١٩٨١)». كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

٣٠) جودة عبد الخالق. «التثبيت والتكيف فى مصر : إصلاح أم إهدار للتصنيع». ترجمة سمير كريم، تقديم إبراهيم شحاتة، المشروع القومى للترجمة، عدد (٦٣٥)، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤.

٣١) ________. «التعريف بالإنفتاح وتطوره». الانفتاح : الجذور والحصاد والمستقبل، تحرير: جودة عبد الخالق، القاهرة: المركز العربى، ١٩٨٢.

٣٢) حسن عبد المطلب العلوانى. «صنع القرار فى الريف المصرى: دراسة نظرية وميدانية». رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

٣٣) حسنين توفيق إبراهيم. «الانتخابات البرلمانية والتطور الديمقراطى فى الوطن العربى» العدد ١١٣، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، يناير ١٩٩٧.

٣٤) ________. التحول الديمقراطى والمجتمع المدنى فى مصر: خبرة ربع قرن فى دراسة النظام السياسى المصرى (١٩٨١ - ٢٠٠٥). الطبعة الأولى؛ القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦.

٣٥) حسنين كشك. «المشاركة فى الأحزاب السياسية : دراسة ميدانية لعينات من المشتغلين بالزراعة فى قرى مصرية». مؤتمر القرية المصرية : الواقع والمستقبل ١٠-١٢ إبريل. اشراف محمود عودة : وآخرين، الجزء الثانى؛ القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٦.

٣٦) حمد الله أحمد كيلانى إبراهيم. «البناء الطبقى والمشاركة السياسية : دراسة ميدانية بين الريف والحضر فى محافظة قنا». رسالة ماجستير فى الآداب، قسم الاجتماع، جامعة جنوب الوادى، ١٩٩٦.

٣٧) حمدى عبد الرحمن حسن. «إشكاليات التحول الديمقراطى». المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى»، أعمال الندوة السنوية الأولى ١٠-١١ مايو ٢٠٠٤، تحرير: أحمد زايد وسامية الخشاب، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

٣٨) ______________. «المشاركة السياسية لدى الفلاحين: دراسة ميدانية فى قرية مصرية». الثقافة السياسية لدى الفلاحين فى مصر بين الاستمرارية والتغير، أعمال المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية القاهرة ٤-٧ ديسمبر، المجلد الأول؛ القاهرة: المركز القومى الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٤.

٣٩) حنا الفاخورى وخليل الجر. تاريخ الفلسفة العربية، الجزء الثانى : الفلسفة العربية فى الشرق والغرب، الطبعة الثالثة؛ بيروت : دار الجيل، ١٩٩٣.

٤٠) حيدر إبراهيم على. «المجتمع المدنى فى مصر والسودان». المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى؛ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

٤١) خالد صلاح. «تحالف العمل - الإخوان - الأحرار». انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠ : دراسة وتحليل: إشراف على الدين هلال، وأسامة الغزالى حرب، تحرير وحيد عبد المجيد، ونيفين عبد المنعم مسعد، الأهرام : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٢.

٤٢) خليل شرف الدين. ابن خلدون. القاهرة : دار مكتبة الهلال، ١٩٨٥.

٤٣) دانكان، جان مارى. علم السياسة. ترجمة: محمد عرب صاصيلا، الطبعة الأولى؛ المؤسسة العربية، ١٩٩٢.

٤٤) دوفرجيه، موريس. علم اجتماع السياسة. ترجمة سليم حداد، الطبعة الأولى؛ المؤسسة الجامعية، ١٩٩١.

٤٥) دينا راشد وأمانى الطرابيشى. «إدارة الحملة الانتخابية». انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠ : دراسة وتحليل، إشراف: على الدين هلال، وأسامة الغزالى حرب، تحرير: وحيد عبد المجيد ونيفين عبد المنعم سعد، الأهـرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٢.

٤٦) رمزى زكى، وداعًا للطبقة الوسطى. الطبعة الأولى؛ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.

٤٧) زكى عبد المجيد زكى. «النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت : دراسة تحليلية لتقدير كفاءة النظرية فى فهم واقع العالم الثالث (محاولة للتطبيق على المجتمع المصرى)». رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٥.

٤٨) ساطع الحصرى. دراسات عن مقدمة ابن خلدون. القاهرة : دار المعارف، ١٩٥٣.

٤٩) سامية سعيد إمام. دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ١٩٧٤ - ١٩٨٠ . الطبعة الأولى؛ القاهرة : دار المستقبل العربى، ١٩٨٦.

٥٠) سليتر، فيل. مدرسة فرانكفورت : نشأتها ومغزاها (وجهة نظر ماركسية). ترجمة: خليل كلفت، عدد (١٥٤)، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.

٥١) سمير نعيم أحمد. النظرية فى علم الاجتماع : دراسة نقدية. الطبعة الثانية؛ القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩.

٥٢) سوينجوود، آلان. تاريخ النظرية فى علم الاجتماع. ترجمة: السيد عبد العاطى السيد، تقديم: غريب سيد أحمد، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٥٦.

٥٣) السيد الحسينى. نحو نظرية اجتماعية نقدية. القاهرة : سجل العرب، ١٩٨٣.

٥٤) السيد عبد الحليم الزيات. فى سوسيولوجيا بناء السلطة : الطبقة - القوة - الصفوة. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠.

٥٥) السيد عبد الفتاح عفيفى. «دور وسائل الإعلام فى تنمية الوعى السياسى والمشاركة السياسية». علم الاجتماع ودراسة الإعلام والاتصالات، تأليف محمد الجوهرى وآخرين، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢.

٥٦) على الدين هلال (إشراف). «تحليل نتائج الانتخابات». انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ : دراسة وتحليل، الأهرام : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٨٦.

٥٧) شحاتة صيام. التصنيع والبناء الطبقى فى مصر (١٩٨٣ - ١٩٨٠) : تحليل بنائى تاريخى. القاهرة : دار المعارف، ١٩٩١.

٥٨) شهيدة الباز. المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل. لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، ١٩٩٧.

٥٩) صبرى عبدالمطلب الحسينى. «الوعى السياسى لدى الصفوة فى الريف المصرى: دراسة ميدانية فى قرى مصرية». رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠٠٣.

٦٠) صلاح منسى. المشاركة السياسية للفلاحين. القاهرة: دار الموقف العربى، ١٩٩٧.

٦١) طارق حجى. أفكار ماركسية فى الميزان. القاهرة : دار المعارف، بدون تاريخ.

٦٢) عادل غنيم. النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر (١٩٧٤ - ١٩٨٢). الطبعة الأولى؛ القاهرة : دار المستقبل العربى، ١٩٨٦.

٦٣) عادل مختار الهوارى. مدخل فى العلوم السياسية. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥.

٦٤)عاطف أحمد فؤاد. علم الاجتماع السياسى. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥.

٦٥) عالية حبيب. «نمط الإنتاج والتحولات الزراعية فى مصر المجتمع الريفى: نظرة تاريخية فى الفترة ١٩٥٤ - ١٩٩٣». الاقتصاد والمجتمع: وجهة نظر علم الاجتماع، الطبعة الأولى؛ الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، غير مذكور تاريخ النشر.

٦٦) عايدة عبد الفتاح. «التحولات الاجتماعية وتغير أدوار الصفوة: دراسة تحليلية لبعض نماذج جماعات الصفوة الريفية». مؤتمر القرية المصرية : الواقع والمستقبل ١٠-١٢ إبريل ١٩٩٤، إشراف: محمود عودة وآخرين، الجزء الثانى؛ القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٦.

٦٧) عبد الباسط عبد المعطى وحسنين كشك. «أهم التغيرات الاجتماعية فى القرية ذات الصلة بمسائل السكان». المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر، أبحاث ومناقشات الندوة التى عقدت بالقاهرة ٢٨-٢٩ إبريل ١٩٩١ بالتعاون مع اتحاد الفلاحين، الطبعة الأولى؛ القاهرة : مركز البحوث العربية، ١٩٩٢.

٦٨) ــــــــــــ. البحث الاجتماعى: محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده. الطبعة الثانية؛ الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠.

٦٩) ــــــــــــ. الصراع الطبقى فى القرية المصرية : تحليل تاريخى ومعاصر. القاهرة : دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧.

٧٠) ــــــــــــــــ. الهجرة النفطية والمسألة المجتمعية: دراسة ميدانية على عينة من المصريين بالكويت. الطبعة الأولى؛ القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٨٤.

٧١) ــــــــــــــــ. فى بنية المجتمع المصرى : دراسات سوسيولوجية. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠.

٧٢) ــــــــــــــــ. فى نظرية علم الاجتماع. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٧.

٧٣) عبد الباسط عبد المعطى، عادل مختار الهوارى. فى النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦.

٧٤) عبد الباسط محمد حسن. أصول البحث الاجتماعى. الطبعة الثالثة؛ غير مذكور دار النشر، ١٩٧١.

٧٥) عبد الرحمن خليفة. أيديولوجية الصراع السياسى : دراسة فى نظرية القوة. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١.

٧٦) عبد السلام نوير. «الأبعاد الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة فى مصر: دراسة ميدانية لمعلمى التعليم الأساسى». المشاركة السياسية للمرأة خبرات الشمال الإفريقى. أعمال المؤتمر العلمى الذى عقد بجامعة القاهرة بالتعاون مع الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية خلال الفترة من ٧ إلى ٨ نوفمبر ٢٠٠٠، تحرير: حمدى عبد الرحمن حسن، الطبعة الأولى؛ مركز دراسات المستقبل الإفريقى، ٢٠٠١.

٧٧) ــــــــــــــــ. «الحراك الاجتماعى فى الريف المصرى : توزيع الدخل والثروة». المؤتمر العلمى : القرية المصرية الواقع والمستقبل ١٠-١٢ إبريل ١٩٩٤، الجزء الثانى، إشراف: محمود عودة وآخرين، الجزء الثانى؛ القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٦.

٧٨) عبد الغفار رشاد محمد. «المعركة الانتخابية ونتائجها : الثابت والمتغير». انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، تحرير: مصطفى علوانى، الطبعة الأولى؛ جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠.

٧٩) عبد القادر جغلول. الإشكاليات التاريخية فى علم الاجتماع السياسى: عند ابن خلدون. ترجمة فيصل عباس، مراجعة: خليل أحمد خليل، الطبعة الثانية؛ بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١.
٨٠) عبد الله هدية. المشاركة والتنمية : قضايا فى التنمية السياسية. غير مذكور جهة النشر أو دار النشر، ١٩٨٨.
٨١) عبد المجيد محمد راشد. الكارثة والوهم: مستقبل سياسة الإصلاح الاقتصادى لمصر فى ظل نظام العولمة. الطبعة الأولى؛ القاهرة : مكتبة مدبولى، ٢٠٠٧.
٨٢) عبير أمين. «الوعى الدينى للشباب المصرى: دراسة ميدانية على عينة من طلاب الجامعات بمدينة القاهرة». رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤.
٨٣) عدلى أمين أبو عقيل. «المشاركة السياسية لسكان المناطق العشوائية: دراسة ميدانية لمدينة سوهاج». رسالة ماجستير غير منشورة فى الآداب، قسم الاجتماع، جامعة المنيا، ١٩٩٧.
٨٤) عزيز العظمة. ابن خلدون وتاريخيته . ترجمة عبد الكريم ناصيف، بيروت : دار الطليعة، ١٩٩٧.
٨٥) على أسعد وطفه وعبد الرحمن الأحمد. «التعصب ماهية وانتشارًا فى الوطن العربى». مجلة عالم الفكر الاجتماعى، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب المجلد ٣٠، ٣ يناير - مارس، ٢٠٠٢.
٨٦) على الدين هلال (إشراف). «الانتخابات البرلمانية فى مصر من سعد زغلول إلى حسنى مبارك». التطور الديمقراطى فى مصر : قضايا ومناقشات، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦.
٨٧) ________. «مفاجأة انتخابات ١٩٨٤ : استقرار السلوك التصويتى للمصريين». التطور الديمقراطى فى مصر : قضايا ومناقشات، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦.

٨٨) علی طلبة محمد إبراهيم. «المشاركة ودورها فی تنمية القرية المصرية: دراسة سوسيولوجية بقرية الطور وتوابعها بمحافظة قنا». رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة جنوب الوادی، ١٩٩٩.

٨٩) علی عبد الرازق جلبی ومحمد أحمد بيومی. البحث العلمی الاجتماعي : تصميم خطته وتنفيذها. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ١٩٩٧.

٩٠) علی ليلة. التراث والتغير الاجتماعی : التيار الإسلامی بين التأييد والمعارضة (قراءة فی الصحافة المصرية). جامعة القاهرة : مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٢.

٩١) عمر فاروق الطباع. ابن خلدون فی سيرته وفلسفته التاريخية والاجتماعية. المشاهير من علماء الغرب والشرق، الطبعة الأولی؛ بيروت: دار المعارف، ١٩٩٢.

٩٢) عمرو هاشم ربيع. «المشاركة السياسية : مؤشرات كيفية وكمية». انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، تحرير هالة مصطفی، الأهرام : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١.

٩٣) ــــــــــــ. «نحو نموذج نظری لمفهوم الأحزاب الصغيرة: الحالة المصرية». الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبی فی مصر، تحرير: عمرو هاشم ربيع، الأهرام : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣.

٩٤) ــــــــــــ. دليل النخبة البرلمانية ٢٠٠٥ : مؤشرات ونتائج». دليل النخبة البرلمانية المصرية ٢٠٠٥، تحرير: عمرو هاشم ربيع، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦.

٩٥) ــــــــــــ. علم الاجتماع الريفی. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦.

٩٦) ــــــــــــ. مناهج البحث الاجتماعی. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧.

٩٧) فؤاد البعلى. ابن خلدون وعلم الاجتماع الحديث : دراسة تحليلية. القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٠.

٩٨) فؤاد عبد الجليل الصلاحى. «المشاركة السياسية فى المجتمع اليمنى فى الفترة من (١٩٦٢ -١٩٨٧)». رسالة ماجستير فى الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، ١٩٩٢.

٩٩) فاطمة بركات عبد الفتاح. «أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على تشكيل الشرائح الرأسمالية الجديدة فى مصر خلال عقد التسعينيات». رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

١٠٠) قبارى محمد إسماعيل. علم الاجتماع السياسى : قضايا التنمية والتخلف والتحديث. الإسكندرية : منشأة المعارف، ١٩٨٧.

١٠١) كريب، إيان. «النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس». ترجمة: محمد حسين غلوم، مراجعة: محمود عصفور، عالم المعرفة، عدد (٢٤٤)، الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩.

١٠٢) كينج، أنطونى. الثقافة والعولمة والنظام العالمى، ترجمة: محمد يحيى وآخرين، مراجعة: محمد يحيى، المشروع القومى للترجمة، عدد (٦٨٧)، الطبعة الثانية؛ القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١.

١٠٣) لابيكا، جورج. السياسة والدين : عند ابن خلدون. تعريب: موسى وهبى، وشوقى دويهى، الطبعة الأولى؛ بيروت : دار الفارابى، ١٩٩٨.

١٠٤) لاكوست، إيف. ابن خلدون : واضح علم ومقرر استقلال. ترجمة: زهير فتح الله، بيروت : مكتبة المعارف، بدون تاريخ.

١٠٥) محاسن محمد عمر. «المشاركة السياسية للمرأة المصرية مع دراسة لأوضاع النساء المرشحات لمجلس الشعب ٢٠٠٠. فى إقليم القاهرة الكبرى». رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.

١٠٦) محمد إبراهيم عبد النبى. الهجرة والتغير البنائى فى الريف المصرى : دراسة ميدانية فى خمس قرى مصرية، القاهرة: دار الثقافة، ١٩٩٩.

١٠٧) محمد العبده. البداوة والحضارة : نصوص من مقدمة ابن خلدون. الطبعة الأولى؛ لندن : المنتدى الإسلامى، ١٩٩٣.

١٠٨) محمد حسن يس، تصحيح بعض المفاهيم الشائعة حول دور القطاعات الثلاث : القطاع الخاص والعام والمشترك إلى أين؟، القاهرة : دار عطوة، ١٩٨٦.

١٠٩) محمد دويـدار. الاتجـاه الريعى للاقتصاد المـصرى (١٩٥٠ - ١٩٨٠). الإسكندرية: : منشأة المعارف، ١٩٨٢.

١١٠) محمد رمزى. القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥ . الجزء الأول من القسم الثانى : البلاد الحالية، القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٤.

١١١) محمد صفوح الأخرس. الأنثروبولوجيا وتنمية المجتمعات المحلية. دمشق : منشورات وزارة الثقافة فى الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠١.

١١٢) محمد عابد الجابرى. فكر ابن خلدون: العصبية والدولة (معالم نظرية خلدونية فى التاريخ الإسلامى). بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

١١٣) ـــــــــــــــــ. قضايا فى الفكر المعاصر : العولمة - صراع الحضارات - العودة إلى الأخلاق والتسامح - الديمقراطية - ونظام القيم - الفلسفة والمدنية. الطبعة الأولى؛ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

١١٤) محمد عارف. المنهج فى علم الاجتماع فى ضوء نظرية التكامل المنهجى. الطبعة الثانية؛ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥.

١١٥) محمد عبد الشفيع عيسى. «رؤية إلى المستقبل العربى من التحديث إلى استئناف التطور الحضارى». العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، فى ندوة مهداه إلى سمير أمين، تحرير: عبد الباسط عبد المعطى، القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٩٩.

١١٦) محمد عبد العزيز ربيع. صنع المستقبل العربى : المسيرة التاريخية من القبلية إلى العولمة، الطبعة الأولى؛ بيروت: مؤسسة بحوث، ٢٠٠٠.

١١٧) محمد عبد المعز نصر. «فلسفة السياسة عند ابن ابن خلدون». أعمال مهرجان ابن خلدون، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٦٨.

١١٨) محمد عبد النبى. «التحول الاجتماعى وبناء القوة فى القرية المصرية». علم الاجتماع الريفى والحضرى، تحرير: محمد الجوهرى، وعلياء شكرى، الطبعة الثانية؛ القاهرة : دار المعارف، ١٩٨٣.

١١٩) محمد عزيز الحبابى. ابن خلدون معاصرًا. ترجمة: فاطمة الجامعى الحبابى، الطبعة الأولى؛ بيروت : دار الحداثة، ١٩٨٤.

١٢٠) محمد على محمد. أصول الاجتماع السياسى: السياسة والمجتمع فى العالم الثالث. الجزء الثانى: القوة والدولة، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩.

١٢١) __________. تاريخ علم الاجتماع : الرواد والاتجاهات المعاصرة. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦.

١٢٢) __________. مقدمة فى البحث الاجتماعى. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٦.

١٢٣) محمد فاروق النبهان. الفكر الخلدونى من خلال المقدمة. الطبعة الأولى؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨.

١٢٤) محمد فايز أسعيد. الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسى. الطبعة الثانية؛ بيروت : دار الطليعة، ١٩٨٨.

١٢٥) محمد محسن الظاهرى. «الدور السياسى للقبيلة فى الجمهورية اليمنية (١٩٦٢ – ١٩٩٠)». رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

١٢٦) ـــــــــــــــ. «القبيلة والتعددية السياسية فى اليمن (١٩٩٠ – ١٩٩٧)». رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.

١٢٧) محمود جاد. البناء السياسى فى إحدى قرى الصعيد : قرية تونس بسوهاج (حول ملامح الثبات والتحول). جامعة القاهرة : مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠١.

١٢٨) محمود حديد المحمد. «القوى الاجتماعية والطابع المؤسسى للمشاركة السياسية فى بلدان المشرق العربى». رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الاجتماع، جامعة دمشق، ٢٠٠٣.

١٢٩) محمود عبد الحميد حمدى. «تغير النسق السياسى للقرية فى مصر». التغير فى بناء المجتمع الريفى : مداخل نظرية وبحوث ميدانية، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥.

١٣٠) محمود عبد الفضيل. مصر ورياح العولمة، الطبعة الأولى؛ القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٢.

١٣١) محيى شحاتة. «المشاركة السياسية فى الريف المصرى: دراسة ميدانية». مستقبل القرية المصرية : الدراسة الميدانية، إشراف محمود عودة، المجلد الثانى؛ القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٩.

١٣٢) مصطفى الشكعه. الأسس الاسلامية فى فكر ابن خلدون ونظرياته. الطبعة الثالثة؛ القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٢.

١٣٣) مصطفى مرتضى على محمود. «العصبية وبناء القوة فى قرية مصرية : دراسة أنثروبولوجية فى إحدى قرى محافظة الأقصر». رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة عين شمسن ١٩٩١.

١٣٤) مصطفى كامل السيد. «انتخابات مجلس الشعب فى إبريل ١٩٨٧: دلالات نتائج الانتخابات». انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ دراسة وتحليل، تقديم:

السيد يسين، إشراف على الدين هلال، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٨.

١٣٥) نادية مصطفى عبده المصرى. «دور الاتصالات فى المشاركة السياسية للمرأة المصرية : دراسة ميدانية تحليلية». رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة ٢٠٠٠.

١٣٦) نبيل رمزى. النظرية السوسيولوجية المعاصرة : أصولها الكلاسيكية واتجاهاتها المحدثه (قراءات وبحوث). دار الفكر الجامعى، ١٩٩٩.

١٣٧) نجوى إبراهيم محمود. «نحو نظام حزبى جديد»، الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبى فى مصر، تحرير: عمرو هاشم ربيع، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣.

١٣٨) المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. «ندوة تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥: الدلالات والانعكاسات المستقبلية»، الأحد ١٨ ديسمبر ٢٠٠٥.

١٣٩) نصار عبد الله وصابر عبد ربه. «الوعى السياسى للمرشحين : دراسة ميدانية على عينة من المرشحين فى بعض دوائر محافظة سوهاج» انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠ : دراسة وتحليل، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢.

١٤٠) نصر عارف. «إدارة الحملة الانتخابية». انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥، تحرير كمال المنوفى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، بدون تاريخ.

١٤١) نوال السعداوى. «الحراك والشراك من الرأسمالية والتغيرات المحلية الاقتصادية والثقافية». العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، فى ندوة مهداة إلى سمير أمين، تحرير عبد الباسط عبد المعطى، القاهرة : مكتبة مدبولى، ١٩٩٩.

١٤٢) نيفين أسامة الحسينى. «آليات المشاركة السياسية غير الرسمية للمرأة فى المناطق العشوائية : دراسة حالة حى منشأة ناصر». رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.

١٤٣) نيفين عبد المنعم مسعد. «العلاقة بين عصبية ابن خلدون والنعرات الإقليمية العربية». تحرير: عبد الوهاب الكيالى، المؤسسة العربية، العدد الثالث؛ مارس ١٩٨٠.

١٤٤) هابرماس، يورجين. «المعرفة والمصلحة». ترجمة: حسن صقر، مراجعة: إبراهيم الحريرى، المشروع القومى للترجمة، العدد، ٢٢٦، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٢.

١٤٥) هالة مصطفى. «انتخابات ٢٠٠٠ : مؤشرات عامة». انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، تحرير: هالة مصطفى، الأهرام : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١.

١٤٦) ________. «مؤشرات ونتائج انتخابات ١٩٩٥». الانتخابات البرلمانية فى مصر ١٩٩٥، الأهرام : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، غير مذكور سنة النشر.

١٤٧) هدى أحمد صادق. «المشاركة فى النظم المحلية». رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.

١٤٨) هناء عبيد. «الإطار القانونى للتطور الديمقراطى فى مصر». التطور الديمقراطى فى مصر : البرلمان والأحزاب والمجتمع المدنى فى الميزان، تحرير: وحيد عبد المجيد، الأهرام : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١.

١٤٩) هند محمد الشمندى. «العلاقات القرابية وأثرها فى بناء القوة السياسية : دراسة على عينة من أعضاء التنظيمات السياسية فى محافظة سوهاج»، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أسيوط، ٢٠٠٢.

١٥٠) هيرست، بول وتومبسون، د. جراهام. «مساءلة العولمة: الاقتصاد الدولى وإمكانات التحكم». ترجمة: إبراهيم فتحى، المشروع القومى للترجمة، عدد (١٠٠)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩.

١٥١) وجيه كوثرانى. السلطة والمجتمع والعمل السياسى: من تاريخ الولاية العثمانية فى بلاد الشام. الطبعة الأولى؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

١٥٢) وحدة البحوث. «الانتخابات البرلمانية فى مصر ١٩٩٥: السمات - الأساليب - التوجهات». القاهرة، مركز المحروسة، بدون تاريخ.

١٥٣) وحيد عبد المجيد (محررًا). «خطوتين للأمام وسبع خطوات للخلف». تقرير الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات عن الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥، ٢٠٠٥.

١٥٤) __________. «لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين». التطور الديمقراطى فى مصر: البرلمان والأحزاب والمجتمع المدنى فى الميزان، تحرير: وحيد عبد المجيد، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١.

١٥٥) __________. «موقع الأحزاب السياسية فى التطور الديمقراطى: الأزمة وإمكانات تجاوزها». التطور الديمقراطى فى مصر: البرلمان الأحزاب الصغيرة والمجتمع المدنى فى الميزان، تحرير: وحيد عبد المجيد، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١.

١٥٦) ياسر محمد جاد الله وعربى مدبولى أحمد (مترجمين). «العولمة والتحرير: التنمية فى مواجهة أقوى حدثين (الأمم المتحدة - الانكتاد ١٩٩٦)». إشراف: مصطفى محمد عز العرب، المشروع القومى للترجمة، عدد (٢٣٨)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.

ثانيًا - المصادر باللغة الإنجليزية

157) Mahdi, Muhsin. Ibn Khaldun's Philosophy Of History : A Study In The Philosophic Foundation Of The Science Of Culture. Chicago ; The University Of Chicago, 1964.

158) DiRenzo, Gordon J. Human Social Behavior : Concepts And Principles Of Sociology, Isted, Chicago ; Halt, Rin Chart And Winston, 1990.

159) Kourvetaris, George Andrew. Political Sociology : Structure And Process. London ; Allyan And Bacons, 1997.

160) Al Nowaihi, Mohammad. Some Lessons From Ibn Khaldun. Cairo ; The American University In Cairo, 1971.

161) Al Azemh,Aziz. Ibn Khaldun: An Essay In Reinterpretation. London ; Centeral European University Press, 2003.

162) Fischel, Walter J. Ibn Khaldun In Egypt : His Public Functions And Historical Research (1382 – 1406) A Study In Islamic Historiography. California ; United States Of American University, 1967.

163) Marcus, George E. Elites : Ethnographic Issues. First Edition, University Of New York; Mexico Press, 1983.

164) Kuper, Jessica. Political Science And Political Theory. New York ; Routledge Kegan Paul, 1987.

165) Stowasser, Barabara Freyer. Religion And Political : Some Comparative Ideas On Ibn Khaludn And Machavelli. Occasional Paper Series. Washington; Center For Contemporary Arab Studies, Georgtown University, 1983.

166) Roskin, Michael G. Et Al., Political Science: An Introduction.4th ed, New Jersy ; Prentice Hall - Upper Saddle River, 1999.

167) Kourvetaris, George Andrew. Sociology : Structure And Process. London ; Allyn And Bacon, 1997.

168) Winter, Herbert B. et al., People And Politics : An Introduction To Political Science. New York ; MaCmillan Publishing Company, 1986.

169) Orum, Anthony M. Introduction To Political Sociology The Social Anatomy Of The Body Politic. 3rd ed, New Jersey ; Prentice Hall Englewood Cliffs, 1989.

170) Morriss, Peter. «Steven Lucheson Concept Of Power", Political Studies Association : Review. Synergy; Blackwell, Vol. 4, No. 1-January, 2006.

171) Enan, Mohammad Abdullah. Ibn Khadun His Life And Works. New Delhi ; Kitabbhavan, 2000.

172) Ashaley, David And Michael, David. Sociological Theory : Classical Statements. 2nd ed, Boston; Allyn And Bacon, 1990.

173) Braham, Peter And Janes, Linda. Sociological And Society: Social Difference And Divisions. The Open University; Black well Publishing, 2002.

174) Kendall, Diana. Sociology In Our Times: The Essentials. 3rd ed, Mexico ; Ward Worth Thomson Learning, 2002.

175) Wolin, Richard. The Terms Of Cultural Criticism : The Frankfurt School. Existentialism – Post Structuralism. New York ; Columbia University Press, 1992.

176) Habermas, Jurgen. The Theory Of Communicative Action: Vol. 2 (Life World And System : A Critique Of Functionalist Reason. Trans By Thomas McCarthy, Boston ; Beacon Press, 1985.

177) Ray, Larry (ed). Critical Sociology. Schools Of Taught In Sociology. Department Of Sociology. University Of Lancaster, 1995.

178) Gastelaars, Engeldor P et al., The Frankfurt School : How Relvantisit Today? Critics And Critical Theory In Eastern Europe. Heraugeber (ed), University Press Rotterdam, 1990.

179) Agger, Ben. The Discourse Domination : From The Frankfurt School To Postmodernism. Evanstom; North Western University Press, 1992.

180) Ashley, David And Orenstein, David Michael. Sociological Theory : Classical Statements. 4th ed. Boston; Allyn And Bacon, 1998.

181) Sitton, John F. Habermas And Contemporary Society. Macmillan ; Palgrave, 2003.

182) Turner, Jonthon H et al., The Structure Of Sociological Theory. 4th ed, California ; Wad Worth Publishing Company, 1991.

183) Leonard, Stephen T. Critical Theory in Political Practice. New York ; Princeton University Press, 1990.

184) Held, David. Introduction to Critical Theory : Horkheimer to Habermas. Losangels; University of California Press, 1980.

185) Dews, Peter. Logics of Disintegration Post Structuralist Thought and Claim of Critical Theory. New York ; Verso, 1987.

186) Habermas, Jurgen. Theory and Practice. (Trans) John Viertel, Boston; Beacon Press, 1974.

187) Habermas, Jurgen. The Theory of Communicative Action, Volume 1: Reason and the Rationalization of Society. (trans) Thomas McCarthy, Boston; Beacom Press, 1984.

188) Geuss, Raymond. The Idea of A Critical Theory : Habermas and

the Frankfurt School. Cambridges; Cambridge University Press, 1981.

189) Verba, Sidney et al., Participation And Political Equality : A Seven Nation Comparison. Cambridge ; Cambridge University Press, 1978.

190) Stiefel, Mattias And Wolf, Marshal. Avoice For The Excluded Popular Participation In Development : Utopiaor Necessity?. London ; Zed Book, Ltd, 1994.

191) Shi, TianJian. Political Participation In Beijing. Cambridge; Harvard University Press, 1997.

192) Nordlinger, Eric A. Politics And Society: Studies In Comparative Political Sociology. New Jersy ; Prentice – Hall, Inc., 1970.

193) Elane, RoBert. Political Life: Why People Get Involved In Politics. Ilinois; The Free Press Publishers, 1959.

194) Ordeshook, Peter C. Game Theory And Political Theory. Cambridge ; Cambridge University Press, 1986.

195) Roelofs, H. Mark And Houseman, Gerald L. The American Political System: Ideology And Myth. New York ; Macmillan Publishing Co, Inc., 1983.

196) Wasburn, Philo C. «Authoritarianism And Political Participation". Journal Of Political And Military Sociology. Vol.3, 1975.

197) Christy, Carol A. Sex Differences In Political Participation : Process Of Change In Fourteen National (Women And Politics). Rita Mae Kelly And Routh B. Mandel (eds). New York; PRAEGER, 1987.

198) Milbrath, Lester W. And Goel, M.L. Political Participation : How And Why Do People Get Involved In Politics? 2nd ed, New York; University Press of American. Inc., 1982.

199) Datton, Russell J. Citizen Politics : Public Opinion And Political Parties In Advanced Industrial Democracies. 2nd ed, New Jersey ; Chatham House Publishers, Inc., 1996.

200) Babbie, Earl. The Basics Of Social Research. 3rd ed, United States ; Thomson Wad Worth, 2005.

201) Punch, Keith F. Introduction Yo Social Research. 2nd ed, London; SAGE Publications, 2005.

202) Burns, Robert B. Introduction To Research Methods. 4th ed, London ; SAGE Publications, 2000.

203) Williams, Frederic K. et al., Research Methods And The New Media. New York ; The Free Press, A Division Of Macmillan, Inc., 1988.

204) Nation, Jack R. Research Methods. Upper Saddle River; Prentice – Hall, N. J., 1997.

205) Kuenzi, Michell T. «Non Formal Education, Political Participation And Democracy : Finding From Sengal". Department Of Political Science, Las Vegas ; University Of Nevada, NV, US, Vol. 28 (1) Mar 2006.

206) Sharon, Jarvis. E. et al., «The Political Participation Of Working Youth And College Students". Center For Information And Research On Civic And Engagement. Circle, University Of MaryLand, School Of Public Policy, Munching Hall; College Park 2005.

207) Gordon, Hava Rachell. «Genderd Paths To Teenage Political Participation : Parental Power Civic Mobility, And Youth Activism". US; Stage Publications, Vol. 22 (1) Feb. 2008.

208) Ottilia, Chakera And Alan, Sears. «Civic Duty : Young People's Conception Of Voting As Meansing Of Political Participation". Candian Journal Of Education, Vol. 29, No. 2, 2006 .

ملاحق الدراسة

دليـــل دراسة الحالـــة

أولًا ـ البيانات الأساسية للمبحوث:

١- النوع

٢- السن

- من ١٨ – ٢٥ سنة

- من ٤٠ – ٥٠ سنة

- من ٦٠ سنة فأكثر

٣- الحالة التعليمية

٤- المهنة

٥- محل الإقامة.

٦- الحالة الزواجية

٧- العائلة التى ينتمى إليها المبحوث

٨- الحيازة (ملك – إيجار)

- أنواعها (أراض زراعية – عقارات – آلات زراعية – سيارات – مواشى) – مصادر الملكية أو الحيازة (ملك بشراء – بالميراث – بوضع اليد – إصلاح زراعى – إيجار نقدى رسمى – حر – مشاركة – أخرى تذكر).

٩- الدخل ومصادره (ملكية أراض زراعية – عقارات – مشروعات أو مؤسسات استثمارية – آلات زراعية – مزارع دواجن، حدائق – مشروعات إنتاجية.. إلخ).

ثانيًا ـ نشأة العائلـة

١- نشأتها وتاريخها (الاجتماعى - الاقتصادى - السياسى).

٢- الأصول والفروع.

٣- العائلات المصاهرة والمتحالفة مع العائلة.

- أسباب التحالف.

٤- القيادات الموجودة فى العائلة.

- القيادات الاجتماعية
- القيادات العلمية
- القيادات الدينية
- القيادات السياسية

٥- المصادر التى تعتمد عليها العائلة فى الاستحواذ على بناء القوة فى القرية (حجم العائلة - التكتلات القرابية - ملكية أراض زراعية- التمثيل السياسى - الأساس المادى).

ثالثًا ـ العصبية العائلية والمشاركة الاجتماعية بصفة عامة والمشاركة السياسية بصفة خاصة:

١- العصبية والمشاركة الاجتماعية :

أ) العضوية والمشاركة فى مؤسسات القرية :

العضوية فى (النقابات - الجمعية التعاونية الزراعية - جمعية تنمية مجتمع محلى - بنك التنمية والائتمان الزراعى - مجالس الآباء بالمدارس).

ب) دور العائلة فى القرية ومدى فاعليتها:

- دور العائلة فى تأدية خدمات فى القرية (الصحة - الإسكان - المياه - إنارة الشوارع - التعليم - رعاية الأيتام - رعاية كبار السن - رعاية الفقراء والمحتاجين).

- دور المبحوث فى تأدية هذه الخدمات.

ت)الأساليب التطوعية للعائلة فى توفير خدمات عامة للناس فى القرية.

ث) دور العائلة والمبحوث فى الاتصال بالمسئولين لحل المشكلات والمتابعة.

ح) دور العائلة فى المساهمة فى حل المشكلات أو النزاعات التى تنشأ بين الناس فى القرية:

- دور المبحوث فى المساهمة فى حل المشكلات أو النزاعات التى تنشأ بين الناس فى القرية.

ج) إدارة الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل القرية وخارجها.

- خصائص مؤدى الخدمات بالقرية وخارجها (المؤسسة التى ينتمى إليها - العائلة - درجة القرابة بالمبحوث - نوع المصلحة).

٢- العصبية والمشاركة السياسية:

أ- كيفية الاختيار للعضو المرشح فى (مجلس الشعب ومجلس الشورى و المجلس المحلى) من داخل العائلة وخارجها.

ب- مقومات ومعايير الاختيار.

ج- دوافع العائلة للترشيح.

- دوافع المبحوث للترشيح.

د- أسس الاختيار للشخص المرشح فى الانتخابات السابقة (البعد العائلى - السمات الشخصية) (قريب - غير قريب) وسبب الاختيار.

هـ- موقف العائلة فى حالة اختيار الشخص لعضو مرشح من خارج العائلة لم تتفق العائلة عليه.

و- علاقة الملكية بالترشيح للانتخابات (مجلس الشعب ومجلس الشورى و المجلس المحلى).

رابعًا ـ الوعى بالمشاركة السياسية:

١- الوعى بأهمية المشاركة فى الانتخابات:

أ- وعى العائلة بأهمية المشاركة فى الانتخابات.

ب- وعى المبحوث بأهمية المشاركة فى الانتخابات.

٢- المشاركة فى الاجتماعات واللقاءات السياسية:

أ- مشاركة العائلة فى الاجتماعات واللقاءات السياسية.

ب- مشاركة المبحوث فى الاجتماعات واللقاءات السياسية.

٣- أشكال التحالف ومظاهره داخل العائلة وخارجها:

أ- دور العائلة فى التحالف ومظاهره داخل العائلة وخارجها.

ب- دور المبحوث فى التحالف ومظاهره داخل العائلة وخارجه.

٤- أشكال المساندة والدعم التى تقدمها العائلة للعضو المرشح من داخل العائلة وخارجها وأسبابها، ودور المبحوث فيها.

٥- موقف العائلة فى حالة تعدد المرشحين من داخل العائلة، موقف المبحوث منها.

٦- موقف العائلة فى حالة تعدد المرشحين من خارج العائلة، موقف المبحوث منها.

٧- دور العائلة فى نجاح أو خسارة العضو المرشح (لمجلس الشعب أو الشورى أو المجلس المحلى).

٨- ضرورة العضوية فى الأحزاب السياسية.

أ- ضرورة عضوية العائلة فى الأحزاب السياسية.

ب- نوع الحزب وسبب الانضمام إليه.

ج- ضرورة عضوية المبحوث فى الأحزاب السياسية، ودوره فيها.

د- دور العائلة فى الانتماء إلى الأحزاب السياسية.

هـ) علاقة الملكية بالعضوية فى الأحزاب السياسية.

خامسًا - دوافع وصور ومحددات المشاركة السياسية :

١- دوافع المشاركة السياسية:

أ- دوافع العائلة من المشاركة السياسية.

ب- دوافع المبحوث من المشاركة السياسية.

٢- صور المشاركة السياسية فى صور المشاركة السياسى:

أ-تأثير العائلة فى تحديد صور المشاركة السياسية للمبحوث.

ب- صور المشاركة السياسية للمبحوث.

ج- حرص العائلة وتشجيعها على مشاركة أفرادها سياسيًا وخاصة مشاركة النساء سياسيًا.

٣- محددات المشاركة السياسية:

أ- دور التواجد السياسى للعائلة وتأثيره على مشاركة أفرادها سياسيًا.

ب- المركز الاقتصادى للعائلة والمشاركة السياسية.

سادسًا - مستقبل العصبية العائلية وتأثيرها فى المشاركة السياسية فى ظل العولمة.

١- ضرورة التمسك بالعائلة فى عملية الترشيح للانتخابات القادمة بالقرية.

٢- تأثير العائلة على المشاركة السياسية فى المستقبل.

جداول الدراسة

جدول رقم (١)

توزيع العينة حسب العائلة وفئات السن والنوع والحالة التعليمية

فئات العينة	كبار السن															
الحالة التعليمية	أمي		يقرا ويكتب		ابتدائي		إعدادي		متوسط		فوق متوسط		جامعي		فوق جامعي	
النوع / العائلة	ذكور	إناث	ذكور	ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث
عسل		١ ١,٢							٣ ٣,٦							
نوفل	٢ ٢,٤	١ ١,٢							١ ١,٢							
خضر		١ ١,٢	١ ١,٢						١ ١,٢		١ ١,٢					
عطر	١ ١,٢	١ ١,٢	١ ١,٢												١ ١,٢	
صلاح	٢ ٢,٤	١ ١,٢							١ ١,٢							
علوان	٢ ٢,٤	١ ١,٢							١ ١,٢							
الفيومي		١ ١,٢							١ ١,٢						٢ ٢,٤	
الإجمالي	٧ ٨,٣	٧ ٨,٣	٢ ٢,٤						٨ ٩,٥		١ ١,٢				٣ ٣,٦	

فئات العينة	متوسطو السن															
الحالة التعليمية	أمي		يقرا ويكتب		ابتدائي		إعدادي		متوسط		فوق متوسط		جامعي		فوق جامعي	
النوع / العائلة	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث
عسل		١ ١,٢											٣ ٣,٦			
نوفل	١ ١,٢	١ ١,٢											٢ ٢,٤			
خضر									٢ ٢,٤	١ ١,٢			١ ١,٢			
عطر									١ ١,٢				١ ١,٢	١ ١,٢	١ ١,٢	
صلاح											٣ ٣,٦					١ ١,٢
علوان		١ ١,٢	١ ١,٢										٢ ٢,٤			
الفيومي		١ ١,٢							٢ ٢,٤				١ ١,٢			
الإجمالي	١ ١,٢	٤ ٤,٨	١ ١,٢						٥ %٦	١ ١,٢	٣ ٣,٦		١ ١١,١	١ ١,٢	١ ١,٢	١ ١,٢

تابع جدول رقم (١)

فئات العينة	الشباب															
الحالة التعليمية	أمي		يقرأ ويكتب		ابتدائي		إعدادي		متوسط		فوق متوسط		جامعي		فوق جامعي	
النوع العائلة	ذكور	إناث	ذكور	ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث
عسال									1 1.2				2 2.4			
دوام									1 1.2				2 2.4	1 1.2		
خضر										1 1.2			2 2.4	1 1.2		
عطار										1 1.2			2 2.4	1 1.2		
صلاح									2 2.4	1 1.2			1 1.2			
علوان			1 1.2		1 1.2				1 1.2	1 1.2						
الفيومي									1 1.2	1 1.2			2 2.4			
الإجمالي			1 1.2	1.2	1 1.2				6 7.1	6 7.1			11 13.1	3 3.6		

جدول رقم (٢)

توزيع الحالة العملية على عائلات الدراسة حسب النوع

النوع / العائلة	الحالة العملية – داخل قوة العمل: صاحب عمل	يعمل لنفسه	يعمل بأجر	متعطل حديث	خارج قوة العمل: طالب متفرغ	باحث عن عمل	متفرغة للمنزل	مسن لا يعمل بالمعاش	مسن لا يعمل
عسال	-	١	٩	-	١	-	-	٢	-
دوام	-	٢	٥	-	١	١	١	٢	-
خضر	-	-	٨	-	١	-	١	١	١
عطار	١	٢	٨	-	-	-	١	-	-
صلاح	-	٥	٣	١	-	١	١	١	-
علوان	-	٣	٥	-	-	-	٢	٢	-
فيومي	٣	٢	٧	-	١	-	٢	-	-
الإجمالي	٤ ٤,٨٪	١٥ ١٧,٩٪	٤٥ ٥٣,٦٪	١ ١,٢٪	٤ ٤,٨٪	٢ ٢,٤٪	٨ ٩,٥٪	٨ ٩,٥٪	١ ١,٢٪

ملحوظة : الحالة العملية تشمل ذكورًا وإناثًا.

جدول رقم (٣)

توزيع العينة حسب الحالة الزواجية والنوع وعائلات الدراسة

الحالة الزواجية / النوع / العائلة	لم يتزوج بعد: ذكور	لم يتزوج بعد: إناث	عقد قران: ذكور	عقد قران: إناث	متزوج: ذكور	متزوج: إناث	أرمل: ذكور	أرمل: إناث
عسال	١	-	٢	-	٦	٣	-	-
دوام	٢	-	-	-	٧	٣	-	-
خضر	٢	-	-	-	٦	٢	١	١
عطار	-	-	-	-	٩	٣	-	-
صلاح	١	١	-	-	٨	٢	-	-
علوان	-	-	-	-	٩	٣	-	-
فيومي	١	١	-	-	٨	٢	-	-
الإجمالي	٧ ٨,٣٪	٢ ٢,٤٪	٢ ٢,٤٪	-	٥٣ ٦٣,١٪	١٨ ٢١,٤٪	١ ١,٢٪	١ ١,٢٪

ملحوظة: إنه من سمات العائلة التقليدية لا تسمح بوجود (فئة مطلق سواء أكان ذكرًا أم أنثى) داخل العائلة.

جدول رقم (٤)

هيكل توزيع الأرض الزراعية بقرية الحصة

فئة الحيازة	عدد الحائزين	النسبة المئوية٪
أقل من فدان	١٤٩٥	٨٣,٨٪
١-	٧٠	٣,٩٪
٢-	٥٠	٢,٨٪
٣-	١٠٠	٥,٦
٤-	٣٠	١,٧٪
٥-	١٥	٠,٨٪
٦-	٥	٠,٣٪
٧-	٢	٠,١٪
٨-	٢	٠,١٪
٩-	٥	٠,٣٪
١٠-	١٠	٠,٧٪
الإجمالى	١٧٨٤	١٠٠٪

المصدر: بيانات الجمعية الزراعية بقرية الحصة

جدول رقم (٥)

توزيع الملكية بين عائلات الدراسة بقرية الحصة

اسم العائلـــة	المساحة بالأفدنة	بالنسبة المئوية
عسال	١٠٠ فدانًا	٨,٣٪
خضر	١٠٠ فدانًا	٨,٣٪
دوام	٨٠ فدانًا	٦,٦٪
صلاح	٣٠ فدانًا	٢,٥٪
فيومى	٣٠ فدانًا	٢,٥٪
علوان	٨ أفدنة	٠,٧٪
عطار	٧ أفدنة	٠,٦٪
الإجمالى	٣٥٥ فدانًا	٢٩,٥٪

المصدر: بيانات الجمعية الزراعية بقرية الحصة

جدول رقم (٦)

توزيع العينة حسب العائلة وفئات الحيازة

فئات الحيازة / العائلة	أقل من فدان	١-	٢-	٣-	٤-	٥-	١٠-	الإجمالى
عسال	٣ ٣,٦٪	١ ١,٢٪	١ ١,٢٪	٢ ٢,٤٪			١ ١,٢٪	٨ ٦٦,٧٪
دوام	٣ ٣,٦٪	١ ١,٢٪	١ ١,٢٪			١ ١,٢٪	١ ١,٢٪	٧ ٥٨,٣٪
خضر	٣ ٣,٦٪	١ ١,٢٪	٤ ٤,٨٪					٨ ٦٦,٧٪
عطار	٢ ٢,٤٪	٤ ٤,٨٪						٦ ٥٠٪
صلاح	٣ ٣,٦٪	٣ ٣,٦٪	١ ١,٢٪					٥ ٤١,٧٪
علوان	٢ ٢,٤٪	٢ ٢,٤٪						٤ ٣٣,٣٪
فيومى	١ ١,٢٪	١ ١,٢٪	١ ١,٢٪	٢ ٢,٤٪			٢ ٢,٤٪	٦ ٦٦,٧٪
الإجمالى	١٧ ١٪	١٣ ٠,٧٪	٨ ٠,٤٪	٤ ٠,٢٪		١ ٠,١٪	٤ ٠,٢٪	٤٧ ٢,٦٪

جدول رقم (٧)
توزيع العائلات داخل المؤسسات الموجودة بالقرية والتابعة لها.

	اسم العائلة / مؤسسات القرية	عسال	دوام	خضر	عطار	صلاح	علوان	فيومى
	الجمعية الخيرية	عضو	-	رئيس مجلس الإدارة	-	سكرتير الجمعية	-	-
	مركز الشباب	-	رئيس المركز	أمين الصندوق	-	عضو	-	عضو
مجالس الآباء	المدرسة الاعدادى	ثلاثة أعضاء	رئيس مجلس الأباء	عضو	-	-	-	عضو (عمدة القرية)
	المدرسة الابتدائية	عضوان رئيس المجلس + عضو	عضو	عضو	-	-	-	عضو
المجالس المحلية	على مستوى المحافظة	-	-	-	-	-	-	رئيس المجلس الشعبى المحلى
	المركز	عضو	-	-	-	-	-	عضو
	على مستوى القرية	عضو	عضوان رئيس المجلس + امرأة	عضو	-	-	عضو	عضو
	لجنة كفالة الطفل اليتيم	عضوان رئيس اللجنة + أمين الصندوق	-	عضو	-	-	-	-
	الجمعية الخيرية	عضو	عضوان أمين الصندوق+ عضو	عضو	-	-	-	سكرتير الجمعية

جمعية تنمية المجتمع المحلى	عضوين	-	-	-	-	-	رئيس الجمعية (العمدة)
اللجنة الحزبية بالقرية (الحزب الوطنى)	عضو مشارك	أمين مساعد	عضو مشارك	أمين الصندوق	عضو مشارك	عضو مشارك	أمين الحزب عمدة القرية
الوحدة الصحية المشتركين فى مجلس الإدارة الخارجية	عضو	-	-	عضو	عضو	-	-
بنك التنمية والائتمان الزراعى	أعضاء بحيازة	أعضاء بحيازة	أعضاء بحيازة	أعضاء بحيازة	أعضاء بحيازة	أعضاء بحيازة	أعضاء بحيازة

الفهرس

الفصل الرابع
العصبية العائلية والمشاركة السياسية
دراسة حالة فى قرية الحصة
مركز طوخ – محافظة القليوبية

الخاتمـــــة

الملاحـــق

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب